

المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

التمكين

سياسة التنمية البديلة

تأليف :جون فريدمان

ترجمة وتقديم: ربيع وهبه

1648

التمكين

سياسة التنمية البديلة

المركز القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد: 1648
- التمكين: سياسة التنمية البديلة
- جون فريدمان
- ربيع وهبة
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

EMPOWERMENT
The Politics of Alternative Development
By: John Friedmann

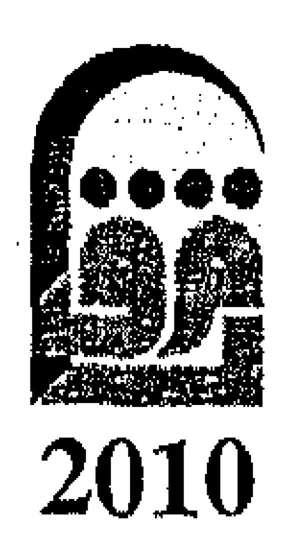
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
E.mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

التمكين

سياسة التنمية البديلة

تـأليـف : جـون فـريدمـان

ترجمة وتقديم : ربيـع وهبـه



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

فريدمان ، چون
التمكين: سياسة التنمية البديلة/ تأليف: چون فريدمان، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه.
ط ١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
٢٩٢ ص ، ٢٤ سم
١ - العالم - الأحوال السياسية.
٢ - العالم - الأحوال الاقتصادية.
(أ) وهبه ، ربيع (مترجم ومقدم) .
(ب) العنوان ٣٢٠,٩٠٩

رقم الإيداع: ١٤٠٩٦ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: I.S.B.N. 978-977-704-160-7
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة المترجم 7

إهداء المؤلف 15

تمهيد 17

تقدير وامتنان 23

الفصل الأول: التنمية البديلة: الأصول والتبرير الأخلاقى 25

الفصل الثانى: المسار: من الاستبعاد إلى التمكين 45

الفصل الثالث: إعادة التفكير فى الاقتصاد: نموذج الاقتصاد الكلى 77

الفصل الرابع: إعادة التفكير فى الفقر: نموذج التمكين (عدم) التمكين 103

الفصل الخامس: مطالب سياسية (١): ديمقراطية شاملة ونمو اقتصادى ملائم .. 127

الفصل السادس: مطالب سياسية (٢): المساواة بين الجنسين والاستدامة 177

الفصل السابع: الممارسة: من السلطة الاجتماعية إلى القوة السياسية 221

خاتمة: بعض الأسئلة للدول الغنية 267

ببلوغرافيا 273

مقدمة المترجم

كتاب اللحظة الراهنة وكل لحظة قادمة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩١، وأعيد طبعه خمس مرات، كان آخرها سنة ٢٠٠٣ . وبالرغم من ذلك، فإن القارئ عند قراءته لهذه المقدمة سوف يشعر أن هذا الكتاب قد صدر لتوّه، خصوصًا عند قراءة الانتقادات نفسها، والمشكلات المطروحة حيال أوضاع التنمية، وكذلك الاستفسارات التى تدور كلها فى غرابة حول جهود التنمية، والإعلانات الدولية وشعاراتها المرفوعة، وغيرها من جهود المجتمع المدنى؛ فى ظل ما نراه من تدهور مستمر فى حياة أكثر من ثلثى شعوب العالم الذين يعانون أشد أنواع الحرمان والفقر، وسوء التنمية. فمازالت الدول ماضية فى إنتاج كافة السياسات والقيود التى من شأنها تقويض أية تنمية، بل والأكثر من ذلك الإجهاز على معظم جهود ومقومات خلق تنمية سليمة تصب فى مصلحة الناس.

ودليلنا الدامغ على ذلك، هذا المستوى غير المسبوق من الفقر الذى يستشرى فى العالم مثل الطاعون، جنبًا إلى جانب الفساد، والعنف.

وفى صفحات وفقرات كثيرة من هذا الكتاب، يطرح المؤلف بعض المناهج ذات التأثير المحتمل مستقبلاً على مسار التنمية. وهو بذلك يتيح للقارئ العربى فرصة جيدة لتقييم ومراجعة ما يهمه من مناهج يمكن التعويل عليها فى تحقيق مشاركة جديدة وفعالة فى التنمية خصوصاً "النهج الإسلامى المثالى"، على حد ذكر الكاتب.

إذن، ومن الناحية العملية، يمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة "روشتة" مكثفة لكيفية التعامل مع الفقر وأوضاع الفقراء فى العالم، بداية من التعريف الصحيح للفقر، وانتهاءً

بالتحرك السليم بسواعد الفقراء أنفسهم - دونما وصاية أو وكالة - من أجل تغيير أوضاعهم؛ ليصبحوا أصحاب قراراهم فى استعادة مساحتهم الخاصة فى الحياة، وممارسة كل حقوقهم وحرياتهم فى مجتمع سليم يقوم على العدل.

ولا يخلو الكتاب من نظريات متعددة بالمعنى السابق، والأهم من ذلك أنه لا يخلو من تجارب كثيرة تتناول - مع النظريات المختلفة - كيفية مواجهة الفقر بقوة. فنظرية العقد الاجتماعى الماثلة دائمًا عند تحليل سبل ومقومات تحقيق العدالة، على سبيل المثال، نجدها تطل هنا مقرونة بأبعاد تحليلية تردُّنا إلى أصل تكوين النظم السياسية والاقتصادية، وكيف سيطرت نظم سياسية واقتصادية بعينها، على أسس استبعادية للمستضعفين المفتقدين لأدوات القوة؛ القوة الهمجية بالطبع. ونحن فى تحليلنا لسياق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى أى مجتمع، دائمًا ما نلجأ إلى أصول تشكيل المجتمع أو الجماعة الاجتماعية، كأصل طبيعى لترتيب المصالح واحترام الحقوق الأساسية والحريات الطبيعية للأفراد أو المواطنين، إذا صح القول. وهنا سنورد رواية أخرى لصورة المستبعدين والمحرومين من عوامل القوة والتمكين، وكيفية قلب هذه الصورة دون إلحاق ضرر بأحد، اللهم إلا الظالمين بالظالمين المستغلين والصاعدين فوق أكتاف الناس.

فى عرض الكاتب لحالة التردى التى أصابت الإنسانية، منذ تدشين نظام الأمم المتحدة، وصولاً إلى تسعينيات والعشرين، ومقارنة ما عرضه بما نعيشه الآن فى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، نجد أن الأمر قد ازداد سوءا. ليس فقط على المستوى الذى ينطلق منه الكاتب بداية من اجتماع وانسجام جهود مختلفة على وضع أطر قانونية وحقوقية وإنسانية لتقنين العمل من أجل تنمية قائمة على تعزيز الحقوق، بل أيضًا فى هذا الوقت تحديداً، عام ٢٠١٠، أى بعد تطور منظومة هائلة وترسانة من المعاهدات والاتفاقات والإعلانات العالمية، التى لها قوة التشريعات المحلية فى إعمال واحترام حقوق الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث فشلت جميع برامج الأمم المتحدة، ونستخدم لغة التأكيد، فلا نقول ربما أو قد تكون، بل نكرر وعن تجربة حية: فشلت برامج الأمم المتحدة بكل إمكاناتها ومواردها، فى تحقيق كثير من

الالتزامات التى قطعتها على نفسها الدول المختلفة فى إطار منظومة الأمم المتحدة تجاه شعوبها. ومن بينها تلك الأهداف الإنمائية التى وضعتها الدول على أعتاب القرن الجديد، رغبة منها فى فتح صفحة جديدة مع الفقراء والمحرومين. فما حدث حتى يومنا هذا هو تكريس نظام لا يحقق سوى تشويه لحركات النضال الواجب ممارستها فى الشوارع وفى النقابات والأحزاب، بل وفى المدارس والجامعات، من أجل إعادة التوازن بين قوى المجتمع المختلفة، ووقف عجلة الفساد التى تدور على جثث القيم والبشر معًا.

أردت تقديم ترجمة هذا الكتاب المرجعى فى التنمية؛ ليكون سندا للمواطن العادى والباحث المختص فى النظر بتمكنٍ ومقدرةٍ إلى أكاذيب النمو الاقتصادى الذى يحابى طبقات محدودة العدد ومحدودة الأفق الإنسانى، ضد طبقات أكبر عددا وأرحب أفقًا من الناحية الإنسانية والقيمية. طبقات لم تصنع طوال هذا التاريخ، من استئثارها بالثروات والموارد، سوى ابتكارها لفنون الاستهلاك السفيه، والابتعاد المضطرد عن الإنتاج. وهو ما نخص به مجتمعاتنا ودولنا العربية. فقد أصبحنا لا نفقه شيئًا عن الإنتاجية، ولكننا نفقه كثيرًا عن التفنن فى الاستهلاك. العزة لدينا أصبحت فى الاستهلاك، بدلاً من الإنتاج. فهل أدركنا بعد فداحة الخسارة؟

سوف يُظهِر هذا الكتاب مدى أهمية الخصوصية الثقافية والاجتماعية، ويؤكد على المحلية والخصوصية الجغرافية بوصفهما سبيلين ناجعين لمقاومة هذه الفوضى التى خلقتها العولمة، والتى لم تنتج سوى مزيد من الإفقار. حيث صدّرت عوامل الحرمان من بلد أو مجموعة بلدان، إلى جميع بلدان العالم؛ ليصبح العالم كتلة واحدة قوامها بضعة أغنياء متجبرين، وغالبية عظمى من الفقراء المحرومين. فقراء محرومون من كل عوامل التمكين الإنسانى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى. وهذه البداية المحلية هى التى يمكننا الانطلاق منها إلى عالمية جديدة، عالمية أو عولمة مقاوِمة لعولمة الجشع والإفقار. وهنا، نؤكد على أننا لن نستطيع الصمود، أو أن يحدونا الأمل فى تغيير هذا الواقع بما نمتاز به الآن من فنون الاستهلاك.

ولا نمتلك فى هذه المقدمة، سوى التذكير بأهم الدروس التى يمكن الاستعانة بها من التاريخ القديم والحديث فى مراجعة واقعنا العربى، والإصرار على التشبث بالتغيير

الصحيح. فأن تكون مستبعداً اقتصادياً، يعنى من الناحية العملية أن تكون مستبعداً سياسياً. وعلى عكس ما جاء فى قدر كبير من النتاج الفكرى السائد فى المجتمعات الرأسمالية، فإن التنمية السياسية نحو ديمقراطية أكثر احتواءً، ليست هى التكملة الحتمية للنمو الاقتصادى، ولا هى محصلته المقدَّرة. بل على العكس من ذلك، ففى معظم أرجاء العالم اليوم، فإن التراكم الرأسمالى المنفلت لا يحدث فى مناخ حميد من الديمقراطية الليبرالية. فما يسمى بأنظمة التحديث، وهو ما نعاصره اليوم فى مجتمعاتنا العربية، تدار بطبيعة الحال بأيدى رؤساء أقوياء، ومجالس قيادة الانقلابات العسكرية والعباقرة الفنيين فى الاقتصاد والجباية الضريبية. والإسكات السياسى يكون بالطبع مفروضًا على "المخفيين" من سكان القطاعات المستبعَدة، وأبطالهم السياسيين، وهو ما يتم عن طريق السَّجن والتعذيب، و"الاختفاء القسرى". فحكم المحدثين يدار بشكل كبير عن طريق الخوف والترهيب!

غير أن عنف الدولة لا يمكنه إسكات المقاومة إلى الأبد. لكنه يُحدِث الشىء الحتمى: ازدهار الفساد، وأخطاء النيران الصديقة فى السياسية، وإساءة استخدام الامتيازات. وفى نهاية الأمر، فإن الديكتاتور الأكثر قوة يتجاوز نفسه، حتى يصبح مجبراً فى النهاية على التنازل عن منصبه. وقد سعى بعض القادة المتنازلين عن مناصبهم إلى النفى فى الغرب، والبعض قضى نحبه، وآخرون انحدروا إلى اختفاء مريح. وحلّت بعد زوالهم عملية دمقرطة.

دليل إرشادى حى

إذا كنتَ من العاملين فى مجال التنمية وحقوق الإنسان؛ فهذا الكتاب يمثل دليلاً إرشادياً حيّا وواقعياً مبنيّا على تجارب حقيقية، أنجز بعضها نجاحًا يمثل تراثًا ملهمًا لأية تحركات ممكنة فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المشابهة، وبعضها الآخر- بما تعرض له من معوقات وقمع- يمثل تراثًا مهمًا وحيويًا للحذر، وعدم تكرار الأخطاء.

ببساطة إنه دليل يرشدك أولاً إلى عدم البداية من الصفر فى جهود التنمية مع الناس، ومن أجل الناس. وثانيًا والأهم، التخلص من أهم المعوقات التى نعوق أية حركة وليدة عن تكوين قاعدة شعبية قوية وقادرة على إنجاز أهدافها . وذلك من خلال تفادى البيروقراطية المكبِّلة للطموحات ومشاركة طوائف شعبية مختلفة فى التحركات. وهى بيروقراطية لا تخلو فى واقعنا من تسرب الفساد، بحكم ما توفره المساعدات المالية من مجال خصب لهوامش لا علاقة لها بالتنمية فى كثير من الأحيان، بل تكون ذات صلة مباشرة بانحراف النفوس وتغير التوجهات إلى الرفاهية، كثمن لما يدفعه النشطاء من وقت وجهد، وحيث ينشأ الشعار لقد "أفنيت حياتى فى سبيل التنمية، وأقل واجب أن أستريح"، تكون الراحة هنا هى "كعب أخيل" للمؤسسة التى تنزلق وقتئذ فى معاملات شبه ربحية، مع الجهات المسئولة، وأحيانا الحزبية، وأحيانًا أخرى مع أناس يستأثرون بكل ثمار التنمية دونًا عن أهل الحاجة الحقيقيين.

إذن، نحن لا نعوّل كثيرًا على لعبة الضمير، وإنما نعول على ضوابط حركية وشعبية ومادية، يمكنها أن توفر المناخ الآمن والفعَّال ضد البيروقراطية والفساد والتربح فى منظمات غير حكومية. وهى كلها- قبل وبعد التدخلات الحكومية- تمثل آفة التنمية وحقوق الإنسان فى أى مجتمع. ولا نستثنى منه بالطبع مصر الغارقة بمعظم مستوياتها فى فساد موحل.

صحيح أن القيم الأخلاقية تمثل إطارًا حاكمًا لكثير من الأمور، ولكن الأكثر جدوى وفاعلية من الإطار الأخلاقى، هو هذه الضوابط التى تحكم تحركات وتشكيل حركات اجتماعية قائمة أساسًا على تمكين الناس من الحصول على القوة الاجتماعية.

ما أهم هذه الضوابط والعوامل المساعدة على خلق تنمية بديلة للناس؟

يحاول الكتاب الذى بين أيدينا أن يجيب على هذا السؤال .

أما عن الفقر وتعريفه بطرق مختلفة عن الطرق المتبعة فى البنك الدولى، والتى تسير الحكومات وراءها، فهو أيضًا يمثل إضافة مهمة فى هذا الكتاب. حيث يقدم المؤلف تعريفا إمبريقيًا قائمًا على تحليل واقعى اقتصادى واجتماعى، يضع أيدينا على نقاط البداية التى يمكن الانطلاق منها أولا فى التعامل مع الفقراء، لا من باب العطف والشفقة والعمل الخيرى وجمع التبرعات عبر إعلانات التسول والإسفاف والحط من كرامتهم، ولكن من خلال التمكين عبر توفير السبل التى يجب ولا بد من أن يكون الناس أنفسهم، أى المُفقَّرين والمهمَّشين والمستضعَفين هم أصحاب التحرك الأول والأخير فيها.

هذه هى التيمة الحاكمة للإطار الفكرى والتحليلى فى هذا الكتاب. فقط ما نريده هنا على مستوى مصر وعلى مستوى المجتمعات العربية، أن نقوم بتقديم نماذج موازية ومستجيبة لهذه المقاربات، ولهذا النهج فى التحليل، ومعالجة عوامل حرمان الناس من التمكين ومن التنمية التى تعود، ويجب أن تعود، فى المقام الأول على الناس.

وللعاملين فى المنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية منها، وأنا واحد من بينهم، يجب أن نتعلم درسًا مهمًا عن ضرورة الاستعانة بوقود التحرك الحقيقى، أى مبادرة الناس. فالوقود الذى نسير به من إصدار تقارير وعمل أنشطة رفع وعى، وتنمية قدرات، لا يكفى الآن– وفى المستقبل القريب– لحماية منظماتنا غير الحكومية وحركاتنا الاجتماعية من أن تتجاوزها أشكال أخرى وشبكة التحرك فى مجتمعاتنا، وتحركت بالفعل فى مجتمعات أخرى؛ لتجعل من المنظمات غير الحكومية "موضة قديمة". فالحذر من أن نتحول إلى سلاح غير فعال فى مواجهة الخِصم اللدود، المسلح بكل وسائل السيطرة والهيمنة، أى الدولة. تلك الدولة المتخلية عن دورها الوظيفى اجتماعيًا واقتصاديًا. أى الدولة الأوليغاركية المنتشرة فى ربوع هذه المنطقة العربية التى تبدع كل يوم فى توليف نظم سياسية، تقوم أول ما تقوم على تهميش وظلم وقمع المواطن، وإبعاده عن الساحة المركزية، ساحة المصالح والموارد.

نحن هنا، اليوم، نرسل إلى أنفسنا أولاً، وإلى الدولة ثانية، رسالة مهمة وملحة، تكمن في ضرورة تجاوز الأوليغاركية، والشللية، والاستئثار بالموارد، وحرمان الناس من كل عوامل المشاركة في صنع تقدمٍ حقيقي؛ تقدمٍ يعيد الناس إلى مضمار السباق الإنساني إلى الأمام بدلاً من وضعه في مضمار السباق للخلف، تحت أي مسمى عقائدي أو اقتصادي أو سياسي.

الكتاب كما ذكرت صدر في التسعينيات من القرن الماضي، وقد أعيد طبعه خمس مرات آخرها عام ٢٠٠٣، واليوم أشرُف بتقديم الطبعة العربية؛ لتكون دليلاً مرشداً وملهمًا لكل الناس والعارفين منهم، بأن التعويل على المستقبل يقتضي أول ما يقتضي، تضحيات. تضحيات لا تنتظر مقابلاً، وخصوصًا مقابلاً نقديًا. وهذه رؤية لا تخلو من البرجماتية، إذا كنا قد أصبحنا جميعًا ممسوسين بهذه الخصلة التي صدّرتها لنا الثقافة الأمريكية. هي رؤية لا تخلو من برجماتية ولكنها برجماتية بنّاءة، من خلال استراتيجية تحقيق التقدم لنا في المستقبل القريب والأجيال القادمة التي تعد أكثر فئة محرومة من المشاركة في مجتمعاتنا.

هذا الكتاب يمثل دعوة مباشرة لإعمال حق أجيالنا القادمة في المشاركة. فلنتخل عن النظر أسفل أقدامنا، ولننظر قليلاً إلى الأمام وإلى أعلى، حيث المكانة الواجبة للأجيال القادمة، وهم الطرف الأكثر حرمانًا من المشاركة. وأن نجد لهذا أيضًا تفسيراً وبلورة، وتدعيماً بالأفكار والتحركات في سبيل إشراك الأجيال القادمة.

وأخيراً، أتمنى أن يحظى هذا الكتاب باهتمام الباحثين والنشطاء الحقوقيين والتنمويين، ممن اشتبكوا- ولايزالون- في نضال مع الناس، باستخدام الأدوات السلمية لتمكين جميع الناس، من فقراء وغير فقراء من أجل تحقيق مجتمع عادل.

لقد انتهيت من ترجمة الصفحات الأخيرة أثناء مشاركتي في "مؤتمر قمة التغير المناخي في كوبنهاجن"، وكنت سعيداً بإنجاز ترجمة هذا الكتاب، خصوصًا وأنا في هذا المناخ الذي كان ترجمة واقعية لما يردده الكاتب في طيات كتابه هذا، ويؤكد عليه، من ضرورة التحرك، والتحرك الفعال، دون التعويل على الدولة، ودون وضعها دائمًا

خصماً للتحركات المدنية. فهى مازالت وستبقى مسئولة أمام شعوبها لتحقيق ما خُلقت من أجله، ولتحقيق ما وُضعت الحكومات والسياسات من أجله، وهو مصلحة الناس، كل الناس، وليس مصلحة حفنة متجبرة بالأموال والسلطة.

لقد فشلت المؤتمرات الرسمية فى كوبنهاجن ديسمبر/ كانون الثانى ٢٠٠٩، وكنا شهوداً على هذا الفشل. فشل الدول والحكومات وهيئات الأمم المتحدة. وكنا أيضاً فاعلين فى خلق بديل، بل بدائل واقعية عديدة، لهذا الفشل المتوقع. فرفعنا شعار: "تغيير النظام وليس تغيير المناخ".

نعم النظام السائد هو ما يحتاج إلى التغيير. وهذا ليس مجرد هدف سياسى يخص حكومة بعينها أو دولة من دولنا العربية العصماء، بل هو هدف عالمى: نكون أو لا نكون. إما العولمة المتوحشة وعملاؤها من الحكومات المحلية، المتفننة فى الفساد والاستهلاك، والمتفننة أيضاً فى الجمع بين نظم الحكم المختلفة ما بين الأوليغاركية والجمهورية والملكية والجمهوملكية، ومازلنا فى انتظار المزيد، أو العولمة الشريفة العادلة التى لا تستولى على موارد ومقدرات الشعوب، ثم ترمى إليهم بالفتات إحساناً منها، فى صورة معونات ومساعدات، ومظاهر شفقة.

لو أردنا العزة والكرامة لشعوبنا؛ لابتعدنا تماماً عن مد اليد لمساعدات الذل والإشفاق والإحسان، ولاقتربنا عملياً من عوامل التمكين وعوامل إعمال الحقوق، وتحقيق الحريات.. عوامل المشاركة العادلة فى صنع مستقبل لا يقوم على اللصوصية. فمن سرق الماضى والحاضر، يجب ألا نمكنه من سرقة المستقبل.

تمنياتى بقراءة تحض وتحفز على خلق سبل عملية لإعادة توجيه الحاضر والمستقبل نحو مسار قوامه العدالة وإعمال الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ربيع وهبه

القاهرة، مارس ٢٠١٠

إهـداء المؤلـف

إلـى "لوريـن".

تمهيد

يدور هذا الكتاب حول الإخفاق، والأمل. إخفاق النماذج السائدة فى التنمية الاقتصادية، أى عجزها عن مواجهة المشكلات العامة لفقر العالم، والاستدامة البيئية. والأمل فى الممارسة البازغة لتنمية بديلة، بمطالبها الساعية إلى تحقيق ديمقراطية شاملة، ونمو اقتصادى ملائم، وتكافؤ بين الجنسين وبين الأجيال. و"الإخفاق" و"الأمل" عادةً ليسا جزءًا من مفردات علم الاجتماع التحليلى. إنما هما كلمتان أخلاقيتان ومعياريتان، تعبران هنا عن الانحياز إلى الناس كأشخاص فاعلين فى تاريخهم. إنه تمكين الناس– تمكينهم الجماعى لأنفسهم– وهو ما نراه كامنًا فى قلب ممارسة تنمية بديلة an alternative development.

ويهدف هذا الكتاب إلى إعادة صياغة أهداف، وممارسة، تنمية بديلة فى ضوء الخبرة التى تجمّعت عبر ما يزيد عن عشرين عامًا. كيف لنا أن نقوّم هذه الخبرة؟ وما الذى تعلمناه منها؟ تلك هى المهمة التى زاد من صعوبتها علينا عدم وجود نصوص تسعى إلى تلخيص مذهب بديل an alternative doctrine. فهناك تراث واسع، لكنه سريع النضوب، حول منظمات غير حكومية اقترنت بتنمية بديلة. هذا التراث الذى نناقشه فى الفصل السابع، تراث محرِّض إلى حد بعيد. كما أن هناك كتابات كثيرة حول الحاجات الأساسية، والاستدامة، والمرأة من منظور التنمية. وهى مواضيع نفند بعضها فى فصول لاحقة من هذا الكتاب.

إن جميع الكتابات حول التنمية البديلة، عادة ما تكون مفتتة ومتفرقة. فباستثناء كتاب "روس" و"آشر" Ross and Usher من الجذور لأعلى: التنمية الاقتصادية كما لو كانت معنية بالمجتمع From Roots Up: Economic Development as if Community Mattered (1986) لا توجد بيانات مرتّبة حول مذهب تنمية بديلة،

يمكن للمرء أن يختبرها اختباراً نقدياً. كما أن روس وآشر يتناولان مشكلات تنمية محلية في سياق أمريكي شمالي. فهما ليسا مهتمين على نحوٍ محدد بفقر العالم الثالث.

لذلك فقد أتممت هذا الكتاب؛ لأقدم إطاراً متماسكاً نظرياً، مستوفياً الجانب الأخلاقي، يمكن أن يخدم كنقطة انطلاق لممارسة تاريخية. والوقت الخاص بهذه الانطلاقة يعد مبشراً، فالتاريخ يعدو إلى الأمام، واقتصاد عالمي حقيقي في حالة عمل، وكذلك تقنيات جديدة، جاري إنتاجها، تمحي الزمن والمسافة. كما أن الاقتصاديات الزراعية القديمة في جنوب شرق آسيا آخذة في التحول الصناعي، بينما المناطق الاقتصادية القديمة في أوروبا الشرقية، وفي أماكن أخرى تتهافت على التحديث والانضمام إلى ركب العولمة الجديدة. ومع انهيار الجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفيتي، فإن عهد الإمبراطوريات آخذ في الأفول. كما أن التخطيط المركزي والتوجه البيروقراطي، يمضيان في الإذعان لأنساق في صنع القرار أكثر مرونة، وتتصف باللامركزية وسلامة التنظيم. كذلك فإن نظريات المعرفة الشمولية تم تقويضها؛ بفعل الشك ما بعد الحداثي في النظريات الكبرى والأنسقة التي افتُرِضَ رسوخُها وعدمُ قابليتها للتغير. وفوق هذا وذاك تم تنشيط ساحة عمل المجتمع المدني الذي ارتبط، عبر مسارات صغيرة وكبيرة، بسياسة التحرير.. من أحداث ميدان "تيان آن مين" إلى أحداث "بلازا دي ميبو" في بيونس أيريس، ومن سويتو إلى فيلنو. والتنمية البديلة جزء من هذه السياسة.

وما ندعوه الآن بـ"المجتمع المدني"- يعود المصطلح حقيقةً إلى الفلاسفة السياسيين في القرن السابع عشر(*)- إنما يشير إلى تلك الجمعيات البعيدة عن يد الدولة واقتصاد الشركات، والتي تمتلك المقدرة على أن تكون مراكز مستقلة للتحرك.

(*) برزت عبارة "المجتمع المدني" Burgerliche Gesellschaft في القرن الثامن عشر، حين كانت علاقات الملكية قد تخلصت من المجتمع الجماعي القديم والوسيط. والمجتمع المدني بهذه الصفة لا يتطور إلا مع البرجوازية. ومهما يكن من أمر، فإن التنظيم الاجتماعي المترتب بصورة مباشرة على الإنتاج، والتجارة، ويشكل في جميع العصور أساس الدولة وبقية البنية الفوقية المثالية، قد سمي على الدوام بالاسم ذاته. انظر: ماركس، إنجلز، "الأيديولوجية الألمانية"، ترجمة د. فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٧٦، ص. ٤٥ . (المترجم)

وإذا توخينا الدقة، فإن المجتمع المدنى ينبغى أن يُستخدم دائمًا فى صيغة الجمع، وذلك إقرارًا منا بالعناصر العديدة التى تشكل هيكله: الطبقة، والطائفة، والديانة، واللغة، والهوية الإقليمية، والثقافة، والعرق، والنوع الاجتماعى. بيد أن ما يواجهنا فى هذا الصدد ليس الفوضى، وإنما العقدة: نظام مجدول ومتشابك ينشأ عن تلك القيم والمصالح التى يتقاسمها معظم أعضاء أية منطقة فى العالم: رغبة متحرقة فى التحرر من القمع وخلق مجتمع سياسى.

والتنمية البديلة سياسية الجوهر، كتعبير عن مجتمع مدنى مناضل. فسياسة التنمية البديلة تؤكد على حقوق الإنسان العالمية، وعلى الحقوق الخاصة بالمواطنين فى مجتمعات سياسية معينة، وبخاصة حقوق الشعوب التى كانت قبل ذلك بلا صوت، فضلاً عن حقوق الأغلبية من الفقراء غير المتمكنين.

لقد تبلورت الأفكار الساعية إلى تحقيق تنمية بديلة، منذ ما يقرب من عشرين عامًا، بناء على عدد من الاجتماعات المتتالية لمجموعة من المفكرين والأساتذة المتداولين لأفكارهم وأنشطتهم تداولاً حرًا خارج المؤسسات invisible college، متخصصين فى التنمية الدولية، ناقمين على ترسيخ النموذج السائد للنمو التراكمى السريع، وانحيازه إلى الحضر، واستحواذ فكرة السعى إلى التصنيع. هؤلاء المتخصصون، قد نجحوا فى صياغة الخطوط العريضة لمقاربةٍ أملوا فى أن تفضى إلى تحسين مباشر لظروف الفقراء، وبخاصة الريفيين منهم. بحيث تتواءم فى الوقت نفسه مع الاهتمامات البيئية الناشئة. وتتجسد هذه المقاربة بوضوح حاليًا، فى الانتشار المتفجر للمنظمات غير الحكومية وأنشطتها على مستوى العالم.

ومقاربة التمكين الأساسية للتنمية البديلة، تؤكد على استقلالية صنع القرار لمجتمعات منظمة إقليميًا، وعلى اعتماد ذاتى محلى (ولكن ليس اكتفاءً ذاتيًا autarchy(*))،

(*) كلمة autarchy لها معنيان: مرادف لكلمة autocracy أوتوقراطية، أى حكم الفرد. والمعنى الآخر: اكتفاء ذاتى autarky لمزيد من التدقيق فى المصطلح، انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Autarchy. (المترجم).

وديمقراطية مباشرة (تشاركية)، وتعلُّم اجتماعىّ بالخبرة. إذن المحلية هى نقطة البداية لمقاربة التمكين. لأن المجتمع المدنى غالبًا ما يكون مستعداً للتعبئة حول قضايا محلية. إلاّ أن التحرك المحلى تُقيّده، بشكل حاد، قوَى الاقتصاد العالمى، وهياكل الثراء غير المتكافئ، وتحالفات طبقية معادية. وبدون أن يتغير كل هذا أيضًا، فلا يمكن مطلقًا للتنمية البديلة أن تعدو كونها مجرد تحرك مؤقت، وظرفى، لحماية الفقراء من بؤس أشد، ودرء إلحاق المزيد من الدمار بالطبيعة.

وإذا كانت التنمية البديلة تتطلع إلى تعبئة المجتمع المدنى على مستوى القاعدة العريضة من الناس- أو كما يفضل الأمريكان اللاتينيون تسميته بالجماعات "على مستوى القاعدة"- فيجب عليها أيضًا، كخطوة ثانية وملازمة، أن تسعى إلى تحويل القوى الاجتماعية إلى قوى سياسية منخرطة فى النضال من أجل التحرير على أرضية أوسع، سواء كانت وطنية أو دولية.

إن التنمية البديلة تعد فى الأساس أيديولوجية جدلية وممارسة على أرض الواقع. وهى كذلك بسبب وجود مذهب سائد، تمامًا مثل وجود الدولة. وهدفها ليس فى الإحلال محل المذهب السائد أو الدولة، وإنما فى إحداث تغيير فى الاثنين بدرجة كبيرة؛ بما يمكن معه تضمين القطاعات المحرومة فى العمليات السياسية والاقتصادية، والحصول على حقوقهم كمواطنين وكيانات إنسانية معترف بها. هذا الجدل يدور فى أفقٍ من مفاهيم التنمية البديلة. لأن استقلالية المرء محدودة بالاستقلالية المؤكَّدة من قبل الآخرين. أى أن الاعتماد الذاتى إنما يخلق- ضمن سياق الاعتماد المتبادل والديمقراطية التشاركية على مستوى القاعدة المنخرطة فى عمليات أوسع من الحكم النيابى- تعلُّمًا قائمًا على الخبرة، ويكون فى توتر إبداعى مع المعرفة النظرية. ولا يمكن إضفاء الشمولية على سياسة التنمية البديلة. فهى سياسة تحولية، سوف تتغير من تلقاء نفسها فى سياق الممارسة.

وتبدأ المَحاجّة، على مدار الفصل التالى، ببيانٍ عن التنمية البديلة وتبريرها الأخلاقى. وتتواصل لتشرح فى الفصل الثانى الديناميات التى يتم عبرها استبعاد

معظم سكان العالم من المشاركة الاقتصادية والسياسية. ويقدم الفصل الثالث نقداً لتناولات نموذج الاقتصاد القومى المستخدم على نحوٍ واسع، والدعوة إلى إعادة التفكير فى الأسس الاقتصادية لتنمية بديلة فى الاقتصاد "الكلى"، ذلك النموذج الذى يربط بين علاقات السوق، وبين غيرها من علاقات إنتاج الحياة وسبل العيش من خلال فاعلية اقتصاد الأسرة. ثم ينظر الفصل الرابع عن كثب فى مفهوم الفقر، واضعًا التعريف التقليدى البيروقراطى للفقراء الذى يستخدم مستوى أدنى من الاستهلاك منتقًى بشكل تعسفى، مقابل نموذج مقترح لتعريف الفقر بأنه حرمان من التمكين. وإذا كان الفقر يعنى حالة من عدم التمكين النسبى، فيما يتعلق بوصول الأسرة المعيشية إلى أسس محددة من القوة الاجتماعية، فإن التمكين الاجتماعى والسياسى للفقراء، هو مفتاح التغلب على الفقر الجماعى.

أما الفصلان الخامس والسادس، فيرسمان الأهداف البرنامجية لسياسة المطالبة من لدن غير المتمكنين: مطالب ديمقراطية شاملة، ونمو اقتصادى سليم (الفصل الخامس)، ومطالب المساواة بين النوع الاجتماعى/ الجندر، والاستدامة (الفصل السادس).

ويلقى الفصل الأخير نظرة نقدية على الممارسات الفعلية للتنمية البديلة. فيختبر الدور المتنامى للهيئات غير الحكومية، متسائلاً عمَّ سيحدث عندما تصبح هذه الهيئات نفسها (أصبح بعضها بالفعل) منظمات بيروقراطية، تتوسط بين الدولة والفقراء. وينتهى الفصل بالتأكيد على نضالاتٍ غير وسيطة ذات أساس اجتماعى. أما الخاتمة فتذكّرنا بوجود الفقر والإقصاء وعدم التمكين، فى الدول الغنية والفقيرة على حدٍ سواء. وأخيراً تطرح الخاتمة على دولٍ غنية أسئلةً من وحى الخبرة مع التنمية البديلة فى العالم الثالث.

يبقى أن أشير هنا إلى أن التوضيحات التاريخية لحجتى، قد استُخلص معظمُها من أمريكا اللاتينية. تلك المنطقة التى أعرفها حق المعرفة، والتى تم فيها إنجاز

معظم العمل البحثى لهذا الكتاب. فإن خبرة أمريكا اللاتينية التى تمت ترجمتها على نحو سليم، فى سياق ثقافات أخرى، وطوّرت تاريخيًا من أنظمة اجتماعية وسياسية، سوف تصبح - كما آمُل - مفيدةً فى نضالات المجتمع المدنى التحررية فى أجزاء أخرى من العالم.

باسيفيك باليسيدس- كاليفورنيا

حزيران/ يونية ١٩٩١

تقدير وامتنان

خرج البحث الذى يتأسس عليه هذا الكتاب إلى النور، عن طريق منح متتالية من "المجلس الأكاديمى" Academic Senate، و"مركز دراسات أمريكا اللاتينية" فى جامعة كاليفورنيا، لوس أنجيلوس .UCLA فقد مكنتنى "المؤسسة الأمريكية" Inter-American Foundation من زيارة عدد من دول أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٨٧ وهى الرحلة التى ثبت- بعدة طرق- مدى حسمها فى عملى اللاحق.

ومعظم الكتابات الفعلية كانت قد أُنجزت، عندما كنت مدرسًا زائرًا فى "معهد التنمية الحضرية والإقليمية" Institute of Urban and Regional Development فى جامعة كاليفورنيا فى بيركلى، أثناء الفصل الدراسى لربيع ١٩٩٠ وإنى لأشعر بامتنان خاص لمدير المعهد "بيتر هول" Peter Hall، وفريقه الإدارى، فقد جعلوا زيارتى وبقائى معهم شيئًا منتجًا.

أشكر أيضًا طلابى الحاليين والسابقين، بمن فيهم "سيمون فاس" Simon Fass من فرانسيسكو، و"بانشو ساباتينى" Pancho Sabatini، و"موريشيو سالجيرو" Mauri-cio Salguero، و"ألفونسو ريفاس" Alfonso Rivas، و"بيشاوابيريا سانيال" Bishwa-priya Sanyal، و"ستيفانى بينسيتل" Stephanie Pincetel، على إسهامهم بنقد حاد للنسخة الأولى من النص الحالى.

وأولاً وأخيراً، فإننى مدين إلى "ديفيد سيدّون" David Seddon وإلى "ناقد مجهول"، على الرعاية التى أولياها لقراءة المخطوطة فى المرحلة المتوسطة. فقد كانت تعليقاتهما وملاحظاتهما النقدية المكثفة، هى الأكثر عونًا لى فى القيام بالتنقيحات

النهائية. وبالرغم من أننى لم أكن دائم الاتفاق معهما، فإننى وجدت، فيما كان عليهما أن يُبدياه، شيئًا قيّمًا فى سبيل إنتاج النسخة الحالية.

وأخيراً، أشكر "ديفيد فان أرنيم" **David Van Arnem** فى معهد التنمية الحضرية والإقليمية فى بيركلى، و"دبيرا صلكين" **Debra Sulkin** فى **UCLA** على عملهما لساعات طويلة فى وضع النص فى مُعالج الكلمات دون كللٍ، على مدار تنفيذ النسخ المختلفة لإنتاج أكمل نسخة ممكنة. وأخيراً الشكر على الرسوم البيانية التى تفضلت بها ابنتى "مانويلا" **Manuela** بعناية فائقة.

الفصل الأول

التنمية البديلة: الأصول والتبرير الأخلاقى

الأصول:

"ماذا حدث للفقر والبطالة وانعدام المساواة؟ إذا كانت واحدة أو اثنتان من هذه المشكلات المحورية قد ازدادت سوءاً، بل لو أنها جميعاً قد صارت إلى أسوأ.. سيكون من الغريب إذن أن نسمى النتيجة [تنمية] حتى لو تضاعف معدل دخل الفرد". بطرح هذه الأسئلة منذ أكثر من عشرين سنة خلت، دعا السيد "دودلى سيرز" **Dudley Seers**، مدير المعهد البارز لدراسات التنمية، إلى إعادة التفكير بصورة رئيسية فى مذهب التنمية **development doctrine (Seers, 1969, p. 3)**[(١)].

كثيرٌ من الناس اليوم يعرّفون ستينيات القرن العشرين، بكونها عقداً من "سياسة الحركات" **movement politics** التى أثارت العالم من بكين إلى باريس. إلا أنه بنهاية ذلك العقد، يبدو كما لو كان المد الشعبى قد انحسر، وأن الدول قد استعادت سيطرتها، محدِّدة مسار الممارسة السياسية فى قنواتها المعتادة. هذه العودة إلى الحالة

---

(١) لم يُصَغ حتى الآن التاريخ الفكرى لمقاربات التنمية البديلة. فاقتصاديات التنمية التى ترتبط بها التنمية البديلة ارتباطاً وثيقاً، قد نحت طريقها الخاص، وأصبح لها بعض من التراث حول "نموها وانحدارها". (Hirschman, 1981; Meier and Seers, 1984; Arndt, 1987; Evans and Stephens, 1989; Hunt, 1989). وهذا الفصل لا يقصد به على الإطلاق سد هذه الفجوة، وإنما يتناول "الأصول" متتبعاً الخط الرئيسى، ولكنه لا يضطلع بسرد القصة بكل ما تنطوى عليه من مأساة وثراء.

الاعتيادية، كانت برغم ذلك خادعة وغير حقيقية. لأن سياسة الحركات، على النحو الذى برزت به، كانت قيد التواصل، ولم يتغير فيها سوى طبيعتها نفسها. فقد واصلت الحركات الاجتماعية الجديدة، فى البيئة والسلام والمرأة، الضغطَ. بالرغم من أنها ربما قد تكون أقل روعة من الثورة الثقافية المنتفضة فى الصين، وحركة قوة السود فى أمريكا America's Black Power، وانتفاضة الطلبة فى باريس فى أيار/ مايو ١٩٦٨ . ومن منظور تاريخى، يمكن للمرء أن يرى فى جميع هذه الحركات صعودَ مجتمعٍ مدنىّ كفاعل جماعى يعمل من أجل أجندات سياسية خارج الإطار المقرر للأحزاب السياسية. وعلى مستوى العالم أجمع، ساعدت الحركات الاجتماعية فى تهيئة المناخ، أو التسبب فى عملية دمقرطة عميقة للسياسة (Castells, 1983; Touraine, 1977, 1981).

وقد لازم هذه الحركات الاجتماعية ذات القاعدة العريضة، حركة فكرية مقصورة فى الغالب على أساتذة ومحترفين فى مجال التنمية، ناضلوا من أجل مقاربة بديلة لتنمية الدول الفقيرة. ولم تكن إنجازات تلك الحركة فى الشوارع، وإنما فى مؤتمرات دولية كان المشاركون فيها قد التقطوا دعوة "دودلى سيرز" لإسباغ معنًى جديدٍ على التنمية، وإعادة وضع الأجندة السياسية. وتمثلت اللقاءات البارزة فى هذا الصدد فى "مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية" Stockholm Conference on the Human Environment (1972). ذلك المؤتمر الذى أدى إلى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environment Program (UNEP)، والحلقة النقاشية التى عقدت فى "كوكويوك Cocoyoc بالمكسيك حول "نماذج استخدام الموارد: استراتيجيات بيئية وتنموية" فى تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٤ بتكليف من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان هناك أيضًا مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). وقد جمع "لقاء كوكويوك" خبراء من جميع أنحاء العالم. من بينهم أسماء لامعة، أمثال واسيلى ليونتيف Wassily Leontief، وفلاديمير كولينتاى Vladimir Kollontai، وجوزيف باجيستكا Josef Pajestka، وإجناسى ساشس Ignacy Sachs، وجوان سومافيا Juan Somavia، ومحبوب الحق

Mahbub ul Haq، وإنريكى إجليسياس Enrique Iglesias، ورودولفو ستافينهاجين Rodolfo Stavenhagen، وموريس سترونج Maurice Strong، وشيجيتو تسورو Shigeto Tsuru، وسمير أمين Samir Amin. وفى ختام لقائهم، أصدر هؤلاء بيانًا مجلجلاً:

"مرت ثلاثون سنة منذ أن دشن توقيعُ ميثاق الأمم المتحدة جهودَ إرساء نظام دولى جديد، واليوم وصل هذا النظام إلى منحنى حرج، فقد تعرضت آماله فى خلق حياة أفضل للأسرة البشرية جمعاء إلى إحباطات كبيرة، وثبت أنه من المستحيل الوفاء بالـ "الحدود الداخلية" inner limits من إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية. بل على العكس أصبح هناك مزيد من الجوع، والمرض، والتشرد، والأمية الآن أكثر مما كان عليه الوضع عندما تأسست الأمم المتحدة.

فى الوقت نفسه، ألقت هموم جديدة وغير متوقعة بظلالها على المنظورات الدولية. فالتدهور البيئى وتزايد الضغوط على الموارد، يطرح سؤالاً حول ما إذا كانت "الحدود الخارجية" outer limits لسلامة كوكب الأرض الفيزيقية قد أصبحت فى خطر.

وإلى جانب هذه الهموم، يجب إضافة ما ندركه من أن الثلاثين سنة التالية، ستشهد زيادة عدد سكان العالم إلى الضعف. وهو ما يعنى عالمًا آخر مضافًا، بنفس العدد، والمطالب، والآمال.

إلا أن هذه الضغوط الخطيرة لا تدعو إلى اليأس من المشروع الإنسانى، شريطة اتخاذنا التغييرات الضرورية".

(إعلان كوكيوك، Cocoyoc Declaration, 1974, pp. 170-1).

كان لقاء كوكيوك قد جمع بين شقين رئيسيين من التنمية البديلة: أولئك الذين دفعوا بضرورة إيلاء الاهتمام والأولوية لإشباع "حاجات الناس الأساسية" من غذاء، ومياه، ومأوى، وليس لمجرد تعظيم النمو growth-maximization. ومثّل الشق الثانى أولئك الذى كانوا معنيين "بالحدود الخارجية" لموارد الكوكب وبيئته، من أجل استدامة مثل هذا النمو. والحقيقة أن التنمية المتمركزة حول الناس والمنسجمة مع البيئة، من

شأنها الآن أن تتطلب مزيداً من جهود الاعتماد على الذات، أكثر من أى وقت مضى. وبالرغم من أن الاكتفاء الذاتى autarchy – كما هو واضح – لم يكن هو ما يدور فى أذهانهم، فإن الموقّعين على إعلان "كوكويوك" اعتقدوا أن "الاعتماد على الذات"، قد يعنى ضمنًا "انفصالاً مؤقتًا عن النظام الحالى". واعتقدوا أن "تنمية الاعتماد على الذات من خلال مشاركة كاملة فى نظام يُرسخ الاعتماد الاقتصادى: سيكون ضربًا من المستحيل". (1974, p. 174).

فى العام التالى، نشرت مؤسسة داج هامرشولد السويدية Swedish Dag Hammerskjold Foundation مطوية بعنوان مثير: (ماذا الآن؟ "تنمية أخرى") (1975) What Now? "Another Development". تم فيها دحض النماذج الرئيسية للتنمية، والسياسيات التى تقوم عليها؛ نتيجة لفشلها فى تناول المسألة الخاصة بالفقر الكبير mass poverty والاستدامة. وفى برنامجها المكون من عشر نقاط، دافعت المؤسسة عن نموذج إنسانى لتنمية

"كل رجل وامرأة– جميع الرجال والنساء– وليس نمو الأشياء فقط التى لا تعدو كونها مجرد وسائل. تنمية تسعى إلى إشباع الحاجات، بدءًا من الحاجات الأساسية للفقراء الذين يشكلون أغلبية سكان العالم، وفى الوقت نفسه تنمية لضمان أنسنة الإنسان بإشباع حاجاته إلى التعبير، والإبداع، والمؤانسة conviviality، وتحديد مصيره". (1975, p. 7).

وفى عام ١٩٧٦، فإن كثيرين ممن شاركوا فى اجتماعات ومشاريع سابقة، بالإضافة إلى بعض المساهمين الجدد، قد اجتمعوا معًا لتأسيس المؤسسة الدولية لبدائل التنمية international Foundation for Development Alternatives (IFDA) فى نيون Nyon بسويسرا. وكان غرضهم الرئيسى تدشين مشروع النظام الثالث the Third System Project:

"لقد دعونا هذا بـ "النظام الثالث"، ليس قياسًا فقط على العالم الثالث. فالدولة والسوق يمثلان المصدرين الرئيسيين للسلطة التى تُمارَس على الشعوب. إلاّ أن

الشعوب لديها سلطة مستقلة، سلطتهم شرعًا. و"النظام الثالث" هو ذلك الجزء من الشعب الذى يمتلك وعيًا حيويًا بالدور المنوط به. وهو ليس حزبًا أو منظمة؛ إنما يتألف من حركة تلك الجمعيات الحرة، والمواطنين، والمكافحين الذين يدركون أن جوهر التاريخ إنما يتمثل فى النضال الذى لا ينضب، وبواسطته يسعى الشعب إلى امتلاك مصيره- عملية أنسنة الإنسان humanization of man.

ويشمل النظام الثالث تجمعات تخدم على نحوٍ فعال أهداف الناس ومصالحهم، كما يشمل المناضلين السياسيين والثقافيين political and cultural militants الذين، بانتمائهم المباشر إلى عامة الناس، يسعون إلى التعبير عن رؤاهم والانضمام إلى نضالهم. وتحاول هذه الحركة تأكيد حضورها فى جميع الجوانب المتعلقة بصنع القرار، وذلك عبر ممارسة الضغط على الدولة والقوى الاقتصادية، وعن طريق التنظيم؛ لتعميق وتوسيع السلطة المستقلة للشعب. والهدفان المتمثلان فى تعميق الجدال وتوسيعه، هما فى الحقيقة متصلان ببعضهما البعض اتصالاً عضويًا. فإن لم يكن من يعانون من الخلل الموجود، والراغبون فى التغيير، هم الأفضل فى التطلع إلى البدائل، فمن سيكون إذن؟ (IFDA, 1980, pp. 69-70).

وفى تقريره للمتابعة والتقدم، وتحت عنوان "بناء ركائز لاستراتيجية بديلة"، قطع مشروع النظام الثالث خطوة ابتكارية بتحديد المستويات المختلفة التى تتم على أساسها التنمية. فهناك المستوى المحلى، والقومى، والعالمى، فضلاً عن مستوى العالم الثالث الذى تمت إضافته على نحو غير واضح الدلالة. وقد اعْتُبِرَ الفضاء المحلى أكثر هذه المستويات دلالة على "التفتح الإبداعى للناس": "فالتنمية إنما تحيا بالناس أينما كانوا، يعيشون، ويتعلمون، ويعملون، ويحبون، ويلعبون- ويموتون. والمجتمع الأساسى من الناحية الجغرافية أو التنظيمية على حدٍ سواء، هو الفضاء المباشر المفتوح على معظم الناس؛ تجده فى القرية، وفى الحى، وفى البلدة، وفى المصنع، وفى المكتب، وفى المدرسة، وفى محل الاتحاد، وفى فرع الحزب، كما تجده فى الأبرشية، وفى النادى الرياضى، وفى الجمعية- أيًا كان هدفها- هذه التنمية الشخصية والمجتمعية تتفاعل أولاً وعلى نحوٍ أفضل".(1980, p. 12).

وبالرغم من أن هذه الكلمات قد تم تداولها ضمن قائمة مراسلات المؤسسة الدولية لبدائل التنمية التى ضمت ٨٠٠٠ اسم (وصلت عام ١٩٩١ إلى ٢٥,٠٠٠ اسم) فإن العالم كان يتجه اتجاهًا مختلفًا تمامًا. فالأشياء لم تكن تمضى فى طريق النظام الثالث. وبالرغم من أن ثورة الصين الثقافية قد أسىء فهمها على نحوٍ واسع فى الغرب، فإنها قد خدمَتْ بمذهب المساواة المتقشفة austere egalitarianism كإلهام لكثير من المدافعين عن تنمية بديلة.

غير أن الصين نفسها، وبحلول عام ١٩٧٩ كانت تشرع فى اعتماد مسار جديد من التحديث: نمو متسارع، واقتصاد مختلط، وبات من المقبول فيه- مثلما أوضح زعماء الصين- أن يصبح قلة من الناس أغنياءً، حتى لو ظل الباقون، على الأقل مؤقتًا، فقراءً. فى العام نفسه تم انتخاب مارجريت تاتشر رئيسة لوزراء بريطانيا العظمى، وفى عام ١٩٨٠ انتخب رونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة. لقد كانت ثورة المحافظين الجدد neoconservative revolution فى طريقها.

وعلى مدار سبعينيات القرن العشرين، ضخت أوروبا الغربية والولايات المتحدة أموالاً طائلة فى اقتصاديات ما كان يعرف آنذاك بـ"العالم الثالث": القروض التى جاءت نتيجة مباشرة للزيادات فى أسعار النفط التى أقرتها منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك OPEC)، كان من شأنها أن توهم البلدان الممنوحة بخداع عابر حول الرخاء. ولكن عندما حان استحقاق الديون للدائنين البغاة، اكتشفت الدول المَدينة أن مجرد تسديدها فوائد القروض التى قبلتها بالأمس القريب، سوف يؤدى إلى تقويض اقتصادها.

وبالفعل، فإن كلاً من تسديد الديون وتهريب رأس المال، قد اجتمعا ليخلقا حالة من التدفق الصافى لأموال الاستثمار من الدول الفقيرة إلى الغنية. وفى عام ١٩٨٢، أعلنت المكسيك، ثانى أكبر دولة مدينة- بعد البرازيل- عن عدم قدرتها على تسديد الديون، بالرغم من كونها منتِجًا رئيسيًا للنفط. وباتباع دول أخرى المنوال نفسه،

انفجرت الأزمة الدولية للديون. تراوحت مديونية الفرد من ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار، فى بلدان يتراوح مجمل دخل الفرد فيها حول هذا الحد (Walton, 1989, p, 301). والواضح أن بلداناً مثل المكسيك- كانت خدمة الديون فيها كحصة من الصادرات، تزيد عن الثلث- احتاجت لمن يكفلها للخروج من أزمتها.

كان صندوق النقد الدولى (IMF) الهيئة الرئيسية التى تعمل نيابة عن المؤسسات الغربية الدائنة، فقد تولى مهمة التصديق على استمرار أهلية الائتمان credit- worthiness للدول المدينة، واتضح بعد ذلك أن التكلفة باهظة جداً. فمن أجل التأهل لنيل القروض، اضطرت الدول إلى القيام بتنفيذ "برامج التكيف الهيكلى" structural adjustment programs تماشيًا مع متطلبات مذهب اقتصادى نيوليبرالى أعيد اكتشافه حديثًا. وبموجبه تم رفع سيطرة الدول المَدينة على الموارد الرئيسية، وخصخصة المشاريع التابعة للحكومات، وإلغاء القيود الجمركية على الواردات عبر البحار، واتخاذ إجراءات لترويج الإنتاج المصدَّر، وإضعاف العملات القومية لترخيص الصادرات، و"تسيير الأسواق على نحوٍ سليم" برفع الدعم، وإرساء المجموعة "الصحيحة" من الأسعار النسبية التى من شأنها السماح بنمو كفؤ طويل المدى (Griffin, 1989).

اختصاراً، أعادت برامج القسوة وشظف العيش، المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى، عقيدةَ ليبرالية مانشستر Manchester liberalism فى القرن التاسع عشر "دعه يعمل دعه يمر"، laissez-faire(*) صاحبة الإيمان الأعمى بالأسواق ذاتية التنظيم. أما التوسطية الكنزية(**) Keynesian interventionism فقد شُجبت؛ للاعتقاد بأنها تقوّض الدينامية الطبيعية للأسواق الخارجة عن السيطرة.

وقد تداخلت الاعتبارات السياسية والبرجماتية بالمصادفة، لمنع الدوجمائية/ العقيدة، من أن تنفّذ إلى حدها الأقصى المنطقى. ومع هذا، كان الغضب الشعبى حيال

(*) دعه يعمل laissez-faire مبدأ ترك الناس وشأنهم (دون تدخل من الحكومة) فى الأعمال التجارية. (المترجم)

(**) نسبة إلى "كنز"، عالم الاقتصاد. (المترجم)

إجراءات التقشف، خصوصاً سحب الدعم عن المستهلك، قد تزاوج مع تضخم متسيدٍ متفش، وارتفاع نسبة البطالة، وانحدار الأجور الفعلية، مما أدى إلى اضطراب حضرى واسع المدى (Walton, 1989).

على أية حال، لاقت الثورة (المضادة) للمحافظين الجدد neoconservative هوًى فى نفوس النخب السياسية فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. بل مثّلت التعبير المباشر عن أزمة عميقة داخل الرأسمالية، أفصحت عن نفسها فى "بيرسترويكا" ضخمة للأبعاد العالمية. وفيما كانت الصناعات القديمة "التقليدية" تغلق أبوابها، كانت مناطق الصناعات الجديدة ذات "التقنية العالية"، تلوح فى الأفق (Storper and Walker, 1989). بعض هذه المناطق كانت فى المكسيك على طول الحدود مع الولايات المتحدة، وفى الفلبين، وماليزيا، وسنغافورا، وكوريا، وتايوان، حيث النظم الحاكمة السلطوية تكفل الاستقرار السياسى، وقوة العمل عالية التنظيم سهلة الانقياد- خصوصاً النساء الشابات- متوافرة، نظير ما يعادل كسراً عشرياً من الأجور الموجودة فعلياً فى الدول الصناعية. ودخلت مفردات جديدة على اللغة، مثل: اقتصاد دول الباسفيك Pacific Rim، "النمور الأربعة الصغرى" four little dragons، الاندماج عبر القوميات، ماكيلادورا) maquiladoraنبات متجمع بعيداً عن الشاطئ). وكان التقسيم الدولى الجديد للعمل، والدولة الصناعية الجديدة من بين المصطلحات المثيرة the choicer terms. وكان النمو القائم على التصدير المدفوع من قبل صندوق النقد الدولى، وبدعم من قروض التكيف الهيكلى من البنك الدولى، قد تم التهليل له كمنقذ جديد.

إلا أنه وعلى مستوى معظم البلدان، كان للآثار المتجمعة لأزمة الديون، والتكيف الهيكلى، والاستثمارات الهائلة لتعزيز الإنتاج من أجل التصدير، توابع كارثية على الدول الفقيرة وعلى البيئة. فمع انحدار الأجور الفعلية بنسبة تراوحت فى بعض الحالات بين ٤٠ و ٥٠ فى المئة على مدار عقد السبعينيات، انتشر الإفقار بشكل واسع. وساهمت دوافع التصدير والاستراتيجيات الجيوسياسية للأنظمة العسكرية، فى تدمير غابات المطر الاستوائية، وبشكل ملحوظ فى الأمازون البرازيلى (Hecht and Cockburn, 1989).

وقد هددت الاقتصاديات المحرّمة- القائمة على محاصيل الكوكا وإنتاج الكوكايين والمخدرات- الديمقراطيات فى بوليفيا وكولومبيا. حيث استخدم ملوك المخدرات الرشوة فى إغراء المستويات العليا فى الحكومة، وكانوا مهيئين للانخراط فى أعمال إرهابية دفاعًا عن إمبراطورياتهم (Castells and Laserna, 1989). وازدهرت حركات العصابات بتزايد التعايش المتبادل مع اقتصاد المخدرات فى كولومبيا وبيرو.

كان جدير بتلك الأحداث أن تطيح بمحاولات البحث عن تنمية بديلة. لكن ذلك لم يحدث. ففى عام ١٩٨٣ كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة المدى لتحقيق تنمية مستدامة بحلول عام ٢٠٠٠ وما بعدها". (World Commission, 1987, p. ix). وكان إصدار تقرير برونتلاند Brundtland Report الذى تم تسميته على اسم رئيس الوزراء النرويجى Gro Harlem Brundtland، قد رُفع كعلامة مميزة بارزة، وفتح النقاش من جديد حول البدائل، بالتركيز على الاستدامة هذه المرة، فقد أصبحت القضايا البيئية همًّ عالميًا.

فى الوقت نفسه تقريبًا، قرر بعض من ممثلى "النظام الثالث" العمل من أجل تنمية بديلة من خارج المؤسسات المعروفة. وبدأوا فى عام ١٩٨٤ اجتماعًا سنويًا من أجل ما أسموه بـ"القمة الاقتصادية الأخرى" The Other Economic Summitتجادلوا فيها بحماس حول مواضيع رئيسية، من قبيل "الاضطراب الاقتصادى الدولى"، و"وضع الناس فى الأولوية"، و"بحثًا عن الاعتماد الذاتى"، و"العمل على طريقة النساء"، و"إحياء الاقتصاد المحلى" (Elkins, 1986). ومع تلكؤ دام عدة سنوات، إلا أن المثير فى الأمر هو أن أعمالهم بدأ يكون لها بعض التأثير حتى على المؤسسات الرئيسية، مثل البنك الدولى الذى أعاد الفقر فى عام ١٩٩٠ إلى أجندة التنمية (World Bank, 1990)، وأنشأ مكاتب مختصةً للبيئة والمرأة. إلا أن مذهب الليبرالية الجديدة الذى أصبح مألوفًا آنذاك كان قد تواصل، ولو بشكل أقل عدوانية نوعًا ما، على مدى العقد الجديد.

تقويم

تسمح لنا الخبرات المتفرقة بالخروج ببعض الاستنتاجات الاختبارية، بصدد معتقدات مذهبية سائدة حول التنمية البديلة:

(أ) اعتقاد أن الدولة طرف فى المشكلة، وأن التنمية البديلة يجب بقدر المستطاع، أن تمضى قدمًا خارج الدولة، وربما حتى ضدها [انظر: Sanyal, ستأتى مناقشته].

(ب) الاعتقاد بأن "الناس" معصومون من الخطأ، وأن المجتمعات مشتركة gemeinschaftlich وراثيًا (Campero, 1984).

(جـ) الاعتقاد بأن تحرك المجتمع (على المستوى الاجتماعى) يعد كافيًا لممارسة تنمية بديلة، وأن التحرك السياسى لا بد من تجنبه.

هذه الاعتقادات مجتمعة تفصح عن برنامج يكاد أن يكون فوضويا all-but-anarchistic اتساقًا مع كتابات "بيتر كروبوتكين" (1970) Peter Kropotkin. حيث تُعرِّف الدولة كعدو: إنها بيروقراطية، فاسدة، وغير متعاطفة مع حاجات الفقراء. وهى غالبًا ما تكون فى أيدى النخب العسكرية والمدنية، أولئك الذين يتعاملون معها باعتبارها محيطهم الخاص. ومن ثم، فإن المشاريع البديلة تصمَّم على نحوٍ متواتر لتتجاوز الدولة، وتركز بدلاً منها على المجتمعات المحلية التى تعتبر معنوية أخلاقية، ومستقلة. إذ يُفتَرَض فى الناس– حسب القول– أن يمتلكوا حكمة متناهية حول حياتهم. وبالنسبة لكثير من المدافعين "البدلاء"، لا يمكن لصوت الناس أن يتصارع مع نفسه؛ لأنه ينطق بالحقيقة. وأخيراً، بناءً على أن الدولة تعتبر فاسدة شريرة، فمن الأفضل أن يتم تجنب السياسة. فهى سوف تلوِّث نقاء المقابلات المباشرة فى الأحياء والقرى ليس إلاّ. ومن ثم، فهى (تعيد) إرساء علاقات عمولية clientalisitc تؤثر سلبًا على التنمية الحقيقية، القائمة والمتمركزة على الناس (Korten, 1990).

أرانى هنا لا أنضم إلى هذه المعتقدات. فبالرغم من أن التنمية البديلة لابد أن تبدأ محليًا، فهى لا يمكن أن تنتهى كذلك. والدولة، شئنا أم أبينا، مستمرة كلاعب رئيسى. لكنها ربما تحتاج إلى مساءلة أكبر أمام الفقراء، وإلى أن تكون أكثر استجابة لمطالبهم. ولكن بدون تعاون الدولة، لا يمكن لكثير من الفقراء أن يتحسنوا بشكل دال، كما أن التحرك التمكينى المحلى يتطلب دولة قوية.

المجتمعات هى الأخرى لا تكون بالضرورة مشتركة **gemeinschaftlich**، حتى عندما يشاركون فى اقتصاد أخلاقى يقوم على التبادل والثقة، توجد خطوط خاطئة كثيرة تتقاطع كل من المجتمعات الريفية والحضرية: دينية، عرقية، طبقية اجتماعية **so-cial class**، طبقية فئوية **caste**، لغوية. والدور التابع للمرأة على المستوى العالمى، إنما يتطلب منا أن نحدد مصدراً آخر للتوتر الاجتماعى، والصراع الذى يتقاطع مع جميع المجتمعات الأخرى. فكل فئة من الفئات الاجتماعية المتعددة داخل مجتمع إقليمى **terri-torial** من المرجح أن ترى موقفها من منظورها الخاص، وتتنازع معًا على نفس الموارد المحدودة دائمًا. ومن ثم فإن المجتمعات الإقليمية تعتبر بالضرورة مجتمعات سياسية، مليئة باحتمالات الصراع.

وأخيراً، فإن هذه الصراعات لا يمكن احتواؤها محليًا، بل من المرجح أن تفيض لتؤثر على الساحات السياسية الإقليمية والقومية. كما أن هناك سياسة مطالَبة **a politics of claiming** أصيلة فى التنمية البديلة، تتعلق دائمًا باستخدام الموارد العامة (التى هى عادة تحت سيطرة الدولة) وإزالة القيود الهيكلية التى تعمل على إبقاء الفقراء فقراءً. ولذلك، فعلى كل تنمية بديلة تدعو إلى تمكين اجتماعى للفقراء، أن تدعو أيضًا إلى تمكينهم سياسيًا.

وفى الفصول التالية أطرح هذه النقاط على نحو متواتر. وقد يرى البعض أننى لا أُولى اهتمامًا كافيًا للصراعات، حتى وسط الفقراء أنفسهم. فالفقر لا يعدو كونه مجرد واحد من بين أسباب كثيرة. ففقراء الحضر ربما تكون لديهم مصالح متعارضة مع مصالح الفقراء الريفيين. وصراعات المصالح وسط الفقراء هى فى الحقيقة كثيرة!

ومن هنا، فإجابتى تتمثل فى: أن هذا النقص الظاهر فى اهتمامى بالصراع، يُعد مسألة تأكيد أكثر من كونه إغفالاً للواقع الاجتماعى. وكتاب كهذا، يعد تقريريًا بدرجة كبيرة، لا يمكنه فى الوقت نفسه أن يحلل الصراعات السياسية الفعلية بالتفصيل. فاهتمامى منصبٌ هنا على أن أوفر للتنمية البديلة ما كان مفقودًا حتى الآن فى تراث التنمية، ألا وهو: إطارٌ تنظيرىٌ واضحٌ، خارج المذاهب التقليدية الجديدة **neoclassic** والكينزية **Keynesian** المعروفة. ومن ثم إيجاد نقطة مشتركة للانطلاق نحو الممارسة. فبدون مثل هذا الإطار، لا يمكن أن يتم التعليم الاجتماعى الذى يمثل رابطًا بين النظرية والممارسة. ومن ثم فإننى وفى مواضع مناسبة من حجتى تراني– وفقًا لهذا– أقدم سلسلة من المفاهيم غير المألوفة نسبيًا، مثل مجالات الممارسة الاجتماعية **domains of social practice**، وفضاء الحياة **life space**، والفضاء الاقتصادى، والاقتصاد الكلى، واقتصاد الأسرة **household economy**، والفقر كصيغة من (عدم) التمكين الاجتماعى والسياسى، والوصول إلى أسس قوة اجتماعية. وهذه المفاهيم لا تكتسب معناها المحدد إلا فى إطار سياسة مطالَبةٍ تنطلق فى سياق برنامجىٍّ قوى من أجل تنمية بديلة.

ومن هذا المنظور، الذى يسقط هذا الجانب من الممارسة الثورية، لا تبدو التنمية البديلة لعبةَ الرابح الذى يفوز بالكل. فهى لا يمكن أن تنتصر أبدًا. كما أنها ليست بديلاً كاملاً، إذ يجب أن تُرى باعتبارها الصراع المتواصل – على المدى الطويل من التاريخ **long duree** – من أجل المطالب الأخلاقية للفقراء منزوعى القوة، ضد القوى المهيمنة **hegemonic powers** الموجودة.

التبرير الأخلاقى

على غرار المذهب السائد الذى تقف منه التنمية البديلة موقفًا معارضًا جدليًا، لا تعد التنمية البديلة – مبدئيًا – مجموعة من المقررات التكنيكية، بل إنها أيديولوجية

(Sutton, 1988). ذات تماسك أخلاقى خاص، تشكل أيضًا نقدًا بارزًا لنموذج السيطرة، وتحت راية التحديث، تحتوى استراتيجيات التنمية المعظِّمة للنمو growth-maximizing تناقضًا أصيلاً وربما قاتلاً. وهو ما أوضحه تقرير سابق للأمم المتحدة بصراحة قاسية:

"ثمة معنى يكون فيه النمو الاقتصادى السريع مستحيلاً بدون تكيُّفات مؤلمة. لا بد للفلسفات القديمة من أن تطرح جانبًا؛ والمؤسسات الاجتماعية القديمة لا بد من تفكيكها. كما أن الروابط الطبقية، والمعتقدات، والعرق، لا بد أن تنفجر. وعدد كبير من الأشخاص الذين لا يستطيعون التماشى مع التقدم، لا بد من أن تكون لديهم توقعات خاصة بإحباط الحياة المريحة. ومجتمعات قليلة جدًا مستعدة لدفع الثمن كاملاً؛ لتحقيق تقدم اقتصادى سريع".

(United nations, 1951, p. 15).

فى مناطق كثيرة من العالم تنازعت أيديولوجيات، متعادلة القوة متعارضة التأثير، على هذه الرؤية النبوئية لتنمية اقتصادية، وباسْم مجموعة مغايرة من القيم، مميِّزةٍ للمجتمعات التى أوجدتها. وهى بشكل رئيسى الهند والصين والدول الإسلامية الشرق أوسطية. وبرفض هذه الأيديولوجيات للنماذج الغربية فى التحديث، سيكون عليها أن تساعد فى كتابة فصول مهمة فى تاريخ القرن الحادى والعشرين، تتضمن الغاندية Gandhiism (Das, 1979; Sharma, 1987)، والماوية Maoism (Gureley, 1976; Starr, 1979) والراديكالية الإسلامية Islamic radicalism (Sivan, 1985). وبالرغم من الاختلاف الواسع فيما بينها، فإن جميع تلك الأيديولوجيات، رفضت نظامًا تسيِّره منافسة لا تلين؛ مجبرةً على توسيع الإنتاج بشكل متواصل بغض النظر عن التكلفة. خلال ذلك تُجلب دائمًا تكنولوجيات جديدة إلى السوق. وقد أطلق القرن التاسع عشر على هذا التقدم مسميات عدة؛ منها: ما أسماه جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter "دوامة التدمير الخلاّق " whirlwind of creative destruction (1942; orig. 1934).

لكن المؤيدين لتنمية بديلة، يشكُّون فى صحة التأكيد على أن "التدمير الخلاّق" وثيق الصلة بقصة التقدم الإنسانى. ويطالبون باختبار أكثر لما يمكن أن تقدمه الحياة الإنسانية، وفقًا لجدارتها الخاصة. فإذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعنى شيئًا، فهى قبل كل شىء يجب أن تعنى تحسينًا ملموسًا فى ظروف الحياة والمعيشة لعامة الناس[(١)]. وليس هناك من سبب جوهرى، سواء كان أخلاقيًا أو من أى نوع آخر، يمكن أن يفسر لماذا ينبغى على أعداد هائلة من الناس، أن تبقى مستبعَدة بشكل منظّم من التنمية بهذا المعنى. أو الأسوأ من ذلك: لماذا ينبغى أن يصبحوا – ودون أن يدروا – ضحايا لتقدم أناس آخرين؟ إن الناس لهم حق متساوٍ فى ظروف أفضل للحياة والمعيشة[(٢)].

لقد كان خبراء الأمم المتحدة، وهم جميعًا اقتصاديون تعلموا فى أفضل مدارس إنجلترا والولايات المتحدة، على خطأ فى تحديدهم مجموعة من الأشخاص، ظنوا أنهم "لا يمكنهم مواكبة التقدم"، كما لو كانت هذه "المواكبة" مسألة قدرة فردية فى الأساس. إن "طبيعة" التقدم التكنولوجى والاقتصادى فى حد ذاته، هو ما يستبعد أعدادًا غفيرة من الناس– يمثلون فى بعض الدول أغلبية حقيقية– من منافعه الفعلية. ومن ثم، فإنه من وجهة نظر المستبْعَدين، لا يعد النمو الاقتصادى الحديث خيرًا حقيقيًا. وأنه لا يمكن ترك مسألة التنمية كلية لمن يجدون الخير الأعظم **summum bonum**[(*)] فى علاقات

---

(١) يعود الفضل فى هذه الصيغة بشكل كبير إلى Karl Polani الذى أصر على أهمية ما أسماه الاقتصاديات الكبيرة، أو القائمة بذاتها لمصادر الرزق، والتى تعتبر ماثلة كممارسات بشكل عميق فى مصفوفة matrix المؤسسات الاجتماعية والثقافية (Polani, 1977; Stanfield, 1986).

(٢) سيبدو من الصعب النزاع مع هذا الزعم. إلا أن البعض يدفعون بأن التنمية غير متساوية على نحو موروث، وأن منافعها سوف "تنسال منحدرة" فى وقت ما بالنسبة لمن تجاوزتهم فى البداية. غير أن هذا الوعد لا يعيد التأكيد إلا على أولئك الذين يتقاسمون بالفعل الإكراميات. أما بالنسبة للبقية، فيبقى هذا الوعد غير مؤكد.

(*) كلمة لاتينية تقابل the highest good. وهو تعبير يستخدم فى الفلسفة، خصوصًا فى فلسفة العصور الوسطى، لوصف غاية واحدة نهائية يسعى الإنسان إلى تحقيقها. ويمكن أن تكون غاية فى حد ذاتها، تتضمن فى الوقت نفسه جميع أنواع الخير الأخرى. فى الفلسفة المسيحية عادة ما يكون الخير الأعظم متمثلاً فى الحياة القويمة التى يقودها الرب وفقًا لتعاليمه. (المترجم).

السوق وتعظيم الإنتاج. حيث يجب من ناحية أخرى، وضع التكلفة البشرية والبيئية للنمو الاقتصادى فى الاعتبار.

وتناول التنمية البديلة فى حد ذاتها، لا يمكن بالطبع أن تكون هى القصة الكاملة. فهى كأيديولوجية تعلل التصديق على ما هو موجود من عدم توازن فى القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبتمركزها على الناس دون الأرباح، إنما تواجه تنمية أخرى يقودها الربح كنظير ديالكتيكى لها. والتنمية الفعلية ستكون دومًا هى المحصلة التاريخية للصراعات الأيديولوجية والسياسية بينهما.

ما الأسس التى يمكن الوقوف عليها لتفضيل بديلٍ ما عن تعظيم الإنتاج طويل المدى، يمثل الخط القاعدى فى النظرية والممارسة السائدتين؟ السؤال هنا يتعلق بالأخلاق أكثر من تعلقه بالحقائق، ما الأسس التى ينهض عليها الزعم بأن كل شخص يحق له توافر ظروف مادية ملائمة للحياة، وأن يكون شخصًا فاعلاً سياسيًا فى مجتمعه؟ من ناحيتى سأدفع بأن لتلك المزاعم أسس ثلاثة: حقوق الإنسان human rights، وحقوق المواطن citizen rights، و"الازدهار الإنسانى" human flourishing.

لقد تم تبنِّى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ . ووفقًا لأستاذ القانون بيت آندروز Beth Andrus (1988)، فإن:

> **"ما بدأ كقرار للجمعية العامة، قد تطور إلى مجموعة من المبادئ القانونية الدولية المعتادة. وبالرغم من أن هذه الرؤية فى البداية كانت قد حققت تقدمًا، بفضل أساتذة قانونيين فقط، فإنها قد لقيت قبولاً واسعًا لدى الحكومات التى اجتمعت فى المؤتمرات الدولية، وبواسطة ممارسات الدول، وبقرارات المحاكم. وما حدث ليس أن العالم فقط قد تبنَّى الحقوق والالتزامات الموضحة فى الإعلان، بل إن الإعلان خدم باعتباره بذرة خرج منها نظام حماية كامل، له فروع لا تعد ولا تحصى، جميعها ينبثق عن غرض مشترك: تعزيز وحماية حقوق الإنسان الدولية".** (pp. 4-5).

غير أن الإعلان قد فعل ما هو أكثر عمقًا من تأسيس نظام قانوني للحماية، حين أورد ميثاقًا عالميًا للسلوك الأخلاقي الأساسي يحكم علاقاتنا ببعضنا البعض ككائنات اجتماعية.

وتحدد المواد من ٣ :٢١ من الإعلان، حقوقاً مدنية وسياسية، أو الحق في الحرية. ويتبع ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (المواد من ٢٢:٢٧). وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد اختارت إعطاء وزن للحريات المدنية أكبر من حقوق الرفاهة، فإن الأخيرة - كما تدفع سوزان مولر أوكين Susan Moller Okin - تعتبر أساسية بقدر الحقوق الأولى (١٩٨١). تذكر المادة ٢٥- ١: "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة، أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه" (١٩٨١).

والاستبعاد المتعمد من هذه الحقوق- هو نوع من العنف الموجه ضد الشخص المُسْتَبعَد. و"الحق" يعرفنا متى ارتُكب الخطأ، ويخبرنا أيضًا أيَّ المعايير يجب أن تسود. وهذا لا يجعلنا ننكر وجود مشكلات عملية في الإفصاح عن معنى "مستوى المعيشة"، و"الأمن". فمثل تلك المشاكل يمكن العمل على حلها. كما أن التأكيد على حقوق الإنسان، يخبرنا بأن هناك مشكلة كبيرة يجب علينا تناولها(١).

تتعلق حجتي الثانية بحقوق المواطن. وهي أكثر وضوحًا ويسرًا. فحقوق المواطن محددة بالنسبة للدول والظروف السائدة فيها. وهي لا تفترض أكثر من الاعتراف الرسمي (ليس إلا) بمكانة المواطن. أي الإستقلالية النسبية للمواطن في علاقته بالدولة. ومن ثم فإن حقوق المواطن بهذا المعنى تفترض وجود دولة حديثة ديمقراطية، حيث يكون القابضون على السلطة مسئولين في النهاية أمام الناس المنظَّمين كمجتمع سياسي.

---

(١) لتطبيق حقوق الإنسان على مسألة السكن، انظر: Leckie (1989).

فى دولة كهذه، تكون الحقوق التى تتمتع بها مجموعة من المواطنين مكفولة وممنوحة بالتساوى لجميع المواطنين. والمواطنة أمر مطلق: أى لا يستوى أن يكون المرء نصف مواطن. وحقوق وواجبات المواطنة، تقع بالتساوى على جميع من يزعمون- عن حقٍّ- عضويتهم فى مجتمع سياسى. وقد صاغها "مايكل والزر" Michael Walzer، على هذا النحو: "إن الخير المبدئى الذى نوزعه على بعضنا البعض هو العضوية فى مجتمع إنسانى. وما نفعله فيما يتعلق بالعضوية، إنما يهيكل جميع اختياراتنا التوزيعية الأخرى. فهى أى العضوية، تحدد مع من يمكننا أن نقوم باختياراتنا، وممن نطلب الطاعة ونجمع الضرائب، وإلى من نخصص السلع والخدمات". (1983, p. 31).

وعلى سبيل المثال، نجد فى أى مجتمع بعض الناس، النساء فى سويسرا (حتى وقت قريب جداً)، والهنودَ المتحدثين بلغة الكيكوا Qechua-speaking فى بيرو، والعرب فى إسرائيل، و"الطبقة الدنيا" underclass فى الولايات المتحدة- قد يكونوا فى الحقيقة مستبعدين من ممارسة المواطنة الكاملة. غير أن نضالهم التاريخى كان من أجل حصولهم على المساواة فى الحقوق مع المواطنين المؤكَّدة حقوقهم بالفعل، ومن ثم المكَّنون سياسياً politically empowered(Hardoy and Satterthwaite, 1989). ومطلبهم هو "من أجل مواطنة فعلية حقيقية" citizenship de facto.

من ناحية أخرى، هناك مجموعتان مستبعدتان- بشكل عام وشائع- من مطالب حقوق المواطنة. هما الأطفال والأجيال المستقبلية. مطالبهم تأتى من ملاحظة أن المجتمع الإنسانى، وخصوصًا كل مجتمع سياسى، يبحث تخليدَ نفسه. ومن ثم فهو يوجد فى الزمان والمكان؛ له ماض جماعى ويرغب فى مستقبل لنفسه. ولا يمكن البرهنة عليه دون الاعتبار فى أن مواطنى المستقبل (ممن لا يمكنهم التحدث عن أنفسهم، ولديهم المدافعون عنهم من الأحياء حاليًا) ينالون حقوقًا أقل (أو ربما دون أى حق) من تلك الحقوق التى طالب بها الجيل الحالى من الكبار: عضوية أساسية تربط المواطنين من جميع الأجيال. إنها تلك المصلحة فى حياة مشتركة، سواء كانت دفاعًا ضد قوى معادية من الخارج، أو ضد قوى انشقاقية من الداخل، تشكل الأساس الصلّب لحقوق المواطن. والاستبعاد من هذه الحقوق هو حرمان من الخير الأساسى.

الأرضية الثالثة لتنمية بديلة، هو ما أسمته "مارجريت جان رادين" Margaret Jane Radin (1987) "الازدهار الإنسانى". وهو اصطلاح باعث على التخيل والتفكير ومفتوح النهاية، يسألنا النظر بعين الاعتبار فيما تعنيه عيشة إنسان كامل وفقًا لقدرته أو قدرتها. كما أنه يبرهن على تلك الظروف الاجتماعية، العامة والخاصة، التى تجعل الازدهار الإنسانى ممكنًا. وقد لا نعرف مطلقًا الحدود النهائية لذلك الازدهار. وربما لا نتأكد كذلك من الظروف التى تكون الأكثر توصيلاً لتنمية بشرية سليمة. ولكن يمكننا أن نعرف، بل إننا نعرف بالفعل ما يثبط عزيمتها: الجوع، الصحة المتدهورة، التعليم المتردى، حياة من العمل الشاق المستنفِذ، خوفٌ دائم من نزع الملكية، وعلاقات اجتماعية فوضوية. إزالة هذه المثبطات سوف يشجع الازدهار الإنسانى. ومن ثم تكون التنمية البديلة مبررة، لأنها وبتحسين ظروف حياة ومعيشة الأقليات المستبعَدة، فإنها تَعِدُ بمزيد من التنمية الذاتية للبشر كأفراد.

وكما هو الحال فى كثير من مواضع هذه الدراسة، من المشروع أن يُسأل حول ما إذا كانت القيم المطروحة- فى هذه الحالة متمثلة فى الازدهار الإنسانى، بجذورها العميقة فى التقاليد اليهودية المسيحية- مناسبة كأساس معيارى لتنمية بديلة؟! وقد يسأل أحد النقاد: أليس حقيقةً أن التنمية البديلة يجب دائمًا أن تكون ذات خصوصية ثقافية، بل ومن الدقة أن تكون هذه الخصوصية هى ما يميزها عن المذهب السائد؟ ألا ينبغى التعبير عن التنمية البديلة دائمًا بصيغة جمعية، ككل ثقافة، وكل شعب، وكل مجموعة عرقية إقليمية ترسم مسارها الخاص المتميز إلى المستقبل؟ فالناس الذين يعيشون وفقًا للتقاليد الكونفشيوسية Confucian مثلاً، قد لا ينظرون بعين الاعتبار إلى الازدهار الإنسانى كخير أساسى. فالخير الأساسى فى العالم الكونفشيوسى، فى الصين وكوريا، هو بالأساس الأسرة البطرياركية/ الأبوية التى يُنتظر من أعضائها إخضاع رغباتهم وأمانيِّهم؛ بهدف تحقيق حسن العيش الجماعى لهذه الأسرة. وهناك كثير من الأمثلة الأخرى على هذا النوع.

أرى أن إجابتى على هذه الأسئلة من شأنها أن تكون بنعم ولا فى الوقت نفسه. نعم، مثاليًا، تكون التنمية البديلة دائمًا خاصة بالجماعية التى يكون مستقبلها على

المحك. فالماوية مثلاً، قد صكّت بدقة نموذجًا صينيًا للتنمية، يختلف عن الميثاق الذى وضعه الغرب الرأسمالى. ولكنّ دفنَ التنمية البديلة فى لغة النسبية الثقافية والداخلية endogeneity (القائلة بأن أية تنمية يجب أن تنبت من داخل ثقافة معينة) من شأنه أن يُسكت جميع الخطابات التنموية، فيما يطلق العنان للنظام المهيمن الموجود الذى تغذيه أفكار ومُثل غربية، ولا تقلقه مسائل النسبية الثقافية.

ومن ثم، فإن الدفع بتنمية بديلة تكون فيها "حقوق الإنسان" و"الازدهار الإنسانى" تأكيدات رئيسية للقيمة، شىءٌ، وأن نفرض هذه القيم على مجموعة من الناس ضد إرادتهم، شىءٌ آخر تمامًا. والتنمية البديلة فى هذه الدراسة، تمثل نسقًا أوروبيًا أمريكيًا. لكنها وجَدَتْ مؤيدين فى كثير من أنحاء العالم خارج منطقتها، أو خارج أصلها. وفيما نحن نتحرك صوب اقتصاد عالمى فردى، ومعتمد على بعضه البعض، فإن التنمية البديلة قد تصبح قوة رئيسية مضادة لنظام التراكم المهيمن.

إن التنمية البديلة فى هذا المقال، تسلم بالنظام الموجود للتراكم العالمى كحقيقة. وهى لا تقترح الابتعاد عن النظام، وغلق الباب: فالعزلة، والتوجه إلى الداخل الذى اختارته بورما Burma غير قابل للتحقق، وغير مرغوب فيه لبقية دول العالم. هناك خيارات أخرى غير انغلاق المرء على نفسه بعيداً عن النظام العالمى، الذى يُثبت استمرارُ وجوده – بلا شك– عدمَ قابليته للتحول. ولا يكمن الأمر فى إلى أى مدى من الدينامية يمكن– بل ويجب– على نظامٍ اقتصادى قليل، أو عديم، الفائدة بالنسبة لأكثر من نصف سكان العالم، أن يتغير وعلى نحوٍ راديكالى. وإنما الهدف عمومًا من وراء تنمية بديلة، هو أنسنة النظام الذى حجبهم، وتحقيق هذا عبر صيغ من المقاومة اليومية والنضال السياسى الذى يصر على حقوق السكان المستبعدين كبشر، وكمواطنين، وكأشخاص عازمين على بلوغ قوتهم المُحبة والإبداعية داخلهم. كما أن الهدف المركزى للتنمية البديلة، هو إدماج هؤلاء واحتواؤهم فى نظام جديد لا يجعلهم زائدين عن الحاجة. وإنها لنقطة مثيرة للجدل، إذا ما كان يمكن للرأسمالية التى تحولت بهذه الكيفية، أن تظل مسماة بـ"الرأسمالية" أم لا. فمع التنوعات التاريخية الكثيرة للرأسمالية، ربما يكون هذا سؤالاً غير مهم.



الفصل الثانى

المسار: من الاستبعاد إلى التمكين

الاستبعاد الاقتصادى والسياسى

لقد أسفرت التغييرات الشاملة التى طرأت على تنظيم الرأسمالية- مداها العالمى، والاختراعات التكنولوجية الثورية، ومركزيتها فى الشركات والمؤسسات المالية- عن استبعاد واضح لعدد كبير من فقراء العالم، من المشاركة الاقتصادية والسياسية الفعالة[1].

---

(١) يعد الجدال حول استبعاد من يعيشون فى قطاعات الحياة هذه معقداً ومستمراً لا يتوقف. لأن جميع الناس الذين يعيشون على حد الكفاف، يشاركون فى السوق. فإن الجدال حول استبعادهم سيبدو بلا قوة. على سبيل المثال، يصر الماركسيون على أن القطاع الحضرى الشعبى- الذى تتم دومًا زيادته من قبل المهاجرين الريفيين- يشكل "جيش احتياطى" من العمال ممن تعد وظيفتهم الرئيسية هى المحافظة على الأجور- فى القطاع الرسمى أو التراكمى- منخفضة بقدر الإمكان.

وبالرغم من أن هذه الحجج لا تخلو من بعض الجدارة، فإن عدم التناسب بين العدد الفعلى والسكان المستبعدين وقوتهم الشرائية المؤثرة، يعد كبيراً جداً، إلى درجة أن إسهام المستبعدين من الناس فى علميات التراكم الرأسمالى تعد فى أفضل هامش لها. فكثير مما يقومون بشرائه يتم إنتاجه حقيقة فى الاقتصاد المعيشى، ولا يربطها بقنوات التراكم سوى روابط ضعيفة. وبالنسبة للحجة الخاصة بالجيش الاحتياطى، فهى بالطبع صادقة، حيث إن الفائض النسبى للعمالة سيخفض من سعر العمالة. والسؤال الذى يجب أن نوليه اهتمامنا، هو: ما قدر الفائض الضرورى لجعل الأجور تهبط عن مستوياتها الفعلية فى الاقتصاديات الفقيرة، الغنية بالعمالة؟ هل ١٠٪ من الفائض كافية؟ هل ٢٠٪؟ أيًا كان الرقم- وللأسف لا توجد بيانات مؤكدة لدعم هذه الحجة- فمن غير المحتمل أن يكون أغلبية السكان النشطين اقتصادياً، بمن فيهم صغار الفلاحين، والعمال بلا أرض، والقطاعات الشعبية فى المدن، مطلوبين لإنتاج مستويات الأجور الفعلية فى المهن التى لا تحتاج إلى مهارات. لذلك فإن نسبة كبيرة من قوة العمل من منظور التراكم الرأسمالى، تبدو غزيرة وفائضة عن الحاجة.

أصبحت الرسالة واضحة جداً: فبالنسبة للأغراض العملية، أصبح الفقراء فائضين عن الحاجة بأعداد كبيرة بالنسبة للتراكم الرأسمالى العالمى. ويمكن للرأسمالية الحديثة، فى غالب الأمر، أن تعمل بدون مزارعى الكفاف، والعمال بلا أرض، وأيضًا من يسمون بالقطاعات الشعبية للأحياء الحضرية الفقيرة والعشوائيات سريعة النمو. وهناك من يدرك أن لهؤلاء تأثيرات سلبية على التراكم الرأسمالى، على أساس أن فقراء الحضر يستنضبون رأس المال من أجل نفقات عامة تعد غير منتجة نسبيًا، كالإنفاق على السكن والتعليم والصحة، وأن مزارعى الكفاف يعوقون التحديث الضرورى فى الإنتاج الزراعى. فالشركات الكبرى متعددة الجنسيات، تحتاج إلى الأرض لتنظيم إنتاج المحاصيل الصناعية والتصديرية، والأرض المبتغاة يشغلها صغار الفلاحين. أما عمال الريف بلا أرض بما يملكونه من مقدرة على رفع مطالب متعلقة بالأجور إنما يشكلون تهديداً للمنتجين الرأسماليين. وتأتى القطاعات الحضرية الشعبية لتخرج باحتجاجاتها الصاخبة إلى الشارع. وبالرغم من أن القطاعات الشعبية توفر خدمات كثيرة مفيدة بتكلفة منخفضة جداً، فإنها تعد- كما لو كانت نظيرتها فى القرن التاسع عشر فى أوروبا، ممثلة لـ "الطبقات الخطيرة" التى تجبر الدولة على الاحتفاظ بجهاز أمنى كبير حتى ولو كان غير منتج[1].

كيف يمكن لهذا الفائض الهائل أن يحدث؟ الشكل ٢-١ يساعدنا فى إيجاد إجابة عن طريق تقديم نموذج لاقتصاد وطنى فقير، يكسب فيه الجزء الأكبر من الناس عيشهم فى المناطق الريفية[2]. الرسم التوضيحى مقسّم إلى قطاع التراكم الرأسمالى،

---

(١) فى أمريكا اللاتينية يطبق مصطلح الطبقات الشعبية على نحو واسع على الطبقة العاملة الحضرية، بغض النظر عن إدخالهم فى اقتصاد السوق أو علاقتهم بملكية الأدوات. وكثير ممن يدرجون تحت هذا المصطلح، يتمثلون فى من يوظفون أنفسهم ومعظم النساء اللائى يعملن فى المجال المنزلى؛ والأغلبية يكسبون عيشهم فى عمل منظم على نحو غير رسمى، وغالباً ما يكونون من المهاجرين حديثًا إلى المدينة. والطبقات أو "القطاعات" الشعبية تعرض المجتمع بالطبع إلى انقسامات اجتماعية داخلية وصراع محتمل، بيد أن هذا ليس موضوعنا هنا.

(٢) فى عام ١٩٨٧ أطلقت البلدان منخفضة الدخل على ٧٠٪ من سكانها صفة الريفيين، تلاها ٤٩٪ فى البلدان متوسطة الدخل ثم ٣٣٪ من متوسطى الدخل المرتفع. (البنك الدولى ١٩٨٩).

مع حوالى ٤٠٪ من سكان البلد. وقطاع المعيشة الذى يتألف من ثلاث فئات من الفلاحين: صغار الفلاحين الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على أرض. والفلاحون بلا أرض، ممن يعتمدون على العمل المأجور لكسب عيشهم، حتى وهم مازالوا مقيمين فى الريف. وفئة الفلاحين المزارعين الذين يزرعون محاصيل تسويقية إضافة إلى المحاصيل المعيشية، بعض منها للتصدير. والمزارعون التجاريون، والتجارة الزراعية تهيمن على جانب التراكم الرأسمالى فى الرسم التوضيحى. وهؤلاء مازالوا منخرطين فى الزراعة الأسرية. ولكنهم يشغِّلون عمالة مستأجرة فى جزء كبير من العمل. حيث تعتمد الزراعة التجارية- بشكل حصرى- على العمالة المستأجرة، وتستخدم طرق الإنتاج الرأسمالية المكثفة بشكل متزايد. وكلا الشكلين من الإنتاج الرأسمالى، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالمصالح متعددة القوميات التى توفر، من بين أمور أخرى خدمات الإدارة والتسويق، وأيضًا المعطيات الأساسية لعملية الإنتاج (الفلاحة التعاقدية)، مثل التقاوى المهجنة. وقد يصبح الفلاحون الذين ينتجون فقط المحاصيل المعيشية، بتشكيلهم الفئة الانتقالية، معتمدين بالمثل على الشركات متعددة القوميات[١].

ويبين الرسم التوضيحى الاقتصاد الحضرى المدينى كبؤرة للعلاقات الاقتصادية. وكلما كانت المدن والعاصمة تسير على خطًى صحيحة، فهى تقف بإحدى القدمين على التراكم الرأسمالى وبالقدم الأخرى على القطاعات المعيشية. وفى تشخيص سريع ومبدئى، فإن القطاع المعيشى يُعرف أيضًا بالاقتصاد غير الرسمى[٢].

وتسيطر العلاقات السلعية على المتاجرات فى قطاع التراكمات. وفى الاقتصاد المعيشى، يحل محل هذه العلاقات ما يدعوه البعض بـ"الاقتصاد الأخلاقى"، أو اقتصاد معنوى (Scott, 1976; Hyden, 1980).[٣] والاقتصاد الأخلاقى الذى يعمل بشكل كبير

---

(١) لمراجعة مفهوم الفلاحين، انظر: Shanin, pp. 112.

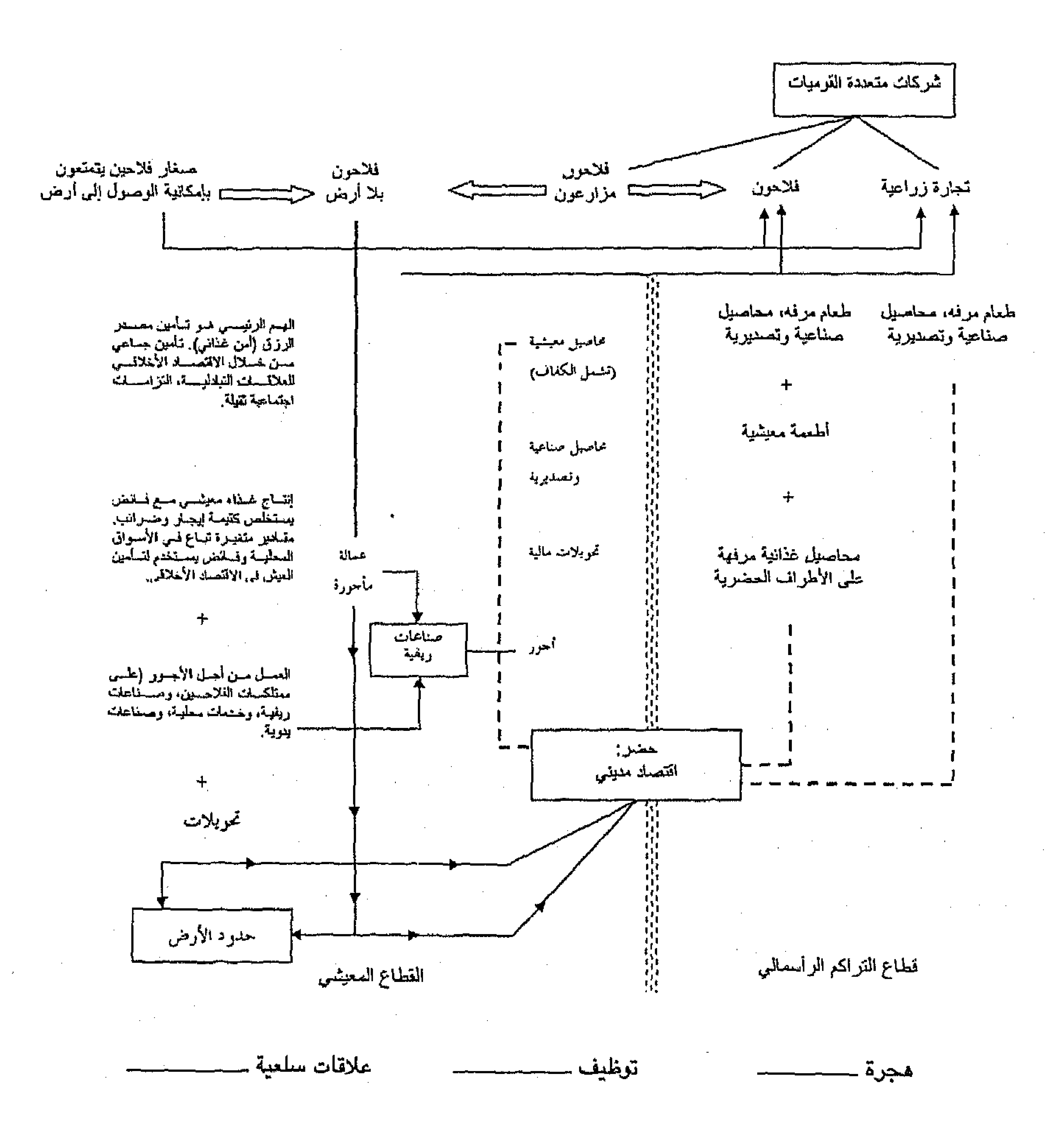
(٢) لمزيد من النقاش لصفة "اللارسمية" فى العلاقات الاقتصادية، انظر: الفصل الخامس.

(٣) تشتق مدرسة الاقتصاد الأخلاقى إلهامها النظرى من كتابات "كارل بولانى" Karl Polanyi (1977)؛ انظر أيضًا: Stanfield, 1986.

خارج إطار السوق ولكنه فى الوقت نفسه مرتبط به، يعد ذا أهمية بالغة لمعيشة صغار الفلاحين وفقراء الحضر. وهو يقوم على مبدأ التبادل بين الأقرباء وشبه الأقرباء، والجيران، والأصدقاء، ويحكم العلاقات بين العملاء والرعاة[١]. وبالرغم من أهمية العلاقات غير السوقية فى الاقتصاد الحى، فإن المال مازال مطلوبًا حتى من قبل أفقر الناس. فصغار الفلاحين بشكل خاص وبرغم أنهم ينتجون بشكل أساسى ما يستهلكونه، فإنهم مجبرون على بيع جزء مما ينتجونه لشراء سلع أساسية، ولإنجاز التزاماتهم الاجتماعية التى بدورها تعطيهم مقياسًا للأمن فى الاقتصاد الأخلاقى.

وبطبيعة الحال، فإن صغار الفلاحين يستقرون فى مناطق تقلّ فيها الأرض. حيث يتنامى عددهم، ويجبر الفقر فى النهاية كثيرين منهم على هجر أوطانهم. يصبح بعضهم عمالاً بلا أرض، ينتقلون إلى بلدات ومدن قريبة من قراهم الأصلية. وآخرون يشرعون فى رحلات أطول، سواء إلى الأراضى المواجهة (إذا وُجدت) حيث يعيدون تأسيس أنفسهم مؤقتًا على أراضى غابات مكشوفة، أو فى مناطق مدينية. حيث يتم استيعابهم فى الاقتصاد اللارسمى. ولكن المزارعين قد يجدون أيضًا حاجاتهم المعيشية "معصورة" (انخفاض أسعار منتجاتهم مقارنة بأسعار المنتجات الحضرية)، وقد يفضلون بيع أو تأجير أرضهم لفلاحين سينتهى بهم الحال إلى عمال بلا أرض فى مقاطعات ريفية. ولكن قليلين منهم سوف يقومون بذلك عن طريق الانقسام الكبير فى قطاع التراكم الاقتصادى، فيصبحوا مؤهلين بشكل كامل كفلاحين رأسماليين. وينتقل الباقون منهم إلى المدن.

(١) باتباعه لـ "ليفى شترواس" Levi Strauss وآخرين، يميز "بيتر إيكه" peter Ekeh (1974) بين التبادل (الثنائى) والتبادل المعمم. الأول يتضمن تبادلات قصيرة الأمد للسلع والخدمات ذات القيمة المتساوية تقريبًا بين طرفين. وقد تكون التبادلات أفقية أو عمودية كما هو الحال فى العلاقات بين العملاء. أما التبادل المعمم فيشير على الالتزامات الاجتماعية لفرد أو جماعة صغيرة نحو تجمعات أكبر يشكلون جزءًا منها(على سبيل المثال، الأسر، العشائر) والذى يعتمد عليهم حسن عيشهم المستمر.



الشكل ٢-١ تحول الفلاحين فى التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية

تختلف وتتعدد مصادر دخل صغار الفلاحين والمزارعين، ومن بينها بيع فائض المحاصيل الثابتة والنقدية والتصديرية. وهو ما يكون عادة على حساب الأمن الغذائى لأنفسهم. وكلا الفئتين تستخلصان الدخل من عمل غير فلاحى فى مهن ريفية، ومن التحويلات المالية التى يرسلها أبناؤهم أو ذووهم، ممن ذهبوا إلى المدينة من أجل العمل. وأخيراً، كما تبين الأسهم فى قمة الرسم التوضيحى، قد تنخرط الفئتان فى عمل زراعى مأجور.

وبأعداد نسبية، فإن الفئات الثلاث من السكان الذين يعيشون فى المناطق الريفية على حد الكفاف، يزدادون بمعدل نصف التعداد الوطنى. بينما ينمو التعداد الحضرى بنسبة ١,٥ إلى ٢,٥ مرة إلى المعدل الوطنى. كما أن السكان الذين لا يمتلكون أرضاً (أو ممن هم تقريبًا بلا أرض) يزدادون بمعدلات أسرع من الفئتين اللتين تمتلكان أرضاً؛ لأنهم يتلقون تدفقات من كلا الفئتين. وفى بعض البلدان يمثل السكان الذين لا يمتلكون أرضًا ما يقرب من نسبة ٤٠٪ من سكان الريف. وعلى مدار الوقت، فإن معظم صغار الفلاحين يتم امتصاصهم فيما يسمى الطبقات الشعبية، ولكن الفلاحين المزارعين قد يصمدون لمدة أطول، بالرغم من الانخفاض الحاد فى أعدادهم.

وبالرجوع إلى قطاع التراكم الرأسمالى فى الشكل التوضيحى، نجد أن كلاً من الفلاحين والمزارعة التجارية، يعتمدان بشكل كبير على العمل المأجور. وأولوية الإنتاج هنا تكون لمحاصيل الاستخدام الصناعى والتصدير. مثل قصب السكر والقطن والبن والشاى. إضافة إلى نقل منتجات البساتين إلى الأسواق الحضرية، والدعامات التسويقية. أما العلاقات مع المدينة فتأخذ شكل السلع. ولكون كثافة فئتى الإنتاج الرأسمالية كثافة نسبية، فهما تعتمدان بشكل كبير على مدخلات الاقتصاد المدينى كالآليات والمخصبات والبحوث والإدارة والمعلومات.

والشكل ٢-١ يبين التيار العام للتحول الريفى/ الحضرى، فى ظل الرأسمالية الطرفية: التحويل التجارى المتزايد للزراعة، مع اعتمادها المتزايد على الإنتاج القائم على التصدير. وتحويل العمالة الزراعية إلى بروليتاريا/ طبقة عاملة. والعدد المتضخم

من العمال المهمشين فى المناطق الحضرية المدينية. وتصاعد تأثير الشركات متعددة الجنسيات فى إدارة الموارد الزراعية. والاختفاء التدريجى للأطراف الزراعية (مع المشكلات المصاحبة التى تظهر من خلال تعرية الغابات، والإبادة العرقية للشعوب الأصلية، والتدمير العشوائى للحياة البرية).

وهذه النزعات الحاضرة إلى حد ما فى جميع أجزاء العالم المفقَر، يمكن عزوها مباشرة إلى تطبيق النموذج السائد من النمو الاقتصادى. فالرأسمال الناتج من الموارد المحلية والدولية، يُستثمَر أساسًا فى القطاع التراكمى للاقتصاد. باستثناء ما يكون أثناء مأساة الحرب الأهلية والمجاعة، يظل الاقتصاد المعيشى قابلاً للتحقق وعلى نحو كبير. على أفضل تقدير، نجده ينال اهتمامًا رمزيًا من برامج المساعدات الدولية التى تعرض مبالغ ضئيلة من الأموال فى برامج من أجل الفئات الأكثر فقراً. وبعض الاقتصاديين يطلقون عليه برامج "فقر طرف الذيل". وهى تتم أساسًا لأسباب خيرية، ورفاهة اجتماعية، وللمواءمة السياسية.

بناءً على هذا السيناريو، لن يكون مفاجأة أن نواجه صعوبة شديدة فى إيجاد إحصاءات حول توزيع الدخل (ولا نتحدث هنا عن "الثروة"). فمن بين ٩٦ دولة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تناولها البنك الدولى فى تقاريره عام ١٩٩٠، "جدول ٣٠") لم يكن من بينها سوى ٢١ دولة تمتلك بيانات يُعتد بها، حول من يتلقى "كم" من الدخل. فإذا استبعدنا من بينها أفقر ٤٢ دولة يتدنى دخلها القومى السنوى إلى أقل من ٥٠٠ دولار للفرد، على أساس أن البيانات المتوافرة يشوب مصداقيتها الشك، ستتبقى لدينا ٥٤ دولة من البلدان ذات الدخل المتوسط، وبيانات توزيع الدخل متوافرة لخمسة عشر بلداً منها فقط. منها ثلاثة بلدان- بولندا والمجر ويوغسلافيا- تقع خارج اهتمامنا المباشر. وبالنسبة للبلدان الباقية، فإن ٦٠٪ من الأسر المعيشية منخفضة الدخل، تتلقى النسب التالية من الدخل القومى: ثلاثة بلدان أقل من ٢٠٪، ثمانية بلدان من ٢٥ إلى ٢٩٪، بلد واحد ٣٠٪ أو أكثر.

أسوأ الحالات المسجلة نجدها فى البرازيل. ففى عام ١٩٨٣ كان ٦٠٪ من الأسر المعيشية، تتلقى أقل من ٢٠٪ من الدخل القومى سنويًا، بينما كنز ١٠٪ من الأسر فى القمة، ما يقرب من نصف الدخل القومى للبلاد. ومن هذه الأرقام يتضح لنا أن أعدادًا كبيرة من الناس، يعيشون على هامش اقتصاد المال. حيث يدبرون معيشتهم بطرق تعتمد بشكل كبير على العمل خارج اقتصاد المال. وبالمقارنة سنجد أن ٣٢٪ و٤٠٪ من الدخل القومى فى بلجيكا واليابان، لديهما أكبر توزيع متساوى.

الطريقة الأخرى لإيضاح المعنى المحزن لهذه الأرقام، هو عرض مثال افتراضى. حيث إذا افترضنا بلدًا من فئة الدخل المتوسط المنخفض، مثل تايلاند حيث إجمالى الناتج القومى يصل إلى ١٠٠٠ دولار للفرد (مقارنة بالولايات المتحدة التى يقرب إجمالى الناتج القومى للفرد فيها إلى ٢٠,٠٠٠ دولار) فإن ١٠٪ من الأسر المعيشية تتلقى ٤٥٪ من الدخل، أو ٤٥٠ مليون دولار. وهذا ما يثمر عن دخل للفرد يصل إلى ٤,٥٠٠ دولار- بافتراض أن معدل حجم الأسرة الواحدة خمسة أفراد ونصف- هو دخل محترم للأسرة يصل إلى ٢٤,٧٥٠ دولار.

من ناحية أخرى، فإن نسبة الـ ٤٠٪ من الأسر الأكثر فقرًا، تتلقى ١٠٪ فقط من الدخل (مثلما هو الحال مثلاً فى البرازيل) أو ١٠٠ مليون دولار، أى ٢٥٠ دولارًا للفرد، ودخلٌ سنوى للأسرة وفق الافتراض نفسه، كما كان من قبل، ١,٣٧٥ دولارًا. وبالتالى فإن دخل الـ١٠٪ أصحاب الامتيازات، يبلغ ١٨ مرةً ضعفَ خمسى الأكثر فقرًا. بمعنى آخر، بينما نجد الـ ١٠٪ الأعلى من الناس، يشاركون عمليًا فى التراكم الرأسمالى، ويحصلون على امتيازات كما ينبغى، فإن الـ ٤٠ ٪ الأقل لا يشاركون إلا على نحو هامشى.

والأبعاد الكلية لهذا الاستبعاد الوحشى من "التنمية"، يجب أن نضعها نصب أعيننا. فأكثر من ثلاثة بلايين نسمة، أو ثلثى سكان العالم، يتحصل الفرد منهم على دخل أقل من عُشْر دخل الفرد فى الولايات المتحدة. وبعد عدد قليل من الأجيال القادمة، أى بحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يصل عددهم إلى الضعف أى أكثر من ٧٠٪ من

العدد المتوقع لسكان العالم (البنك الدولى، ١٩٩٠). ويعد إجمالى دخل الفرد بالطبع مقياسًا غير ملائم للفقر النسبى، الذى يعد ظاهرة متعددة الأبعاد لا يمكن تحديدها بمعزل عن الاعتبارات الأيديولوجية الداعمة لها. ولكن مقياس الدخل يمكن أن يعطينا ترتيبًا أوليًا لمدى فداحة الفقر العالمى، والذى يتضح أكثر عندما تؤخذ بلدان بأكملها كوحدة للقياس. فضلاً عن ذلك، فداخل كل بلد، سواء كانت غنية أو فقيرة، تعيش أعداد كبيرة من الناس على، أو تحت، مستوى يعرف ثقافيًا بحد الكفاف وهو يساهم بالحد الأدنى فى إجمال الناتج القومى. ووجود مثل هذه "الطبقة الدنيا" الهائلة، بمقاييس نسبية على المستويين العالمى والقومى، هو السبب الأساسى للتفكير حول تنمية بديلة[1].

أن تكون مستبعداً اقتصادياً، يعنى بجميع المقاصد العملية أن تكون مستبعداً سياسيًا. وعلى عكس ما جاء فى قدر كبير من النتاج الفكرى السابق، فإن التنمية السياسية نحو ديمقراطية أكثر احتواءً، ليست التكملة الحتمية للنمو الاقتصادى ولا هى محصلته المقدَّرة. على العكس، ففى معظم أجزاء العالم اليوم، لا يحدث التراكم الرأسمالى المنفلت فى مناخ حميد من الديمقراطية الليبرالية. فما يسمى بأنظمة التحديث، سواء فى البرازيل أواخر ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم، أو فى شيلى إبان سبعينيات وثمانينيات القرن نفسه، تدار بطبيعة الحال بأيدى رؤساء أقوياء

---

(١) يصل البنك الدولى (١٩٩٠، الفصل الثانى) على أقل تقدير ممكن لما يسميه "الفقر"، بتبنى خطوط فقر عالمية، ٢٧٥ دولارًا و٣٧٠ دولارًا للفرد سنويًا. وهى بالضبط خطوط الفقر المستخدمة فى بلدان مثل بنجلاديش والهند وتنزانيا ومصر. وفى هذا الإجراء وصل التقدير العالمى للبنك الدولى عام ١٩٨٥ إلى ٦٣٣ مليونًا و١٫١١٦ مليونًا. وهو مفهوم جيد ربما، ولكنه مختلف عن المفهوم المستخدم فى الدراسة الحالية.

ووفقًا لبند جديد فى "نيويورك تايمز" ١٤ وليو/ تموز ١٩٩٠، قدرت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فى أمريكا اللاتينية أن ٦٤ ٪ من سكان المنطقة (تشمل أمريكا اللاتينية والكاريبى) يعيشون فى فقر، و٢٠٪ يعيشون فى فقر مدقع، وهو ما يعنى أنهم لا يملكون ما يكفى لشراء الحد الأدنى من غذائهم الأساسى. وهذه التقديرات تتوافق مع مزاعم وردت فى هذه الدراسة، بأن أغلبية سكان العالم- ربما ثلثيه- فقراء بمعنى أو بآخر. وللاطلاع على وصف شامل للفقر المتزايد فى إفريقيا، انظر: Iliffe, 1987.

ومجالس قيادة الانقلابات العسكرية والعباقرة الفنيين (Falk 1980)(١). والإسكات السياسى يكون بالطبع مفروضًا على "غير المرئيين" من سكان القطاعات المستبعدة وأبطالهم السياسيين، عن طريق السجن والتعذيب و"الاختفاء القسرى". فحكم المحدثين يدار بشكل كبير عن طريق الخوف.

ولكن عنف الدولة لا يمكنه إسكات المقاومة إلى الأبد. لكنه يُحدث الشىء الحتمى: ازدهار الفساد، أخطاء النيران الصديقة فى السياسية، إساءة استخدام الامتيازات. وفى نهاية الأمر، فإن الديكتاتور الأكثر قوة يتجاوز نفسه، حتى يصبح مجبرًا فى النهاية على التنازل عن منصبه. وقد سعى بعض القادة المتنازلين عن مناصبهم إلى النفى فى الغرب، والبعض قضى نحبه، وآخرون انحدروا إلى اختفاء مريح. وحلت بعد زوالهم عملية دمقرطة.

ومع الدمقرطة تأتى تحديات ومآزق جديدة. فالقطاعات المفقَرة يمكنها أخيرًا أن تعبر عن مطالبها. وتعود المعارضة السياسية، غالبًا بصورة فوضوية، مع عشرات من الأحزاب الجديدة والمتجددة، بعد سبات؛ وتسعى إلى لفت انتباه الناخبين. وفى الوقت نفسه، فإن أخطاء الماضى وسوء الإدارة والفساد، تستمر لتصيب بوبائها السلطات الجديدة. ومن ثم يجب دفع مبالغ طائلة من عائدات الاستثمار إلى أصحاب الائتمان الأجانب(٢). فخدمات الدين يجب التفاوض عليها. ولكن حتى عندما يطالب الناس بنمو متكافئ، فإن النظم الديمقراطية المصاغة جديداً، تكون مجبَرة- كشرط لحصولها على مزيد من المساعدات الدولية- أن تتبنى سياسات "التعديل- "التكيف"- الهيكلى" التى

---

(١) تشمل البلدان التى ترفع راية التحديث، مثل البرازيل وكوريا فى عام ١٩٨٠ , والأرجنتين وشيلى وتايوان ومصر وإندونيسيا، وإيران والمكسيك ونيجيريا وبنما وبيرو والفلبين والسعودية وسنغافورة وجنوب إفريقيا وتايلاند وأورجواى (Falk, 1987, 112).

(٢) كنسبة من التصدير، وصلت خدمات الديون فى عام ١٩٨٧ إلى ٢٧٪ فى البرازيل، و٢٢٪ فى كوريا الجنوبية، و٣٠٪ فى المكسيك، و٤٥٪ فى الأرجنتين، والحجم نفسه من الترتيب لبقية البلدان التى أدرجها "فولك" Falk فى قائمته من أنظمة التحديث المتسلطة. انظر: البنك الدولى، ١٩٨٩، "جدول ٢٤".

تتضمن تحرير التجارة، وإلغاء دعم المستهلكين، والخصخصة، وتخفيض قيمة العملة المحلية، والمعاملات التى تروق للمصالح متعددة الجنسيات. Quelled ولا يوجد من بين هذه السياسات ما هو أصيل لتحقيق "التنمية" للقطاعات الشعبية. فالمساعى اليائسة من قِبل الحكومة لإرضاء المطالب الشعبية، تزيد من معدلات التضخم الهائلة، وتحد من فرص التنمية المستدامة. أما مظاهرات الشارع فيتم عادة قمعها بالعنف. وتدريجيًا يستعيد الجيش دوره التقليدى كقوة قهرية. وبذلك تكون الأرضية جاهزة لدورة أخرى من العسكرية، والتكنوقراطية، والقمع.

وقد وسمت هذه الدائرة المفرغة سياسات أمريكا اللاتينية (ليست السياسات فحسب!) على مدى نصف قرن (O'Donnell and Schmitter 1986). ولا يوجد دليل على أنها ستنكسر. والمثال الحاضر هنا هو الفلبين تحت حكم "كورازون آكينو" Corazon Aquino، التى كان عليها أن تحارب سلسلة من محاولات الانقلاب العسكرى، منذ جلبتها ثورة الشعب الديمقراطية إلى السلطة عام ١٩٨٦ . وتأتى الأرجنتين على المنوال نفسه. وهذه الدوائر بالطبع لا تنصاع لمنطق حتمى معين فى التاريخ. إذ يمكن تعلُّم ممارسة ديمقراطية احتوائية، ولكن بعد المرور بآلام. كما أن معارضة السياسات الاقتصادية السائدة، لا تنقضى كليّة بلا استجابة. ومع كل دائرة جديدة، يكتسب المجتمع المدنى قوة.

إن استراتيجيات تعظيم النمو عزلت الفقراء، ونضحت بأسوأ ما لديها على عديد من الأصعدة. ولكن السياسات الاستبعادية قد أصبحت محدودة النجاح، حتى إذا قيست بأضيق المعايير. وكثير من البلدان التى وُصفت منذ عقد مضى بأنها أصبحت بلدانًا "صناعية جديدة" تعانى اليوم من تركيبة من التضخم المرتفع والدين الأجنبى، والنمو الاقتصادى غير المتوازن، والاضطراب المدنى، والضغوط البيئية. بعض هذه البلدان بالطبع حققت مراحل انتقالية ناجحة، وعلى رأسها كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا. ولكن فى أكثر من دولة من الدول التى مرت بتجربة الدمقرطة، تمثل عودة الحكم العسكرى تهديدًا ماثلاً دومًا. ومن الصحيح أيضًا أن بلدانًا كثيرة

على مدار التاريخ لم تعرف الديمقراطية مطلقًا. وباستثناء الهند، فإن البلدان الأفقر في العالم مازالت قابعة تحت حكم "إمبراطورى"(١).

المقاومة اليومية وجدلية التحديث

أن تكون مستبعَداً من المراتب العليا فى السلطة، لا يعنى بالضرورة أن يكون مقدراً عليك حياة بلا تاريخ (Wolf, 1982). فإرادة المقاومة تتشكل فى النضالات اليومية من أجل البقاء (Scott, 1985, 1990). وعلى خلفية الصورة الإقصائية للطبقة الدنيا التى تسقطها الطبقات الحاكمة فى المجتمع على أعضائها- أى أن الفقراء كسالى، وغير جديرين بالثقة، وسفهاء - تترسخ هوية جديدة توجد فى جميع أعمال المقاومة الجماعية. وهم يعرفون بعضهم البعض فى حوار المواجهة اليومية.

من الأمور المحورية فى النضال من أجل البقاء، يأتى الاقتصاد الأسرى والاقتصاد الأخلاقى الذى تتداخل فيه الأسر المعيشية وتتشابك، والمجتمعات الإقليمية التى تشكل مصفوفة الممارسات الأسرية والاجتماعية والسياسية. وفى الحالة القصوى قد تكون هذه المساندات مفقودة. ولكن بالنسبة لأغلب الفقراء، فإن الاستبعاد لا يعنى أن يكونوا منبوذين. فالناس يجدون قوة فى تضامنهم مع الآخرين الذين يشبهونهم إلى حد كبير. (Lomnotz, 1977)

ويمكن للنضال من أجل البقاء، أن يأخذ أشكالاً كثيرة. يتمثل بعضها فى أعمال المشروع الفردى فى الاقتصاد اللارسمى؛ وبعضها فى أعمال جماعية من الاحتجاج والدفاع،

---

(١) وفقًا لـ "فولك" Falk (1980) "يتضمن الحكم الإمبراطورى، مصادرة وممارسة السلطة من قبل نخبة لا تستند شرعيتها على أى نظام من المساءلة السياسية أمام مواطنيها. أضف إلى ذلك أن الحكم الأوتوقراطى لا يكون نتيجة لأزمة اقتصادية مركزية، تنشأ عن الحاجة إلى تعميق التنمية الرأسمالية، أو ضبط المطالب العمالية من أجل أنصبة اقتصادية وحقوق المشاركة. ففى أمثلة الحكم الإمبراطورية قد تسعى القيادة الأوتوقراطية إلى تعليل سلطتها بزعم توفير النظام الكافى لضمان الاستثمار الربحى والنمو الاقتصادى الثابت.". (pp. 86-7).

وبعضها الآخر يتمركز فى الانتماء إلى الجموع. وكل المبادرات تتطلب التعاون من الآخرين. ومعظمها يتطلب نوعًا ما من المساعدة الخارجية، تلك المساعدة التى يقدمها الطلاب، ورجال الدين، والمحترفون الذين يوفرون الشرارة الواضحة فى وجه المحنة. فمن خلال إيجاد قضية عامة مشتركة مع الفقراء، يكون هؤلاء المتطوعون قادرين على شحذ العزائم، وتوفير الدعم الفنى، والتوسط مع هيئات خارجية، ومع الدولة أيضاً.

كما أن النضال اليومى، من أجل البقاء، وسط الطبقات الدنيا من القطاعات المستبعدة، يُعتبر أيضًا عملاً من أعمال المقاومة، ويعد نسبيًا علمًا وبصيرة حديثة. وفى كتابته عن الفلاحين الماليزيين، يطلق "جيمس سكوت" (James C. Scott (1985 على هذه المقاومة "أسلحة الضعفاء". ونريد هنا الاستشهاد ببعض الأمثلة من أمريكا اللاتينية الحضرية؛ لنبين السياق الحى لمثل هذه المقاومة ودلالتها العميقة[١].

عمل غير رسمى

تعرف "اللارسمية" على نحو واسع، بأنها عمل لا يقع تحت سيطرة الدولة. وعلى هذا الأساس فهو يتم بدون معرفة الدولة. وهذا العمل قد يكون قانونياً، أو غير قانونى. ويشمل القانونى منه العملَ المنزلى، والبيع فى الشوارع، والعتالة، وتحضير الأطعمة للبيع فى أماكن مفتوحة، وإصلاح السباكة والكهرباء، والتصنيع صغير الحجم، والمعمار. أما العمل غير القانونى فيشمل القمار، وبيع المخدرات، والدعارة. وفى مدينة مثل ليما- بيرو، نجد معظم الناس يقومون بعمل غير رسمى (De Soto, 1989). يرتبط البعض القليل منهم بعمل رسمى بالتعاقد من الباطن، ولكن كثيرين منهم لا يفعلون ذلك، ومن ثم عليهم أن يندفعوا كل يوم سعيًا وراء كسب العيش. وبما أنهم يمثلون حالة من الإزعاج العام، فإنهم يتعرضون وبشكل دورى لمضايقات الشرطة. كما يتم هدم

(١) للاطلاع على الخصائص العامة للحركات الاجتماعية الحضرية فى أمريكا اللاتينية، انظر: Ballon, 1986; Campero, 1987; Calderon, 1986; Kowarick, 1988; and Jacobi, 1989.

المساكن التى تم بناؤها ذاتيًا، وتسويتها بالأرض بالبلدوزرات. وذلك ضمن عمليات تطهير؛ لأن الأرض التى لا يملك صاحب المسكن حقًا رسميًا فيها، قد تم التعدى عليها. أما العمال غير القانونيين، فيمرون بأوقات عصيبة. وبالرغم من هذه التعديات المستمرة، فإن عدد العمال غير الرسميين فى تزايد مستمر. وفى أوضاع كهذه، فإن صمودهم المثابر فى وجه الدولة العدوانية، يعد عملاً من أعمال المقاومة المدنية.

منظمات اقتصادية شعبية

تشير المنظمات الاقتصادية الشعبية، كما يسميها علماء الاجتماع الشيليين، إلى أنشطة تعاونية داخل المجتمع. وتصب أهدافها المباشرة فى نوعين من السعى: الأول، تخفيض تكاليف المعيشة الأسرية. والثانى، توفير دخل إضافى للأسر الفقيرة من خلال عمل تعاونى. وتعد المطابخ الجماعية **ollas comunes** من الأمثلة الخاصة بالنوع الأول الساعى إلى خفض تكاليف المعيشة. ففى الحى الشعبى **barrio** تتجمع النساء كى يحضّرن- بشكل جماعى- وجبة ساخنة يوميًا لأعضاء المطبخ (كلمة **olla** تعنى حرفيًا "الحلّة"). ويتم إحضار المكونات - الخضروات والأرز واللحم - على نحو جماعى، أو يحصلن عليها من منظمات خيرية أو إغاثة، وتباع الوجبات بسعر التكلفة. وتساهم النساء بعملهن هذا بلا أجر. والمشاركة فى المطابخ الجماعية، تحل مشكلة رئيسية كسوء التغذية، خصوصًا وسط الأطفال، وتعلم الجميع أيضًا قيم التنظيم واتخاذ القرار بصورة مشتركة وكيفية القيادة. **(Hardy, 1986)**.

ومن الأمثلة على النوع الثانى الساعى إلى توفير دخل إضافى، نجد ورش الصناعات اليدوية (مثال: الخيّاطون) فى سنتياجو التى تنتج بضائع للسوق. وكما كان الحال فى المثال السابق، فإن أغلب المشاركين، من النساء. وهن مبدئيًا يكن منظمات بفعل مساعدة خارجية، مثل "جماعة التحرك" الكاثوليكية. وفى قيام النساء بتسخير مواهبهن الإنتاجية، ربما لعمل بضائع منسوجة، إنما يتعلّمن تصميمات جديدة وأهمية التحكم فى معيار الجودة، ومهارات التسويق، وإمساك الدفاتر. وفى هذه الحالة قد

تكون هناك أيضًا بعض المساعدة من الخارج، فيما يتعلق برأس المال. وقد يتم إنجاز العمل بصورة جماعية فى غرفة منفصلة تخص إحدى العضوات، أو أن تقوم كل امرأة بإنجاز العمل الموكل إليها فى منزلها. المهم فى المسألة الاجتماعيات الدورية للخيّاطات، حيث يقمن بمناقشة مشكلات عامة، ويتخذن قرارات بشأنها. وبعد دفع تكلفة المواد وتغطية نفقات أخرى، يتم توزيع الناتج عن العمل بالتساوى على أعضاء مشغل الحياكة، وفق صيغة متفق عليها. (Hardy, 1984).

فى حالة "المنظمات الاقتصادية الشعبية"، بقاعدتها فى المجتمعات المحلية، تكون المقاومة أقل من مقاومة المواجهة بكثير عما هو معتاد مع العمل غير الرسمى. فهى فى أفضل صورها تكمن فى اكتشاف المشارِكات القوى التى توفرها المساعدة المتبادلة، والتعاون على أطراف اقتصاد السوق. والمنظمات الاقتصادية الشعبية، قد تجلب قدراً صغيراً من الدخل، أو قد تنجح ببساطة فى تخفيض تكاليف المعيشة. ولعل إسهامها الرئيسى جلبها الأمل وتعليم المهارات. وبتحويلها المشكلات الفردية إلى مشكلات جماعية، فإنها تفتح أفقًا كذلك لإمكانية إيجاد الحلول. كما أنها وسائل ضرورية للتمكين الذاتى. (Sabatini, 1989).

وعندما سُئلت المشاركات عن سبب مشاركتهن فى مشغل الخياطة، أعطت ٤٠٪ منهن إجابة بأن المخالطة هى السبب: البعد الإنسانى للشراكة هو المنفعة الأكثر فائدة. فى حين ردت نسبة ٣٠٪ منهن بردود تتعلق بمكانتهن كنساء: للهروب من أعمال السخرة المنزلية، واكتساب شعور جديد بالكرامة الشخصية. فيما أعطت نسبة ٢٨٪ من المشارِكات أسبابًا تتعلق بالتطوير الشخصى. مثل اكتساب مهارات جديدة، ومعلومات مفيدة، واكتشاف شعور جديد بالذات (Hardy, 1986, p. 113). وما من شك فى أن "الاقتصاد" هو أساس كل من المثالين السابقين لنوعى عمل المنظمات الاقتصادية: المطابخ ومشاغل الحياكة. فالاقتصاد فى نهاية الأمر هو مبرر العمل. ولكن أسباب مشاركة النساء المتعلقة بدوافع المخالطة الاجتماعية، وتحررهن من ظروف خضوعهن المنزلى، والرغبة فى التطور الشخصى، تكون كلها عوامل واضحة فى أذهان المشارِكات.

حركات احتجاجية

الحركات الاحتجاجية هى أكثر أشكال المقاومة المدنية شهرةً. وهذه الحركات تواجه، وعلى نحو متغير، حاجات جماعية مثل السكن والمياه والصرف والخدمات الصحية. وعادة ما تكون صيغتها الاحتجاجية مشحونة بالدراما. ولنجاحها فى محاولاتها ومساعيها؛ تتطلب الحركات الاحتجاجية قيادة ووقتًا والتزامًا. وفوق هذا وذاك تحتاج إطارًا تنظيميًا لحمل النضال إلى المدى الضرورى زمنيًا، والذى قد يصل إلى سنوات عديدة. والنضالات المطلبية تضع المقاومين فى مواجهة مباشرة مع سلطات الدولة التى غالبًا ما تكون استجابتها غير ودية فى البداية. فالهيئات المنخرطة ستسعى فى البداية إلى مقابلة التحدى بتجاهل المطالب الشعبية، ثم بتقديم وعود كاذبة، والمشاركة فى عمل رمزى وبلا معنى، ومحاولة تقسيم القيادة الجماعية، واستدامة القوة المادية لإخضاع الحركة. ولكن إذا ثابر المقاومون فى مطالبهم، فإن نضالهم سيلقى نجاحًا ولو جزئيًا: سيواصلون العيش فى مساكن شيدوها بأنفسهم على مواقع متنازع عليها، وسوف تبدأ الخدمات العامة فى التحسن. (Jacobi, 1989; Eckstein, 1988; Pezzoli, 1990).

وتميل الحركات الاحتجاجية إلى الفناء بمجرد شعور الناس بدرجة من الرضا معقولة تجاه أن مطالبهم قد تمت تلبيتها. ولكن فى حالات قليلة، فإن الحركة الاحتجاجية فى مواجهة سلطات الدولة، قد تتحول إلى نموذج للإدارة الذاتية، وتصبح جزءًا من مصنع لمجتمع جديد. والنموذج الحاضر هنا فى هذا الصدد، هو حالة فيلا السلفادور Villa El Salvador خارج ليما Lima. إنها قد تكون قصة فريدة، ولكنها تثقيفية أيضًا. (Ballon, 1989).

القصة تبدأ من تعدٍّ غير قانونى على قطعة أرض فى ضواحى ليما عام ١٩٧١ . وكانت المستوطنة البشرية قد أعيد توطينها فى قطعة أرض مجهزة فى الصحراء، من قبل SINAMOS وهى الهيئة الحكومية المسئولة فى ليما عن التعبئة الاجتماعية؛ لجعل السكان من الطبقة العاملة تحت سيطرة الدولة. وقد تم تأسيس منظمة مجتمعية

لتوصيل مطالب الناس إلى الدولة. ولكن CAUAVES (مجتمع فيلا السلفادور المدار ذاتيًا) سرعان ما استقل عن رقابة الدولة وظل مستقلاً حتى يومنا هذا. فى الوقت نفسه، فإن سكان فيلا السلفادور تنامى عددهم إلى ربع مليون نسمة. وفى عام ١٩٨٣ كانت المستوطنة البشرية قد اندمجت كمقاطعة بلدية وبحكومتها المحلية الخاصة بها. وتتشابه الظروف المعيشية لهذه المقاطعة مع مثيلاتها من المستوطنات التى تقع ضمن حزام الفقر الذى يحيط بعاصمة بيرو. فمتوسط دخل الأسرة المكونة من ستة أفراد ٧٠ دولاراً أمريكيًا سنويّا، وخُمس الأسر المعيشية تتلقى أقل من ٣٠ دولاراً دخلا سنويًا. وتتجاوز البطالة والعمالة منخفضة الأجر نسبة الـ٦٠٪ من قوة العمل. ٧١٪ من السكان أقل عمريًا من ٢٥ عاماً.

الفرق هنا أن فيلا السلفادور تشجع مشاركة المواطن النشط. وهو ما أدى إلى عملية ناجحة للتخطيط المفتوح الذى يوجه الموارد النادرة المتوافرة، نحو أغراض تخدم كل المجتمع. فالمنظمة المجتمعية إقليمية ووظيفية فى الوقت نفسه. فهى تبدأ بأسر معيشية تشكل كل ٢٤ أسرة منها كتلةً، بوقع ١٦ كتلة فى كل مجموعة سكنية، وكل ٢٢ مجموعة سكنية تكوّن قطاعًا. ينتخب ممثلو كل مستوى من هذه المستويات مجلس إدارة مجتمع فيلا السلفادور المُدار ذاتيًا. وفيلا السلفادور بالرغم من بقائها منظمة مجتمعية، فإنها تتحدث- بتفويض- عن كل المقاطعة. وتشمل المنظمات الوظيفية مطابخ مجتمعية ونوادىَ نسائية، وما إلى غير ذلك من أنشطة. يسعى كل منها إلى إضفاء الشرعية على نفسه، حسب درجة تمثيله: كتلة، أو مجموعة سكنية، أو قطا ع،.. إلخ. بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل ثلاثة اتحادات كبرى على مستوى المقاطعة: اتحاد النساء (٩٠٠٠ عضو)، وصغار الصنّا ع (٦٠٠ عضو)، وصغار تجار التجزئة (٦٠٠ عضو).

هذه الاتحادات تشمل ٤٠٠٠ وحدة، تشارك مباشرة فى تخطيط تنموى على مستوى المقاطعة. كما أنها تنخرط فى نضالاتها المطلبية والحقوقية التى علّمتهم أن المطالبة بالحقوق لا تكفى. فالنجاح يأتى عندما يضعون طاقاتهم الخاصة على خط

المواجهة. ويخبرنا "إدواردو بالون" Eduardo Ballon هنا "أنهم اكتشفوا الحاجة إلى تجميع المطالب مع تحركاتهم، وفى حالات كثيرة أدى هذا إلى صراعات على قضايا بعينها. ولكن المفارقة هنا أن هذه الصراعات قد شجعت على تضامن اجتماعى عظيم، وكانت- وسط عدد كبير من الممارسات الاجتماعية والمنظمات المختلفة- بمثابة الحماية من انحدار إلى الأتمتة الاجتماعية." (p. 7). بمعنى آخر، أنه فى إطار ديمقراطى يكون الصراع قادراً على إنتاج التضامن وإقواء التماسك الاجتماعى. كما أنه يمنح الناس فخراً بالمواطنة المحلية: فهم "جيران فى فيلا السلفادور".

هناك ما هو أكثر من مجرد القصة التى سردناها، ولكن الدليل واضح بذاته هنا: فمقاطعة فيلا السلفادور تمثل واقعًا جديداً فى بيرو المضروبة بالفقر. إنها منظمة إقليمية لسكان أصليين، مع منظمات وظيفية متقاطعة الخطوط، تقوم على ديمقراطية احتوائية عاشت لأكثر من ٢٠ عامًا، وتشكل أحد أكبر البلديات municipios الحضرية فى بيرو. إنها قصة صراع، ومقاومة، وتعاون، مثالية فى رؤيتها لمجتمع مُدار ذاتيًا، ونفعى فى سعيه إلى حلول. ففى بيرو التى يقف اقتصادها على حافة الانهيار، لا يمكن ترك حِمل الفقر لينزاح من تلقاء نفسه. ولكن يمكنها أن تهيئ الظروف لتنمية بديلة: ديمقراطية شاملة تعطى الصوت لمن يكونون عادة صامتين، وإعادة توزيع الموارد لمواجهة الحاجات الاجتماعية للسكان الذين تركوا لحال سبيلهم.

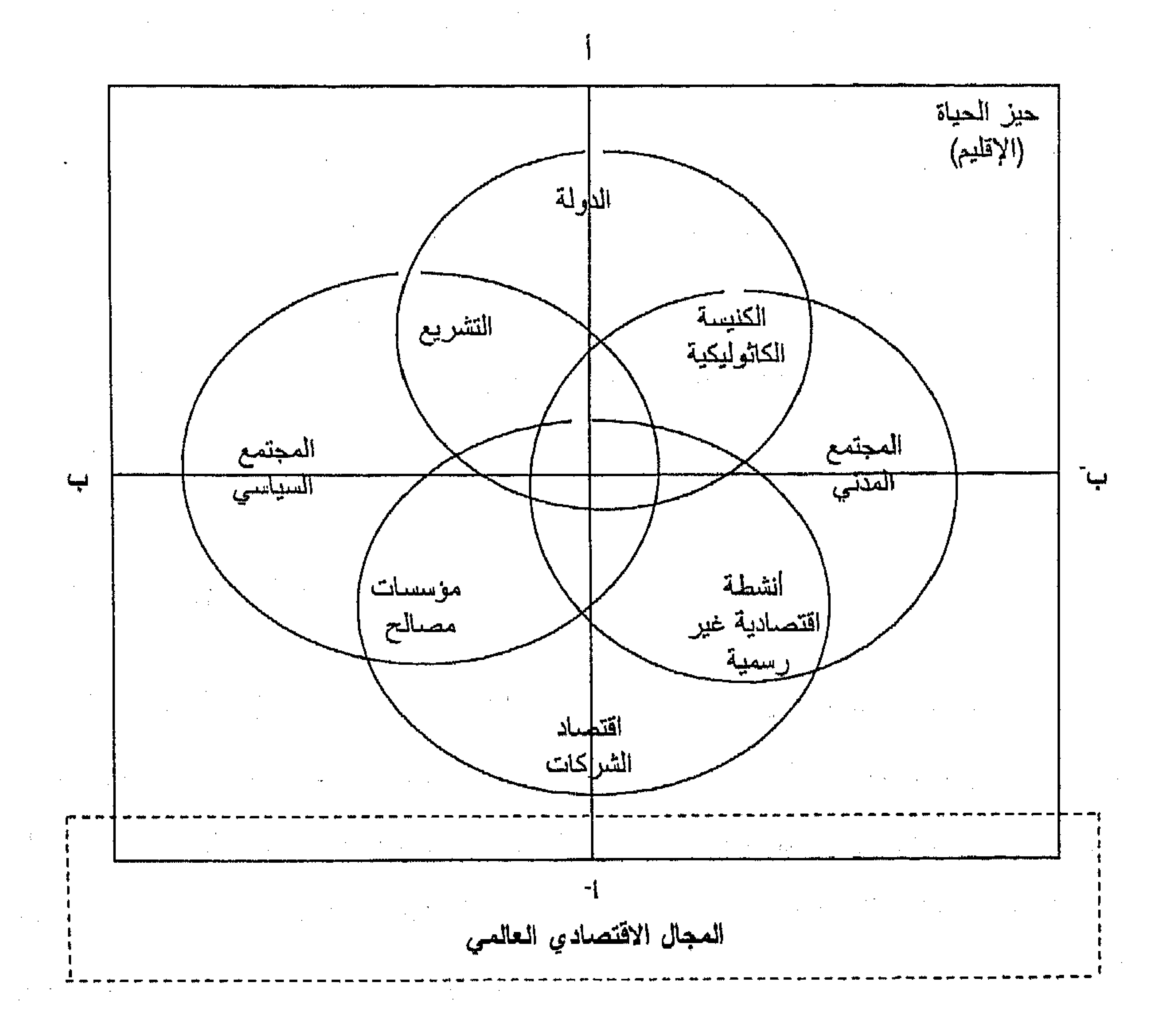
إن نضالات المقاومة لسكان الأحياء الشعبية المستبعدين فى أمريكا اللاتينية، تفتح آفاقًا جديدة لأسباب وجودية. حيث إن التحديث فى الطبقات العليا من المجتمع تشدد على المادية (المجتمع الاستهلاكى والتقدم التكنولوجى) والعلم الموضوعى، والفردية، والديمقراطية الليبرالية. أما الأيديولوجية التى تأتى من خبرة معيشة لحى شعبى، فتؤكد على: أ) علاقات تضامنية ذاتية قائمة على الثقة. ب) اختبار للواقع يقوم على خبرة ذاتية وتصديق بين الناس. ج) أنثروبولوجيا الشخصية. د) نظام سياسى يقوم على "الحديث القوى" عن الديمقراطية المباشرة. (Friedmann, 1989a).

ولكن لا السبب الوجودى للحى الشعبى، ولا السبب المعرفى لحركة التنوير المتضمَّن فى أيديولوجية التحديث كافيان وكاملان فى حد ذاتهما. فالكل ينتج من التكامل والتصارع فيما بينهما. ولكن "وحدة الأضداد" الدياليكتيكية/ الجدلية هذه، تُمنع من الحدوث مادام السكان مستبعدين من القوة الاقتصادية والسياسية الفعالة. ويجب لأى تنمية بديلة أن ترسخ نفسها على أساس العقلانية الوجودية للحى الشعبى. ويجب أيضًا أن تسعى إلى ربط العمليات الخاصة بالاستدلال الوجودى، مع تلك العلميات الخاصة بالاستدلال المعرفى. فالوحدة الدياليكتيكية تتحقق من خلال التفسير والتحويل المتبادَلَيْن بينهما.

مجالات الممارسة الاجتماعية

لتوضيح المغزى من قصص المقاومة هذه، نحتاج إلى خريطة مفاهيمية لمجال النضال الشعبى. فمصطلحات مثل الدولة والمجتمع المدنى تتطلب رسم خريطة تتضح ملامحهما فى علاقتهما بالسلطة. وقد حاولنا رسم هذه الخريطة فى الشكل ٢-٢، الذى يبين أربعة مجالات متداخلة من الممارسة الاجتماعية، هى: الدولة، والمجتمع المدنى، واقتصاد الشركات، والمجتمع السياسى.

لكل مجال من مجالات الممارسة الاجتماعية الأربعة، لُبُّه المستقل من المؤسسات التى تحكم حيزها الخاص: لُب الدولة فى مؤسساتها التنفيذية والقضائية. ولُب المجتمع المدنى الأسرة المعيشية. و الشركة هى لُب اقتصاد الشركات. ولب المجتمع السياسى المنظمات السياسية المستقلة والحركات الاجتماعية. ولكل مجال منها أيضًا ما يميزه من أشكال القوة – سلطة الدولة، والسلطة الاجتماعية، والسلطة الاقتصادية، والسلطة السياسية – وفقًا للموارد التى يتمكن من تعبئتها الفاعلون فى كل مجال.



الدولة: سلطات الدولة التنفيذية القضائية

المجتمع المدني: القوى الاجتماعية، والشخصيات الطبيعية، والأسر، والجمعيات المدنية (مجال الثقافة والبنى الاجتماعية)

المجتمع السياسي: السلطة السياسية، والحركات الاجتماعية والمؤسسات السياسية

الشكل ٢-٢ المجالات الأربعة للممارسة الاجتماعية

وهذه المجالات تعد بدرجة كبيرة مجالات تخطيطية. فعندما ننظر إليها عن كثب، تسقط عنها وحدتها الظاهرة، وحدودها الواضحة تبدأ فى التلاشى. فالدولة لديها مراكز قوة عديدة، على خلاف مع بعضها البعض عادة، ونادراً ما تعمل بطريقة منسقة. والمجتمع المدنى منقسم عبر خطوط مألوفة من الطبقة الاجتماعية والمكانة والعرق والجنس والدين والنوع الاجتماعى/ الجندر. أما اقتصاد الشركات، فيتكوّن من فاعلين فى صراع شرس بين بعضهم البعض، ولا يجتمعون إلا عندما يوسعون من مدى مصالحهم الجماعية. والمجتمع السياسى بالطبع هو المجال الجوهرى للصراع الدائر بين الجماعات المختلفة وبعضها البعض، وبين طوائف تتضمن المجالات الثلاثة الباقية. فضلاً عن ذلك، فإن لكل مجال من مجالات الممارسة الاجتماعية السابقة، مستويات مختلفة من التنظيم الإقليمى: المدينة، المنطقة، الأمة، بما فى ذلك الأمم متعددة الجنسيات، مثل المجتمع الأوروبى. ومن غير المحتمل أن تتلاقى بشكل دقيق مصالح هذه المجالات على مختلف مستويات التنظيم الإقليمى، بالرغم من إمكانية وجود مساحة بينها لبناء ائتلاف حول قضايا معينة.

و بالرغم من ذلك، يعد الرسم التوضيحى نقطة انطلاق مهمة لفهم طبيعة الصراع داخل المجتمعات الإقليمية. فهو يصور فضاءً اجتماعيّا سياسيّا، يتيح لنا تحديد موقع مؤسسات معينة، مثل المؤسسات التشريعية (بين الدولة والمجتمع السياسى) أو الكنيسة الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية وأوروبا البحر المتوسط (بين الدولة والمجتمع المدنى). كذلك يسمح لنا الشكل التوضيحى بقياس معيار الأهمية النسبية لكل مجال من المجالات الأربعة داخل مجتمعات قومية معينة. ففى الأنظمة الشمولية فى أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، كانت قوة الدولة- حتى وقت قريب- تبتلع جميع القوى الخاصة بالمجالات الأخرى. ولكن المجتمع المدنى المنبعث من جديد والثورى، انفجر فجأة من أماكنه الخفية تحت الأرض، وأسقط الأنظمة الكريهة. وهو الآن يتيح لاقتصاد الشركات والمجتمع السياسى الازدهار فى تشكُّل جديد.

فى كثير من البلدان الإفريقية، مثل كينيا، مازالت دولة الحزب الواحد راسخة، مع وجود مجتمع سياسى أوحد فى صيغة بدائية. أما اقتصاد الشركات، بالرغم من كونه

ضعيفًا نسبيًا، إلا أن له مجال عمله الخاص، وقد بنى تحالفات حاكمة مقرّبة مع الدولة. ويمكن إجراء تحليل مماثل لكل بلد. وأعود إلى السؤال: كيف يمكن لتمثيل فضاء الممارسة الاجتماعية هذا، أن يساعدنا فى تحديد وضع تنمية بديلة بعد اكتمال هذا التفسير؟

تظهر مجالاتنا الأربعة مرسومة فى إقليم محدود أو فضاء حياة. هو الفضاء المكانى الذى يزعم كل من المجتمع السياسى والدولة سيادتهما عليه. توجد فضاءات الحياة على عدة مستويات، وتتطابق مع الحدود الإدارية السياسية للأقاليم التى تشمل الأمة، والإقليم (المنطقة)، والمقاطعة، والمدينة. وأسفل مستوى المدينة، تدّعى الأحياء والأسر المعيشية أيضًا حقوقًا إقليمية محدَّدة. وفوق المستوى القومى، قد تكون هناك جماعات من الأمم التى تشكل كتلاً إقليمية.

وتحدد الأقاليمُ العضويةَ فى مجتمع سياسى محتمَل. ويكون كل فرد عضو فى الوقت نفسه فى مجتمعات عدة تمارس بـ "سيادتها" الخاصة وضع الحدود والاعتراف ببعضها البعض. وفى جميع الحالات يكون للمجتمعات، القائمة على الإقليم، حدود تميز مدى سلطتها الرسمية. إلا أن هذه الحدود دائمًا ما تكون عرضة لإعادة التحديد: فقد تتغير خطوط الملكية، أو تتسع حدود المدينة، أو تُضم إليها مقاطعات جديدة. وقد تتغير حدود الأقاليم بحكم إدارى، أو يتم التعدى على الأراضى. وأخيرًا، فإن كل نظام إقليمى يحدد توزيعًا للقوى، أو السلطات القانونية. فاتحادات الأقاليم المستقلة، على سبيل المثال، سيكون توزيعها للسلطات مختلفًا غاية الاختلاف عن الدولة المتوحدة. وهناك تباينات أخرى كثيرة. (Duchacek, 1970).

إن الفضاء الاقتصادى ذا المدى العالمى، يخترق فضاء الحياة ويتداخل معه. فهو فضاء يقوم بفعل علاقات السوق، وتحدده عوامل موقع الأنشطة الإنتاجية، وتدفقات رأس المال المتزايدة، والسلع، والعمل، والمعلومات.

وغالبًا ما يكون رأس المال- الذى يحدد ملامح أبعاد الفضاء الاقتصادى- فى صراع مع فضاء الحياة لمجتمعات محدودة إقليميًا، وليس بالضرورة أن تتوافق

تشكيلاته المكانية مع الحدود الإقليمية، ونظم السلطة السياسة والدولة التى تعد من منظور رأس المال مصطنعة artifical. ولكن اقتصاد الشركات لا يمكنه أن يهرب كله من السلطة الإقليمية وسيطرتها. فالحقيقة أن توظيفه المتواصل يتطلب نظامًا قانونيًا سياسيًا من حيث الترتيب. ومن منظور وحدة إقليمية معينة، فإن أهمية اقتصاد الشركات تكون واضحة لمواطنيها. ولكن قد تندلع صراعات مصالح شديدة، عند إغلاق المصنع مثلاً، أو قطع مسار الحياة الطبيعى فى المدنية، أو فى حالات التلوث المسمم عن طريق الصناعات غير المعنية بالآثار البيئية فى مواقعها الخاصة. وبطبيعة الحال تسعى المجتمعات القائمة على الإقليم إلى حماية مصالحها، مثل الموارد البيئية، وجودة الحياة، وما إلى غير ذلك. ولأن سكان تلك المجتمعات أقل تحركًا من رأس المال العالمى، فإنهم يصبحون ملتصقين بالتكاليف الاجتماعية للمشروع (استهلاك الموارد، التلوث، البطالة، الجريمة، إلخ). من ناحية أخرى، تفضل التجارة العالمية اقتصاداً بلا حدود، قوامه التدفق الحر للتجارة، وحركة رأس المال بدون قيود، والإجازات مدفوعة الأجر، ونظم دعم عامة سخية، والأكثر من كل هذا- عمومًا- تفضل التجارة العالمية دولةً فى حدها الأدنى، أى تكون داعمة بشكل كبير لحقوقها، دون أن يعنى هذا الوقت نفسه مبالغتها فى حماية مصالحها الإقليمية.

والفضاء الاقتصادى اليوم، هو فى الحقيقة اقتصاد عالمى ومتصل من خلال نظام قوامه المراكز العالمية "المدن العالمية" لتراكم رأس المال والسيطرة (Friedmann, 1988, chapter 3). وفى وصفه للتكنولوجيات الجديدة التى تساعد فى تشكيل الاقتصاديات الجوهرية البازغة فى النظام العالمى، حول هذه النقاط الرئيسية، يكتب "بيتر هول" "Peter Hall" قائلاً:

من الناحية النظرية، من شأن هذا النظام أن يسمح بأكبر قدر من التشتت اللامحدود للأنشطة المعلوماتية عبر الأمم، بما فى ذلك انتشار الواجب المنزلى، والاتصالات الهاتفية. وكل الأدلة الإمبريقية حتى الآن تشير إلى العكس: أن التقدم التكنيكى سيكون أكثر سرعة فى المراكز الموجودة لتبادل المعلومات، وعلى رأسها مدن

العالم. حيث ينتج الطلب استجابة فى شكل ابتكارات سريعة، وتنافس رفيع المستوى فى الخدمات. وعلى العكس من ذلك، فإن المناطق الطرفية ستظل عالقة فى دائرة مفرغة، اسمها الطلب المنخفض والابتكار المنخفض. ("p. 18". التشديد بالحروف المائلة من عندى- المؤلف).

بمعنى آخر، ستستمر ديناميات النمو الاقتصادى تتولّد فى المراكز العالمية الرئيسية الموجودة- عشرون منطقة فقط، من المناطق شديدة الحضرية من باريس إلى طوكيو- مع بقاء أكثرية مناطق العالم "عالقة فى دائرة مفرغة من الطلب والابتكار المنخفضيْن". ولكن، كما رأينا فى الفصل الأول، أن المناطق الطرفية فى العالم تشكل ربما نسبة ٦٠٪ من سكانه. وهى مأساة يجب أن نستجيب بالفعل لها بتنمية بديلة.

فمجالات الممارسة الاجتماعية الأربعة، تتميز بعلاقات تقليدية مع بعضها البعض. على مدار المائتى سنة الماضية، تراكمت فى الغرب القوة عبر المحور العمودى أ- أ فى الشكل ٢- ٢، لتربط بشكل كبير بين الدولة واقتصاد الشركات، على حساب القوة عبر المحور الأفقى ب- ب الذى يصل المجتمع المدنى بالمجتمع السياسى. فقصة المقاومة المدنية تخبرنا فى الجزئية التالية أنه قد يمكن النظر إلى هذا كجزء من الاستعادة البطيئة للقوة الاجتماعية والسياسية، عن طريق الأسر المعيشية، والجمعيات المدنية، والحركات الاجتماعية. فاستقلالية الدولة تواجه تحديًا يتمثل فى مطالب سيادة المواطن. والغريب كما يبدو فى هذا، أن نظرية "العقد الاجتماعى" لجون لوك **Locke** و"مونتسكيو" **Montesquieu**، الذى تعد الدولة وفقًا له المسئول النهائى عن تنظيم الناس كمجتمع مدنى، قد تم إحياؤها فى أماكن تجهل هذه القاعدة حقيقة، جنبًا إلى جنب مع مطالب جديدة بالحكم التشاركى.

وما سميناه "عملية الاستبعاد الحقيقى" من القوة الاقتصادية والسياسية، يمكن الآن فهمه بصورة أفضل كعملية تاريخية للانتزاع المنظم للتمكين. وفى أقصى الحالات يأخذ انتزاع التمكين شكل الديكتاتورية المدعومة بقوة عسكرية تغلق المجتمع المدنى،

وتفرض سيطرة محكمة على الحركات الاجتماعية، وتسعى إلى غربلة الجمعيات المدنية بكافة أنواعها، وانتقائها. وتستخدم الدولة التهديد، لتقويض عمل المواطنين الجماعي.

وفي ظل حركة الدمقرطة تُرفع بعض أو جميع القيود السياسية، ويتم التأكيد مرة أخرى على حكم القانون، وتستأنف الحياة المدنية مسارها. وفي الوقت نفسه، تتضاعف الحركات الاحتجاجية، وتستعاد القوة السياسية باسم المجتمع المدني، وتحد الدولة والشركات من هوامش حرية التحرك.

وتحل الدراما على جميع المقاييس الإقليمية. والشيء ذو الأهمية الخاصة بالنسبة لتنمية بديلة، على الأقل مبدئيًا، هو المقياس المحلي الذي يمثل الإقليم المتميز من القطاعات منزوعة التمكين. حيث يتضمن النضال هنا إعادة تحديد للأدوار بين الدولة والمجتمع المدني، وبين المجتمع المدني واقتصاد الشركات. مع الالتفات بشكل خاص إلى أشكال جديدة من المشاركة السياسية، في التخطيط والتحرك الجماعي والتنظيم الاقتصادي، والعلاقات بين الجنسين في المنزل، وفي المجتمع السياسي.

الأهم في ذلك، أن تنمية بديلة- تتضمن عملية التمكين الاجتماعي والسياسي- تتمثل أهدافها بعيدة المدى، في إعادة التوازن إلى هيكل القوة في المجتمع؛ بجعلها عمل الدولة أكثر قابلية للمساءلة، وعبر تقوية قوى المجتمع المدني في إدارة شئونه الخاصة، وبجعل تجارة وأعمال الشركات أكثر مسئولية من الناحية الاجتماعية. فالتنمية البديلة تؤكد على الأهمية الرئيسية للسياسة في حماية مصالح الناس، لاسيما القطاعات التي انتزعت منها التمكين، من نساء وأجيال مستقبلية، تلك القطاعات المتواجدة في فضاءات الحياة، محليًا وإقليميًا، وعلى مستوى الأمة.

وبالرغم من أن التنمية البديلة موجودة مبدئيًا في مواقع محددة، فإن هدفها بعيد المدى هو تحويل المجتمع كله، من خلال تحرك سياسي على المستويين الوطني والدولي. وبدون هذه القفزة الكمية من المحلي إلى العالمي، تظل التنمية البديلة حبيسة نظام قوة شديد التقييد، وغير قادرة على الانطلاق إلى التنمية الحقيقية التي تسعى إليها.

تتمركز التنمية البديلة على الناس وبيئتهم، أكثر من تمركزها على الإنتاج والأرباح. وتماماً مثلما يتناول النموذج التجريبي في السيطرة مسألة النمو الاقتصادي من منظور المؤسسة، التي تعد أساس الاقتصاد الكلاسيكي الجديد **newclassic**، فإن التنمية البديلة وتأسيساً على فضاءات الحياة من المجتمع المدني، تتناول مسألة إجراء تحسين في ظروف الحياة والمعيشة من منظور الأسرة المعيشية.

إن علم الاقتصاد يعمل على نموذج "الإنسان الاقتصادي" كمفهوم عقلاني يعلي من شأن المنفعة كونه موجوداً مع حسبة أخلاقية داخلية، قوامها أن كل ما يعزز مصلحة الإنسان المادية، فإنه يزيد بالضرورة من مصلحة جميع الأفراد، بشرط أن تحكم أفعالهم قواعد منافسة السوق.

نقطة الانطلاق نحو تنمية بديلة تختلف اختلافاً كبيراً. فالأسر المعيشية تتألف من أشخاص طبيعيين، وكائنات أخلاقية. أي من كائنات بشرية ثلاثية الأبعاد، يمارس أفرادها منذ مولدهم تفاعلاً ديناميًا مع الآخرين. فإننا جميعًا لدينا التزامات محددة؛ ويكمل بعضنا البعض. ولكننا في الوقت نفسه نتعلم أن نعمل معًا. ونحن أيضًا نرتبط بعضنا ببعض وفق قوانين أخلاقية معقدة، يتم بمقتضاها التنميط الثقافي لكثير من استجابتنا. وككائنات أخلاقية أيضًا، فنحن لا نمتلك رغبات فحسب، بل لنا أيضًا حاجات، من بينها حاجات جسدية نفسية، والوجدان، والتعبير عن الذات، والتقدير. وهذه الحاجات لا تتوافر كسلع بل تظهر مباشرة من خلال المواجهة الإنسانية.

ويمكن تعريف الأسرة كجماعة مقيمة، تعيش تحت سقف واحد، وتأكل من صحن واحد[1]. فكل أسرة تشكل حكومة واقتصاداً على حجم مصغر. فهي الوحدة المكوِّنة للمجتمع المدني. وذلك بغض النظر عن كون الأشخاص المقيمين في أسرة أقرباء دم،

---

(١) لمناقشة أكثر عمقًا لمفهوم الأسرة المعيشية household مع استشهادات من التراث ذي الصلة، انظر: الفصل التالي.

أو ليسوا كذلك. ومن ثم، فإن عائلاتهم الحقيقية تشمل القريب الذى يعيش فى أسر منفصلة مكانيًا عنه، ولكنها تظل مرتبطة ببعضها البعض من خلال نماذج من الالتزام المتبادل.

ويوميًا تنخرط كل أسرة فى عملية صنع قرار مشترك. وهذا العمل المشارك يمكن أن يتبلور إلى تقسيم تقليدى للعمل، على أساس النوع الاجتماعى والسن. أو قد يكون مفتوحًا ومثيرًا للصراع بشكل أو بآخر. والمهم لأغراضنا هنا، أن الأسر تنتج حياتها ومصادر رزقها الخاصة بها بشكل جماعى: فهى فى الأساس وحدات منتجة ومتحكمة بفاعلية فى وضعها. وهذا الفهم للأسر كـ"اقتصاد" يتناقض مع نموذج النظرية الكلاسيكية الجديدة التى ترى أن الإنتاج يتم خارج الأسرة، فى المصنع أو الحقل أو المكتب. والأسرة يتم التعامل معها- من هذا المنظور- كوحدة استهلاكية، يعود إليها العمال فى المساء، معنية فى الأساس بإعادة الإنتاج البيولوجى للعمل، والاستمتاع بأنشطة وقت الفراغ. وبالتالى فإن الاستهلاك يعتبر إضفاء للفردية ونشاطًا خاصًا لا يعتنى بأى أحد على نحو خاص، فى حين أن الإنتاج يتطلب تعاون الآخرين، ومن ثم يكون نشاطًا عامًا متأصلاً، عرضة للتنظيم والانضباط من قبل الدولة، حتى عندما تكون وسائل الإنتاج ملكية خاصة.

وفى التنمية البديلة يتم التعامل مع الأسر كوحدة متمركزة على الإنتاج، وعامة فى الوقت نفسه. فهى كوحدة إنتاج تربط الأسر بين علاقات السوق والعلاقات خارجه، ومجتمعات سياسية، تمثل فضاء النضال من أجل تخصيص موارد الأسرة لغايات معينة، ولحقوق محددة، مثل حقوق الملكية. ولأنها وحدات إنتاجية ونشطة متفاعلة، فإنها تتطلب الأعمال التعاونية من الآخرين. والعلاقات المجتمعية للأسر يحكمها التبادل، وهو المبدأ الأخلاقى الأكثر أساسية فى ضبط السلوك الاجتماعى. (Ekeh, 1974).

وفى توسيع مدى ممارسة الأسر للحياة والرزق، يتم ترتيبها وفقًا لثلاثة أنواع من القوة: اجتماعية، وسياسية، وسيكولوجية. القوة الاجتماعية معنية بالوصول إلى "أسس" معينة للتنظيم الاجتماعى للأسرة. مثل المعلومات والمعرفة والمهارات، والمشاركة فى

المنظمات الاجتماعية، والموارد المالية. وكلما ازداد اقتصاد الأسرة ازدادت قدرتها على تحديد الأهداف وتحقيقها. ومن ثم، يمكن فهم زيادة قوة الأسرة الاجتماعية، كزيادة فى إمكانية وصولها إلى أسس ثروتها الإنتاجية.

أما القوة السياسية، فتعنى بوصول أفراد الأسرة إلى المشاركة فى عملية صنع القرار، خصوصًا تلك القرارات التى تؤثر فى مستقبلهم[1]. ومن هنا، فإن القوة السياسية للأسر لا تتمثل فى قوة التصويت وحدها؛ بل وفى قوة الصوت/ التعبير، والتحرك الجماعى. وبرغم أن الأفراد قد يشاركون فى السياسة على أساس شخصى، فإن صوتهم يعلو ليس داخل التجمع المحلى فحسب، بل وبفاعلية أكثر أحيانًا، عندما يظهر مع الأصوات الكثيرة للتجمعات السياسية الأكبر: حزب، أو حركة اجتماعية، أو جماعة مصالح، مثل نقابة العمال أو الفلاحين.

وأخيرًا نأتى إلى القوة السيكولوجية التى يعد أفضل وصف لها أنها الشعور الفردى بالمقدرة. التى يتجلى تحققها فى سلوك الثقة بالذات. والتمكين السيكولوجى يأتى فى الغالب نتيجة للعمل الناجح فى المجالات الاجتماعية والسياسية، وقد ينتج أيضًا عن عمل تفاعلى بين الأشخاص وبين بعضهم البعض. والشعور المتزايد بالمقدرة الشخصية، ستكون له آثاره المتكررة والإيجابية على النضال المتواصل للأسرة، من أجل زيادة قوتها الاجتماعية والسياسية المؤثرة.

وبحكم كونها عملية مركزية، فإن التنمية البديلة تسعى إلى تمكين الأسر وأعضائها الأفراد بالمعانى الثلاثة التى ذكرناها. ومن ثم، فإنها عملية تنشأ من أسفل، ومن داخل تشكيلات اجتماعية معينة قائمة على مقاطعة أو إقليم، مثل القرية أو الحى الشعبى. وهى تركز بوضوح على العلاقات الأخلاقية للأفراد والأسر، وتستقى قيمها من ذلك الفضاء، أكثر من استقائها من أى دافع لإشباع الرغبات المادية، مهما كانت أهميتها. والتنمية البديلة لا يمكن "توجيهها" من قبل نخب حاكمة بدون تدمير صفتها

---

(١) فى الحكومة المصغرة للأسرة، يمكن للمرء أن يتحدث عن قوة سياسية للأعضاء الأفراد، من نساء ورجال، وأطفال وشيوخ.

البديلة. وهى أيضًا تختلف اختلافًا شديدًا عن العمليات الموضوعية المحايدة، التى تستجيب إلى مبدأ فعالية النمو. ويجب النظر إلى التنمية البديلة كعملية تسعى إلى تمكين الأسر وأعضائها الأفراد، من خلال إشراكهم فى أعمال وتحركات ذات صلة ببعضها البعض اجتماعيًا وسياسيًا.

وإعطاء الصوت الكامل للقطاعات منزوعة التمكين، يميل إلى اتباع تسلسل محدد. ففيما يبدو، سيتطلب

التمكين السياسى عملية تمكين اجتماعى مسبقة، تصبح من خلالها المشاركة الفعالة فى السياسية أمرًا ممكنًا. على سبيل المثال، إن التمكين الاجتماعى، خصوصًا عندما يكون موجهًا إلى النساء، يمكن أن يؤدى إلى التحرر من السخرة المنزلية، والوقت الذى يتم الفوز به، مثله مثل أى فائض فى مورد آخر من الموارد، يمكن وقتئذ أن يطبّق على أمور متعددة، بما فى ذلك الممارسة السياسية. وقد يُسهم تمكين النساء أيضًا فى بث شعور متزايد من الثقة الذاتية بأنفسهن (النساء اللائى يشاركن فى مشاغل الخياطة فى سنتياجو). تلك الثقة التى تتأتى جزئيًا من تغلبهن على الخوف من التصرف خارج معايير مفروضة ثقافيًا (أبوية)، أو مفروضة من قبل الدولة. وفى النهاية يجب ترجمة مكتسبات القوة الاجتماعية إلى قوة سياسية مؤثرة، تصب فى مناصرة مصالح الأسر والجماعات المحلية، والدفاع عنها والتعريف بها، بصورة فعالة على مستوى الفضاء الإقليمى أو القومى الأوسع أو حتى على مستوى السياسات الدولية.

سياسات التنمية البديلة

إن التنمية البديلة لا تنفى الحاجة إلى نمو متواصل فى اقتصاد عالمى ديناميكى. فسوف يكون من السخف محاولة إحلال تنمية متمركزة على الناس، محل تنمية متمركزة على الإنتاج، أو تقليل جميع المسائل التنموية إلى هياكل مصغرة، متمثلة فى الأسر أو الجماعات المحلية. ولكن ما تفعله التنمية البديلة، أنها تسعى إلى تغيير الاستراتيجيات الوطنية الموجودة، من خلال سياسة الديمقراطية الشاملة، والنمو

الاقتصادى الملائم، والمساواة بين الجنسين واستدامتها أو تحققها عبر الأجيال. باختصار، إن التنمية البديلة تدمج بعداً سياسياً (ديمقراطية شاملة) كغاية من غاياتها الأساسية للعمل. وهى لا تصنع تعويذة للنمو الاقتصادى، بل تبحث عن مسار "ملائم" يشمل كفاءة النمو كواحد من الأهداف المتعددة التى يجب تحقيق التناغم بينها[١]. والنمو الاقتصادى السليم أو الملائم، يوضع لتحقيق استخدام الموارد وفق أهداف متعددة وواسعة ومتنافسة، مثل الديمقراطية الشاملة، وإدماج القطاعات المستبعَدة من السكان فى عمليات أوسع من التنمية الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فإن النمو الاقتصادى الملائم، تتم مزاولته عندما تكتمل مقاييس السوق للإنتاج بحسابات التكاليف الاجتماعية والبيئية المحتملة، أو تكاليف الأطراف الثالثة التى يُرجّح أن تحدث فى أى استثمارات جديدة. وبالتمييز بين الحاجات الإقليمية المختلفة، والحاجات المكانية لجماعات اجتماعية مختلفة، خصوصاً غير المتمكنين منهم، فإن التنمية البديلة تجادل من أجل نموذج لا مركزى من صنع القرار التشاركى فى التنمية. وفى الوقت نفسه، فإنها تمنح الصوت/ التعبير لصالح أجيال المستقبل الراغبين فى الاستمرار التاريخى فى التنمية الإقليمية[٢].

---

(١) فى صيغتها الأكثر عمومية، تعد الكفاءة مقياساً للعلاقة بين المدخلات والمخرجات. ويفترض عامة الاقتصاديين أن المقياس المجمع للمخرجات، مثل إجمال الناتج القومى GNP هو الهدف "الواضح" للتنمية، وأنه ينبغى أن يتحقق بأقل تكلفة، مع قياس الإنتاج بأسعار السوق الحر. ولكن ثمة قياسات أخرى يمكن تخيلها للكفاءة: مثل الكفاءة فى علاقتها بهدف التوظيف أو العمالى، أو فى علاقتها بالمحافظة على الموارد.

(٢) إن التأكيد الواضح على الإقليمية قد يبدو غير ضرورى، وذلك لثلاثة اعتبارات: الأول، أن الأقاليم الوطنية تعد نقاط اتصال بين الأقاليم الأقل ترتيب- أقاليم، مقاطعات، مدن، أحياء- التى ينادى كل منها، ومن خلال خصائصها الخاصة، بحقّه فى هوية تاريخية. الاعتبار الثانى، النموذج العام السائد للنمو الاقتصادى الذى يعبر عن رغبة فى رأسمال عالمى لاقتصاد "بلا حدود"، لا توجد فيه مصالح منظمة ولا قوى تتوسط بين مراكز القرار فى الشركة والعمال والمستهلكين الأفراد. ففى أيديولوجية رأس المال، يسمى اقتصاد كهذا بالاقتصاد "الحر". كما أنها تتوقع من الدول الإقليمية أن تتعامل بأفضل ما لديها مع التبعات الاجتماعية للاستثمار الخاص، وقرارات الإنتاج. مثل استنفاذ الموارد، والبطالة، والإفقار، والتلوث، وإزالة الغابات، وغير ذلك من مشكلات "عامة الناس". الاعتبار الثالث أن الإقليمية تلفت انتباهنا إلى بيئة مكانية: قاعدة الموارد للاقتصاد، القيمة الجمالية للمناظر الطبيعية التقليدية وحيوية البيئة المشيدة التى تتم فيها كل تصرفاتنا وأفعالنا والتى تؤثر فى حياتنا، بشكل مباشر وغير مباشر.

وإلى مدى أبعد من النموذج العام السائد، تعترف التنمية البديلة بـ الحاجات والحقوق الراسخة للأسر المواطنة[1]. فهى تتعامل مع حاجاتهم بوصفها حقًا سياسيًا، ومع حقوقهم كمطلب قد تم الاعتراف به وتأكيده فى الترتيبات المؤسسية للمجتمع. ومن ثم، فالتنمية من هذا المنظور ليست مجرد تحسين حقيقى ودائم لظروف الحياة والرزق فحسب، بل نضال سياسى أيضًا؛ لتمكين الأسر والأفراد[2]. وما اعتراف التنمية البديلة بأهمية الفضاءات الصغيرة للحياة السياسية والإقليمية، إلا اعتراف منها بالتنوع الجوهرى للحياة. فإنها تسعى إلى إزالة القيود الهيكلية المفروضة على إمكانات التنمية المحلية. وهو بالطبع ما يدعو إلى سياسة إقليمية وقومية وحتى دولية لها جذور عميقة فى أدق هياكل الحياة الاجتماعية.

وبالرغم من مناصرة التنمية البديلة للسياسات المهتمة بعامة الناس وفقرائهم، إلا أنها تتطلب دولة قوية لتنفيذ سياساتها. دولة قوية وغير مثقلة ببيروقراطية متغطرسة ومعوِّقة، بل تكون دولة حيوية ومستجيبة، مسئولة أمام مواطنيها. إذن يحتاج تنفيذ سياسات التنمية البديلة إلى دولة تدعمها بقوة ديمقراطية شاملة، تتطور من خلالها القوى لإدارة المشكلات التى يفضل إسناد حلها على المستوى المحلى إلى وحدات محلية حكومية وإلى الناس أنفسهم، هؤلاء المنظمون فى مجتمعاتهم الخاصة.

وبناءً على عدم توازن القوة فى العالم اليوم، فإن الأمل فى إمكانات التنمية البديلة قد يبدو أمرًا مفرطًا فى التفاؤل **Pollyannish**. ولكنها لن تكون رؤية مستحيلة إذا نظرنا إليها كحركة عالمية ملهمة، نحو تحقيق عالم أكثر عدلاً. وهنا يجب على البلدان الغنية والفقيرة أن تعمل معًا. فالدول الغنية لديها سكانها الفائضون وفقراؤها المنزوع عنهم التمكين. وتفيد تقديرات ما يسمى بالطبقات الدنيا فى الولايات المتحدة، بأنها تمثل

---

(١) إذا توخينا الدقة فى هذا السياق، نقول إن لغة الاقتصاد السائد تفتقد إلى كلمات الحاجات والحقوق. فمصطلحاتها المفضلة، بل والحصرية فى الحقيقة هى الرغبات والمصالح الاقتصادية.

(٢) أى شيء يسمى "تنمية" لابد أن يؤدى إلى تشكيلات جديدة من القوة. فالإعادة الممكنة لهيكلة القوة، هى ما يجبر من يتوقعون فقدان بعض القوة نتيجة للتنمية البديلة، على مقاومتها.

١٠٪ من إجمالى السكان، أو ما يقارب الـ ٣٠ مليونًا، معظمهم من أصول غير أوروبية، وغالبيتهم من النساء اللائى يعلُن أسرًا بأنفسهن. وبالطبع سياسات التنمية البديلة ليست دواء لجميع أمراض العالم. فهى فى كل موقف ومجال، يجب تعديلها وفق الظروف التاريخية والثقافية السائدة. ولكن قد يبدو هناك توافق كاف فى المصالح؛ بما يجعل من مناصرة التنمية البديلة شيئًا أكثر من مجرد حلم مثالى.

الفصل الثالث

إعادة التفكير فى الاقتصاد :

نموذج الاقتصاد الكلى

التنمية البديلة تعنى تحسين ظروف الحياة والمعيشة للأغلبية المستبعَدة، على المستوى العالمى أو القومى، أو حتى المحلى. ولكن كيف يمكن قياس مثل هذا التحسن؟ من منطلق أساسى، يمكننا القول: إن "التحسين" يعنى ببساطة امتلاك مزيد من الأشياء الجيدة فى الحياة. ولكننا، عند تناول هذه الأشياء، يجب أن نكون حذرين من طرح جميع الأشياء "السيئة" التى تصاحب بالضرورة عملية "التحسين". وبمعنى أقرب اجتماعيًا، فإن تسمية شىء ما بالـ "أفضل"، تتضمن استخلاص التكاليف الاجتماعية والبيئية للتنمية. كما يصبح السؤال عمن ينتفع ومن يدفع، سؤالاً ذا أهمية كبيرة.

ربما يمكن على المستوى الفردى أو الأسرى، تحديد "الأشياء الجيدة فى الحياة" بدقة ما. إذ يمكننا على سبيل المثال، إجراء مسح لاستكشاف الأمور التى يمكن أن تسهم فى جعل الناس سعداء. ولكن على مستوى إقليمى كبير، يصبح تحديد هذه الأمور إشكالية حقيقية. حيث يريد الناس أشياء كثيرة مختلفة. كيف يمكننا إضافتها إذن؟ وكيف نفسر هذا البحر المائج من المعلومات؟

وبحكم العرف، فإن القياس الإجمالى الأوسع استخدامًا لتحديد "الأشياء الجيدة فى الحياة"، هو حسابات الدخل القومى السنوية بطبيعة الحال. وتنبع قدرة حسابات

الدخل القومى على استقصاء ما هو جيد فى الحياة، من قدرتها على اختصار التنوع الهائل للعالم الملموس فى مقام واحد، هو المال. وإنجاز هذه المهمة إنما يكون باستخدام أسعار السوق لقياس تحويل سلع فعلية، و"السلع الضارة(*) bads"، إلى مال: السلعة الحقيقية. ويمثل إجمالى الناتج القومى GDP أكثر التعبيرات شيوعًا عن حسابات الدخل القومى. وهو قياس الفرق بين الدخول فى ميزان المدفوعات إلى الحسابات الأجنبية. ولغرض صنع السياسات قد تُلحَق حسابات الدخل القومى ببيانات أخرى، مثل إحصاءات العمالة والصحة والتعليم والسكن والطاقة، كمؤشر شامل لكيفية سير الاقتصاد، وكمقياس مرتبط إحصائيًا ارتباطًا وثيقًا بكثير من المؤشرات الاجتماعية، بلا منافس(١).

ومن ثم، فمن الوارد أن مقياسًا معينًا للنمو الاقتصادى، عند قسمته على السكان؛ يصبح المؤشر الكلاسيكى لـ "التنمية". وإذا نحيّنا المؤهلات الفنية جانبًا، فإن الصعود المضطرد فى إجمالى الناتج القومى للفرد (معدّلاً وفقًا للتضخم) يكون مفهومًا على نحو واسع كإشارة دالة على أن حدوث عملية تحسين ظروف حياة ومعيشة السكان المعنيين. ويميل عامة الاقتصاديين- ممن يعتقدون أنهم يمارسون علمًا "إيجابيًا"- إلى تجنب لغة معينة مثل الجيد والأفضل، مفضلين مقاييسَ كميةً: تزيد أو تنقص.. تعلو أو تنخفض. ويمكن لهؤلاء الاقتصاديين استخدام الناتج القومى للفرد مقياسًا أوّليًا

(*) السلع الضارة هى السلع ذات القيمة السلبية بالنسبة للمستهلك، أو ذات سعر سلبى فى السوق. القمامة مثلا تعد مثالاً على السلع الضارة bad. انظر: Varian, Hal R. (2006), Intermediate Microeconomics (London: W.W. Norton & Company) (المترجم).

(١) توجد أدبيات هائلة حول المؤشرات الاجتماعية. وقد بُذلت محاولات دقيقة لعمل بيبلوغرافيا حول "قياس وتحليل التنمية الاجتماعية الاقتصادية" لاختراع قياسات بديلة لإجمالى الناتج القومى ومشتقاته. انظر:

Pipping, 1953; United Nations, 1954, 1990; McGranahan et al., 1972; Drewnowski, 1974; McGranahan et al., and United Nations Development Program, 1990.

بعض هذه الأعمال تعتبر مهمة للغاية. وقد كانت هناك بعض التطبيقات على "الحياة الواقعية"، ملحوظة فى الفلبين (Mangahas, 1977). ولكن العمل على المؤشرات الاجتماعية ككل لم يكن له سوى تطبيقات عملية بسيطة.

للرفاهية، طالما ظلت عيوب هذا المقياس (التى عادة ما تكون غير محددة) ماثلة فى الأذهان. وبالرغم من التحذيرات المتكررة فيما يتعلق بـ "العيوب"، إلا أن حسابات الدخل القومى أصبحت تُستخدم فى الغالب على مستوى عالمى، وتبذل الحكومات جهوداً ضخمة فى تجميع البيانات من أجل هيكلة أو بناء تلك الحسابات أما البيانات الأخرى فجهود جمعها أقل دءباً واجتهاداً.

إجمالاً، بالرغم من كل عيوب حسابات الدخل القومى، فإنها كمقياسٍ أثرت تأثيراً عظيماً فى طريقة تفكيرنا حول حالة الاقتصاد، أو ما سيحاج معظم الناس بأنه "الاقتصاد"، حيث تكون حسابات الدخل القومى هى الحسابات الوحيدة موضع الاهتمام. حتى أن تبايناتها الدقيقة فى مسارها المتردد تُستخدَم كدلالة على تغيرات السياسة القومية[١].

ورسالة هذا الفصل الرئيسية، ثلاثية:

١) أن النمو الاقتصادى والتنمية بالرغم من استخدامهما التقليدى، ليسا مفهومين متكافئين. وينبغى الفصل بينهما تحليلياً.

٢) أن حسابات الدخل القومى ليست "معيبة" فحسب، بل هى فى واقع الأمر مؤشرات مضللة. فمن المرجح أن القرارات السياسية التى تُتخذ بالاعتماد عليها، قد تفاقِم المشكلات أكثر من حلها.

---

(١) أصبح البنك الدولى الناشر الرئيسى لعلم الأساطير هذا، والملحق الإحصائى لتقرير التنمية العالمية السنوى هو المصدر الأوسع استخداماً للبيانات المقارنة التى تقوم على النمو الاقتصادى القومى. فالبنك الدولى بطبيعة الحال يرتب البلدان حسب رتبتها فى إجمالى الناتج القومى للفرد، مما يتيح لفئات إضافية قليلة مثل الاقتصاديات المخططة مركزياً (الأعضاء الذين لا يقدمون تقارير) والبلدان ذات الدخل المرتفع ومصدّرى النفط. وثمة إصدار حديث (البنك الدولى ١٩٨٩، الجدول ٣٠) يقدم بعض التقديرات الخاصة بإجمالى الناتج القومى، بأنها كما يُزعم قد أصبحت أكثر قابلية للمقارنة من قبل برنامج المقارنة للأمم المتحدة المرحلة الخامسة. ولكن هذه التحسينات المفترضة لا تتناول الانتقادات الأساسية لحساب الاقتصاد القومى التى سنأتى إليها لاحقاً فى هذا الفصل.

٣) أن التنمية البديلة تحتاج إلى إلقاء النظر على العلاقات الاقتصادية، بطرق جد مختلفة عن المذهب السائد. وإذا أردنا التقدم نحو تنمية بديلة، فإن ما نسميه "الاقتصاد" يجب أن يعاد التفكير فيه من أسفل إلى أعلى(١).

١- قياسات النمو الاقتصادى والتنمية ليست شيئاً واحداً

إذا توخينا الدقة، فإن حسابات الدخل القومى تمدنا ببيانات حول إجمالى معدل النمو فى الإنتاج. ولا تخبرنا بشىء حول معنى "التنمية". وهناك حجج كثيرة موجودة من منظورات مختلفة، ولكننا نحتاج إلى مراجعة هذه الحجج مرة ثانية. لأن الممارسات السائدة محصنة تحصيناً قوياً، والمقاربة البديلة تحتاج إلى توجيه تحكمه اعتبارات مختلفة.

وللبدء فى هذا المنحى، لا بد من الالتفات إلى أن حسابات الدخل القومى، لا تخبرنا عن كيفية توزيع الدخل لا اجتماعياً ولا إقليمياً. والنتيجة هى أننا لا يمكننا معرفة كيفية تأثير تغيرات إجمالى الدخل على فئات مختلفة من الناس. وعلى سبيل المثال، إن المؤشرات الاجتماعية فى الفلبين، تقترح بتفكيك البيانات إلى: أ) حضرى وريفى، ب) حسب المنطقة، ج) حسب الجنس ذكر/ أنثى، د) السن، هـ) دخل الأسرة (Mangahas, 1977). وهذا تقسيم مطلوب للبدء بتفسير تغيرات الدخل فى ضوء حسن العيش للأسر. ونحن نعرف، مثلاً، أن نمو الدخل فى معظم البلدان الصناعية يتركز فى منطقة، أو بضع مناطق "مركزية" تسيطر على الأطراف التابعة وتستغلها. ونعرف أيضاً أن المناطق الريفية محرومة بشكل كبير من مرافق مثل الصحة والتعليم مقارنة بمرافق

(١) إن نقد حسابات الدخل القومى ظلت مستمرة منذ استهلالها فى أربعينيات القرن العشرين، والممارسات الحسابية الفعلية هى نتيجة لسلسلة من التوافيق بين جماعات متخاصمة من العلماء. وللاطلاع على انتقادات أكثر حداثة لوجهات النظر الأرثوذكسية، انظر:
Nordhaus and Tobin, 1972; Hueting, 1980; and Block, 1990.

وخدمات المدن. ومن ثم، نعلم أن حسابات الدخل القومى تخفى عنا التباينات الفعلية والمهمة فى الدخل المنتَج على المستويين الإقليمى والمحلى[١].

ونريد أن نتوقف هنا برهة؛ لنبين لماذا يعد التحليل الإقليمى على مستوييه الكبير والصغير مهماً جداً فى حقيقة الأمر لأى تنمية بديلة. فالاقتصاديون السائدون يميلون إلى تجاهل المسألة الإقليمية[٢] أو المكانية. وإذا كان لديهم مفهوم مكانى للاقتصاد ككل، فإنه يخص مكانًا (قوميًا) واحداً، ومتكاملاً فى "التوازن الدينامى. وهذا الفهم تقريبًا قد يكون معقولاً بالنسبة للمناطق المركزية المتقاربة مكانيًا فى أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان. وبالرغم من ذلك، فإن التقييمات الدورية لتكنولوجيات الإنتاج مخيِّبة لآمال التوازنات المكانية الواضحة (Storper and Walker, 1989). ولكن فى بقية العالم نجد أن معظم الاقتصاديات القومية، بعيداً عن امتلاكها أسواقًا مندمجة متطورة، ورأسمالاً، وعمالة، ومعلومات، وسلعًا، فإنها بطبيعة الحال تتفاوت فى تطورها الأفقى (أو المكانى).

ولا يرجع اهتمامنا بالإقليمية إلى أسباب ميتافيزيقية مكانية غامضة، وإنما لأن من يقطنون هذه الأماكن، وهؤلاء البشر دمًا ولحمًا، هم من يعود عليهم ازدهار

(١) إن حسابات الدخل القومى من اختراع الاقتصاديين الكنزيين keynesian الذين اعتقدوا بضرورة عمل الدولة النظامى؛ لجعل الاقتصاديات الرأسمالية فى مسار متساو. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الكنزية العمود الفقرى للتخطيط المركزى للتنمية طويلة المدى فى الاقتصاد (تخطيط الاستثمار). وقد كان يُنظَر إلى الدولة القومية كفاعل رئيسى فى الوضعين. والحقيقة أننا باقترابنا من الهرمية الإقليمية للسلطة، تصبح الحاجات الحقيقية أكثر وضوحًا (لأنها تكبر) حتى ولو أصبحت أدوات السياسات المتاحة أقل. ومن الصحيح أيضًا أنه لو كانت قوى السلطات الإقليمية ستنال نوعًا من التعضيد فإن إعادة توزيع الدخل بين المناطق سيصبح أكثر صعوبة بكثير. ورأس المال من الناحية الأخرى يسعى إلى الأسواق الأكبر غير المقيدة- حيث إن الأمة، أو من الأفضل أن نقول الآن اتحاد الأمم يشترك فى إطار مؤسسى مشترك للاستثمار والإنتاج والتجارة.

(٢) الاقتصاديات الحضرية والإقليمية لها وجود ظلى، كأنظمة فرعية. ولكنها فى حقيقة الأمر ليس لها تأثير على التيار السائد فى المهنة. فالبعد الإقليمى محكوم بالجغرافية، وبنظام هجين من العلم الإقليمى الذى تأسس فى أواسط خمسينيات القرن العشرين على يد "وولتر إسراد" Walter Israd، ولكن لا يوجد أى من هذه الأنظمة يرتقى مراتب رفيعة فى الترتيب الأكاديمى.

الاقتصاد، وهم أيضًا من يعانون من تدهوره. فالناس ليسوا مجرد فئة من العمل المجرد الذى يتحرك ميكانيكيًا فى التوقيت الصحيح، وبالنِّسب الدقيقة لما تطرحه أىُّ فرص اقتصادية. إنهم كائنات اجتماعية متصلة ببعضها البعض، يعيشون فى عائلات وأسر، وجماعات، ويتفاعلون مع الجيران والأقارب والأصدقاء وغيرهم.

وعلى مدار الوقت، فإن الناس القاطنين أماكن بعينها يطورون نماذج من الحديث والممارسات الطقوسية والاجتماعية، يشعرون معها بالارتياح، وبأنهم فى "وطنهم". ومن ناحية المبدأ، قد يتنقل الناس كما يتوقع الاقتصاديون. وهم يتنقلون بأعداد غفيرة، تمامًا مثلما تتنبأ النظرية. ولكنهم أيضًا يملكون روابط محلية وإقليمية بين بعضهم البعض. خصوصًا وسط الفئات المتقدمة عمريًا ممن عاشوا حياة مديدة فى هذه الأماكن. فهؤلاء لا يتنقلون بسهولة، وعندما يفعلون ذلك فهم غالبًا ما يضطرون لفعله تحت ضغوط. العملية برمتها تكون مؤلمة. ومن ثم، فإن الانشغال بخلق تنمية بديلة، مثلما هو حالنا، يحتاج إلى إمعان النظر فى ظروف الحياة والمعيشة السائدة وفق مقاييس مميزة.

وإقليمية التنمية تطرح قضية أبعد من ذلك، تتعلق بما تعنيه حقيقة "الأفضلية" فى الظروف (الإجمالية) للحياة والمعيشة؛ فالـ "أفضل" ليس إلا حكمًا نوعيًا. وبالتالى يخشى تيار الاقتصاديين السائد من أن يلوثوا بـ "أذواقهم وتفضيلاتهم" ما يودون الاعتقاد بأنه خطاب موضوعى وعلمى. ولكن الشخصانية غير القابلة للفحص ليست هى المقابل للموضوعية العلمية.إذ يمكننا إيضاح إمكانية كون الخطاب علميًا ومرتبطًا بالقيم فى الوقت نفسه. وفى الواقع يعد علم الاقتصاد نفسه، مثالاً أساسيًا على شكل الخطاب النظامى الذى أصبح يحفظ بداخله الرؤية العالمية ككل. ومن هنا، فإن الجدل حول الحيادية القِيَميّة للاقتصاد حتى فى تفاعله الكلاسيكى الجديد، هو محض ترهات[1].

---

(١) لقد بذل عالم الاجتماع "أميتاى إتزيونوى" Amitai Etzinoi الجهد الأكثر تنظيمًا حتى يومنا هذا لإنقاذ علم الاقتصاد النيوكلاسيكى من شراك مقدماته الشمولية. فهو باتباعه كانط يسمى مقاربته بالمقاربة "الواجبات والالتزامات الأخلاقية" deontological – التى تنم عن نظرية أخلاقية تكون فيها صحة عمل ما محدد بدون الاعتبار لتوابعها. والقيم الالتزامات الأخلاقية تقابل الأخلاقيات الشمولية.

إذن من المسلّم به أن "الأفضل" هو حكم يتعلق بتغير نوعيّ فى ظروف الحياة والمعيشة. ولكن كيف لنا أن نتوصل إلى إجابة على السؤال حول ما يشكل الـ "أفضل" على نحو خاص؟ بعيداً عن كونه غير قابل للفحص، فإن حكماً من هذا النوع يصبح من الناحية العقلانية قابلاً للدفاع عنه، عندما يتطابق مع ثلاثة شروط:

أ) أن يقوم على معلومات كاملة ودقيقة.

ب) أن يقوم على نقاش مفتوح وشامل فى أوساط المعنيين مباشرة بمحصلات أو نتائج الحكم.

ج) أن يقوم على عملية صنع قرار تكون مقبولة كعملية مشروعة للمشاركين فيها ومن يرتبطون بها(١).

وبالتالى، فإن الشرط الضرورى لتحديد وجود أو غياب "تنمية" بالمعنى العلمى الذى قدمناه هنا، يتمثل فى الديمقراطية الشاملة بما ترتبط به من حريات مدنية، ومساءلة والوصول الرحب إلى معلومات كاملة دقيقة وصحيحة. ومن المهم هنا توضيح ضرورة أن يسود هذا الشرط السياسى على المستوى القومى، وعلى مستويات إقليمية أقل، خصوصاً فى المجتمعات المفقَرة، حيث لا يمكن التسليم بعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات، وحيث تكون الحريات المدنية مقيدة تقييداً شديداً (Cockburn, 1977). ومن هنا يصبح بناء وتعضيد المجتمع السياسى ملمحاً ضرورياً ولازماً لتنمية بديلة. (انظر: الفصل الخامس).

ويمكننا الآن أن نخلص من هذا الجزء إلى أن التنمية- إذا جاز القول- تعد مفهوماً أكثر شمولاً وتميُّزاً من النمو الاقتصادى. ولا يمكن تقليل أهمية أحدهما لصالح الآخر. كما لا يمكن حصر التنمية فى دليل إجمالى واحد. فثمة حاجة إلى تنوع من

(١) تؤكد شروط مشابهة فى إطار العلم المتمأسس على أن نتائج البحث قد تكون مقبولة كـ "أفضل فروض حالية". ويتجمع العلماء بدرجة غير معهودة فى جماعات ديمقراطية وتشاركية إذا كانت حصرية بشكل متبادل".

المعايير على مستويات مختلفة من التجميع الإقليمى (وأشكال أخرى أيضًا) لتحديد ما إذا كانت التنمية قد حدثت بالفعل، أم لم تحدث. (Norgaard, 1989a).

حتى أن التنمية، على خلاف النمو الاقتصادى، لا يمكن تعريفها بشكل موضوعى "من الخارج". وللتوصل إلى حكم مشروع على سياسات التنمية (على سبيل المثال، "التنمية" بمعناها المضاد) يتطلب ذلك عملية مشاركة مفتوحة وشاملة من قبل المواطن، فلا يمكن لحكم الخبير أن يحل محل تشاورات المواطن المفتوحة والمعتَبَرة[١].

٢- حسابات الدخل القومى مقياس مضلل للنمو الاقتصادى

تُبنى حسابات الدخل القومى باستخدام أسعار السوق. ولكن أسعار السوق كقاعدة، لا تعكس التقييمات الاجتماعية بقدر ما تعكس علاقات العرض والطلب[٢]. ومعدل الفائدة، هو المثال الساطع هنا على مدى ما يمكن لأسعار السوق أن تتباين مع التقييمات الاجتماعية. فعندما يتحدد معدل الفائدة بواسطة السوق، فإنها تميل إلى تعيين قيمة منخفضة جداً للمستقبل بعيد المدى. وعندما يتوقع رأس المال أن "يتحول" فى سنوات قليلة، فإن السوق قد يحدد معدل الفائدة الحقيقية بنسبة ١٠، و٢٠٪ أو حتى أكثر من ذلك. ولكن منظور المجتمع يأخذ بالضرورة الرؤية طويلة المدى "وقتًا للتحول" عبر أجيال. وتَستدعى الرؤية طويلة المدى معدلات فائدة لا تعكس الندرة النسبية فى رأس المال فحسب، بل أيضًا مطالب أجيال المستقبل (انظر: الفصل السادس). وتصبح المشاريع غير الاقتصادية فى حسبان القطاع الخاص؛ بسبب ارتفاع معدل الفائدة، ممكنةً اجتماعيًا بفوائد منخفضة انخفاضًا دالاً[٣].

---

(٨) تأثرت هذه الرؤية للممارسة الديمقراطية تأثرًا كبيرًا بأعمال "هاناه أرندت" Hannah Arendt (1958).

(٩) إن أسعار السوق لبعض السلع، قد يتم تنظيمها اجتماعيًا بالطبع من خلال الضرائب والدعم، وضوابط الأسعار والتعريفات، وما غير ذلك.

(١٠) يستجيب معدل استغلال الموارد أيضًا لمعدلات الفائدة. فمعدل السوق المرتفع سيؤدى إلى معدل لاستخلاص الموارد أكثر سرعة من معدل محدد اجتماعيًا.

الأمر الأكثر خطورة هنا، أن التكاليف التي يمكن عزوها مباشرة إلى رأس المال، هي فقط التي تنعكس في أسعار السوق، مثال نقص قيمة رأس المال ونفقات البحث، وليست تكاليف تراكم رأس المال على المجتمع ككل، ولا نقص قيمة الثروة الطبيعية للمجتمع. وتكاليف التدمير البيئي– ما يدعوه "رويفي هويتنج" Roefie Hueting (1980) بتدمير الوظائف البيئية– ليست مضافة في حسابات الدخل القومي، وذلك ببساطة لأنه لا يوجد سوق لها، ومن ثم ليس لها سعر.

والمبالغ المتضمّنة لا يمكن تجاهلها. ففي كل عام يتم إنفاق مبالغ طائلة على إصلاح، أو على الأقل السيطرة على الأضرار التي تلحق بحضارة صناعية متقدمة، من تدمير الموارد إلى التعطلات الذهنية، ومن انتشار ثقافة المخدارت، وعنف الشوارع والجريمة إلى الإنتاج الزائد على تكنولوجيات الدفاع، والدعاية التنافسية، والمقاضاة الباهظة (Baran and Sweezy, 1966). ولا تُعفى البلدان الفقيرة من هذه التشويهات. فكل ما ينفقه المجتمع للتعامل مع المشكلات الناتجة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة عن النمو الاقتصادي المنفلت واللامتكافئ، يتم حسابها كمكتسبات في الإنتاج المحلي. المسألة باختصار أنه بتزايد الأضرار الاجتماعية الواقعية للنمو الاقتصادي يتزايد الدخل القومي. ولا يحدث هذا من خلال ارتباط عرَضي ما، بل كنتيجة مباشرة للتعامل العام والخاص مع القدر الهائل من سوء توظيف وعمل النظام. فهذه النفقات التعويضية الكبيرة بهدف الحد من والتحكم في وإصلاح تلفيات النمو الاقتصادي المنفلت، تعد بطبيعة الحال مكتسبات في الرفاهية، وليست في التكاليف. ومن المرجح جداً أن يصلح هذا كتفسير لسبب إدراك كثير من الناس أننا جماعياً أو في المجمل، نسير من سيئ إلى أسوأ بمرور السنين، حتى في حالة استمرار التصاعد الثابت لإجمالي الناتج القومي. وهذا الإدراك ليس وهمياً: بل هو المقياس "الموضوعي" لإجمالي الناتج القومي الذي يخلق الوهم الرأسمالي بأن الأشياء تتحسن طوال الوقت(١).

---

(١) قد يتساءل المرء هنا لماذا تتشوه حسابات الدخل القومي بهذه الطريقة. وتأتي الإجابة يسيرة: فلتحديد أي التكاليف تعد تكاليف أيها ينبغي حسابها كفائدة أو منفعة يتطلب الأمر حكمًا قيمي أو سياسي. وعلم الاقتصاد يفضل أن يظل على مستوى "موضوعي".

وتستبعد حسابات الدخل القومى أيضًا معلومات حيوية حول الإنتاج. تحديداً هناك ثلاثة أنماط من الإنتاج، تشهد فشلاً فى تضمينها بدقة:

(أ) الأنشطة المعيشية فى الزراعة والغابات والصيد والتنقيب.

فى هذا السياق يتم أحيانًا تقدير المبالغ، ولكن تبعًا لأسعار السوق الخيالية ("أسعار الظل") وبناء على "تخمينات" الإنتاج المكانى، وهو ما يجعل من غير المحتمل أن تسفر هذه التقديرات عن قيمة حتى تقريبية، خصوصًا فى بلدان يعتمد أغلبية سكانها فى معيشتهم على هذه الأنشطة. وفى مناسبات معينة، قدم البعض حججًا على أن الإنتاج المعيشى يمثل نسبة ثابتة، ترتفع فقط مع الزيادات السكانية. غير أن هذا ليس سوى افتراض يمكن بالكاد إثباته إمبريقيًا. فالاستهلاك الذاتى لدى الفلاحين على سبيل المثال، يتباين بقدر كبير حسب إخفاقات المحاصيل، وحركة الأسعار النسبية، والاستقرار السياسى والأزمة الاقتصادية.

(ب) الإنتاج المنظم بطرق غير رسمية.

تغطى الأنشطة اللارسمية طيفًا واسعًا من أنشطة الإنتاج، بداية من الإنتاج المنزلى إلى المشاريع الصغرى إلى أنواع مختلفة من الأنشطة غير القانونية. وفى معظم البلدان الفقيرة تُسهم هذه الأنشطة فى مصادر العيش لما يتراوح بين ٣٠ و٦٠ ٪ من سكان الحضر. وبقدر تنوع هذه الأنشطة غير الرسمية، فإن القاسم المشترك بينها هو مكانتها غير المندمجة، وتخفّيها عن الأعين الرسمية. حتى بالرغم من أن إنتاج القطاع الصغير يعد أساسيّا للمعيشة، وحتى بالنسبة لبعض إنتاج القطاع الرسمى، فإن الإحصاءات الدقيقة نسبيًا حول العمل اللارسمى- كما هو مصطلح عليه- غير متوافرة. ببساطة لا توجد تقارير عن الإنتاج.

(ج) الإنتاج الأسرى.

فى الاقتصاد النيوكلاسيكى ينظر إلى الأسر على أساس كونها توفر وظيفتين أساسيتين: أنها موضع الاستهلاك والتكاثر البيولوجى للقوة العاملة. وبدون بيع ناتج عملهم فى السوق، لا ينظر إليها ككيان منتج. ومن هنا يمكن تقدير حجم إسهام الأسرة

فى الاقتصاد القومى. على سبيل المثال، إذا كان كل العمل الذى تم فى الوقت الحالى مجانًا فى الأسر الأمريكية كان لينفذ نظير أجر فى أى مكان، لكان سيضاف من ٣٣ إلى ٤٦ ٪ إلى الدخل القومى (Peattie and Rein, 1983, p. 38). ومعظم هذا العمل تم بواسطة النساء والأطفال[١].

ولا يمكننا افتراض أن إنتاج الأسرة للاستهلاك، يظل ثابتًا بمرور الوقت. فظروف الأسرة تتغير على نحو متكرر، ليس نتيجة لتغيرات خارجية فحسب (كما هو الحال عمومًا فى الظروف الاقتصادية) بل أيضًا بسبب التغيرات الداخلية (زيادة عدد أفراد الأسرة، والموت، والمغادرة، والمرض، والالتزامات العائلية... إلخ).

لكل ما تقدّم من الأسباب، فإن حسابات الدخل القومى تعطينا صورة مغلوطة للإنتاج، قياسًا إلى رفاهية الأسر والمجتمعات. وهى كمنافع، تتضمن ما ينبغى حسابه كتكاليف. فهذه الحسابات تفشل فى خصم أسهم الموارد، ولا تعكس التقييمات الاجتماعية. وتطرح من حساباتها أيضًا الأنشطة الاقتصادية خارج مجال السوق، تمامًا مثلما تفعل مع إنتاج السلع فى القطاع غير الرسمى. وهذه كميات كبيرة ومتغيرة، والفشل فى تضمينها، أو تضمينها على نحو خاطئ، ينتج مفهومًا كاذبًا للاقتصاد. فأجزاء كبيرة من أرزاق الناس تصبح غير مرئية. والعمل الذى يتصف وضوحًا بأنه عمل منتج مثل العمل المنزلى، لا يُنظر إليه كعمل على الإطلاق، بل كجزء من "الاستهلاك".

وهناك أرضيات قوية للمحاجة بضرورة تنقيح حسابات الدخل القومى، كى تعكس بصورة أكثر دقة ما تفشل حاليًا فى تضمينه. ولكن هناك أسبابًا بالقوة نفسها للدفع بأن كل من الأنشطة الإنتاجية للأسر، وتدمير الوظائف البيئية، ينبغى استبعادها من إطار الحسابات القومية. أى ينبغى رصدها منفصلة. والبحث عن مؤشر استراتيجى واحد للصحة الاقتصادية يعد بحثًا مضللاً.

---

(١) من الأمور المثيرة للتساؤل ما إذا كانت المحاولات يمكن أن تأتى بقياس "فائض القيمة" لإنتاج الأسرة، يمثل تمرينًا ذا مغزى، حيث لا يوجد سوق لهذه الأنشطة. والأرقام المذكورة عاليه تعطى انطباعًا بنظام جسيم عن الأهمية الكمية لعمل المنزل، نسبة إلى قياس إجمالى الناتج القومى بالاستخدام الشائع.

٣- التنمية البديلة تتطلب نظرة جديدة على الاقتصاد

إن ما نعتقد فيه على أنه الاقتصاد، يعد فى الحقيقة اضطراباً فى العلاقات التى ليس لها شكل ولا منطق فى حد ذاتها. فجميع الاقتصاديات تحتاج إلى تعديل وفق نموذج معين، قبل أن تصبح اقتصاديات حقيقية بالنسبة لنا وبصورة موضوعية. وحسابات الدخل القومى مثال لهذا النموذج. وهذا هو السبب فى أن تكون "إعادة التفكير فى الاقتصاد" عنواناً لهذا الفصل. فهو يتطلب منا إعادة صياغة الواقع فى أذهاننا. ولا يعنى هذا إنكار وجود العلاقات الحدية القاطعة فى عالم الأعمال والتجارة، أو بين أصحاب الأرض والفلاحين. أما "الاقتصاد"، فيختلف. فهو مجموعة معقدة من العلاقات التى يمكن أن يتم وضعها وفق نموذج فقط من خلال التبسيط. فعلى مستوى الأسرة قد يظل الاقتصاد على درجة معقولة من الشفافية، ولكن عندما نصل إلى المستويات الكبيرة والأكبر من صنع القرار، فإن ما ندعوه بالاقتصاد الموجود يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية اختيارنا لنمذجته.

وفى الفقرات التالية، سنجد أن النموذج السائد للاقتصاد القومى معيب جداً من وجهة نظر السياسات العامة. وذلك لعدد من الأسباب:

- التزامه الصمت حيال التوزيع الاجتماعى والإقليمى للدخل.
- أنه لا يمدنا بمقياس للثروة- أو القوة- الاقتصادية، ولا يخبرنا بشىء حول كيفية تراكم هذه الثروة وتوزيعها.
- فشله فى أن يعكس، وبدقة، التقييمات الاجتماعية.
- تجاهله لتكاليف الإنتاج التى يتحمل عبئه الطرف الثالث.
- صمته حيال التكاليف الناتجة عن تدمير الوظائف البيئية.
- استبعاده معلومات حيوية حول الناتج عن: الزراعة المعيشية، وأنشطة رئيسية أخرى، والقطاع غير الرسمى، والاقتصاد الأسرى.

فنحن فى حاجة إلى الاعتبار فى النموذج، لا باستخدامه نمطيًا بل بإعادة صياغته صياغة كاملة، بداية بمجموعة من الاستهلاكات مختلفة تمامًا عن تلك التى يقوم عليها. والتنمية البديلة لن تأتى من خلال رؤية محسَّنة لما لدينا من نموذج بالفعل، بل تأتى التنمية البديلة من التفكير فى نقاط أخرى لهجر هذا النموذج نهائيًا.

الاقتصاد الأسرى

البدء من نقطة مختلفة عن الاقتصاد النيوكلاسيكى، يعنى أننا سيتوجب علينا إيجاد إطار لا تحدده علاقات السوق. ويحمل فى الوقت نفسه علاقة مباشرة مع شعور الناس بحسن العيش. وقد وجدت احتمالية فى كتابات "كارل بولانى" Karl Polanyi (1977) والذى تعد العلاقات الاقتصادية بالنسبة له راسخة فى مصفوفة العلاقات الاجتماعية والثقافية. فالعلاقات الاقتصادية، حسب بولانى، "تدل على إضفاء المرجعية على عملية إشباع الرغبات المادية" (1977, p. 20). فهى تشمل اقتصاد العلاقات، أى استخراج أفضل ما يمكن من الموارد النادرة، وعلاقات حقيقية مع البيئة، لا يمكن بدونها استمرار الحياة الإنسانية. ويرى بولانى "أن دراسة المعيشة الإنسانية تعنى دراسة الاقتصاد بهذا المعنى الجوهرى للمصطلح". (1977, p. 20). وهذا الالتزام المنهجى يقوده إلى النظر على المؤسسات، والأوسع من ذلك على العلاقات الاجتماعية الثقافية التى من خلالها يتم التوسط بين علاقتنا مع البيئة الطبيعية فى عملية كسب العيش.

وتقودنا مقاربة بولانى، التى أثّرت تأثيرًا عظيمًا فى علم الأنثروبولوجى الاقتصادى، إلى عتبة الاقتصاد الأسرى. فمصطلح oikos، الذى انبثق عنه مصطلح الاقتصاد economics والذى يمثل أيضًا النظام، هو المصطلح المركزى للمجتمع المدنى. ومن خلاله ترتبط العلاقات داخل السوق وخارجه ببعضها البعض. والاقتصاد الأسرى يقوم بهذا عن طريق الحل الدائم لمشكلة تخصيص الوقت لأفرادها من أجل مهام مختلفة، ومجالات حياة، ومجالات من الممارسة الاجتماعية.

ويمثل الوقت المورد الأساسى للأسر فى إنتاج الحياة وسبل العيش. والتحدث عن اقتصاد الأسرة، يعنى النظر إلى الأسر المنخرطة أساسًا فى الأنشطة الإنتاجية. وتعتمد الأسر الفقيرة، التى تمثل اهتمامنا الرئيسى هنا، اعتمادًا كبيرًا على العلاقات خارج السوق لتأمين سبل عيشها، ومزاولة أهداف حياتها. والعكس فى الحالة الأخرى حيث الأسر الأيسر حالاً، والتى يتيح وضعها الاقتصادى عمومًا التركيز أكثر على علاقات السوق التى يتوسطها المال. ومدى اعتماد الأسر اعتمادًا رئيسيًا على المال فى إشباع رغباتهم، يمثل معيارًا يمكن بواسطته وضع حد فاصل، غير مؤكد نوعًا ما- شريط عريض أكثر منه خطًا حادًا- بين اقتصاد المعيشة واقتصاد التراكم الرأسمالى. (انظر: الشكل ٢-١).

هنا أيضًا نجد تفسيرًا لسبب تعامل سياسات التنمية السائدة بحدة شديدة مع الفقراء فى البلدان الفقيرة. فالسياسات تسير على أساس التراكم الرأسمالى، بهدف تحسين الظروف المادية لأولئك الذين يمثلون مخلوقات اقتصاد السوق، والقادرين على الانتفاع من توسعه. وتلزم السياسات السائدة الصمت حيال إسهام علاقات خارج السوق فى إنتاج سبل العيش. ولكن هذه العلاقات، هى بالضبط النقطة التى يجب أن تنطلق منها تنمية بديلة.

فى الفصل الثانى قدمنا تعريفًا مجملاً للأسرة كجماعة مقيمة من أشخاص يعيشون تحت سقف واحد، ويأكلون من صحن واحد. وقد أشرنا إليها بوصفها الوحدة الأصغر للمجتمع المدنى، كسياسة واقتصاد وكوحدة لصنع القرار على أساس متصل ويومى فيما يتعلق باستخدام موارد الأسرة، وأمور أخرى(١).

(١) تتصف الأدبيات المتعلقة بالأسرة بالاتساع؛ ومن أفضل ما قيل فى هذا الصدد:
Friedmann, 1980; Harris, 1981; Schmink, 1984; Guyer and Peters, 1987; Wilk, 1989.
والمجموعة الأقل فائدة فى هذا الصدد، قدمها منظورًا للنظم العالمية يمثله: Smith, 1984.

ويدفع بعض النقاد بأن الهياكل الأسرية فى تكوينها الاجتماعى وعلاقاتها الاجتماعية، تختلف اختلافًا كبيرًا فى الثقافات المختلفة. ومن ثم فإن مفهوم "الوحدة الأصغر فى المجتمع" يعد مفهومًا بلا معنى. ويركز آخرون على العلاقات الصراعية داخل الأسر، متخوفين من أن يجعل التعامل مع الأسر كـ "صندوق أسود"، الاهتمامات والمصالح المختلفة للرجال والنساء باهتة. ولكنْ ثمة آخرون يعتقدون أساسًا فى الأوضا ع المدينية فى أوروبا الشمالية الغربية وأمريكا الشمالية، بنسبتهم المرتفعة من الأسر ذات الفرد الواحد، متحدِّين مزاعم وحدة أسرية "منتجة"، تتجمع فيها علاقات السوق وغيرها من العلاقات خارج السوق، لإنتاج سبل العيش.

وبالرغم من هذه الانتقادات، فإننا نرغب هنا فى التأكيد على فكرة الأسرة كأساس لإعادة التفكير فى العلاقات الاقتصادية. وفيما يلى، نقدم نموذجًا لاقتصاد الأسرة. ومثل أى نموذج شكلى يعد هذا تجريدًا للأسر الموجودة فعليًا والعلاقات الأسرية، ونقطة انطلاق للبحث الإمبريقى وليس محصلة له. كما يعد فى الوقت نفسه النقد الأول، بجانب كونه نقطة الانطلاق. فالعلاقات الأسرية التى تتشكل على نحو مختلف لا تتعارض بالضرورة مع، ولا تبطل بالأحرى الإنتاج الاجتماعى للحياة وسبل العيش التى يضطلع بتقديمها هذا النموذج من الاقتصاد الأسرى.

وبالتركيز على الحجة الثانية التى تدفع بأن نموذج الأسرة يضفى الغموض على العلاقات الشخصية والصراعية (ولكن لماذا هى فقط صراعية؟) داخل الأسر، نقترح أن نتعامل مع الأسر كاقتصاد سياسى أو حكومة. فالصراعات الداخلية فى الأسرة على مسائل القوة: من يعمل وما نوع عمله؟ من يسيطر على نسبة كم من دخل مَن؟ صوت من ينبغى أن يعتد به "فى نهاية الأمر" بالنسبة للقرارات؟ مثل هذه الصراعات تكشف عن أن طبيعة بنية الأسرة مفتوحة وقابلة للتخلل. والحقيقة أن الأسرة ليست "صندوقًا" على الإطلاق، بل نمط من العلاقات والعمليات التى تصل بينها وبين العائلة الممتدة، والجيران، واقتصاد السوق، والتنظيمات المدنية والسياسية.

وأخيراً، فإن الحجة الخاصة بتزايد الأسر ذات الفرد الواحد فى اقتصاديات السوق المتقدمة، بحيث صارت تشكل ثلث الأسر فى ألمانيا والسويد، تعد حجة لا صلة لها بفقراء البلدان الفقيرة الذين تبعد حياتهم كل البعد عن أن تكون مستمثرة استثماراً كاملاً للحصول على المال monetized. كما لا علاقة لها بأن الأسر فى البلدان الأساسية للرأسمالية، غالبًا ما تكون غير مستقرة إلى حد التفسخ. فالأسر التى تمر بخبرة الانكسار أو التفسخ، تعيد تشكيل نفسها: والأسرة ذات الفرد الواحد تمثل وضعًا محدوداً. ويجب أن ينظر إليها، من منظور عالمى، كنوع من الانحراف أو الشذوذ. ففى الحقيقة أن التوترات بين المسئولية الفردية والجماعية، لا تحدث إلا فى الأسر متعددة الأفراد.

إن حجة "الوحدة الأصغر للمجتمع"، تسعى من الناحية المفاهيمية إلى "التغلب على الانحياز الفردى للاقتصاديات النيوكلاسيكية بمفهومها عن تعظيم فائدة الإنسان الاقتصادى"- تجريدة أخرى!- الواقف خارج كافة العلاقات الأخلاقية. كما أن الفردية الفلسفية فى التقاليد الأنجلوأمريكية (لوك Locke، وهيوم Hume، وبنتام Bentham، ومل Mills) التى ينبثق عنها نموذج "الإنسان الاقتصادى" تعد إمكانية قبولها عالميًا بعيدة تمامًا. والرؤية الأكثر إرضاءً لنا ككائنات بشرية، والمتسقة مع الطريقة التى تعاش بها الحياة فعليًا فى معظم أرجاء العالم، هى رؤية نعرف فيها بشكل أساسى، ومن خلال العلاقات الاجتماعية، طرقًا تجعل بإمكاننا أن نصبح الأشخاص الأفراد، كما نحن: كائنات أخلاقية، مسئولون عن أفعالنا ومساءلون أمام الآخرين. وكى نصبح أفراداً من هذا النوع الثانى- شخصًا وليس كائنًا يعلى من شأن المنفعة- فإن عضوية الأسرة والعلاقات الأوسع للعائلة والعشيرة، تعد ذات أهمية محورية ودائمة. وجعل الأسر نقطة انطلاق فى إنتاج الحياة، وسبل العيش، يعنى التأكيد على رؤية أنفسنا فى إطار العلاقات.

إن الأسر تمثل نموذجًا مصغراً للاقتصاديات السياسية ذات الأساس الإقليمى (مجال حياة) وهى منخرطة فى إنتاج حياتها الخاصة، وسبل عيشها. وهى سياسية

لأن أعضاءها يتوصلون إلى قرارات تؤثر على الأسرة ككل، وعلى أنفسهم بصورة فردية بطرق تتضمن التفاوض حول علاقات القوة. كما أنها، أى الأسر ذات أساس إقليمى؛ لأن الناس يجب أن يكون لديهم مكان للعيش، حتى ولو كان كوخًا من الكارتون أو مساحة على الرصيف فى الخلاء. وقد يكون مكان حياتهم مؤقتًا، ولا يوفر الأمان وليس ملكًا لهم بصورة سليمة. وقد يكون مشتركًا مع آخرين. ولكن كل نشاط للأسرة يتطلب وجود مثل هذا المكان. والأسر التى تتمتع بالاستمرار، أو التواصل فى الزمن، تطالب أيضًا بمساحة للحياة خاصة بها وتدافع عنها. وأخيرًا، فإن الأسر تدرك كـ منتجين، ومن ثم كفاعل جماعى نيابة عن مصالحها الخاصة.. وأحيانًا نيابة عن مصالح آخرين.

ولد هذه الصياغة المفاهيمية على استقامتها، يمكننا القول إن الأسر تتألف من أفراد، فى علاقة مع آخرين بطرق يحددها مبدأ التبادل والالتزام المتبادل. وهؤلاء الآخرون قد يكونون الأقارب، والجيران والأصدقاء. كما يمكن أن نجدهم أيضًا بين أعضاء تنظيمات محلية نتفاعل معها: زملاء الدراسة، زملاء العمل، النوادى، فريق كرة القدم، التجمعات الدينية، وما إلى غير ذلك. وبحكم أن حياتنا معرفة فى الحقيقة من الناحية الجزئية، من خلال علاقات السوق، ومحكومة خارج السوق بقواعد أخلاقية مكتسبة، أولاً فى حميمية الأسرة وفيما بعد فى أوضاع أخرى، فإن جيمس سكوت James C. Scott (1976) يمكنه الحديث عن "اقتصاد أخلاقى" من التبادل المشترك.

والتشديد على الاقتصاد الأخلاقى، لا يعنى التغاضى عن العلاقات مع السوق. إذ يجب تخصيص نصيب كبير من موارد الأسر لإنتاج السوق ومن أجل اقتصاده. ومن ثم لا معنى لاعتبارنا الأسر كمجموعة بعيدة عن الأسواق. ففى اقتصاد الأسرة، نجد العلاقات الأخلاقية والسوقية متصلة اتصالاً وثيقًا بعضها بالبعض.

وفى التحدث عن تخصيص الأسر للوقت، والمهارات، ودخل أعضائها، يجب أن نضع فى أذهاننا المجالات التفاعلية للممارسة الاجتماعية التى قدمناها فى الفصل

الثانى. وإضافة إلى الأسواق والعلاقات الأخلاقية للمجتمع المدنى، فقد تضع الأسر الموارد رهن تصرف الدولة والمجتمع السياسى. وسوف ننظر الآن فى العلاقات الأسرية مع الأسواق والمجتمع المدنى (الشكل ٣-١ يبين نموذج هذه العلاقات). وباتباع معهد فانيير كندا للأسرة Canada's Vanier Institute of Family، أول من قدم المفهوم (١٩٨٣) فإننا نسمّى هذا النموذج بنموذج الاقتصاد الكلى[1]. إنها نظرة على العلاقات الاقتصادية من منظور أسرى.

نموذج الاقتصاد الكلى

نوعان من الاقتصاد يظهران فى تفاعل مع بعضهما البعض: اقتصاد التراكم الرأسمالى، والاقتصاد المعيشى. (انظر أيضًا: الشكل ٢-١). ومنطقة التقاطع تمثل الاقتصاد اللارسمى الذى قد يتصل مباشرة بالتراكم الرأسمالى، من خلال قطاع الإنتاج الرسمى (تعاقد من الباطن)، أو قد يظل طرفيًا له.

وتظهر الأسر بثلاثة مصادر رئيسية للدخل المالى: العمل الرسمى، والعمل اللارسمى، والتحويلات الأسرية. وللوصول إلى الدخل رهن التصرف، والضرائب، إذا وجدت، يجب أن تخصم من الإجمالى (بالرغم من أن بعض الضرائب قد تعود إلى الأسر عبر الدعم وتحويلات أخرى) جنبًا إلى جنب مع النفقات الرأسمالية على الإنتاج اللارسمى أينما صح هذا. والمشكلة الحسابية الأكثر تعقيداً، تظهر من التزام الأسر الأخلاقى لجعل تحويلات الدخل إلى أسرة غير معيشية. فمن خلال تبادل مفتوح "واضح لا لبس فيه" قد يتم رد هذه التحويلات فى النهاية بطريقة ما، ولكن القاعدة، لا يكون هناك حساب للأسعار.

(١) يعد شكل النموذج تعديلاً وبلورة لمقترح "إجناسى ساشز" Ignacy Sachs (1988) لتعريف ما يختار تسميته بالاقتصاد "الحقيقى".

يبين الصندوق على الجانب الأيمن من الشكل ٣-١ تنوع المدخلات فى إنتاج سبل عيش الأسرة، والواضح أن المال مطلوب هنا، ولكن كذلك الإسهامات النوعية من العمل المنزلى والاجتماعى. وهناك ثلاثة أنواع مميزة من إنفاقات الأسرة:

أ) صحة الاستهلاك. مثل الطعام ومعظم الكساء.

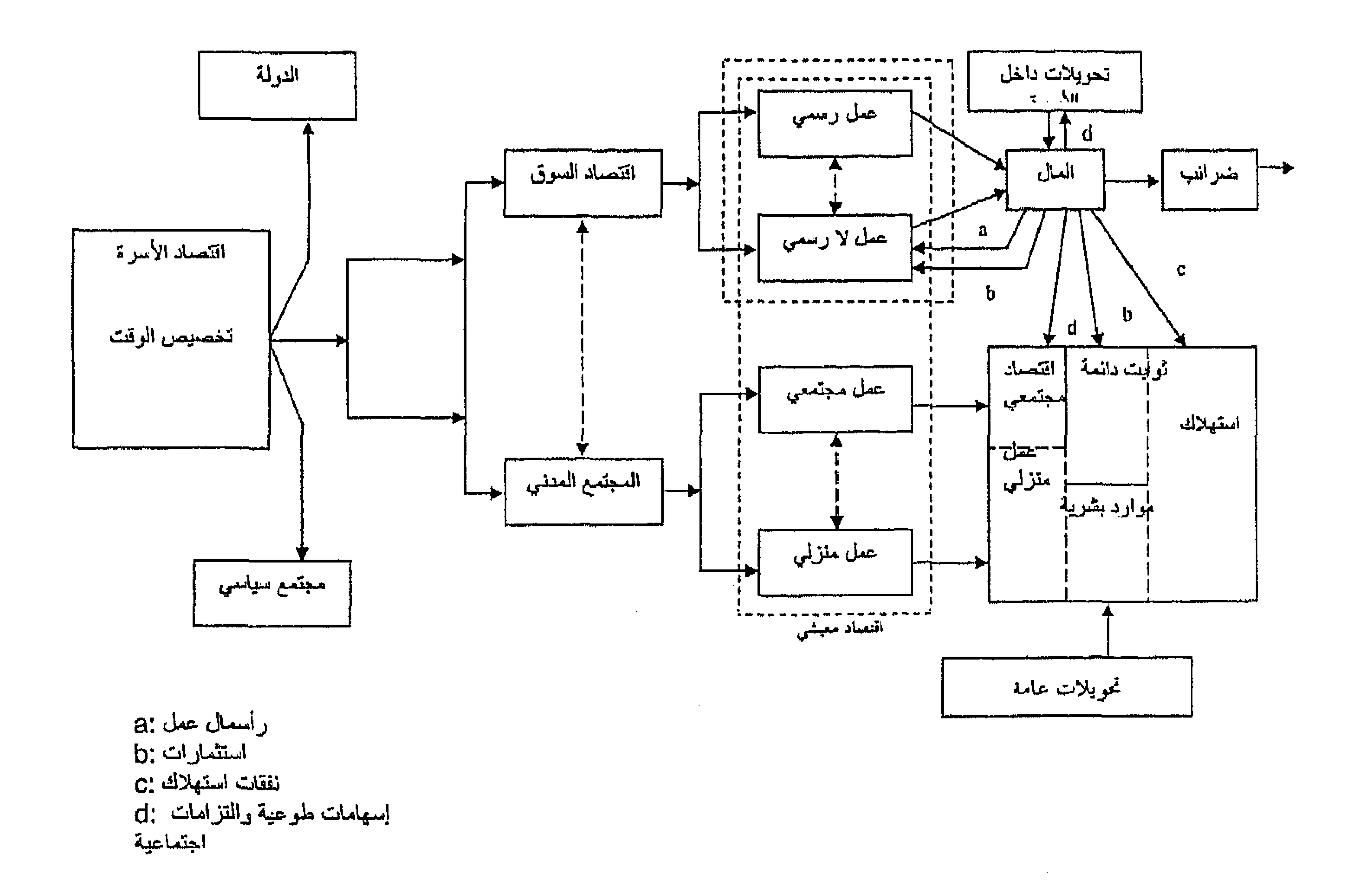
ب) الاستثمار فى ثوابت الأسرة، بما فيها المسكن والأثاث، والأجهزة.

ج) الاستثمار فى قدرات ومهارات أفراد الأسرة (موارد بشرية).

وكلا النوعين من الاستثمار موجودان بطبيعة الحال من خلال الدخل الحالى للأسرة، فضلاً عن أنهما قد يتطلبا عملاً جسدياً (حياكة الأزياء المدرسية، بناء مسكن). والإنفاق على هذين النوعين، يتم التعامل معه هنا كاستثمارات، بحكم المدة الزمنية الطويلة التى تصل إلى أجيال، يمكن على مداها بلوغ عائدات الاستثمار فيها كاملة.

ويبين صندوق "إنتاج سبل العيش" أيضاً المدخلات الزمنية، بالنسبة للعمل المنزلى والاقتصاد المجتمعى. ويشير الأول إلى أهمية العمل المنزلى فى أنشطة، مثل التسوق والطهى والتمريض وعمل الإصلاحات، والبناء، وزراعة الخضروات، وغيرها من مهام مشابهة تتم فى المنزل وحوله. أما الاقتصاد المجتمعى فيتضمن المشاركة فى أنشطة إنتاجية فى إطار الحى الشعبى الفقير أو القرية. مثل المشاركة فى الاحتفالات المجتمعية، وبناء المدارس والملاعب، وتحسين الطرق، والإعداد الجماعى للوجبات الساخنة وتوزيعها (ollas comunes).

وأخيراً يبين الصندوق التحويلات الممكنة من قِبل الدولة. مثل الخدمات الصحية، والتبرع بالأرض، والنقل المدعّم، وبرنامج الغذاء فى المدرسة، والحماية البوليسية، وكل ما يتم عادة من هذا النوع.



شكل ٣-١ نموذج الاقتصاد الكلى

وباستخدام هذا النموذج، يمكن تتبع التغير فى القرارات الخاصة بالأسر، خصوصاً الفقيرة منها. وعند استجابة الأسر لتغيرات الظروف الداخلية والخارجية التى تؤثر فى حياتها: أزمة اقتصادية ممتدة، على سبيل المثال، أو المواليد والوفيات، والمرض والمغادرة.

- قد تدخل النساء سوق العمل بأجور أقل من أجور الرجال. أو يبدأن الانخراط فى أنشطة منظمة بصورة غير رسمية.. ربما فى الغسيل أو الحياكة. وهو ما يقلل وقت العمل المنزلى فى الأسرة.

- الإنفاق على الثوابت داخل الأسرة. مثل بناء المساكن والصيانة وتنمية الموارد البشرية التى قد تتراجع، وتقلل من فرص النجاح طويلة المدى لدى الأسرة. فى الوقت الذى أصبح فيه الاستثمار فى الأنشطة غير الرسمية، قانونياً أو غير قانونى، مركزياً لبقاء الأسرة.

- قد ينخفض معدل الاستهلاك الفردى فى الأسرة، بالرغم من أن هذا الانخفاض قد لا يكون منتشراً بقدر متساو بين جميع أعضاء الأسرة. فالنساء، وخصوصاً الفتيات، والأطفال عموماً، قد يكونون آخر من يأكل. كما قد يكون الإجهاض (موت الجنين) أكثر تكراراً.

- الإسهام فى الاقتصاد المجتمعى، خصوصاً فى جهود العمل، قد يتزايد حال سعى الأسر إلى تخفيض تكاليف استهلاكها، بالمشاركة فى مشاريع مجتمعية، (زراعة، الرعاية اليومية، الطهى الجماعى، إلخ).

- فى حالة فشل المحاصيل، والحرب الأهلية، وغير ذلك من الكوارث، قد يهاجر الريفيون إلى المدن، سواء بمفردهم أو فى أسر، بحثاً عن الطعام والأمان، وأملاً فى إيجاد عمل يسمح لهم بإرسال المال إلى أقاربهم الباقين فى الريف.

يمكن رصد ميول عكسية، عندما ينهض الاقتصاد الرسمى مجدداً، وتتحسن الظروف الزراعية، ويُستكمل النمو. وبانتقال التشديد فى قرارات الأسرة من المعيشة إلى التراكم، يزداد استثمار الثوابت فى الموارد البشرية. ويتم هجر الأنشطة اللارسمية الهامشية بالنسبة للاقتصاد، فيما تميل إلى الانتعاش الأنشطة المتصلة بالاقتصاد الرسمى، عبر التعاقد من الباطن. ويندر التحمس للمشاريع المجتمعية سامحاً بقضاء مزيد من الوقت فى العمل المنزلى. ولكن بعض الالتزامات المجتمعية تستمر بحكم الثقة والتبادل المطلوب وضعه، فى حالة وقوع كارثة أخرى، ولأسباب تتعلق بالوجدان الحقيقى لحُسن الجوار. والتضامن، خصوصاً وسط النساء، غالباً ما يتجاوز الحسابات الشاملة البحتة. وقد تتم المحافظة عليها وصونها ببساطة من أجل المسرات التى

تتضمنها: ينطوى هذا النوع من العلاقة على تمكين سيكولوجى. وفى الوقت نفسه، فإن بعض النساء ممن انخرطن فى الاقتصاد، قد لا يكن مخلصات للعودة إلى السخرة المنزلية، ويواصلن العمل بالرغم من الأجور المنخفضة خارج المنزل. ويعود ذلك إلى ما يمنحه لهم هذا الانخراط من استقلالية مالية أكبر من ناحية، ولأن صحبة زملاء العمل أصبحت مهمة بالنسبة لهم من ناحية أخرى.

دروس للتنمية البديلة

فى تصويرنا لنموذج الاقتصاد الكلى، ركزنا على إنتاج الأسرة. وبمعنى أوسع على الحياة نفسها. لأن الأنشطة الاقتصادية المجردة مندمجة فى الوقت نفسه مع قوى أخرى توليدية للحياة. كيف يساعدنا هذا فى تحقيق فهم أوضح للتنمية البديلة؟ للإجابة على هذا السؤال، دعونا نراجع بعض الخصائص البارزة للنموذج:

- إن الأسر مركزية لإنتاج الناس لسبل عيشهم، أكثر من المهن المجردة الفردية للقوة العاملة التى تشير إليها نظرية الاقتصاد السائدة بـ "المقومات أو العوامل".

- إن أنشطة الأسرة لا تتلاءم مع التراكم اللامحدود، بل مع تدعيم وصيانة وتحسين حياتها وسبل عيشها، التى عادة تتحول إلى أهداف محددة وملموسة، يمكن لبعضها فقط أن يتاجر به من أجل المال.

- إن الاستهلاك ليس نشاطًا يمكن فصله عن الإنتاج، كما هو الحال فى الاقتصاد النيوكلاسيكى. ولكنه متماهٍ معه. ومن ثم لا يمكن تمييزه عن أنشطة الأسرة الأخرى.

- وفى إنتاجها لحياتها وسبل عيشها الخاصة، فإن الأسر ينظر إليها كناشطة وفاعلة. وفى المقابل فى الاقتصاد النيوكلاسيكى، تتكون مهمتها الرئيسية من استهلاك سلبى، ومن التكاثر البيولوجى لقوة العمل.

- إن الأسر متصلة على الأقل ببعض الأسر الأخرى من خلال علاقات الثقة، والتبادل، والالتزام الاجتماعى. أولاً العلاقات مع الأقارب والأصدقاء، ومع الجيران القريبين، خصوصًا مع من تتقارب أوضاعهم الاقتصادية. وثانيًا نجد التضامنات الوظيفية مع الرفاق فى الحركات العمالية، والتنظيمات السياسية، والتنظيمات الأخرى غير الإقليمية.

- تتصف الأسرة بأنها محلية موضعية، ومتصلة بمجالات أوسع من الممارسة. فى المجال الاجتماعى، يمكن عمل الصلات من خلال منظمات دينية وإثنية وإقليمية. وفى المجال الاقتصادى تتكون هذه الصلات من خلال المشاركة فى النقابات وتنظيمات العمل الصغيرة، وأسواق العمل. وفى المجال السياسى تتكون الصلات من خلال الحركات الاجتماعية والمنظمات السياسية. ومن ثم فإن قضايا مجال الحياة، تتم على مراحل أكبر من تلك الخاصة بالقرية والحى. وبالرغم من صحة القول بأن أنشطة أكثر تنتقل من مصفوفة اقتصاد الأسرة التى تميل إلى الانقسام، فإنه يمكن فقط فهم هذه الأنشطة على نحو صحيح، إذا تتبعنا أصلها فى الاقتصاد السياسى للأسرة.

- علاقات الأسرة تتصل جدليًا بسلسلة من المتناقضات: علاقات عقلانية (اقتصادية) مع علاقات اجتماعية ثقافية (أخلاقية)، أنشطة رسمية مع أنشطة غير رسمية، مجال حياة مع مجال اقتصادى، واقتصاد التراكم الرأسمالى مع الاقتصاد المعيشى.

- تتمثل مشكلة الأسر المحورية، فى كيفية تخصيص الموارد الشحيحة من وقت ومهارة ومال بين أعضاء الأسرة ومجالات الممارسة الاجتماعية الأربعة. فتخصيص الوقت يعد أمرًا محوريًا لعمل اقتصاد الأسرة، والتخصيصات التقليدية تزيد من تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعى والسن. ومع ذلك، فإن هذه النماذج مع مرور الوقت قد تمهد الطريق بسبب أن اقتصاديات الأسرة تمثل أيضًا مجتمعات سياسية، حيث يجب دائمًا فى مسائل محورية مثل تخصيص الوقت، أن يتم التفاوض، أو إعادة التفاوض عليه.

- دور رئيسى لاقتصاد الأسرة، مكلفات به النساء اللائى يهيمنّ طبيعيًا فى الأسرة نفسها، ويصبحن بارزات وبصورة متزايدة، فى مجالات الحياة المجتمعية الأوسع، وفى العمل المنظم بصورة رسمية.

إن اقتصاد النموذج الكلى، يرتبط مباشرة بتنمية بديلة. فهو يحدد نقطة انطلاق خارج التيار السائد للاقتصاديات:

- إن التنمية البديلة تميز الاعتمادات البينية، الموجودة بين العقلانية والاستدلال الاقتصادى والعلاقات الأخلاقية التى تربط مصير الناس ببعضهم البعض، على مقياس حميم من القرابة والصداقة والمجتمع وحسن الجوار.
- تولى التنمية البديلة أهمية لمجالات حياة الناس فى إنتاج سبل عيشهم، وللاهتمام المتعمق بتحسين ظروف حياتهم، بما فى ذلك جودة البيئة المباشرة التى يعيشون فيها.
- وتؤكد التنمية البديلة على الحاجة إلى التقييمات الاجتماعية المنعكسة فى حياة كل مجتمع، مع التقييمات المجردة للسوق.
- تقر التنمية البديلة بالحاجة إلى تمجيد مطالب الأجيال المستقبلية فى القرارات الحالية، كتعبير شرعى عن رغبة الأسرة فى التواصل عبر الأجيال.

قد نفكر فى أن التنمية البديلة كسلسلة من حلقات الاتصال على مستويات مختلفة– حلقات حلزونية للخارج– من اقتصاد الأسرة إلى مجالات أكبر من الممارسة الاجتماعية (بما فيه ذلك الاقتصاد الذى تسيطر عليه قوة الشركات على مستويات كبيرة وهائلة)، قبل أن نعود إلى اقتصاد المجتمعات المحلية البسيط، حيث تصبح الأسر واهتماماتها المباشرة مكسبًا واضحًا. وتسعى حلقات الاتصال هذه إلى تحقيق توازنات جديدة بين المتعارضات الجدلية. وهى أيضًا تمثل طرقًا تظهر بواسطتها المصالح والاهتمامات والقيم من داخل المناخ الأصغر للأسر، مع مطالبها السياسية الشرعية

من أجل الاحتواء الاقتصادى والسياسى، واختراق المجالات الهائلة للممارسة الاجتماعية، ومن ثم أيضاً المجالات الخاصة بعلاقات القوة الموجودة. وهذا الاختراق يرتبط بالصراع.

فى الفصل التالى، سيأخذ هذا النموذج للاقتصاد الكلى أبعاد الاعتبار فى معنى الفقر، وكيف ينبغى لنا فى التنمية البديلة أن نفكر فى الفقراء؟ وما التحركات التى ينبغى اتباعها بناء على هذا التفكير، أو إعادة التفكير.

والحجة هنا أن الأسر هى "الفقيرة"، وليس الأفراد. وأن الفقر نفسه يمكن أن يعاد تعريفه كحالة من انعدام التمكين. ومسألة التمكين ترد مناقشتها هنا فى ضوء وصول الأسرة إلى أسس القوة الاجتماعية، وسوف نتتبع التطبيقات الضمنية لهذه العملية من إعادة التفسير من أجل التنمية البديلة ودور الدولة.

الفصل الرابع

إعادة التفكير فى الفقر:

نموذج التمكين (عدم) التمكين

لا حاجة إلى تنمية بديلة، إذا لم يعم الفقر الحقيقى العالم. وفى حالة كهذه، فإن إعادة تشكيل النظام الموجود سيكون كافياً للحد من انعدام العدالة، وإيلاء الاهتمام إلى الحاجات الاجتماعية المحددة فى الخطاب العام، وتقليل التدهور البيئى عن طريق التدخلات الموصوفة للدولة فى الأسواق. ولأنه لا شك فى وجود الفقر بصورة هائلة جعلته قضية عالمية، أصبح من الضرورى أيضاً أن يتم تناول قضايا التنمية البديلة على مستوى عالمى.

المعضلة هنا تكمن فى اعتقادنا بأننا على دراية بالفقر، وأنه لم يبقَ أمامنا سوى مجرد التفكير بطرق أفضل لعمل... ماذا؟ مكافحته؟ تقليله؟ تخفيفه؟ إدارته؟ وبعيداً تماماً عن حقيقة كوننا لسنا على يقين تام مما نريد فعله مع الفقر، فإننا نخطئ إذا ما فكّرنا فى أن مكافحة الفقر ببساطة تتلخص فى النهاية فى معرفة كيف، بدون أن نكون فى الوقت نفسه جد واضحين حول ما الفقر. نحن فى حاجة إذن إلى معرفة ما يسبب الفقر، وما إذا كان الفقر أحد القضايا الكبرى، أو أنه أحد المسائل الكثيرة الصغرى. فمثلاً هناك فقر ريفى، كما أن الفقر بالنسبة لعدد قليل من الناس قد يكون طريقة مختارة للحياة. وهناك آخرون ممن لا يحسبون أنفسهم فقراء، بالرغم من أنهم ربما يعيشون فى فقر وفق معايير معينة. كما أن هناك من هم فقراء بصورة مؤقتة،

بينما كثير ممن ولدوا فقراء، لا يتوقعون أبدًا إمكانية الهروب من ظروفهم؛ وأصبحوا راضين بالفقر باعتباره - بطريقة أو بأخرى - ظرفًا طبيعيًا. ولكن لا ينظر إلى الفقر فى كل مكان، كما هو الحال فى البلدان الغربية، كشر مستطير يحرم الفقراء من "الازدهار الإنسانى".

هذه بعض من القضايا التى تحتاج إلى تفصيل وتوضيح. وما نبحث عنه هنا، هو فهم الفقر كقضية عامة، واجبة التناول والمقاربة بشكل جماعى.

الفقر البيروقراطى

يأتى التعريف التقليدى للفقر من قبل من يعتبرون أنفسهم متفوقين اجتماعيًا على الفقراء. ومن هنا كان انتشار التفكير فى الفقراء مصحوبًا دائمًا بشىء من الريبة. فقد أطلق عليهم فى القرن التاسع عشر "الطبقات الخطيرة"، و"الكسالى" و"الأرازل". وهذه الإدراكات السلبية نحو الفقراء، لم تختف حتى وقتنا هذا. فأن يكون المرء فقيرًا- مازال يدرك وعلى نحو عريض- على أنه قذر، وأخرق، ويفتقر إلى المهارة، ومخدَّر، وقابل للعنف والجريمة، وغير مسئول عمومًا. وأناس بهذه السمات يجب أن يكونوا تحت السيطرة، ووضعهم فى مؤسسات، وإدارتهم. إنهم يملأون سجوننا، وعندما تمتلئ السجون بهم، يتم بناء سجون أكثر. وفى الولايات المتحدة، حيث يوجد فقر كثير يتركز وسط جماعات إثنية بعينها، فإن بعض الفقراء يُعرّفون كأعضاء فى "طبقة دنيا"، لا يتمتعون سوى بنذر قليل من الحقوق، إن تمتعوا بها أصلا. وينظر إليهم باعتبارهم تهديدًا وشيكًا للنظام المستقر. كان هناك على الأقل معلّق واحد معروف، أراد وضعهم جميعًا فى معسكر اعتقال (Banfield, 1970)[1].

---

(١) أصبح مصطلح الطبقة الدنيا شائع الاستخدام فى الولايات المتحدة، حيث تقوم مؤسسات خاصة برعاية البحث حول هذا الأمر. ولم يُعرّف المصطلح أبدًا بشكل صحيح. وعمومًا يتصدى المصطلح للفقر الشديد، حيث ينتمى معظم الفقراء إلى جماعات إثنية محرومة. والطبقة الدنيا تمثل أقلية محدودة.

وقد اعترض الإصلاحيون الاجتماعيون على المطابقة بين الفقراء وبين الرزيلة. فقد حاجّوا بأن ليس الفقراء هم الملومين على ما هم فيه من ظروف يجب اعتبارها نتيجة ظروف أخرى سيئة الحظ. إذن تحولت سمة الفقراء – فى خطاب الإصلاحيين – من طبقات خطيرة إلى طبقة سيئة الحظ، أو محرومة من الميزات. ولأن الفقر المدقع أمر مخزٍ، فإن الإصلاحيين يرون ضرورة أن يتم الارتفاع بالفقراء على الأقل إلى مستوى الحد الأدنى المحترم، بسقف مظلّل فوق رءوسهم، وملابس تكسو عريهم، وطعام على موائدهم. والإصلاحيون هم أيضًا من اهتموا بقضايا العمل والبطالة. ويقولون فى هذا، إن الفقراء كانوا كذلك لأنهم لم يمتلكوا ما يكفيهم من عمل صحيح. ومن هنا، فقد ركز هؤلاء الإصلاحيون على السياسات المعنية ببرامج التشغيل الكامل، وبرامج "العمل والرفاهية".

ولكن، فى نهاية الأمر، فإن حارس الفقراء، على الأقل فى العصور الحديثة، كان دائمًا متمثلاً فى الدولة المسئولة نيابة عن بقية المجتمع، عن إدارة الأمر مع الفقراء، والسيطرة على الطبقات الخطيرة، وتسيير أمور السجون، وإدارة برنامج الرفاه تحت سلطتها. وقد تم تقسيم العمل بحيث أصبح الفقراء الآن هم المسئولية الأولية للشرطة والبيروقراطية المفرطة لدى الأخصائيين الاجتماعيين، والضباط المشرفين على المطلق سراحهم، وغيرهم من المتخصصين. ومن ثم فإن عامة الناس يشعرون بارتياح من مسئوليتهم عن الفقراء، واثقين من أن المشكلة فى أيدى محترفين مؤهلين.

ولقد طورت بيروقراطية الدولة من لغتها، التى تستخدمها فى وصف علاقتها بالفقراء. وقد اكتسبت بعض مصطلحات هذه اللغة تداولاً واسعًا، وأصبحت الآن تشكل جزءًا من المفردات المعيارية للفقر.

- **خط الفقر.** مستوى الحد الأدنى من استهلاك الأسرة المقبول اجتماعيًا. وعادة ما يُحسب فى ضوء دخل يتم إنفاق ثلثيه على "سلة غذاء"، يقوم بحسابها إحصائيو الرفاهة الاجتماعية، بصفته التوفير الأقل تكلفة للسعرات والبروتين. ومع ذلك، فإن هؤلاء الإحصائيين فى وضعهم هذا المعيار، لا يحسبون وقت

العمل المطلوب للحصول على الطعام الأقل كلفة، أو لإعداد الوجبات. فهم يفترضون فى صمتٍ وجود النساء المستعدات للقيام بهذا العمل بدون أجر، أو بمعنى آخر دعم المرأة. وعادة ما يكونون على غير استعداد للاعتراف بأن الوقت المخصص لهذه الأنشطة، يمكن استخدامه لكسب دخل إضافى للأسرة.(١)

- **الفقر المطلق والنسبى.** الوقوع أسفل معيار حد أدنى معين للاستهلاك يعنى اعتبارك فقيراً تماما، أو محتاجاً. ولذا فأنت تعتمد على الإعانات الخيرية. ولكن الفقر يوجد أيضا فوق ذلك الخط، على الرغم من النظرة المختلفة إلى هذا الشكل من أشكال الفقر، والحكم عليه بمعيار المسافة بين الفقير وغير الفقير، أو صاحب الدخل النسبى. وثمة فئات وصفية أخرى مستخدمة، منها الفقر المزمن **chronic poverty** والفقر الحدّى **borderline poverty**.
- **الفقراء المستحقون وغير المستحقين.** تعتمد هذه المصطلحات على الرؤية الأوروبية التقليدية للفقير ككسول ومبذّر، وينزع إلى الرزيلة. أما الفقراء "المستحقون" فهم المستعدون للتوائم مع توقعات غير الفقراء. فهم نظيفون وأمناء ومسئولون، ومستعدون لقبول أى نوع من العمل مقابل أى أجر يعرض عليهم. ومن هنا، فهم أى الفقراء المستحقون يصوَّرون بوصفهم مطيعين وصناعيين. والحجة هنا تدفع بأنهم هم وحدهم من لهم الحق فى الحسنة التى ستساعدهم على "الوقوف على أرجلهم".
- **جيوب الفقر.** واحد من المعتقدات التى تخبرنا بأن مؤدى عملَ بيروقراطيى الرفاهة الاجتماعية يصل بنا إلى أن الفقراء قليل العدد نسبيًا، وأن المشكلة

(١) فى بعض البلدان يتم تجنب هذه المشكلة ببساطة، عن طريق حساب خط الفقر فى ضوء الاستهلاك المحض، بدون تحويل الدخل. ومقاييس الاستهلاك المحض، حسب "رودجرز" Rodgers (1989)، تعد "الأسهل فى الاستخدام [كمؤشر للفقر] والأكثر انتشاراً؛ وفى الوقت الذى يمكن نقدها بسهولة، إلا أن البساطة وتوافر البيانات يعدان من الفضائل التى لا يمكن التغاضى عنها" (p.5).

قابلة للسيطرة أو لإدارتها. وقد اخترعت عبارة "جيوب الفقر" لتوحى لنا بأن المشكلة غير ذات دلالة نسبيًا. "جيوب"... كما توحى الكلمة، أى يمكن "القضاء عليها". أما الفقر الهائل فيمثل مسألة أخرى، فهو مصطلح تتجنب البيروقراطية استخدامه تجنبًا تامًا.

- **السكان المستهدفون**. يشير هذا المصطلح إلى مجموعات معينة من الناس الذين أصبحوا هدفًا لسياسات الحكومة وبرامجها. وقد تكون هذه المجموعات أُسرًا تعولها نساء، أو يكونون أطفالاً، أو عمالاً ريفيين بلا أرض، أو صغارَ فلاحين، أو ضحايا لحرب أو لمجاعة، أو سكانَ عشوائيات.

وهؤلاء الموصوفون كفقراء، لا يمتلكون سوى خيارات قليلة غير إطاعة الدور المحدد لهم وفق كلمات الدولة. والمسألة يكمن حيزها الأكبر، فى اعتبارهم عاجزين عن تولى مسئولية حياتهم بأنفسهم. وكما هو الحال في كثير من حالات الاحترافية الخدمية، فإن عملاء الرفاهة يتم معاملتهم بصفتهم ضعفاء لا حول لهم ولا قوة لدى السلطات التى تركوا لها أنفسهم كرعية . فعملاؤهم هم من يقيّمون ويوفرون علة لوجود جهاز إدارى كبير ومتنام حتمًا، لم يكن يومًا موضع مساءلة قط عمن يعد مسئولاً عنهم.

وقد استحوذ أصحاب الفقر المطلق مسبقًا على اهتمام محترفى المساعدات الدولية. وقد تم تفسير ما يعنيه هذا الاهتمام على يد "أهلوواليا" M. S. Ahluwalia التابع للبنك الدولى (Ahluwalia, 1974) فى الوقت الذى كانت فيه هذه المؤسسة لاتزال فى طور إظهارها بوادر الاهتمام بقضايا الفقر.

إن تعريف الفقر فى البلدان الأقل تنمية بمصطلحات مطلقة إنما يوفر نوعًا من التحبيذ الدافع إلى تشديد الحاجة إلى تحركات سياسية فى المجالين المحلى والدولى. وقد كانت هناك محاولات لتقدير هذا النوع من الفقر لدى بعض البلدان التى تستخدم خطوط الفقر المطلق لكل بلد؛ لقياس عدد السكان ممن هم دون هذه المستويات... وفى كل بلد قمنا بتقدير نسبة السكان الذين يعيشون تحت هذه المستويات... دخول الفرد [سنويًا] ٧٥ دولارًا، و٥٧ دولارًا (بأسعار عام ١٩٧١)... وتشكل البلدان المشمولة فى

الدراسة حوالى ٦٠٪ من إجمالى السكان فى بلدان نامية، باستثناء الصين. يقع حوالى ثلث هؤلاء السكان تحت خط الفقر، كما هو معرّف بمبلغ ٥٠ دولاراً لكل فرد، وحوالى النصف منهم تحت مبلغ ٧٥ دولاراً للفرد. (1974, pp, 10-11)؛ التشديد بالحروف المائلة لى).

ومن ثم وفق حسابات البنك الدولى، فإن الفرق الذى يتمثل فى مجرد ٢٥ دولاراً، سواء زاد عن ذلك أو قل- سعر وجبة جيدة فى لوس أنجلوس- كان يعنى أن ما بين ١٥ و٢٠ ٪ من السكان كانوا محسوبين، أو غير محسوبين، ضمن الفقراء فقراً مطلقاً؛ وينطبق هذا الفارق على أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة[1].

وبناء على هذا الحجم الهائل من الفقر فى البلدان الفقيرة - ٥٠٪ وفق تقديرات البنك الدولى فى سبعينيات القرن المنصرم، و٦٠٪ وفق حساباتنا فى التسعينيات- يتعسر من الناحية المفاهيمية عزل الفقراء. ففى البلدان الفقيرة حول العالم، لا توجد "جيوب فقر" مريحة إدارياً. إذن الفقراء أغلبية. فهم الفلاحون والقطاعات الحضرية الشعبية... الفقراء هم الناس.

ومع ذلك، لم يتوصل البنك الدولى بالطبع إلى هذا الاستنتاج؛ لأن من شأن التوصل إلى محصلة كهذه، أن يؤدى بالبنك الدولى إلى التخلى عن مقاربته التقليدية للنمو الاقتصادى و"التنمية". وهو الوضع الذى لم يكن مستعداً له ، حتى فى العهد التنويرى نسبياً لـ "روبرت ماكنامارا" Robert S.McNamara من ١٩٦٨ إلى ١٩٨١[2].

---

(١) إذا طبق البنك الدولى المعيار الذى يتساوى فى هذا المستوى الاعتباطى والذى يحدد خط الفقر بمائة دولار للفرد، ربما وجدنا ثلث السكان فى البلدان الفقيرة حول العالم من الفقراء فقراً مطلقاً.

(٢) فى كتابته حول سنوات "ماكنامارا" اعتقد "روبرت أيريس" Robert L. Ayres أن المنطق المؤسس لمشاريع البنك الدولى للفقر، كانت "الاستقرار السياسى من خلال تحديث دفاعى. استقرار سياسى كان ينظر إليه أساساً كمحصلة لمنح الناس حصة، حتى ولو الحد الأدنى فى النظام. ويهدف التحديث الدفاعى إلى الاحتياط لـ، أو تطويع، الضغوط الاجتماعية. وإذا نجحت فإنها تسفر عن ثقافة المحافظة وسط المحدثين فى العقود الأخيرة، ومن ثم على إسهاماتهم فى الاستقرار السياسى" (1983, p. 226).

وبدلاً من ذلك، فقد تبنّى البنك الدولى فكرةً ربما لم تكن مفهومة، مفادها أن إعادة توزيع الدخل فى اتجاه الفقراء، قد يكون أسهل فى التنفيذ فى ظل وجود نمو اقتصادى سريع. ولكن البنك الدولى بالطبع لاحظ أيضًا، كما أوضح الاقتصادى "سيمون كوزنيتس" Simon Kuznets أن انعدام التكافؤ فى الدخل، فى المراحل الأولى من النمو، قد يتسع فى واقع الأمر. ومن ثم، فإن العمل فى إطار تيار المساعدة الاقتصادية الدولية السائد، يقترح استراتيجية ثلاثية للنمو الاقتصادى المتسارع، وتقليل النمو السكانى، وإعادة توزيع الدخل فى اتجاه قطاعات السكان الأكثر فقرًا. وبقدر اعتماده على إعادة التوزيع، فقد استهدف البنك الدولى زيادة مستويات الاستهلاك لدى الفقراء[١].

الفقر والحاجات الأساسية

فى أواسط سبعينيات القرن العشرين، أصبحت مقاربات الحاجات الأساسية محورًا تدور حوله جميع المقترحات من أجل تنمية بديلة. وقد وضعت هذه المسألة على الأجندة بواسطة منظمة العمل الدولية عندما عقد مؤتمر عالمى حول العمل، والنمو، والحاجات الأساسية فى عام ١٩٧٦ (ILO, 1976a, 1976b, 1977). فى ذاك الوقت كانت جهود مكتب العمل الدولى موازية لاستراتيجية البنك الدولى، الخاصة بـ "إعادة التوزيع مع النمو" (McNamara, 1973; Streeten and Burki, 1978; Ayres, 1983). وقد كانت تلك مدة قصيرة من الازدهار لتنمية بديلة. ومع نهاية عقد السبعينيات، كانت الرياح تهب من اتجاه آخر.

وقد تعرضت مقاربة الحاجات الأساسية إلى تفسيرات متعددة. فالرؤية الرسمية التى تم تقديمها خلال مؤتمر عام ١٩٧٦، تضمنت تعريفًا للحاجات الأساسية لتشمل:

- متطلبات الحد الأدنى للأسرة من الاستهلاك الخاص (طعام، ومأوى، وملبس... إلخ).

(١) قد يتطلب نقل كتلة الفقراء من ٥٠ إلى ٧٥ دولارًا للفرد عدة عقود من النمو الاقتصادى المستدام. ولكن ما حدث فعليًا أنه إبان ثمانينيات القرن المنصرم، كان هناك انحدار فى الدخول الحقيقية للفقراء.

- توفير خدمات أساسية للاستهلاك الجماعى ومن أجل المجتمع ككل (مياه شرب آمنة، صرف صحى، كهرباء، نقل عام، ومرافق صحية وتعليمية).
- مشاركة الناس فى صنع القرارات التى تؤثر عليهم.
- إشباع المستوى المطلق من الحاجات الأساسية، فى إطار أوسع من حقوق الإنسان الأساسية.
- العمل كوسيلة وغاية، فى استراتيجية الحاجات الأساسية.

(Ghai, 1977).

وهذا، كما ذكر مكتب العمل الدولى، هو تعريف الحد الأدنى. حتى مع هذا، فإن إعلان هذه الرؤية أثار قدراً كبيراً من الجدل. فبعض ممثلى اقتصاديات السوق الصناعية ووفود أصحاب العمل، ظنوا أن مكتب العمل الدولى كان مغالياً فى تشديده على التغير الهيكلى، وإعادة التوزيع، كمتطلبات أساسية لازمة لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية. واعتبروا فى المقابل، أن النمو الاقتصادى السريع هو أهم علاج (ILO, 1977). ورأى آخرون فى الحاجات الأساسية المفتاح لمفهوم التنمية البديلة الذى تم توصيله باجتماع كوكويوك **Cocoyoc**، وتقرير مؤسسة هامرشولد" **Hammarshold** ماذا الآن؟ و(ما شابه من بيانات أخرى معاصرة).

وقد اتسم الجدل حول الحاجات الأساسية، بدرجة كبيرة من النزاع فى التطبيقات السياسية للمقاربة المقترحة. فالنخب القومية لم تكن لتنظر بعين العطف إلى الجهود المبذولة لتقليل نصيبها من الإنتاج القومى، لصالح طبقات اجتماعية كانت مستبعَدة من التنمية (Bell, 1974). والرؤية التى أصبحت مشتركة على نحو واسع، رأت أن تطويع النخبة فى مقاربة الحاجات الأساسية، سيكون أمراً تحقيقه أكثر سهولة، إذا لم يتعرض النمو الاقتصادى السريع نفسه للتهديد(١).

---

(١) لم يتحدَّ أحد بالطبع الهيمنة المستمرة للنخب الموجودة.

وفى حرارة هذا الجدل، مال تعريف الحاجات الأساسية إلى فقدان مدلوله المفاهيمى. ولكن بالنسبة لتنمية بديلة، فقد كانت هناك حاجة إلى أكثر من مجرد كلمات مشفرة. فإذا كانت الحاجات الأساسية ذات صلة كمفهوم تخطيط- ولم نُرسِ حتى الآن هذا- فماذا ينبغى لنا أن نعنى بها؟ إن تاريخ المفهوم يأخذنا فى الماضى إلى أول مسح اجتماعى على الإطلاق، تم منذ أكثر من قرن مضى، وتحديداً فى عام ١٨٨٦، عندما قدم "تشارلز بوث" **Charles Booth** دراسة حول إرهاصات فقراء الحضر فى لندن، كأساس لوضع سياسات عامة تتناسب وظروفهم (Hall, 1988, pp. 28-31).

وقد استهل "بوث" دراسته وفق خطٍّ من البحث فى مستويات ومعايير العيش، وكان البحث بهذه الطريقة فى كيفية بناء خطوط الفقر، مسألة مركزية لإحياء اقتصاديات الرفاهية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وأخيراً صدرت الدراسة فى ما أصبح معروفاً كحركة للمؤشرات الاجتماعية فى الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم، والتى اقترحت برنامجاً واسعاً جداً للبحث الإحصائى فى الظروف الاجتماعية على المستويين القومى والمدينى (Gross, 1966; Perloff, 1985; United Nations, 1990).

وقد كان مفهوم الحاجات الأساسية هو ما جاد به تطور هذا البحث المبكر فى مستويات ومعايير العيش. وقد يكون من المفيد فى هذه النقطة أن نقدم هذا المفهوم بطريقة أكثر رسمية. فما ندعوه بـ "الحاجات الإنسانية الأساسية" يمكن أن يكون له عدة معانٍ، وكل معنى له تطبيقاته السياسية المختلفة. ومع ذلك فمعنى واحد فقط من بين هذه المعانى تم أخذه فى الاعتبار على نحو جدى كأساس لمقاربة جديدة للتنمية. وسوف نبدأ مع مفهوم الحاجة، وهى الكلمة التى يمكن استخدامها بأربعة معانٍ مختلفة:[١]

١- كرغبة مكثفة (الحاجات-١). العملية الاجتماعية التى يتم من خلالها تحديد الحاجات-١ تتمثل فى السوق، و ترتبط بأبحاثه. وهنا تتمثل وحدة "الرغبة" لدى الفرد

(١) للاطلاع على المعنى الفلسفى لمفاهيم الحاجة، انظر: Braybrooke, 1987; Leiss, 1976; Haller, 1976; and Soper, 1981.

فى تحويلات سوق فعلية، أو محتملة. فقد يمتلك الأفراد أو لا يمتلكون الوسائل لإشباع رغباتهم التى يشعرون بها بعمق، وعندما يعجزون عن ذلك يكونون محبطين أو خائبى الأمل.

٢- **كعلاقة وظيفية (الحاجات-٢)**. نقول هنا إننا فى حاجة إلى تحقيق [ب]، كأداة ملائمة مطلوبة للطرق على المسمار. والعلاقة هنا فى الوسائل الملائمة لتحقيق الغاية. ويتم تحديد الحاجات-٢ بطبيعة الحال بواسطة خبراء يقيّمون قراراتهم على أساس مبادئهم الفنية العملية، أو خبراتهم. ومن المحتمل وقوع كوارث تفكيكية، عندما يكون هناك إخفاق فى تلبية الحاجات-٢ . أو عندما لا تلبى الحاجات-٢ التربوية، فإن فرص المرء فى العمل والدخل قد تقل. وعموماً، فإن الإخفاق فى تلبية الحاجات الوظيفية-٢ يفضى إلى تعطل فى خصائص الأداء الإنسانى/ الاجتماعى المتعلق بالغاية المنظورة.

٣- **كمطلب سياسى (الحاجات-٣)**. هذا مطلب ترفعه الجماعة بخصوص إدارة موارد من أجل المصلحة العامة المشتركة للمجتمع السياسى. والحاجات-٣ (هى على سبيل المثال: الدعم الزراعى، والبحث حول الأيدز، والتسليح العسكرى، وزراعة الغابات) تتحول إلى حجة سياسية. والمطلب السياسى يهدف إلى إعادة تجميع الموارد الجماعية لصالح المطالبين. ويمكن الجدل حول المطالب السياسية فى ضوء الحاجات-٢، ولكن الحجة السياسية الأكثر مباشرة قد تستخدم أيضاً مع الحاجات-٤ (١).

---

(١) مثل جميع السياسات تتطلب سياسات الحاجات الأساسية مجتمعاً سياسياً يضع قواعد محددة للحكم، ثم يعرف من سيكون منخرطاً كعضو مواطن. وتعد الأمة أكثر المجتمعات السياسية المعروفة، ولكن المجتمعات السياسية توجد أيضاً فى الأسرة، والمدينة، والمقاطعة، والمنطقة، وحتى فى مستويات أوسع من الأمة. ونحن كمواطنين نطالب بحقوق تبادلية فى الموارد العامة. وفى مقابل التزاماتنا أمام المجتمع (دفع الضرائب، وتقديم الخدمات، والدفاع عن المجتمع ضد المعتدين)، فإننا نمارس ضغطاً من أجل حقوق معينة مثل التعليم المجانى، أو خدمات النقل المدعوم لكبار السن. والتعليم المجانى منصوص عليه تقريباً فى جميع البلدان، وقد يحرم منه البعض ممن يجدون مطالبه المالية غير معقولة. فالالتحاق بالمدارس العامة، على سبيل المثال، قد يتطلب الأمر من الأطفال شراء أزياء باهظة التكاليف ومراجع. وهو ما سيؤثر بشكل كبير على استبعاد أطفال كثيرين فقراءٍ من التعليم. المطلب الثانى الخاص بالنقل العام المدعوم يقدم نوعاً مختلفاً من الحجة، فبالنسبة للمواطنين المسنين سيكون هذا فى صراع مع مطالب فئات أخرى فى المجتمع المدنى. لأن "الحقوق" لم ترسَ بعد فى منطقة النقل، فإن المسنين سيكون عليهم أن يقدموا أنفسهم على سبيل المثال كمواطنين خدموا مجتمعهم جيداً، ويرغبون الآن فى التمتع ببعض المزايا فى المقابل.

٤- كحق عرفى (الحاجات-٤). إن النضال الناجح من أجل الحاجات-١ والحاجات-٢ قد يسفر عن تأمين حقوق أساسها عريض، مثل التعليم العام المجانى، والخدمات الصحية، ومياه الشرب النظيفة، والنقل العام، والأمن الاجتماعى، وما إلى غير ذلك. والحاجات-٤ تمثل مطالب أصبحت مقبولة سياسياً، وذات طابع متمأسس. وهى تُرسى أنماطًا من التوقع وسط الناس، حيث إنها إذا تعطلت، تسفر عن غضب شعبى على ما يدرك بوصفه اختراقًا ظالمًا لحقوقهم.

ومعظم الجدل الخاص بمقاربة الحاجات الأساسية، يختص بالحاجات-٢ والحاجات-٣ . فالحاجات-٢ يحددها المحترفون، أم الحاجات-٣ فتحدد من قبل المنخرطين فى العملية السياسية[١].

وبناء على أصول مقاربة الحاجات الأساسية للتنمية، فى إطار البيروقراطية الدولية، فليس من المفاجأة أن تصبح الحاجات-٢ بؤرة الاهتمام الرئيسية . فالحاجات بمعنى المطالب السياسية، لم تكن مفهوماً يعرفه البيروقراطيون أو اهتموا بالعمل به على الأقل فى علاقته بالفقر.[٢] ومن ثم سوف يستمر تنميط الأغنياء لفقراء العالم. فالأولويات الخاصة بهم سيتم تحديدها من خارج مجتمعاتهم. كما أن مستويات المساعدة (وأشكالها) سوف يتم تحديدها أيضًا من طرف واحد.[٣]

وعندما يُطلب من البيروقراطية تعريف ما هو أساسى بالنسبة للحاجات الأساسية، فهم يطالبون بالتالى بوضع أولويات للاستثمار والإنتاج والخدمات والاستهلاك.

---

(١) فضلا عن ذلك، يعرف "لى" Lee (1977) الحاجات-١ بصفتها متعلقة بمقاربة الحاجات الأساسية، وهنا يستمر تحديد الحاجات بواسطة الخبراء (كما هو الحال مع الحاجات-٢) ولكن الخبراء سيتحتم عليهم إعطاء الاهتمام لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، بحيث يمحو السوق أى منتج يقوم على إشباع الحاجات-١ .

(٢) على حد معرفتى، إن العرض الوحيد لحالة تخص الحاجات-٣ تمثل فى مقالة كتبتها بنفسى (Friedmann, 1979). وللاطلاع على جدل متعلق بهذا الأمر انظر: (1981) Soper.

(٣) إن المساعدات الدولية بالطبع لم تحدد مطلقًا من طرف واحد بهذا المعنى القاطع، ولكن الأطراف المقابلة من البيروقراطيين الدوليين يتمثلون أساسًا فى البيروقراطيين المحلين أو القوميين؛ ومن ثم فلم يحدث مطلقًا أن تم استشارة الناس أنفسهم.

ولكن كيف يمكن المضى فى سبيل هذه المهمة؟ هناك شىء واضح منذ البداية: وهو ضرورة أن تكون الحاجات الأساسية قابلة أو من الممكن تحمُّل أعبائها. ويجب أن تكون وسائل تلبيتها متاحة بالفعل، أو يجب خلقها. كم أن البلدان الفقيرة تعجز عن تحمل أعباء ما يمكن اعتباره حاجات أساسية فى بلدان أخرى غنية. فإدارة المياه والكهرباء فى كل منزل، ليست خياراً يمكن تحمل أعبائه فى موزمبيق أو بنجلاديش مثلا. وثمة فروق أخرى أيضًا. منها أن الناس الذين يعيشون فى المناطق الاستوائية لا يضطرون إلى توفير وسائل لتدفئة المكان؛ ولكن من يعيشون فى مناخ معتدل لا يمكن أن يقضوا شتاءهم بدونها. فضلاً عن ذلك، فإن الأذواق والتفضيلات تتنوع بقدر كبير، ومن ثم يجب تضمينها فى مسألة الحاجات الأساسية.

ومن المفترض أن تبدو هذه الاعتبارات واضحة. ففى سبعينيات القرن المنصرم، أقر المخططون، عن طيب خاطر، بأن مسئولية تحديد الحاجات الأساسية، ووضع الأولويات لتحقيقها، يجب إسناده إلى البلدان (Streeten and Burki, p. 413). ومع ذلك، فإنهم لم يشددوا على هذه العملية من التوزيع بالنسبة للفئات أو الجماعات ما تحت المستوى القومى. فإذا كان يراد للتخطيط من أجل الحاجات الأساسية أن يتم بشكل منفصل لكل دولة على حدة، بحيث يمكن تعديل الوسائل وفق الغايات والغايات وفق الوسائل- وكلا الحالتين تعكسان اضطرارات وحالات من الندرة النسبية - فلماذا لا يصح الأمر نفسه بالنسبة لمناطق ومدن وبلدات وقرى البلد الواحد؟(١). إن تخطيط الحاجات الأساسية أمر لا يتمثل ببساطة فى إعلان مؤداه أن متوسط السعرات مثلا ٢,٢٠٠، فى اليوم، ضرورى لحياة صحية ونشطة. فمعلومة مجردة مثل هذه تحتاج إلى أن تترجم عمليًا إلى سياسات أمن غذائى قومية، وإلى برنامج للحصول على ما يكفى من أنواع أطعمة صحية لـ كل أسرة فى البلد.

---

(١) يعد ذكر الحكم الذاتى فى هذا السياق، بالطبع أمرًا مثيرًا للشك. فعلى الرغم من أن جميع البلدان فى حقيقة الأمر قادرة على التخطيط على مستويات قومية، فإن القدرات التخطيطية الرسمية تميل إلى التدهور سريعًا بعد ذلك. الأمر نفسه، أن منطق الإسناد أو الأيلولة فى وضع الأولويات الاقتصادية ليس مفعلاً بحكم النقص الموجود الترتيبات المؤسسية الملائمة للحكم المحلى.

ولتحقيق هذا بشكل صحيح، يتطلب الأمر مقاربة تختلف حسب اختلاف الأقاليم، وتتجاوز حتى مفهوم الأمن الغذائى إلى أسئلة أساسية ترتبط بالتنمية: الأهمية النسبية للأسواق، وأنظمة النقل المحلية والإقليمية، والتنظيم الزراعى، والأهمية النسبية للاستثمار فى الإنتاج الغذائى كمواد تصديرية، والاعتماد الذاتى الإقليمى، وما إلى غير ذلك. وهذه الأمور تحتاج إلى أن توضع فى الاعتبار عند استنفاذ التفاصيل على كل المستويات الخاصة بالحكم الإقليمى، والتخطيط. وسيكون محتمًا فى النهاية إدراج إرادة وطاقات الناس الذين لا يمكن إتمام أى شىء له قيمة دائمة، بدون تعاونهم الفعال. وهذا ما يسمّى بشكل عام التخطيط متعدد المستويات فى الهند، باستثناء أن الدمج العمودى للتخطيط فى نظام كهذا، لا يمكن أن يؤخذ كأمر مسلم به، بل يتضمن عملية سياسية متواصلة، تتنازع فيها مصالح إقليمية مختلفة، لا تقل عن المصالح القطاعية. وفى كل هذا لا نستطيع البت فى أن مصالح الفقراء فقرًا مطلقًا- هؤلاء المستبعدون بطبيعة الحال من السياسية والتخطيط- سينالون اهتمامًا من النوع الذى يتضمنه تطبيق مقاربة الحاجات الأساسية(١).

ما إن يكن هناك شىء آخر، فإن الجدل المكثف حول الحاجات الأساسية، قد أماط اللثام عن المآزق التى تواجه مخططى التنمية فى أواسط السبعينيات. فقد تم حل هذه المآزق، على الرغم من أنه كان حلاً مؤقتًا، بما يعكس التوازن الحالى للقوة وسط المصالح المتنازعة.

ومن بين الصراعات الأكثر أهمية جاءت هذه الصراعات:

- **النمو الاقتصادى مقابل (إعادة) التوزيع.** إلى أى مدى يتطلب النمو الاقتصادى السريع، لتحولاته البنيوية الضمنية للاقتصاد القومى، توزيعًا غير متساو للدخل

(١) كافحت الهيئات الدولية بقوة لتحديد الترتيبات الهرمية للحاجات الأساسية. ويميز "شتريتن" و"بوركى" Streeten and Burki (1978)، على سبيل المثال، بين ما يدعونه "الحاجات الجوهرية" (الطعام، المياه، الملبس، المأوى) وغير ذلك من الحاجات. ويفترض المرء أن تعريف الكاتبين للحاجات الجوهرية يتأثر جزئيًا بقدرة المنظمات الدولية على التأثير فى توفيرها- على سبيل المثال، السكن الحضرى للفقراء، أكثر من الاعتبارات الفلسفية، حيث قد تقدر تلبية متطلبات الطعام بالمقارنة ربما مع الحرية.

والثروة؟ هذه القضية تم حلها بإطلاق قوى السوق تحت راية النيوليبرالية فى ثمانينيات القرن المنصرم. وقد تم التأكيد فى هذا على دور الدولة فى إعادة التوزيع، وفى الوقت نفسه ازداد فيه انعدام المساواة فى الدخل جنبًا إلى جانب البطالة، وفقد الأرض، وانحدار الأجور بشكل ملحوظ.

- **التحديد التكنوقراطى مقابل التحديد السياسى للحاجات الأساسية.** هل ينبغى تحديد الحاجات الأساسية وفق خطوط وظيفية من قبل الخبراء والمخططين، أم ينبغى تحديدها من خلال حوار مفتوح من قبل كل مجتمع إقليمى لنفسه؟ إن الحاجات الأساسية يجب أن تترجم عمليًا إلى تخصيص فى الموارد العامة. ببساطة هل يعد التخطيط القائم على التخصيص محصلةً لعملية من "المطالبة" التنافسية من قبل جماعات منظمة من المواطنين، فى إطار حدود تضعها السياسات الديمقراطية، أم الحسابات التكنيكية؟ وقد تم حل هذه القضية بشكل صريح فى صالح الجانب التكنوقراطى. فالحوار المفتوح حول الحاجات الأساسية ظهر من داخل البيروقراطية الدولية. ولم يكن من الوارد التفكير فى أنه ينبغى لهذه البيروقراطية أن تعرض إمكانية إخضاع عملها لسياسات ديمقراطية لم تكن حتى موجودة على المستوى الدولى. ومن المفترض أن يتم التخطيط القومى بمحاكاة الممارسة الدولية. وكان مقدرًا للثورة المأمولة للحاجات الأساسية أن تكون من القمة.

- **الإنتاج مقابل الاستهلاك.** هل ينبغى لتخطيط الحاجات الأساسية، أن يكون موجهًا بشكل رئيسى إلى زيادة الاستهلاك الفردى للأسرة؟ أو ينبغى النظر إليه كموارد موجهة لتحسين قدرات الفقراء الإنتاجية فى أنشطة حضرية غير رسمية، وفلاحة بسيطة المستوى؟ افترض هذا الجدل أنه يمكن فصل الاستهلاك عن الإنتاج كنشاط ذى معنى فى حد ذاته، تمامًا مثلما هو الحال فى الحسابات الاقتصادية القومية. وقد جاء الحل أكثر ميلاً فى صالح الإنتاج. وبإصرار صندوق النقد الدولى الذى يتمثل دوره فى إنقاذ الفقراء، فإن الاقتصاديات غير

المستقرة قد توسعت بدرجة كبيرة نتيجة تحميلها أزمة الديون خلال عقد الثمانينيات. واضطرت بلدان كثيرة إلى إلغاء الدعم الموجه للمستهلك على الطعام والنقل الحضرى، وغير ذلك. بينما تم تقليل البرامج الاجتماعية خصوصًا السكن منخفض التكلفة. وقد طغى الحماس على إعادة اكتشاف العمل غير الرسمى كشكل أصيل آخذ فى التطور على نمط روح المشاريع الحرة entrepreneurship للرأسمالية الصغيرة. وتم أيضًا تشجيع استراتيجيات الزراعات الصغيرة.

- **الأسواق مقابل التخصيص المخطَّط.** كان من الطبيعى أن تتطلّب مقاربة الحاجات الأساسية تخطيطًا حكوميًا واسعًا، لصالح تلك القطاعات السكانية ذات القدرة الضعيفة للغاية على المشاركة فى الأسواق (ربما نتذكر هنا أن البنك الدولى قد قدّر ٥٠٪ من سكان البلدان الفقيرة يحصلون على دخل سنوى أقل من ٧٥ دولارًا للفرد). أم أن المسألة كما صاغها كلٌّ من "شتريتن وبوركى" Streeten and Burki (1978) تتمثل فى أن "تأكيد الحاجات الأساسية على إعادة هيكلة الإنتاج، ليس بالضرورة أن يكون نوعًا من الاستجابة لتفضيلات ذوى الدخول شديدة التفاوت فى السوق المَعيب، تتضمن دورًا حقيقيًا للحكومة" (p. 414). ولكن فى أعقاب الأزمة الاقتصادية، كان تخطيط الدولة قد أصبح بلا رصيد، وجاء الحل فى صالح الأسواق. حيث أصبح من الموضة القول إن الدولة كانت جزءًا من المشكلة، وأنه يجب فضح فسادها وعدم كفاءتها، وعدم استقرارها السياسى. وقد حاجّ وكلاء دعاية معروفين، مثل إرناندو دى سوتو Hernando de Soto من بيرو، بأن بلده لاتزال موروطة فى رذيلة الاقتصاد ما قبل الرأسمالى المُنظَّم وفق الخطوط التجارية والتى كانت الدولة فى إطاره هى الحامية للمصالح الداخلية. وما احتاجت إليه بيرو كان أكثر من مجرد القيادة الحرة والروح المشاريعية التى استعرضت بجسارة بواسطة عشرات الآلاف من المشاريع غير الرسمية فى شوارع ليما. (De Soto, 1989). وقد نقلت هيئات

المساعدة الدولية صدى هذه الدعوة العاطفية للتنافس إلى السوق المنفلت فى اقتصاد مفتوح. كما كان يجب تقليص دور الدولة الحمائى لإعادة التوزيع (١).

هذه السلسلة من "الحلول" المفضلة للنمو الاقتصادى المتسارع، واتخاذ القرار على نحو تكنوقراطى ، والإنتاج، والأسواق، أدت كلها فى النهاية إلى عدم فاعلية مقاربة الحاجات الأساسية . وقد تواصلت عملية تكوين المراجع "للحاجات غير الملبّاة" لفقراء العالم (اللجنة العالمية، ١٩٨٧)، مع بقاء قليل من التحرك على هذه الجبهة.(٢) وكذلك واصلت ظروف الفقراء تدهورها (Rodgers, 1989).

غير أن الجدالات التى دارت فى سبعينيات القرن الماضى، لم تذهب جميعها سدًى. فقد تركت لنا بعض الاستخلاصات الحاسمة حول الفقر، يمكن أن تقودنا نحو إعادة تفكير رئيسى فى هذه المسألة. فقد تعلمنا من بين أشياء كثيرة، أن

- الحاجات الأساسية تعد فى الأساس مطالب سياسية من أجل الحقوق؛

---

(١٤) كانت حجة "دى سوتو" (De Soto (1989 محبذة بشكل خاص للأسواق الحرة. وقد بدت وكأنها تعرض طريقة للخروج من المأزق المحرج، تتمثل فى أن تحرير الاقتصاد جنبًا إلى جانب النمو القائم على التصدير، سيزيد من عزلة الفقراء فى "محمياتهم"– مجتمعات وضع اليد أو الإشغال غير القانونى للأرض على ضواحى المدن الكبيرة– حتى ولو كانت تولد أعدادًا متزايدة من العمال بلا أرض، فى ريف يمضى سريعًا فى التحديث. وحجة دى سوتو بأن الفقراء فى القطاع غير الرسمى فى المدينة بعيدون عن عيش حياة منتجة، تبين حقيقية كبيرة وموهبة فى توليد سبل العيش لأنفسهم، كانت رسالة محبذة فى الكفاح الأيديولوجى. ويمكن تصوير الفقراء الآن كطليعة لرأسمالية مشاريعية منتظرة لا فى بيرو فحسب، بل فى بقية أمريكا اللاتينية أيضًا. والحقيقة أن العنوان الفرعى لكتابه قد خلق مطلبًا كاسحًا "الثورة الخفية فى العالم الثالث". The Invisible Revolution in the Third World لقد كان دى سوتو بشيرًا كصاحب دور رئيسى على سبيل المثال لدى مركز سان فرانسيسكو الدولى للنمو الاقتصادى San Francisco's International Center for Economic Growth والذى دعّم إصدار كتابه بالإنجليزية. وكان الهدف هو تقويض الدولة الكنزية Keynesian state وتدشين عهد السوق الحرة. وقد جعل كتاب دى سوتو من الممكن وضع ستار من الدخان حول التأثيرات المدمرة لسياسة كهذه على الفقراء.

(١٥) حتى الحركة البيئية، التى يعد تقرير "بروندتلاند" Brundtland Report تعبيرًا عنها، انقسمت على نفسها. فعلماء البيئة المتعمقون على سبيل المثال، تبنوا اتجاه "الأرض أولاً" والتى تعد مشكلة الإنسانية الحقيقية فيها هى الإنسانية نفسها.

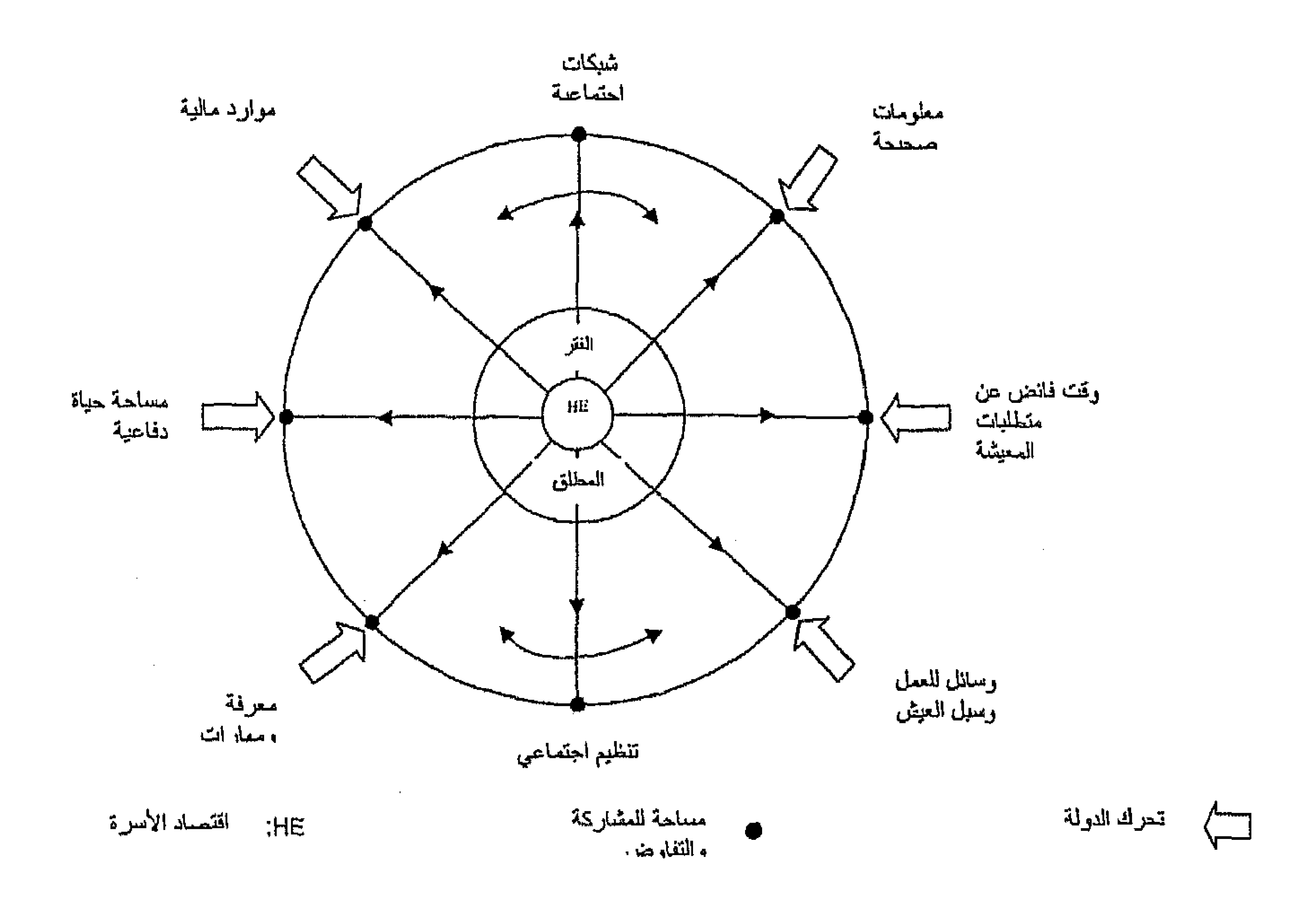
- استراتيجيات تعظيم الإنتاج ليست كافية فى حد ذاتها لإشباع هذه المطالب. حتى بالرغم من أن النمو السريع - كما هو فى جمهورية كوريا، وتايوان، وسنغافورا - يتلائم مع مؤشرات منخفضة نسبياً لانعدام المساواة فى الدخل؛
- الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، ولا ترمز فقط إلى مجرد نقص الدخل؛
- النظم الإحصائية المتقدمة مطلوبة لقياس جودة حياة الناس، والإسهام فى تحديد المعايير الملائمة للعيش؛
- يجب على الفقراء أن يشاركوا فى توفير حاجاتهم الخاصة، بدلاً من الاعتماد على الدولة فى حل مشاكلهم؛
- كى يصبح الفقراء أكثر اعتماداً على الذات فى توفير حاجاتهم؛ يجب عليهم أولاً أن يكتسبوا الوسائل التى تحقق لهم ذلك؛
- لا يمكن اختراع برامج مناهضة الفقر الفعالة من هناك فى القمة، ليتم تنفذها فى القاع بيد بيروقراطية منقادة. بل يجب أن تنبثق هذه البرامج من خلال السياسة الصاخبة التى يضغط فيها الفقراء - على نحو متواصل - من أجل تدعيم مبادرتهم الخاصة على مستوى كبير.

كل هذه الدروس أسهمت فى بلورة إدراك جديد لما يقصد به "الفقراء". ومن منظور التنمية البديلة، لم يعد الفقراء قاصرين تعولهم الدولة، بل أناس ينخرطون بفاعلية، بالرغم من القيود الهائلة المفروضة على كيفية إنتاجهم لحياتهم وسبل عيشهم.

الفقر كانعدام للتمكين

يعد نموذج فقر انعدام التمكين متغيراً سياسياً لمقاربة الحاجات الأساسية. وهى تتمركز على السياسة وليس على التخطيط، بوصفها العملية الرئيسية التى يتم بواسطتها تحديد الحاجات، وممارسة وسائل إشباعها.

وتتمثل نقطة انطلاق هذا النموذج فى افتراض أن الأسر الفقيرة لا تمتلك القوة الاجتماعية الكافية لتحسين ظروفها المعيشية. وتضع اقتصاد الأسرة فى مركزٍ من مجال قوة اجتماعية يمكن فيها قياس إمكانية الوصول النسبى إلى أسس القوة الاجتماعية ومقارنتها (انظر: الشكل ٤-١). وهذه المصطلحات الحرجة تحتاج مزيداً من التفسير.



الشكل ٤-١ يفتقد الفقير إمكانية الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية

تمثل القوة الاجتماعية القوة المرتبطة بالمجتمع المدنى. وهى محدودة بأشكال متعارضة من القوة الاقتصادية والسياسية للدولة (انظر: الشكل ٢-٢). وكل شكل من أشكال هذه القوة، يقوم على موارد بعينها يمكن الوصول إليها من خلال فاعل جماعى.

وتحوز الدولة القانون فى صفها، واحتكار الاستخدام المشروع للعنف. ولدى الشركات إمكانية وصول حقيقية للموارد المالية، وسلطة تحويل رأس المال من مكان إلى آخر، وسلطة التشغيل والطرد. وللمجتمع السياسى- أحزاب وحركات اجتماعية ولجان تحرك سياسى- سلطة التصويت، وتنظيم مظاهرات ومسيرات الشوارع، والضغط على السياسيين من خلال التكتل والمناصرة. وأخيراً تقاس سلطة المجتمع المدنى بوصول الأسر التفاضلى لأسس السلطة الاجتماعية.

ويوجد ثمانية أسس للسلطة الاجتماعية، تمثل الوسائل الرئيسية- المتوافرة لاقتصاد الأسرة- فى إنتاج حياتها وسبل عيشها.

١- **مساحة الحياة التى يمكن الدفاع عنها.** هى الأساس الإقليمى لاقتصاد الأسرة. وتشمل مساحة الحياة التى يمكن الدفاع عنها المكان الفيزيقى الذى يقوم فيه أفراد الأسرة بالطهى والأكل والنوم، وتأمين ممتلكاتهم الشخصية. وبمعنى أوسع، تمتد المساحة إلى ما وراء المكان الذى يسمى "المنزل" إلى الحى المباشر. حيث تتم التنشئة الاجتماعية وغيرها من الأنشطة الداعمة للحياة، فى سياق الاقتصاد الأخلاقى للعلاقات غير السوقية. فالحصول على موطئ قدم آمن ودائم، فى حى حضرى يتسم بالود والتدعيم، يمثل القوة الاجتماعية الأهم للجميع. والأسر على استعداد لتقديم أى نوع من التضحية لنيل هذا المكان.

٢- **فائض الوقت.** الوقت المتوافر لاقتصاد الأسرة والذى يفيض عن الوقت اللازم للحصول على سبل العيش التى تكفل البقاء على قيد الحياة. وهو يمثل وظيفة لأشياء كثيرة، مثل الوقت الذى ينقضى فى الذهاب إلى العمل (مدفوع الأجر) والسهولة التى يمكن الحصول بها على بنود الاستهلاك الأساسية، مثل الطعام والمياه والوقود. وتكرار المرض فى الأسرة، والحصول على الخدمات الطبية. والوقت المطلوب لأداء الأعمال المنزلية الروتينية. وتقسيم العمل بين الجنسين. وبدون الوصول إلى فائض الوقت، تكون الخيارات الأسرية مقيدة تقييداً شديداً. وهو ثانى أساس للقوة الاجتماعية من حيث الأهمية.

٣- **المعرفة والمهارات.** يشير هذا الأساس من أسس القوة الاجتماعية إلى كل من المستويات التعليمية، وتمكن أعضاء اقتصاد الأسرة من مهارات بعينها. وتدرك الأسر الفقيرة بصورة صحيحة أن التعليم والتدريب الفنى، لبعض أعضائها على الأقل، أمر ضرورى لتعزيز منظوراتها الاقتصادية طويلة المدى. ومن ثم، فإن الأسر على استعداد لاستثمار أوقاتها وطاقاتها وأموالها، وبصورة مكثفة، فى تنمية " مواردها البشرية" (انظر: شكل ٣-١).

٤- **المعلومات الصحيحة.** معلومات تتسم بدقة معقولة، حول كفاح الأسرة من أجل المعيشة. وتشمل أموراً مثل أفضل الطرق لإنتاج الأسرة، والممارسات المحسِّنة فى الصرف الصحى، والطرق الموثوقة لرعاية الأطفال حديثى الولادة، والممارسات الصحية المعيارية، والخدمات العامة المتوافرة، وتغيير التشكيلات الاجتماعية، وفرض العمل بأجر. وبدون الوصول المتميز إلى المعلومات ذات الصلة، تصبح المعرفة والمهارات، كمورد للتنمية الذاتية، بلا فائدة فى نهاية الأمر.

٥- **التنظيم الاجتماعى.** يشير إلى كلٍّ من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، التى قد ينتمى إليها أعضاء الأسرة. بما فيها الكنائس، ونوادى الأمهات، والنوادى الرياضية، وجمعيات تحسين الأحياء، ودوائر الاعتماد/ التسليف، والمجموعات النقاشية، وجمعيات المستأجرين، وروابط الفلاحين، وجمعيات الرى. والمنظمات الاجتماعية ليست مجرد وسائل لحياة أكثر اختلاطًا؛ بل هى أيضًا مصدر للمعلومات ذات الصلة، والدعم المتبادل، والتحرك الجماعى. و تربط الأسرة بالمجتمع الخارجى.

٦- **الشبكات الاجتماعية.** وهى أساسية للتحركات التى تعتمد على الذات، والقائمة على التبادل. وتميل إلى الازدياد مع العضوية فى المنظمات الاجتماعية. ولكنها لا تتحدد حصراً من قبل تلك العضوية. فالأسر ذات الشبكات الأفقية الممتدة وسط العائلات والأصدقاء والجيران، تمتلك مساحة أكبر من المناورة، تفوق مثيلتها لدى الأسر التى لا تمتلكها. والشبكات العمودية، إلى أعلى من خلال الهرمية الاجتماعية، تمنح الأسر فرصة الوصول إلى أشكال أخرى من القوة، ولكنها قد تقودها إلى علاقات الراعى- العميل، المعتمدة.

٧- **وسائل العمل وسبل العيش.** أدوات إنتاج الأسرة: أجسام قوية وصحية (قوة بدنية) وإمكانية الوصول إلى المياه، والأرض المنتجة، بالنسبة للمنتجين الريفيين. وتتضمن أيضًا أدوات تُستخدم في العمل غير الرسمي للأسرة (الدراجات وماكينات الحياكة) وفي الفضاء المنزلي نفسه (الموقد، والدلو، وأدوات المطبخ، ومرافق الحمام،... إلخ).

٨- **الموارد المالية.** وتشمل الدخل المالي الصافي للأسرة (انظر: الشكل ٣-١) وأيضًا ترتيبات الائتمان الرسمي وغير الرسمي.

تتسم هذه الأسس الثمانية للقوة الاجتماعية بالاعتماد على بعضها البعض. فبحكم أن جميعها تشير إلى وسائل للحصول على وسائل أخرى، في عملية حلزونية من زيادة القوة الاجتماعية؛ فإنها تعتمد على بعضها البعض. ومن هنا، وبسبب أنها لا يمكن أن تنهار إلى بُعد واحد مثل المال، الذي يعتبره التيار السائد كوسيلة رئيسية لـ "تمكين" الأسرة، فإنها أيضًا تعتمد على بعضها البعض.

ويمثل الوصول النسبي مقياسًا لمدى تحكم أو إدارة الأسر للموارد الأساسية من أجل التنمية الذاتية. حيث يمكن للأسر أن تحقق إمكانية أكبر للوصول إلى الموارد بطرق عديدة. وأيًا كانت الطريقة- وإعادة تجميع موارد الوقت المتوافر وسط أعضاء الأسرة، سيكون متضمنًا- يجب على جميع الأسر أن تمتلك بعض الوصول للبقاء على قيد الحياة عمومًا.

ومن الناحية المفاهيمية، قد يكون من الممكن قياس الوصول من خلال مركز الشكل ٤-١، صفر حقيقي، إلى المحيط الخارجي للرسم التوضيحي، والذي يمثل الحد الأعلى (النظري) الذي لا يمكن حصره. وترتب الأسر وفق نقاط مختلفة، مع كل نقطة على الدائرة من الصفر إلى الحد المفترض. والواضح هنا أنه لا يمكن استخدام معيار واحد لقياس الوصول إلى أسس متعددة من القوة الاجتماعية. ويمكن بالرغم من ذلك عمل مقارنات تقريبية بين الأسر وبين بعضها البعض. فالزيادة في إمكانية الوصول عمومًا، جنبًا إلى جانب أيٍّ من الأبعاد الموضحة، سوف تحسّن ظرف الأسرة في الحياة وسبل العيش، ومن ثم تشكل مقياسًا لتنمية حقيقية.

ويسمح لنا الوصول النسبى أيضًا بصياغة مفاهيمية لمستوى من الفقر المطلق متسقًا مع رؤية الفقر متعددة الأبعاد. فالناس الذين يعيشون على أو تحت هذا "الخط"، قد يعجزون عن الانتقال خارج الفقر بطريقتهم. وبالرغم من ذلك، فإن النموذج يتيح لكل أسرة أن تتخذ قراراتها حول كيفية استخدام مواردها، لتحقيق أكبر قدر من الوصول إلى أسس متعددة للقوة الاجتماعية. وتميل معظم الأسر مبدئيًا إلى السعى لإيجاد أرضية صلبة لأنشطتها (فى الريف قطعة أرض، وفى المدينة مسكن ملائم وفق الحد الأدنى). وغالبًا ما يكون فائض الوقت أولوية ثانية. وقد يعتمد على الشبكات الاجتماعية للأسرة، وعلى المشاركة فى المنظمات الشعبية. وبمجرد إشباع هذه "الحاجات الأساسية"، وفق الحد الأدنى، فإن الأسر قد تضع لنفسها أولويات مختلفة للغاية وتتبع أيضًا غايات مختلفة لتحقيق تلك الأولويات. وفى هذه المرحلة، فإن التحرك الجماعى القائم على أغراض مشتركة، يحتمل أن يسفر عن تحرك فردى أسرى.

وكفاح الأسر لتحقيق أكبر قدر من إمكانية الوصول للأسس القوة الاجتماعية، يعد ضمنيًا جهدًا من الاعتماد على الذات من ناحية، وفى جانب آخر منه يعد كفاحًا سياسيًا، ومن ثم كفاحًا جماعى لإملاء مطالب على الدولة، من أجل المساعدة المالية و/أو الفنية. ولكن معظم الأسر قد لا ترغب فى أن تقوم الدولة بالعمل من جانب واحد: فهم يريدون مساعدة ذات مغزى، وليس مساعدة ترتد بهم إلى خانة القُصَّر. فالأسر لا ترغب فى أن تأخذ الدولة بمشورتها فحسب، بل ترغب أيضًا فى المشاركة الفعالة فى سبيل تلبية حاجاتها. وبالتالى يبين الشكل ٤-١ ستة مجالات للمشاركة والتفاوض يمكن للأسرٍ من خلالها أن تتعاطى معها بصدد البحث عن حلول لمشاكلها مع مفوضى الدولة.

وهذه المجالات أو المساحات، لا تبين لا التنظيم الاجتماعى ولا الشبكات الاجتماعية التى تمثل أسس قوة المجتمع المدنى المستبعدة منه الدولة. والعمل بالتعاون مع الآخرين وما وراء يد الدولة، يمكن للأسر أن تزيد من فرصها فى تحقيق وصولها إلى بقية أسس القوة الاجتماعية. وهذا ما تشير إليه الأسهم الجانبية خارج المحاور العمودية، فى الشكل ٤-١ . ومن هنا فإن نموذج (عدم) التمكين قد ينظر إليه أيضًا كنموذج للتمكين، أو بدقة أكبر: كنموذج للتمكين الذاتى الجماعى. ومن ثم، فإنه لا يعد

مجرد نموذج للفقر والحرمان، بل أيضًا نموذج للطريقة التى يمكن بها التغلب على الفقر، وتعزيز تنمية حقيقية.

وحتى فى هذه الحالة، فإن ثمة حدوداً خطيرة مقيِّدة للاستخدامات المنظورة لهذا النموذج. فبجعلنا تحرك الأسرة أمرًا مركزيًا للنموذج، يكون للمرجع المكانى فضاء صغير للموضع المحلى. وفى هذا المستوى يمكن للأسر أن تدرك مصالحها بصورة أوضح، وأن تمتلك الدوافع و تمارس المشاركة أيضًا. ولكن القيود على ما يمكن أن يتحقق محليًا تعد قيوداً قاسية، حيث يكون الفقر ظرفًا من عدم التمكين المنظم، يتضمن ظروفًا هيكلية تُبقِى على الفقراء فقراءً، وتحد من وصولهم إلى القوة الاجتماعية ليقتصر عيشهم على الحياة يومًا بيوم.

لقد جادلنا فى الفصل الثانى بأن النمو الاقتصادى السائد، يجعل كثيراً من السكان زائدين عن حاجات التراكم الرأسمالى. ومن ثم، فإن القيود المفروضة على الفقراء، تعد قيوداً هيكلية. بمعنى أن نظام علاقات القوة التى تدعم وتقيم الإنتاج الرأسمالى، تعمل أيضًا لتبقِى على الفقراء محرومين من التمكين. وهى تخفق فى توفير التوظيف الكامل فى الاقتصاد الرسمى؛ وتعزز نموذج ملكية الأرض الذى يهبط بصغار الفلاحين إلى حالة عدم امتلاكهم أرضًا؛ وتخرج "الطبقة الدنيا" من المشاركة السياسية الفعالة.

إذن تجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة، يعنى وجوب تغيير علاقات القوة السائدة. وهذا ما يدعو إلى وجود شىء لا بد له من أن يتجاوز الزيادة فى الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية؛ إلى تحول القوة الاجتماعية إلى قوة سياسية قادرة على تحويل المطالب السياسية إلى حقوق شرعية (انظر: الفصل السابع). والديمقراطيات الاجتماعية فى الغرب- بما هى عليه من تحصين- قد أقرّت بحقوق الأسرة فى مجال الحياة، وفائض الوقت لزمن طويل. ولكن مأسسة هذه الحقوق سبقتها عقود من الكفاح المرير من أجل مساكن للعمال، وأسبوع عمل قوامه أربعون ساعة، وحد أدنى للأجر، وخدمات رعاية الأطفال.

ونموذج (عدم) التمكين فى الفقر، يعد نموذجًا وصفيًا ومنظوريًا prospective، فهو يساعدنا فى النظر إلى الفقر من منظور من يحاولون بلوغ أهدافهم، وإن أمكن، تحسين حياتهم. والمركز النشط فى هذه الجهود هو اقتصاد الأسرة. ويعنى الفقر حسب هذه الرؤية، الحرمان من التمكين فيما يتعلق بأسس معينة من القوة الاجتماعية. ولكن النموذج يمكن أن ينقلب من الداخل إلى الخارج أيضًا، ومن ثم يصبح منظوريًا. فهؤلاء المحرومون نسبيًا من التمكين، سيرغبون فى مزيد من القوة، وسينخرطون حقيقة فى كفاح طوال الحياة لتحسين وضعهم فيما يتعلق بواحد أو أكثر من أسس القوة الاجتماعية. وأساسيات هذا الكفاح موضحة فى الشكل ٤-١ من خلال الأبعاد الأفقية والعمودية: مجال الحياة، وفائض الوقت، والتنظيم الاجتماعى، والشبكات الاجتماعية. وبمجرد تأمين الحد الأدنى من هذه الأسس، يمكن للأسر أن تكرس جهودها للأبعاد المتبقية من القوة الاجتماعية: المعرفة، والمهارات، والمعلومات، وأدوات الإنتاج، والموارد المالية.

وخلال مواجهة الأسر لهذه القضايا، فإنها بالطبع تضع فى حسبانها عقبات إضافية. الناس الأكثر فقرًا- ضحايا المجاعة، والعمال الريفيون الذين لا يمتلكون أرضًا، والأسر التى تعولها النساء، فى مناطق وضع اليد على أطراف المدن الكبرى- قد يفتقدون ببساطة إلى وسائل لمساعدة أنفسهم. وهم يحتاجون إلى مساعدة المؤسسات الدينية واتحادات العمال، بل وحتى مساعدة الدولة. ولكن بالنسبة للأقل فقرًا، فإن التمكين الذاتى الجماعى نادرًا ما يكون عملية تلقائية للتحرك المجتمعى: فالفاعلون من الخارج يشكلون عنصرًا مهمًا للغاية.

والغرض الأساسى لهذا النموذج، كما ينطبق على نموذج الاقتصاد الكلى، يعد واحدًا من المساعدات الكشفية. ويجب الآن استخدام النموذجين كليهما؛ لمساعدتنا على التحديد الأكثر دقة للمهام التى يجب على التنمية البديلة مواجهتها. وسوف نشير إلى هذه المهام كمطالب سياسية، لأنها تظهر هكذا فى سياق الحركات الاجتماعية الساعية لإحلال نموذج النمو المتجانس، ببديل ذى معنى وقادرٍ على كسب التأييد السياسى.

الفصل الخامس

مطالب سياسية(١): ديمقراطية شاملة ونمو اقتصادى ملائم

خلال الاجتماع العالمى للمنظمات غير الحكومية الذى عقده البنك الدولى فى لندن عام ١٩٨٧، بالتعاون مع "معهد التنمية عبر البحار"، التقت مجموعة محدودة من المنظمات غير الحكومية، تمثل البلدان الفقيرة بهدف مناقشة سبل التعاون بين المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية. وقد شمل تقرير هذه المجموعة بيانًا موجزًا عن مبادئ تنمية بديلة جديرة بالذكر، قبل الخوض فى المناقشة المفصلة للتنمية البديلة. هذه المبادئ تعد الأقرب لما يمكننا التوصل إليه من رؤية معاصرة للتنمية البديلة، من داخل البلدان الفقيرة نفسها، كما يعرفها فاعلون آخرون فى مجال التنمية، غير الدولة (Drabek, 1987).

ووفقًا للتقرير الصادر عن هذا المؤتمر، تسعى التنمية البديلة إلى "قلب تلك العمليات المدمرة التى تعد عمليات للإفقار"، وذلك عن طريق:

- السماح للفقراء باستعادة حصولهم على القوة، والتحكم فى حياتهم وفى الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة فى بيئاتهم.
- تقوية القدرات الطبيعية لتحديد أهداف التنمية، ووضع استراتيجيات للاعتماد الذاتى، والتحكم فى مصيرهم بأنفسهم.
- رفض التوفيق حول قضايا مرتبطة بالهوية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات [الفقيرة].

- التأكيد على والاهتمام بالانتفاع من الجهود الأصيلة النابعة من الجماعات نفسها وتطويرها، والتى تعزز الاعتماد الذاتى برغم صغرها.
- التعريف بأن المنظمات غير الحكومية العاملة فى التنمية تلك التى تمتلك تطوراً أصيلاً، تمثل وسائل مهمة لإحداث التغيير فى عملية التنمية و[ينبغى] توجيه الدعم الأساسى إليها.
- الاعتراف بأن كل جهود التنمية يجب أن تتضمن النساء كشريكات متكافئات، تحمّلن حتى هذه اللحظة عبء العمليات المناهضة للتنمية".

يمكن التدليل على أن هذه المبادئ تعد فى جزء منها خادمة لذاتها، فيما تصر على تسيير دعم التنمية "أساسًا وأوليًا" للمنظمات غير الحكومية وثيقة الصلة بالناس "كوسائل مهمة للتغيير". ويظهر الدور الرئيسى للمرأة ومطالبها فى المساواة، فى نهاية إعلان مؤتمر لندن، بوصفه فكرة متأخرة، ربما جاءت نتيجة للمناصرة المكثفة، والتكتل الذى تم من قبل العضوات فى الملتقى. وفى الوقت نفسه، تشدد المبادئ على الخاصية الإقليمية لأى تنمية بديلة، ومنح الفقراء مزيداً من الحكم الذاتى فى مجالات الحياة فى جميع مراحل ممارسة التنمية. وفيما يتصل بهذه الأمور، فإن المبادئ الواردة فى الإعلان تدعم ما قيل فى هذه الصفحات.

ففى هذا الفصل والفصل التالى له، نطرح العناصر الرئيسية المكونة لتنمية بديلة، بوصفها مجموعة من المطالب السياسية تهدف إلى إحداث تغيير فى تخصيص الموارد الإقليمية العامة نحو دعم أربعة توجهات معيارية عريضة، نعتقد أنها تحدد المعانى المتأصلة لتنمية بديلة. وهى توجهات متسقة، إن لم تكن منطبقة، مع المبادئ التى وضعها مؤتمر لندن عام ١٩٨٧ .

وتشير هذه التوجهات المعيارية إلى مجال أوسع من "الأهداف" الأكثر تقليدية لخطاب التخطيط. فبدلاً من العبارات ذات النهايات المحددة، فإن الغرض من هذه التوجهات أن تكون بمثابة "صور إرشادية" لما نرغب فيه من تغيير اجتماعى.

وفى الحالة الراهنــة، فإن قصـــدها المظلل والملازم لهـا، يتمثل فى إعادة دمـج الفقراء غير المرئيين مع المجتمع الأوسع، والتأكيد على كامل حقوقهم كمواطنين فى هذا المجتمع. ولكن وضع المسألة بهذه الكيفية، لا يعنى ببساطة أن يتم "رفع" الفقراء درجة أو درجتين فيما يتصل بممارسة أدوارهم التقليدية الخاضعة. فإعادة دمج عدد كبير منهم يصل إلى نصف سكان العالم، مع مجتمع سياسى قائم يمارسون فيه، فى الوقت الراهن، حقوقًا قليلة، لا يمكن أن يتم بأية معنى من المعانى بدون أن يستلزم ذلك ضرورة تغيير نظم الهيمنة- التسلطية، والرأسمالية الطرفية peripheral capitalism، والبطريركية- نفسها تغييراً رئيسيًا. ومعركة كهذه، تُخاض من أجل تغيير نظامى، قد تمتد لأجيال عدة، تشكل موضوع الفصل السابع من هذا الكتاب. ومن ثم فإننا فى هذا الفصل والفصل الذى يليه نلقى نظرة على هذه التوجهات المعيارية الرئيسية، والحجج الداعمة لها وخصوصًا المتعلقة منها بالدمج السياسى والاقتصادى والاجتماعى والمستقبلى والتى تشكل جميعها معًا مضمار هذه المعركة.

إن الاندماج السياسى يهيئ الفرصة لطرح مطالب ديمقراطية شاملة، تشير إلى تغير فى نظام العلاقات السياسية، وفيما يقابلها من مؤسسات. أما الاندماج الاقتصادى، فيطرح مطالب تحقيق نمو اقتصادى ملائم، يربط بين العلاقات الإقليمية السياسية وبين علاقات السوق غير الإقليمية. فى حين يطرح الاندماج الاجتماعى فرصة لمطالب المساواة بين الجنسين، أو مطالب المرأة من أجل حقوق متكافئة ومشاركة اجتماعية، ومن ثم وضع حد للنظام البطريركى السائد. أما الاندماج المستقبلى فيهيئ الفرصة لطرح مطالب من أجل التكافؤ بين الأجيال، كأن ترث أجيال المستقبل البيئة الفيزيقية فى حالة جيدة، أو أفضل مما كانت عليه فى زمن استلام آبائهم وأسلافهم لها. ومن ثم، فإن المعنى المتضمن فى هذه المطالبة، يكمن فى التغير الجذرى فى كيفية تعاملاتنا مع البيئة، يرقى بها من كونها تحليلاً وظيفيًا قصير المدى إلى أخلاق تضم وتدمج مصالح أجيال المستقبل فى إدارة العالم الفيزيقى.

الاندماج السياسى: ديمقراطية شاملة

على عكس الرؤية المتبناة على نحو خاص، فى أن الديمقراطية تحددها أساسًا مجموعة من الحقوق التى يتمتع بها الفرد، مثل الانتخاب، أو حرية التعبير، فإنها تفهم هنا كونها تستند على القوى الشرعية لمواطنة مفعَّلة، أو عضوية مسئولة فى مجتمع مشكَّل سياسيًا. وكما أشرنا فى الفصل الأول، فإنه قد يُنظر إلى المجتمع السياسى كمجتمع مدنى فى شقه السياسى. وبالتالى، فهو كمجتمع مدنى ينقسم بفعل مصالح مادية وأيديولوجية. وفى السياق الحالى، فإن مصطلح مجتمع يحمل ببساطة معنى المساواة الأساسية لحقوق والتزامات أعضائه المواطنين.

وتأتى المجتمعات السياسية إلى الوجود نتيجة قرار طوعى من أعضاء مجموعة اجتماعية، ذات أساس إقليمى لحل مشكلات ترقى إلى الاهتمام العام حلاً سلميًا. وهذا فى جوهره، هو معنى نظرية العقد contract theory لمجتمع سياسى. وبالتالى، فإن جميع السياسات تتشكل إقليميًا: سلطتها فى تناول ومواجهة قضايا عامة، لا تمتد إلا لحدود مساحة حياتهم المشتركة(١).

وتوجد المجتمعات السياسية على مستويات مختلفة من التشكل الاجتماعى، ونحن جميعًا نشارك على نحو متزامن فى عديد من هذه المجتمعات، والتى قد تتراوح من حكومة الأسرة، مرورًا بالحكومات المتوسطة لحى أو قرية أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة، إلى الأمة، أو حتى لما يتجاوز ذلك إلى مجتمع متعدد الجنسيات فى البداية، ثم عالميًا فى النهاية.

ولا شك أن هناك صراعات حادة تنشأ داخل وبين هذه المجتمعات العديدة، ولكن من المفترض ممارسة المصالح المتعارضة وفقًا لأدوار، وإجراءات، ومؤسسات واضحة. وكوسيلة لحل الصراعات الاجتماعية، فإن استخدام العنف البدنى يُنظر إليه

(١) للاطلاع على معالجة متمكنة لفكرة الديمقراطية انظر: Dahl, 1990.

كنوع من تعطل السياسات[1]. فالمجتمع السياسى يمثل نسقًا لنظام سياسى- "قواعد اللعبة".

ومن ثم فإن الديمقراطية، من هذه الرؤية، تعنى أن الناس المنظمين فى مجتمعات سياسية، يمثلون المصدر النهائى للقوة السيادية على مجالات حياتهم، والتى تشكل فى العصر الحديث، وبدقة، الأقاليمَ المترابطة. وبوصفها "العضو التنفيذى" للمجتمع السياسى، تكون للدولة السيادة على إقليمها، وهو ما يكون وحسب كامتداد لسيادة الشعب. ومن ثم فإنها، أى الدولة، تكون موضع مساءلة أمام المجتمع فى جميع أفعالها.

ويشير المجتمع السياسى إلى قوة فرضية virtual فى حكم الواقع، ولا تصبح فعلية actual إلا عندما تناضل من أجل مطالب بعينها، وتربط فيما بينها. وقد شهدنا مثل هذه الترابطات، فى حالة النضال من أجل الاستقلال الوطنى (الهند، إريتريا، سلوفينيا، ليتوانيا)، ومن أجل استقلال إقليمى أوسع (البيافرا، البنجاب، جنوب السودان، الكيبيك)، ومن أجل المشاركة السياسية (جنوب إفريقيا)، ومن أجل الحكم الذاتى المحلى. فمطالب المرأة بحقوق متساوية متكافئة فى إطار الاقتصاد الأسرى، حوّل هذا الاقتصاد إلى ساحة سياسية أيضًا. وقد تسعى الدولة (أو القوة المتمأسسة للذكر الأبوى/ البطريركى) إلى قمع القوة الفعلية للمجتمع السياسى، وقد تنجح فى هذا لفترة طويلة من الزمن، لاسيما عندما يتم استبعاد قسم كبير من المجتمع الواقعى من العضوية المجتمعية المسئولة، كما هو عمومًا فى حالة كل من الفقراء والنساء. ولكن لأن سلطة الدولة تظل سلطة غير شرعية، بدون ممارسة السيادة للسلطة السياسية من قبل "الشعب" ومن ثم يجب المحافظة عليها بالقوة، وقد بينت الأحداث الأخيرة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى، كيف أن القوة الفرضية للمجتمع السياسى، لا يمكن قمعها.

---

(١) تحتفظ الدولة لنفسها بالطبع باحتكار وسائل العنف، ولكنها مقيدة فى استخدام هذه الوسائل- على الأقل فى حالة الديمقراطية - وذلك لحكم حقوق الإنسان والتدابير القضائية. ويعتبر الاستخدام الإرادى للعنف من قبل الدولة، عندما يحدث، غير شرعى ومن ثم يكون عملائها هم الملومين.

فالعضوية المسئولة فى مجتمع سياسى، تتطلب تحويل القوة الاجتماعية إلى قوة سياسية. ومن ثم، فإن مفهوم المواطنة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بنموذج التمكين (عدم) للفقراء[١]. فالناس المحرومون من وسائل التمكين، خصوصًا هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر، والمستبعدين على أرضيات أخرى، مثل العنصرية والتمييز على أساس الجنس، يفتقدون إلى القوة الاجتماعية المطلوبة لممارسة حقوقهم السياسية ممارسة حقيقية. ولأنهم لا يملكون قوة اجتماعية زائدة تفى بتحويلها إلى قوة سياسية، فإن مشاركتهم السياسية تعتمد، فى نهاية المطاف، على مجرد إيجاد حل لمشكلة "بقائهم". فالفقر هو ما يستبعدهم- على نحو مؤثرٍ- من الممارسة الكاملة لحقوقهم السياسية[٢]. وفى الوقت نفسه، فإن الممارسة السياسية كشكل من أشكال التمكين الذاتى الجماعى، تكون مطلوبة لتنفيذ النضال المستمر ضد الفقر المتوطد بعمق. ونتيجة لهذه العلاقة المزدوجة بين القدرة على الممارسة وبين التمكين الذاتى، فإن الديمقراطية الشاملة يجب أن تُرى بوصفها المطلب الرئيسى لتنمية بديلة. فهى إطارها السياسى.

والديمقراطية الشاملة هنا، ليست هى ذلك الإطار الموجود فى أىٍّ من دول العالم الفقيرة والتى يمكن البرهنة عليها بسهولة. فتراكم رأس المال وكفاءة النمو، يبدوان فى أفضل حالاتهما، فى بيئة غير مسيّسة. وكما برهن البعض، فإنهما عمليتان تكون

---

(١) ينبغى أن يكون من الواضح الآن أن المفهوم الخاص بمن يعد مواطنًا فى الديمقراطية هو مفهوم شامل. وباتباع "روبرت دال" Robert Dahl (1990, p. 129) سنقول إن المجتمع الفاعل سياسيًا، والذى يدعوه "دال" بالشعوب demos، "يجب أن يشمل جميع أعضاء المجتمع باستثناء العابرين والمختلين عقليًا."

(٢) عندما تنفجر جماهير الفقراء خارج تكتلاتهم الخاصة والمحدودة، وينخرطون فى عنف الشوارع الذى يسميه البرازيليون (تحطيم العليين) quebra quebras، فقد يكون هذا تحركا سياسيا، ولكنه ليس "سياسة". وبالرغم من أنه قد يسفر عن نتائج، عادة من النوع المؤقت، فإنه ينبغى أن يُرى بوصفه تعبيرا عفويا وواضحا للإحباط الشديد من عملية سياسية تدير أذنًا صماء للمطالب الشعبية. وكما يذكرنا دائمًا حنا آرندت Hannah Arendt، إن السياسة تتطلب تعبيرًا. وبالرغم من أن بعض الأساتذة قد حاجوا بأن الفقراء لا يمكنهم أن يحظوا بالاهتمام، إلا من خلال أعمال العنف (Piven and Cloward, 1979)، فبدون متحدثين ممثلين لهم، يمكنهم توضيح الغضب الشعبى، لن يتم إنجاز سوى القليل جدًا، إذا تمكنوا أصلاً من إنجاز شيء من الأساس.

أفضل إدارة لهما، فى وجود مشاركة رمزية من مجتمعات سياسية منظمة، وليس أكثر (Crozier,et. Al., 1975). ففى كثير من البلدان الفقيرة، يتم التعامل مع المشاركة السياسية، إذا لاقت تشجيعًا من أساسه، بوصفها عملاً طقسيًا فى الأساس، أما الحركات التى تسعى هناك إلى تحويل قوتها الاجتماعية إلى قوة سياسية، فإنها مقموعة. وفى معظم بقاع العالم نجد أنظمة الدولة تختلف بدرجاتٍ من النظم السلطوية إلى الشمولية/ التوتاليتارية، تدعمها القوة العسكرية.

والدول السلطوية تسعى من وقت لآخر إلى اكتساب الشرعية عن طريق ما يسمى بـ"التدابير الشعبية"، مثل الدعم الحضرى للأغذية الأساسية، والنقل العام، والسكن منخفض التكاليف. إلا أن هذه التدابير فى حد ذاتها لا تعد تدابير تمكينيةً empowering. فكل تمكين حقيقى ودائم يجب أن يتضمن شكلاً من أشكال العمل الجماعى من قبل الفقراء أنفسهم.

وفيما يلى مناقشة للمطالب السياسية لديمقراطية شاملة، كجزء من تنمية بديلة. وأنا هنا على وعى بالانحياز الغربى المتأصل فى النظريات السياسية التى تستند عليها هذه المطالب[١]. فالتقاليد السياسية غير الغربية موجودة، وهى فى معظمها سلطوية، كما هو الحال فى إيران أو اليابان، أو شمولية كما فى الصين. ولا نستثنى هنا أمريكا اللاتينية، بما يوجد فيها من نماذج مجتمع الدولة العضوية (Stepan, 1985). ولكن بالرغم من ذلك، فإن المضى قدمًا نحو صيغة ديمقراطية من الحكم يعد الآن أمرًا عالميًا.

إن المطالب السياسية لديمقراطية شاملة تركز على نضالات مرتبطة ببعضها البعض: (أ) تقوية معنى وواقع المجتمع السياسى؛ (ب) تطوير سلطة فعالة للدولة على المستويين الإقليمى والمحلى للحكم؛ و(ج) زيادة التحكم الذاتى للمجتمع السياسى فى مجالات حياته.

---

(١) للاطلاع على أعمال نظرية ذات صلة، انظر البيبلوغرافيا الواسعة الواردة فى Dahl 1990.

النضال من أجل الشمول

يرتبط هذا المطلب بالظروف البنيوية التى قد تثبِّط من جهود تشكيل المجتمع السياسى، تاركة إياه فى حالة من القوة الفرضية بدلا من القوة الفعلية[١]. ويشير الشمول فى المقام الأول، إلي معايير رسمية أو عرفية لحقوق المواطن. والمطلب يكمن هنا فى أن تكون المواطنة وفى أبسط أشكالها: مجموعة من الحقوق والالتزامات، يتداولها جميع الأعضاء الفعليين فى مجتمع سياسى، بغض النظر عن النوع الاجتماعى، أو السن، أو العرق، أو مستوى التعليم، أو الديانة، وبمعزل عن أى معيار آخر يمكن استخدامه لتقييد العضوية المسئولة، واستبعاد المواطنين من الممارسة الحرة غير المقيدة لحقوقهم السياسية، وواجباتهم المدنية[٢].

على الدرجة نفسها من أهمية الشمول الرسمى فى مجتمع سياسى، مفعّل على أرض الواقع لجميع القائمين على إقليم أو أرض معينة بصفة دائمة، يأتى المطلب الأكثر راديكالية لمكافحة الفقر المطلق الذى يمكن أن يعمل جيداً كوسيلة أكثر فاعلية للاستبعاد السياسى، تفوق أى إجراء أو معيار آخر تعسفى. ولقد برهنّا من قبل على أن الفقر أحد أشكال الحرمان من عوامل التمكين، أما الفقر المطلق فيميل إلى ابتلاع مكتسبات الأسر المتوافرة، فى أنشطة لا تنتهى تضمن مجرد بقائهم على قيد الحياة على مستوى اليوم[٣].

---

(١) ترغب جميع المجتمعات القائمة على أساس إقليمى فى درجة ما من الحكم الذاتى على مجال حياتها. وفى بعض الحالات، مثل الدول القومية أو الدول القائمة على الأمة، أصبحت هذه الرغبة فى قوة سياسية رغبة متمأسسة.. وهذا ما يسمى "تفعيل القوة السياسية كقوة فعلية"، وفى حالات أخرى، تضمن قوة إقليمية أو محلية، يستمر النضال. وحيثما يكون الأمر غير متمأسس بعد، فإننا نتكلم عن قوة فرضية.

(٢) ولكن انظر أيضًا إلى الهامش رقم ٣ فى القيوم التى وضعها "دال" Dahl فيما يتعلق بشمول "العابرين"، ومن ثبت أنهم "مختلون عقليًا" فى المجتمع السياسى. ويشكل الأطفال حالة خاصة قد يتم التعامل معها كمواطنين مفترضين أى بحكم الواقع.

(٣) إن الفقر المطلق يحد أيضًا من آفاق التوقعات، وله آثار خبيثة على الاعتداد بالذات. والناس المحرومون من وسائل وعوامل التمكين يميلون إلى عكس الصورة السلبية داخليًا على أنفسهم، والتى يأخذها عنهم الأكثر تمكنًا. للمطالعة فى منظور حول هذه القضية المعقدة، انظر: Papanek, 1990.

ولكن المطالبة بمكافحة الفقر المطلق الذى يستند- فى هذه الحالة- على الحق "الطبيعى" فى المشاركة فى الممارسات السياسية للمجتمع المدنى، لا يمكن فهمها كمجرد شرط مسبق لإحداث الشمول. ففى التنمية البديلة، تكون الطريقة الوحيدة المقبولة لرفع الأسر فوق عتبة الفقر، هى التمكين الذاتى الجماعى. فبالرغم من اقتصار الممارسة السياسية على المحليات- تعنى الغاية، كما أشار أرسطو- فهى إحدى الطرق التى نؤكد بها إنسانيتنا المشتركة. وفى الوقت نفسه، فإننى فى الإشارة إلى التمكين الذاتى الجماعى، لا أعنى أن الفقراء يجب أن يعتمدوا على جهودهم الخاصة وحدها. فالتمكين الذاتى، وسط الفقراء، ليس من المحتمل أن يحدث حسب سماته الخاصة، تمامًا مثلما يحتاج التلميذ إلى معلم. فالمعلم يقوم بالتدريس والطالب يتعلم. وهنا يمكن للتعليم أن يسمى شكلاً من أشكال التمكين الذاتى. وقد يكون المعلم متعاونًا ومساعدًا؛ يشجع ويمنح الفرص، ويحكى القصص ويطرح الأسئلة، ويصحح الأخطاء، ويعمل مُصدّرًا ومستوردًا. ولكن التعلم الفعلى يظل حصرًا مسئولية الطالب.

الحبكة فى الموضوع إذن، هى كيف يمكن مساعدة الفقراء؟ فالتمكين الحقيقى لا يمكن أن يؤتمر به من الخارج. وفى الكفاح ضد الفقر، ومن أجل تحقيق الشمول السياسى، يقتصر دور الفاعلين الخارجيين على توفير الدعم للتمكين، بطرق تشجع المحرومين منه على تحرير أنفسهم من ربقة الاعتماد التقليدى. وهؤلاء العاملون من الخارج الذين يعملون من أجل مساعدة الفقراء فى الحصول على موطئ قدم فى المدينة، وتقليل إهدار الوقت والطاقة؛ بتوفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، أو تحصيل معرفة ومهارات مفيدة. يجب على هؤلاء الفاعلين أن يشجعوا الفقراء للتغلب على خوفهم من أن يصبحوا نشطاء فى المجتمعات التى يعيشون فيها، فيكتسبوا صورة إيجابية عن الذات، ويعبروا بثقة عما يدور بأذهانهم، ويقوموا بتحديد ودعم القادة المحليين، والسعى إلى إيجاد حلول تعاونية. ويجب أن يكون هناك تأكيد دائم على التعلم من خلال العمل الجماعى.

وفى بيان متميز حول هذا الموضوع، يكتب "دييجو بالما" Diego Palma، "إن التنظيمات المجتمعية هى المكان الذى يتعلم فيه الناس ممارسات ديمقراطية حقيقية،

ويتعلمون تقسيم العمل الذى يجب إنجازه، ووضع الأهداف. إنه المكان الذى يمكن فيه عمل تجارب، فى موضوعات وأمور كبيرة وصغيرة، بكل السرور والقوة التى يخلقها العمل بالتضامن بين بعضهم البعض." (1988, p. 25)[١].

ويتم تعلُّم الممارسة المسئولة للمواطنة، والناس يحصلون على الشجاعة ويكتشفون آفاقًا جديدة، ويصبحون تدريجيًا على وعى بحقوقهم كأعضاء فى مجتمعات سياسية حرة (Friere, 1973, 1981). ولكن مادام قد انعدم وجود مجال سياسى للمواجهة والتعبئة المدنية، أى عدم وجود مجال لك للعمل كشخص سياسى؛ تظل المواطنة مجرد قوة فرضية. وثمة مجتمعات قليلة نسبيًا، أصبحت فيها الحريات الأساسية التى تتيح التحرك السياسى- التجمع، والتعبير، والمعلومات، وما إلى غير ذلك- متمأسسة إلى درجة أنها أصبحت من الأمور المسلم بها. وقد أغلقت معظم الدول، بدرجات مختلفة، مساحة المواجهة والتعبئة بفرض الخوف من المخبرين والقمع البوليسى والتعذيب و"الاختفاءات"، وغيرها من مظاهر الرعب.

ولكن هزيمة الخوف ممكنة، ولن يحرز النضال من أجل مؤسسات ديمقراطية، أى خلق مجال سياسى مفتوح، تقدمًا إلا عندما يتحرر الناس من خوفهم من القمع (Lechner, 1988). ويتطابق نضال الناس من أجل مجال سياسى مفتوح مع النضالات من أجل مجتمع سياسى يمكنه أن يمنحهم التعبير الفعال والمتميز عن رؤاه ومطالبهم وحقوقهم[٢].

---

(١) حول الموضوع المتعلق ببحث التحركات، انظر العمل الفائق لـ"فالس بوردا" Fals Borda, 1985, 1986.

(٢) استفدنا كثيرًا فى النقاش السابق من عدد من المؤلفين فى أمريكا اللاتينية ممن لاحظوا أنه بادية من أواسط سبعينيات القرن المنصرم، كانت حركات الفقراء فى ساو باولو وليما وغيرها كانت تتغير تغيرًا حاذقاً من حركات مطلبية إلى حركات حقوقية. وقد كانت هذه الحركات من بين أولى الحركات التى أدخلت مفهوم المجتمع المدنى الذى أصبح الآن جزءًا من اللغة اليومية وذلك بمعناه الجديد لمجتمع يتمحور حول الأسرة يناضل من أجل مزيد من الاستقلال، ,كما كانت أيضًا الأولى التى تربط مناقشة مطالب السكن والنقل وغيرها من مطالب البنية التحتية بعمليات أوسع من الدمقرطة. انظر: Moises, 1981, 1986; and Jacobi, 1989.

والنضال من أجل الشمول ومن أجل مجال سياسى مفتوح، يتضمنان فى رؤيتهما إعادة بناء علاقات القوة الموجودة، تلك العلاقات التى تحد من خيارات الفقراء، وتمنعهم من الاندماج الكامل مع المجتمع ككل. ولذلك ستلاقى تلك المحاولات معارضة مؤكدة فى الغالب، من طبقة سياسية تخشى فقدان ما تتمتع به من مزايا، ومن ثم ستلجأ إلى كل الوسائل الممكنة بما فيها العنف المادى/البدنى؛ لمنع هذه العملية من إعادة بناء علاقات القوة[1].

وثمة ميل لاعتبار المواطنة والممارسة السياسية حقًا محفوظًا على المستوى الوطنى. ولكن الحقيقة، أن نضالات الفقر المعنية بتنمية بديلة، يجب- فى المقام الأول- أن تتم على مستوى محلى. ففى هذا المستوى يعيش الفقراء، وفيه يمكن تعبئتهم للتحرك. ومن هنا نجد أن كثيراً من الأمم قد أصبحت شديدة المركزية، بما يجعل من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، مواجهة قضايا محلية تشرك الفقراء. وهو ما ينطبق أيضًا على تداول سلطة الدولة الذى يشكل مطلبًا سياسيًا ثانيًا من أجل ديمقراطية شاملة.

النضال من أجل تقسيم مساحى جديد للقوة

غالبًا ما يعتقد أن الدول المركزية هى دول قوية. ولكننا هنا نؤكد على العكس. والقضية هى التقسيم المساحى الأمثل للقوة. فإن المركزية المفرطة- كوضع طبيعى فى البلدان الفقيرة، حيث تتّخذ جميع القرارات المحلية والإقليمية من خلال وزارات وطنية- تؤدى، على حد قول الحكمة التقليدية، إلى إضعاف الدولة.

---

(١) بعض الأساتذة يفكرون فى ديمقراطية تشاركية ولكن بتحفظ. وتبين إحدى الحجج فى هذا السياق- فى أعقاب اندلاع العنف الشعبى فى ستينيات القرن الماضى- أن الديمقراطية التشاركية تجعل شئون الدولة وما يمثلها من هيئات غير قابل للحكم؟ ومن شأن هؤلاء الأساتذة أن يفضلون رؤية مشاركة مباشرة أقل فى الشئون العامة. انظر: Crozier et al., 1975.

ويقوم هذا الاستنتاج على حجتين:

أولاً: أن أشكال الحكم شديدة المركزية تولّد أمراضًا إدارية: تخمة الاتصالات، والأوقات الطويلة للاستجابة، وغربلة المعلومات وتشويهها، والفشل فى الإمساك بالصلات المكانية فى البرمجة القطاعية، وإلى ما غير ذلك. أما الحجج المضادة التى تقول إن التخطيط المركزى يؤدى إلى تنسيق أفضل فإنها تفتقد إلى المصداقية (Downs, 1967; Lindblom, 1977).

ثانيًا: وهذه هى الحجة السياسية؛ أن الدول المركزية تميل إلى عدم الاستجابة للحاجات المحلية، وخصوصًا حاجات المحرومين من التمكين. فالمركزية تميل إلى غلق المساحة السياسية أمام المواجهة المدنية والتعبئة، كما يُحتمل أن تتعامل المركزية مع المجتمع السياسى كتهديد. ولكن الدولة التى تتصف بسوء الحكم وبالقمع تفقد شرعيتها فى نهاية المطاف، حيث تجنح إلى الوقوع فى شرك اللجوء للقوة. ولكن تطبيق القوة يبتلع الموارد التى يمكن استخدامها على نحو أفضل، فى حالة إذا ما كان المجال السياسى مفتوحًا. كما أن لجوء الدولة إلى القمع يحول سلطتها إلى جهاز البوليس والجيش، ويضفى الوحشية على العلاقات الاجتماعية، ويشجع الفساد. ودولة فى ورطة كهذه، لهى دولة ضعيفة.

ومن هنا، فإن إعادة بناء التقسيم المساحى للسلطات بإسناد الوظائف المركزية والموارد إلى حكومات محلية وإقليمية، يصبح مطلبًا محوريًا لتنمية بديلة. وهذا ما يمضى جنبًا إلى جانب إحياء المجتمع السياسى على هذه المستويات، وتشكيل دول محلية ديمقراطية مستجيبة وكفء، حيث يكمن الهدف على المدى الطويل هنا، فى خلق مجال سياسى محلى (إقليمى) يتيح حل قضايا الدمج الاجتماعى، والنمو الاقتصادى الملائم من خلال وسائل سياسية وليست بيروقراطية، أى من خلال المفاوضات وليس من خلال الفرض الأعمى.

أحيانًا ما ينعى نقاد اليسار إسناد السلطة إلى حكومات محلية. فهم يدركونها لا بوصفها تفتيتًا للمجال السياسى فحسب، بل أيضًا تفتيت لتضامن الطبقة العاملة

(Markusen, 1987; Slater, 1989). وقد واجه كثير من الماركسيين صعوبات فى التوصل إلى مصطلحات مع الإقليمية، أو القطرية territoriality، وكذلك بالنسبة للممارسة السياسية (كمقابل للممارسة الثورية) (Soja, 1989). ولكن كما أشرنا آنفًا، فإن الدول المركزية لا تكون بالضرورة قوية، ويمكن تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية الضرورية على نحو أسرع فى بيئة سلطتها للامركزية. ومن ثم، فإسناد السلطة أو تداولها، والتقسيم المكانى، وخلق مجال سياسى مفتوح، على المستويين المحلى والوطنى، تشكل أيضًا تغييرًا اجتماعيًا تقدميًا.

وفيما يتعلق بالحجة القائلة إن تضامن الطبقة العاملة، سيكون موضع تهديد بتقسيم المجال السياسى، فإننا قد نستدعى إلى أذهاننا طبيعة المشروع البديل. فعلى عكس الموقف اللينينى Leninist الذى ينظر إلى استيلاء الطبقة العاملة المظفرة على سلطة الدولة، فإن النضالات الإقليمية أو القُطرية من أجل ديمقراطية شاملة، لا تسعى إلى تقويض الدولة، بل إلى نيل سلطة سياسية فى إطار نظام ديمقراطى. وتمكين الفقراء بطريقة تسمح لهم بأن يكونوا نشطاء وفعالين سياسيًا، وهى طريقة أيضًا من طرق تقوية نظام سياسى تكون الدولة طرف فيه.

وهذا ليس لإثبات أن الكفاح الطبقى ليس مهمًا. ولكن الطبقة العاملة المنظمة فى بلدان فقيرة، ليست متناهية الصغر فحسب (تمثل طبيعيًا أقل من ١٠٪ من نسبة السكان النَشطين اقتصاديًا)؛ بل قد يكون من المخيف أيضًا المدافعة عن مسار بديل، يكون فيه النمو الاقتصادى "ملائمًا"، وربما يخفض الاندماج الاجتماعى والمصداقية الاجتماعية من النمو عبر التدابير التقليدية[١].

وبالمعنى السياسى، فإن الإدراك الصحيح لتنمية بديلة، يتمثل فى كونها سلسلة من النضالات ذات أساس إقليمى أو قطرى، مرتبطة ببعضها البعض وينخرط فيها

---

(١) يدفع "راى بال" Ray Pahl (1989) بحجته ضد مركزية الطبقة العاملة فى التحليل الحضرى والإقليمى. فمن الواضح جدًا أن هناك تقسيمات اجتماعية كثيرة لها من القوة ما للطبقة، ولكن مع تقديم اعتبارات الجندر، والعرقية، والديانة فى المقدمة. وهذه التقسيمات الأخرى تميل نحو المحلى/الإقليمى كمنصة لممارستها السياسية. ولمطالعة رؤية مضادة من بيرو، انظر: Galin et al., 1986.

صغار الفلاحين، وفلاحون بلا أرض، و"الطبقة الدنيا" الحضرية. ويجب أن تتحرك هذه النضالات عبر تحالفات طبقية، وليس من خلال نضالات أحادية من جانب الطليعة المعلنة عن ذاتها التى تُرى على نحو أكثر صحة- على الأقل فى سياق بلد فقير- بوصفها ارستقراطية عمالية منفصلة عن التنمية البديلة، بل ومن المحتمل أن تكون معارضة لها(١).

النضال من أجل المسائلة والسيطرة السياسية على مجال السوق

إنها ظاهرة قابلة للإثبات الإمبريقى، أن يرغب الناس فى حماية البيئة التى يعتمدون عليها فى حياتهم وسبل عيشهم. وتشير "الحماية" فى هذا المقام إلى مصلحة مجتمع سياسى فى مد سلطته على مجال الحياة، أو الإقليم الذى يدعم تلك الحماية. والقضية هنا هى الدفاع عن الحدود، ونوعية الحياة داخل قطر أو إقليم الوطن، ونوعية البيئة المحيطة. وهذه هى الفكرة البسيطة لحماية ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة المرء، والتى تدعم فى الوقت نفسه المطلب، أو الحق السياسى من أجل مزيد من الاستقلالية، والحكم الذاتى على مجال حياة مجتمع ما؛ أى من أجل درجة أكبر من تقرير المصير الإقليمى.

والدول الفقيرة والغنية على حد سواء تفتقد الحكم الذاتى الإقليمى، حيث تصبح أراضيها مندمجة فى التقسيم الدولى للعمل والنظام المالى الذى يمنحها فرصة التحقق (Dahl, 1990, part 6). فمؤسسات الإقراض الدولية والشركات متعددة الجنسيات، قادرة

---

(١) هناك حركة قوية فى سبيلها الآن فى أمريكا اللاتينية لتقوية الحكومات المحلية. للمرة الأولى فى التاريخ، وفى بلدان مثل كولومبيا يتم تنظيم انتخابات محلية. فى هذا الصدد، قد يكون من الشيق ملاحظة أن واحدة من أولى إنجازات الانتقالية الديمقراطية فى البرازيل إعادة تشكيل الحكومات (الدولة) الإقليمية المنتخبة. حول موضوع إصلاح الحكومة المحلية فى أمريكا اللاتينية، انظر:

Pease Garcia, 1988; Borja et al., 1987; Grillo, 1988; Herzer and Pires, 1988; Coraggio, Rojas Julca, 1989.

على الخوض فى مساومات صعبة، أينما كان الطلب على رأس المال الأجنبى يفوق العرض. وتميل المناطق والتقسيمات المحلية- التى تمثل مجالات سياسية فعلية- إلى امتلاك قدرة أقل على فرض إرادتها على رأس المال المتحرك، بالرغم من أن الحجم النسبى للعرض والطلب يمثل متغيراً واحداً فقط بين متغيرات قدرتها على تقرير المصير. والمتغير الآخر يتمثل فى الدعم الشعبى للدولة، أو ممارستها الشرعية لسلطتها. فإذا جاءت جميع الأمور متساوية، فإن مجتمعًا سياسيًا قويًا سيكون أكثر فاعلية فى السيطرة على مجالات حياته، وتعديل مقومات التغيير وفقًا للظروف الخارجية، مما لو كان مجتمعًا سياسيًا ضعيفًا.

وثمة شرطان يؤثران فى سيطرة المجتمع على مجال حياته: مساءلة الدولة أمام المجتمع، وقدرة المجتمع على تأكيد سيطرته الفعالة على مجال السوق داخل إقليمه.

فالمجتمع السياسى القوى لا يتطلب فقط مجالاً سياسيًا مفتوحًا يقوم فيه بأعمال التعبئة، بل يجب أيضًا أن يكون المجتمع السياسى قادرًا على مساءلة الدولة على أعمالها، حيث يمكن البرهنة على أن الدول لا توجد لهدف آخر سوى لحماية مصالحها الإقليمية وتحقيق رفعتها، وهو ما يعنى الصالح العام للمجتمع. وسواء قامت الدولة بذلك أم لا، وسواء تم ذلك لأقصى مدى، فلا يمكن تركه لتقريرهم الخاص: مساءلة كاملة أمام الناس ممن تعد سيادتهم مطلوبة. فإن مسألة تقرير ما سوف يحقق التقدم للصالح العام، ليست بطبيعة الحال أمرًا سهلاً ومباشرًا. فهل النمو الاقتصادى أهم بشكل أو بآخر من الجودة البيئية؟ وفى مسائل مثل هذه، يمكن للناس أن ينقسموا، وهو ما يحدث فى الحقيقة. وعندما يعبر الناس عن وجهات نظرهم المختلفة، يكون الجدل المفتوح اللارسمى، هو الطريقة السياسية الوحيدة للبحث عن حل مقبول. وتشكل المساءلة جزءًا من العملية السياسية المفهومة على هذا النحو.

أن تكون قابلاً للمساءلة، يعنى أن تكون ملتزمًا بتقديم تقارير كاملة حقيقية لمستوى من السلطة أعلى، بخصوص الأنشطة والأعمال التى تقوم بها. ولأن النظرية الديمقراطية تفيد بأن الناس المنظمين فى جماعات، أو فى مجتمعات سياسية هم

السيادة الشرعية، فإن المساءلة فى التحليل النهائى تعنى أن على الدولة وعملائها أن يقدموا للشعب التقارير الكاملة والحقيقية عن أعمالهم. وهذه هى العلاقة التى استطاعت دول كثيرة للأسف قلبها للعكس، مما يتيح لنا إمكانية الحديث عن حكم ذاتى إقليمى.

إن المساءلة أمر مطلوب على كافة مستويات الحكم الإقليمى. وهو ما يصدق حتى على الأسر الديمقراطية، تلك الماثلة فى الأذهان بوصفها المجتمع السياسى الأصغر، والتى يكون أعضاؤها- على الأقل من منظور نسوى- مساءلين أمام بعضهم البعض. وفى الممارسة الفعلية، بالطبع نجد أعضاء الأسرة يتحاربون على هذه القضية تحديداً. فهل الأزواج مساءلون أمام زوجاتهم حول كيفية إنفاق الأموال التى يكسبونها؟ إنه النضال الذى تنقسم على أساسه الأسر مراراً وتكراراً. وعموماً، فإن المجتمعات المحلية تميل إلى أن تكون أكثر شفافية، وتتطلب إجراءات رسمية لضمان المساءلة أقل مما تتطلبه من إجراءات أكبر شديدة التعقيد وبعيدة عن حياة الناس اليومية، حتى تسمح بالملاحظة المباشرة لأدائها. كما أن ضخامة المجتمعات النسبية، تتطلب مزيداً من المؤسسات الرسمية: انتخابات دورية، والحصول المتكافئ على المعلومات، وصحافة نشطة التقصى، وقضاء مستقل، وذلك ضمن متطلبات أخرى؛ لضمان قابليتها للمسائلة التامة.

ولكن عندما يتم كل ما قيل، فإن أفضل عمل للمساءلة، يتم على المستوى المحلى، لأن المسألة هنا أن كل ما هو شخصى يمكن مراقبته مباشرة إلى جانب كل ما هو رسمى. وهنا تصبح مسألة من هو الشخص؟ عاملاً أساسيًا فى الحكم على ما يفعله. والأهم هنا، هو أن الناس يستطيعون عقد الصلات بين ما يتم من أعمال عامة، وبين ظروفهم الخاصة فى الحياة، وبطرق لا تتوافر لهم عندما تطرح القضايا أمامهم بصورة أكثر تجريدية. ويصدق هذا أكثر ما يصدق على القطاعات الشعبية، التى يميل أعضاؤها إلى الثقة بما يرونه، ويمرون به من خبرات أكثر مما يقرءُونه (على افتراض أنهم يقرءُون عموماً، حيث إن كثيراً من الناس لا يقرأ).

وإذا كانت مطالبة الدولة بالقبول بالمساءلة، هى إحدى الطرق التى تضمن بها المجتمعات السياسية الاستقلال النسبى لأنفسها، فإن السيطرة الفعالة للمجتمعات السياسية على مجال السوق، تمثل هى الأخرى طريقة لا تقل أهمية فى هذا السياق. وكما يذكّرنا "أميتاى إتسيونى" Amitai Etzioni (1988)، فإن علاقات القوة ضرورية لعلاقات التبادل. وإذا كان المحرومون من التمكين فى سبيلهم إلى التمكين، وإذا كان مجال الحياة سيتمتع بحماية ضد الجشع الخاص، فمن الواجب إذن كبح جموح قوة اقتصاد الشركات. ومن ثم إفساح المجال لتسود الأهداف الاجتماعية(١).

لقد كانت سيطرة النظرية النيوليبرالية، فى ثمانينيات القرن العشرين، خطوة فى الاتجاه المعاكس. فقد كان هدفها نزع الأبعاد السياسية عن الاقتصاد، أو بتعبير "ألفريد ستيبان"، الجدير بالذكر فى هذا المقام:"إضفاء حالة السوق على الدولة" Alfred Stepan (1985). وقد قُدّر لشيلى فى عهد بنوشيه Augusto Pinochet أن تكون التجربة الأكبر للنيوليبرالية. ومن الغريب هنا أن سياسة عدم التدخل lasses- faire لم تعمل على توسيع مجال الحريات، بل جلبت على شيلى سبعة عشر عامًا من الديكتاتورية العسكرية. وبحلول عام ١٩٩٠ عادت الديمقراطية ومعها السياسة. وبعيداً عن تدمير المجتمع المدنى، فإن راديكالية السوق لـ "أولاد سنتياجو" أسهمت فى تقوية المجتمع المدنى.

وفيما يتعلق بدور الدولة فى النمو الاقتصادى، لا يوجد أوضح من مجتمعات السوق فى كوريا وتايوان. فالدولتان تتدخلان بطبيعة الحال فى مدى واسع من القضايا، تشمل التوزيع الاجتماعى والمكانى للدخل والثروة؛ وضبط أنشطة الأعمال التجارية لحماية الصحة، والأمان، وجودة البيئة؛ وتوفير الخدمات التى تقع خارج نطاق السوق؛ وتعزيز فرص العمل. وفى هونج كونج وسنغافورا– وهما تمثلان اقتصاد الشركات الحر الأكثر شهرة– استثمرت الدولة بقوةٍ فى السكن العام. كما تدخل الدولة

(١٤) يوجز إتسيونى Etzioni فى هذه المسألة بقوله إن" "الهياكل القادرة على الحد من القوة السياسية للمنافسين الاقتصاديين تكون مهمة للغاية فى دعم المنافسة كما هى مهمة فى منع التركيز الكبير للقوة الاقتصادية" (Etzioni, 1988, p. 257).

أيضًا في تسعير السوق، عن طريق ضبط عرض المال، والتعريفات الجمركية، ومعدل الفائدة، والعملة الأجنبية. كما أنها تقوم بوضع مقاييس اقتصادية ومالية لمجالات العمل الخاص. ومن ثم تصبح مقولة دول الحد الأدنى في النظرية النيوليبرالية محض خيال.

وفي تحديد هذه السياسات وما يشابهها، يصبح التمايز المكاني غاية في الأهمية. فالحقيقة أن البذرة الصالحة للسياسات المكانية، قد تكون أكثر أهمية من جعبة مملوءة بالنوايا الحسنة. وسواء كان الأمر يتعلق بالموارد الطبيعية، أو التلوث، أو السكن، أو النقل، أو تنمية الأعمال الصغيرة، فإن الطبيعة الدقيقة للبرامج وأولوياتها النسبية، ينبغي أن تكون مسألة مهمة للتحديد المحلي أو الإقليمي، متضمنًا ذلك النقاش الكامل لمجتمع سياسي شامل، لديه معلومات كاملة حول هذه الأمور. وحيثما يكون المجال السياسي مفتوحًا، يقل احتمال أن تسود وجهة نظر النمو الاقتصادي: محض الكفاءة على المستويات المحلية/ الإقليمية.

إن تدخل الدولة الفعال في السوق، يتطلب مجتمعًا سياسيًا ديناميكيًا أو حيويًا، ومطالبَ بمزيدٍ من السياسة، وليس أقل. والحجج المقابلة التي تدعم الحكم التكنوقراطي ليست حججًا مقنعة[1]. ففي النقاشات السياسية، وعندما يحين وقت الحديث، يصبح مستوى التعليم الرسمي للمرء أقل أهمية عمومًا من المعلومات المفهومة الكاملة، الدقيقة والموقوتة والنسبية. أما فيما يتعلق بظروف الناس في حياتهم وسبل عيشهم، فهم غالبًا ما يكونون أفضل مَن يمكنه الحكم عليها.

خاتمة

إن المطالب السياسية لديمقراطية شاملة، قد تبدو غير واقعية على الإطلاق بالنسبة للنقاد الذين يفترضون وجود كسل سياسي لدى الفقراء. ولكن هذه تحديداً هي

(١) انظر: Hall, 1982، لمطالعة معالجة "كوارث التخطيط الكبرى" والتي كان صنع القرار التكنوقراطي متضمنًا فيها بصورة محورية.

القضية فى أية تنمية بديلة: كيف تتغلب على الظروف المقيِّدة للفقر، بحيث يمكن للفقراء استعادة حقوقهم كأعضاء مسئولين فى مجتمع سياسى. وحتى لا يكون هناك أدنى شك حول هذا الأمر، فإن مطلب الديمقراطية الشاملة تحديداً، هو ما يتم إعادة التأكيد عليه بقوة فى أمريكا اللاتينية اليوم. فعلى نحو متزايد، نجد الفقراء يطالبون بحقوق المواطنة مثل السكن أكثر من طلبهم العلاج المؤقت لمشاكلهم المباشرة. وبالرغم من استمرار رفعهم لهذه المطالب بالنموذج القديم، فإن النموذج الجديد يتميز باحتوائه على الوعى السياسى.

إن الديمقراطية الشاملة تضم بين جنباتها تقسيماً مساحياً جيداً للقوة، أو السلطات. فهى تصر على محورية عملية المساءلة، وتؤمّن مجالاً سياسيًا مفتوحًا أمام المواجهة والتعبئة المدنية. فتلك الديمقراطية التى تشمل جميع المصالح والهموم المحتملَة، ستحدد دوراً مهماً للمجتمع المدنى المنظم- يتضمن الفقراء فقراً مدقعاً- فى صنع القرارات العامة على جميع المستويات ذات الصلة.

ولتحقيق كل هذا، تتطلب الديمقراطية الشاملة دولة ذات قدرات رفيعة التطور، لكل من الابتكار والضبط؛ دولة من شأنها تقديم المساعدة فى تحقيق نوع جديد من الحكم، والانخراط فى تخطيط طويل المدى للموارد والاستثمارات، وخلق ظروف أكثر مساواة وتكافؤاً على مستوى الإقليم؛ دولة معدَّة للدفاع عن المصالح الإقليمية، وعن طرق الحياة، ومزاولة التوجهات المعيارية لتنمية بديلة. والعمل محليًا ليس كافيًا. فالتنمية البديلة تتطلب سياسات تتجاوز المحلية.

الاندماج الاقتصادى: نمو اقتصادى ملائم

سنتناول الاندماج الاقتصادى، بالتماشى مع إعادة صياغة مفهوم الفقر كما وصفناه فى الفصل الرابع. حيث قمنا بتعريف الفقر فى ضوء افتقاد الاقتصاد الأسرى النسبى لإمكانية الحصول على الأسس الرئيسية للقوة الاجتماعية. وهنا نمد هذا

الافتقاد على استقامته؛ ليشمل إلى ذلك أسس الثروة الإنتاجية. فالأسر لها ثلاثة جوانب: التشكيلات الاجتماعية، وأشكال الحكم، والاقتصاد. ومن ناحية المفاهيم فإن القوة الاجتماعية تنتمى إلى الأولى منها، أى التشكيلات الاجتماعية، فيما تنتمى الثروة الإنتاجية إلى الجانب الثالث، أى الاقتصاد.

ومعالجة اقتصاديات الأسرة من وجهة نظر الإنتاج، كما نهدف هنا، تتجاوز مسألة إعادة تسمية أنشطة الأسرة. إن لإعادة صياغة مفهوم الأسر غرض سياسى واضح. فالتنمية البديلة تدعو إلى تحول دال لموارد فرص العمل الحالية والمحتملة للفقراء. وغالبًا ما حاج المعارضون بأن هذا من شأنه الذهاب بالموارد بعيدًا عن الاستثمار فى أنشطة "إنتاجية" (بمعنى الإنتاج بشكل حصرى فى مجال السوق) بغرض زيادة مستويات "الاستهلاك" لدى الفقراء الذين يعتقد أنهم فئة لا تساهم إلا بقدر ضئيل فى إنتاج بهذا المعنى المحدود، حتى بما لديهم من نزعة عالية للاستهلاك (وبالتالى، نزعة منخفضة للادخار). ونحن هنا نشير إلى موقف مختلف. فمن منظور إنتاجى، قد يُنظر إلى الفقراء على أنهم لا يفتقدون إمكانية الحصول على أسس القوة الاجتماعية فحسب، بل أيضًا يفتقدون إمكانية الحصول على الوسائل الأساسية للإنتاج. وهو تقريبًا الشىء نفسه، بالرغم من كونه فى سياق مختلف. ومن ثم، فإن تحويل الموارد العامة من وظائف أخرى محتملة للفقراء من شأنه المساعدة فى جعلهم أكثر إنتاجًا، لا بمعنى السوق فحسب، بل أيضًا فيما يتعلق بإنتاج الحياة وسبل العيش فى إطار الاقتصاد الكلى[1].

(١) حتى عند القبول بهذه الحجة، فإن الاقتصاديين من المدرسة الكلاسيكية الجديدة، قد يعترضون على أن إنتاج استثمار فى اقتصاد الأسرة للفقراء، من شأنه أن يميل إلى أن يكون أكثر انخفاضًا عما هو فى أشكال أخرى من التوظيف. ولكن هذه الحجة من الصعب دعمها. فلقياس الإنتاجية بمعنى اجتماعى، يجب إيجاد طريقة من شأنها السماح بوزن هذه الإنتاجية من خلال التفضيلات الجماعية. وهو ما سيكون أمرًا صعبًا ونزاعيًا. وعلى أية حال، فإن نظم المحاسبة الحالية لدينا تكاد تكون ملائمة للسماح بمجرد تقريب أولى لمفهوم مخادع مثل "معدلات عائد رأس المال". (Block, 1990).

ومن ثم، فإن الموارد المتحولة من وظائف أخرى- فى اقتصاد السوق- إلى مجال الأسرة، يمكننا توقع أن تولد مضاعفات فى إنتاج الأسرة ورفاهتها. بمعنى آخر، حتى الإنفاقات المتواضعة على الأسس الإنتاجية لاقتصاد الأسرة من المرجح أن تؤدى إلى تحسن ملحوظ فى ظروف عيش الأسرة، وسبل رزقها.

وفى مناقشة هذا المطلب من أجل الاندماج الاقتصادى للقطاعات المحرومة من التمكين، نضع فى اعتبارنا أربعة جوانب متميزة: حصول الأسرة على أسس الثروة الإنتاجية، والتنمية الريفية، والعمل غير الرسمى، والنمو النوعى.

وصول الأسرة إلى أسس الثروة الإنتاجية

حيثما تصبح مكتسبات القوة الاجتماعية متاحة للتحويل إلى القوة السياسية، فإن الزيادة فى الثروة الإنتاجية للأسر، تتحول مباشرة إلى تحسن فى ظروف حياتهم وسبل عيشهم. وتعتبر أسس القوة الاجتماعية أيضًا هى أسس الأسر فى الثروة الإنتاجية، أو مخزونها الرأسمالى. ومن ثم، فتحسين وصول الأسرة إلى هذه الأسس يزيد من مخزونها الرأسمالى، وأدواتها، والبنية التحتية، والتنظيم، وما إلى غير ذلك، وهو بالتالى وبحكم التطبيق ما يزيد من معدلات إنتاجها أيضًا. بحيث إنه بالنسبة لإنفاق الطاقة البدنية، فإن الأسر ستسجل الآن إرضاءات كلية أعلى فى ظروف وجودها. (Evers, 1989).

والطرق المحددة التى يمكن بها تحسين مخزون رأسمال الأسرة لتوليد أساس مادى لتنمية بديلة، يمكن تصويرها ببعدين رئيسيين لنموذجنا الخاص بالتمكين (عدم) التمكين: نوعية مجال الحياة، وفائض الوقت.

مساحة الحياة اليومية: ثمة أنشطة بعينها تعد محورية لمجمل اقتصاديات الأسرة، مثل النوم، والطهى، والأكل، والتنظيف؛ وإطعام الأطفال، ورعاية المريض، والمسن، والأحياء؛ وتأمين المتعلقات الشخصية وغيرهما من الممتلكات. هذا بالإضافة إلى أنشطة

المخالطة الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من الأسر الفقيرة تربى ماشية صغيرة، وخصوصاً فى الريف، وتزرع الحبوب والخضر من أجل الاستهلاك المنزلى، ولبيعها. كما تعمل الأسر على تنفيذ مجالات واسعة من الأنشطة التجارية المتواضعة، مثل بيع البضائع الميسَّرة أو سهلة المنال، والحلاقة، والنسيج، والحياكة، وخدمات التصليح، وإعداد الأطعمة، إلى غير ذلك.

ولكن مسألة أن جميع هذه الأنشطة تتطلب نوعًا ما من المساحة المكانية، نادراً ما تكون ملاحظة أصيلة. ومن هنا، فإنه حيث تكون المساحة غير ملائمة، أو غير صالحة وظيفيًا لغرضها، فإن الأنشطة المعنية ستكون معطوبة وتجرى بطريقة أقل كفاءة وتأثيراً، وقد تكون المساحة غير صحية وغير آمنة. (Burns, 1970).

إن كثيراً من الأسر يفتقد أفرادها إلى المساحة الملائمة حتى للضروريات البيولوجية، مثل النوم. فقد ينام عدد من أعضاء الأسرة على سرير واحد، أو قد يتناوبون بالدور فى النوم على السرير الواحد. والمأوى المحدود قد يكون مشتركًا بين عدة أسر، ممن يكونون فى وضع أسوأ بسبب عدم امتلاكهم سكنًا، ويزيدون من الازدحام الشديد. كما أن المأوى قد لا يوفر الحماية المطلوبة ضد البرد أو المطر أو الأتربة. ناهيك عما يتعرض له المأوى من تهديد الدولة بسبب عدم تماشى حالته الفيزيقية مع تشريع ذى صلة. كذلك الافتقاد إلى الخدمات الأساسية، كوضع وخيم، يسفر عن وجود معدلات مرتفعة من موت ومرض الأطفال خصوصًا الرضع منهم (Jacobi, 1989; Riofrio and Driant, 1989). مجمل القول، إن خدمات السكن الضرورية لعمل اقتصاد الأسرة على نحو جيد، غالبًا ما تكون غير ملائمة أو غائبة. فالأسر الفقيرة التى تفتقد إلى حديقة، أو غرفة للخياطة، أو مكان لوضع وتخزين الأدوات والعدة، أو غيرها من مساحات الاستخدام التجارية، تعد من الأسر المستضعَفة، المعرضة على نحو خاص لعوامل الفقر والضعف. ولا يمكن لكثير من الأسر إشباع حتى الحاجات الدنيا، إذا هى اعتمدت حصراً على العمل خارج المنزل. وهو ما يصدق على نحو خاص على الأسر التى ترعاها النساء، حيث ترتبط النساء بصورة أقوى بالمنزل مقارنة بالرجال (Moser and Peake, 1987; Hardoy and Satterhwaite, 1989).

فائض الوقت: إذا توافرت للأسر ميزة فائض الوقت، أى قدر الوقت غير المطلوب للإعاشة الأساسية، فإنها يمكنها إعادة نقل تخصيصه من الأنشطة منخفضة الإنتاج إلى أنشطة مرتفعة الإنتاج، سواء فى السوق أو فى المجال المنزلى. وفائض الوقت يعد أيضًا ضروريًا للمشاركة فى التنظيمات الاجتماعية، ومد الشبكات الاجتماعية وصيانتها. ومن بين أسباب اتصاف الفقراء شديدى الفقر بمعدلات المشاركة المنخفضة والشبكات الصغيرة، هو افتقادهم الطبيعى للوقت المطلوب كى يصبح هذا الفقير أو هذه الفقيرة منخرطة بهمّة فى هذه الشبكات والتنظيمات الاجتماعية. وربما تشير دراسات موازنة الوقت إلى ما إذا كان الوقت يستخدم بفاعلية أم لا. ولكن مما لا شك فيه أن الأسر الفقيرة والأشد فقرًا بينها، أكثر إجبارًا من غيرها، على إنفاق قدر كبير من الوقت على أنشطة نادرًا ما تستهلك فيها الأسر الغنية وقتًا يُذكر. ومن ذلك مثلاً الحصول على مياه الشرب، أو جمع الحطب، أو إعداد النار فى الهواء الطلق من أجل الطهى. فقدر كبير من وقت الأسر الفقيرة وطاقتها "مفقود" لأن المياه والوقود غير متوافرين بسهولة لدى الفقراء والأسر الأشد فقرًا. فالمشى لمسافات بعيدة للحصول على الضروريات الأساسية، يمثل المستهلك الرئيسى للوقت الذى يمكنهم فى وضع طبيعى أن يخصصوه لأنشطة أكثر إنتاجية[1]. كذلك يتم إهدار قدر كبير من الوقت على تغذية الرضع، ورعاية صغار الأطفال. فبالرغم من أن الأخوة والأخوات الأكبر يمكنهم أحيانًا الاضطلاع بمسئوليات ما فى هذا الجانب، إلا أن غياب مؤسسات رعاية الأطفال، تجعل مسألة عمل الأم فى اقتصاد السوق أمرًا فى عداد المستحيل. وفى الوقت نفسه، قد يقضى الرجال (والنساء) ساعات فى التنقل بين الحافلات (عندما يكون بإمكانهم تحمل نفقاتها: أكثر من ربع دخل الأسرة يتم إنفاقه على التنقل إلى ومن العمل)، وإذا أضفنا إلى هذا الوقت المهدر الساعات الطوال فى العمل (تفوق بكثير عدد الساعات الثمان الطبيعية، كما هو فى كثير من البلدان الصناعية) أو الوقت المهدر فى البحث عن عمل، فلن تجد وقتًا متبقيًا للخروج من شرك الفقر.

---

(١) الاقتصاديات الصغرى لتخصيص الوقت، حول مسائل ترتبط بالإعاشة الأساسية، مفسرة بتفاصيل كبيرة فى Port-au-Prince, Haiti, by Fass, 1988.

كل هذه الأمثلة توضح أن إنفاق الموارد لتحسين ظروف السكن للفقراء، وادخار الوقت فى أداء الأعمال المنزلية وتموين الأسرة، يمكنه أن يساهم بقدر كبير فى تحسين عيشهم وتنمية حياتهم. ومن بين أشياء أخرى، سوف يحرر موارد اقتصاد الأسرة لاستخدام أكثر إنتاجية.

التنمية الريفية

فى البلدان الأفقر فى العالم، مازال الريفيون يشكلون أكثر من نصف السكان، وفى البلدان الأشد فقرًا ترتفع نسبة الريفيين إلى أكثر من ٨٠٪ (Grindle, 1988, table 1). وبالرغم من الحضرنة السريعة بمعدل يفوق ضعف الزيادة الطبيعية للسكان، فإن عدد الريفيين فى العالم مازال ينمو على رقعة أرض من المتوقع أن تظل ثابتة (معهد الموارد العالمية (World Resources Institute, 1986, table 4.2)[١٨].

وهذه هى المجموعة الأولى من الحقائق التى يجب أن نتذكرها. الحقيقة الدالة الثانية، هى أن الإنتاج الزراعى فى البلدان الفقيرة قد ازداد بمعدلات أسرع من إجمالى السكان. وبالرغم من أن النسبة المتزايدة فى هذا الإنتاج مخصصة للتصدير، فإن إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلى، قد شهد أيضًا وفقًا للتقارير ارتفاعًا، باستثناء

---

(١٨) تعد الفروق فى هذه المعدلات بين بلدان العالم الثالث فروقًا كبيرة، والإجمال الذى حاولناه هنا يعد دقيقًا بالمعنى شديد العمومية فحسب. (لمزيد من التفاصيل، انظر: البنك الدولى World Bank, 1989a, tables 26 and 31) وبعيداً تماماً عن مشكلات القياس، التى تعتبر مشاكل جديرة بالاعتبار، فإن البيانات الدولية ليست قابلة للمقارنة مباشرة، ومعدلات الحضرنة على وجه الخصوص يجب فحصها بعناية. فضلاً عن ذلك، فإنه ليس جميع الريفيين يعيشون كليًا أو جزئيًا على الزراعة. فبعيداً عن الأنشطة الرئيسية الأخرى، مثل رعى الماشية، والصيد، وجمع منتجات الغابات، والتعدين اليدوى، قد ينخرط الريفيون فى أشكال ثانوية أو مؤقتة من الإنتاج. وهناك عدد معقول ممن يعيشون أو يعملون فى بلدات صغيرة قد يكونون أو لا يكونون لديهم مكانة حضرية. ولكن ذلك، على أية حال، يوجد فى تكافل وتضامن وثيقين مع الاقتصاد الريفى. ويميل سكان الريف فى معظم البلدان الفقيرة إلى الزيادة، بمعدلات تتراوح من ١ إلى ٢٪. وفى البلدان ذات الدخل المرتفع والأكثر حضرنة فى أمريكا اللاتينية، بدأ سكان الريف فى الانحدار.

إفريقيا جنوب الصحراء (World Bank, 1989a, table 4). وبالرغم من كون هذا السجل محط إعجابٍ، فإن الغالبية العظمى من البلدان الفقيرة تستورد كميات كبيرة من غذائها، خصوصاً الحبوب (انظر: الجدول ٥- ١).

فئات الدخل	تصدير سلع أساسية (٪)(*)	واردات الحبوب (ألف طن مترى)	المعونات الغذائية (ألف طن مترى)		المؤشر المتوسط للإنتاج الغذائى للفرد(**)	
	١٩٨٧	١٩٧٤	١٩٨٧	١٩٧٤-١٩٧٥	١٩٨٦-٨٧	١٩٨٥-٨٧
دخل منخفض	٢٢	٢٢,٧٦٧	٢٧,٧٥٠	٦,٠٠٢	٦,٦٧٧	١١٥
الصين والهند	١٧	١١,٢٩٥	١٥,٩٤٢	١,٥٨٢	٧٩١	١١٩
أخرى	٢٧	١١,٤٦٢	١١,٨٠٧	٤,٤٢٠	٥,٨٨٦	١٠٦
دخل متوسط منخفض	٢٧	٢٢,٠٠٠	٣٦,٥٣٥	١,٦٠٠	٥,٢٣٨	١٠١
دخل متوسط مرتفع	١٥	١٨,٥٨٩	٣٤,٤١٤	٣٢٨	٢٥	١٠١

(*) غير الوقود والمعادن الغذائية والمعادن الطبيعية.

(**) ١٩٧٩-١٩٨١= ١٠٠

المصدر: البنك الدولى World Bank, 1989, tables 4 and 16

والحقيقة الثالثة التى يجب وضعها فى الحسبان، هى أنه بالرغم من زيادة الإنتاج المحلى للغذاء والاستيراد الضخم للحبوب، فقد ورد أن ٣٤٪ وهى نسبة صاعقة من سكان ما يسمى البلدان النامية، لا يحصلون على القدر الكافى من السعرات الحرارية بما يقيم أود حياة عمل نشطة (World Resources Institute, 1986, table 4.1)[١]. بل إن هذه النسبة تزيد إلى ٥١٪ فى ٣٠ بلداً من بلدان الدخل المنخفض، التى يقل فيها دخل الفرض عن ٤٠٠ دولار أمريكى فى عام ١٩٨٠ . ولا تعكس هذه الأرقام ظروف المجاعة الأفريقية فحسب: تصف سكان سبعة بلدان جنوب آسيوية، كانت أيضاً فى حالة نقص غذائى، تعانى من نقص السعرات الذى يتسبب بدوره فى إعاقة النمو الملائم، وجلب المخاطر الصحية[٢].

---

(١) بالرغم من البيانات الواردة فى ١٩٨٠، لا يوجد دليل على أن الوضع الغذائى العالمى قد تحسن على نحو ملحوظ، أثناء العقد الماضى. وبناء على الانحدار فى الدخل الفعلى، خصوصاً دخول العمال فى المناطق الحضرية، فإن الوضع الغذائى فى كثير من البلدان قد يكون قد تدهور فى واقع الأمر..

(٢) بدأ تحدى مثل هذه الاستخلاصات من قبل أساتذة يقتنعون بأن الجسم البشرى يقوم بالتكيف مع الطاقة المنخفضة، وأن آثار ما يسمى بسوء التغذية ليست خطيرة كما هو مصور فى التراث. وفى مقال حديث، كتب "إدموندسون" Edmundson، و"سوخاتم" Sukhatme:

"إن الناس الذين يتلقون سعرات منخفضة، تم نعتهم بصفة "منخفضى التغذية". فى حين تم نعت من يحصلون على سعرات عالية بصفة "زائدى التغذية". وهذان التصنيفان العريضان ليس لهما من دلالة اقتصادية أو تنموية تذكر. فالبيان القائل بأن كثيرا من الناس فى العالم الثالث، يعانون انخفاضاً فى التغذية؛ ومن ثم فهم غير نشطين بدنياً، ليس له من دلالة سوى ما يحويه من لازمة غير منطقية من أن كثيرا من الغربيين زائدى التغذية، ومن ثم فهم أكثر نشاطاً! فكل من التكيف البدنى والاجتماعى يحدثان لدى من يحصلون على سعرات منخفضة. والأفراد الفقراء من هذه الفئة قد تميل أحجامهم إلى الصغر والنحافة، وبالرغم من ذلك، فإن يعملون بكد وعلى مدى زمنى طويل، ويتمتعون بكفاءة مشهودة فى تحويل الطاقة الغذائية إلى عمل بدنى. فأولئك الذين يأكلون أقل، أحياناً يعملون بكد أكبر.

والمشكلة الرئيسية مع المأخوذ المنخفض من الطاقة،.. هى أن التكيف الاضطرارى يسفر عن احتياطى هامشى، وهو ما قد يكون غير كاف لمسايرة أية ضغوط خارجية إضافية." (Edmundson, 1990, p. 276).

يبرهن الكاتبان هنا على أن برامج المعونة الفاشلة، ينبغى أن تؤكد بدرجة أكبر على سوء التغذية من انخفاضها، وأن المسألة هى فى الأساس متعلقة بالتربية الغذائية. ولكن هذه الاستخلاصات تعد خلافية إلى حد كبير وتحتاج إلى مراجعة بعناية قبل أن يمكن قبولها كحكمة اصطلاحية جديدة.

إذن فهذه الحقائق مجتمعة تخبرنا، بدون مواربة، أن المجتمع الريفى يصبح مجتمعًا ثلاثى الطبقات: (أ) فلاحون يتمتعون برخاء نسبى، ممن يمارسون وعلى نحو متزايد زراعة حديثة، بمدخلات مرتفعة من الأسمدة والمبيدات، وتنوع من البذور أو التقاوى المحسنة، والرى؛ و(ب) صغار المنتجين ممن يستهلكون معظم ما ينتجون، وصلة هؤلاء بالسوق تكون فى حدها الأدنى؛ (ج) فئة سريعة الاتساع من الفلاحين بلا أرض، أو ممن هم تقريبًا بلا أرض، والذين بالرغم من أنهم مازالوا يقيمون فى مناطق ريفية، إلا أنهم يجب أن يدعموا أنفسهم من خلال العمل بأجر، أو ينخرطوا فى مهن غير زراعية بأى أجر يمكنهم قبوله. (انظر: الشكل ٢-١).

وبانحدار متوسط حصة الأرض المحصولية للفرد، إلى تقدير يصل إلى أقل من ٠,٣ هكتار، بحلول عام ٢٠٠٠، وهو انحدار يقدّر بحوالى ٥٠٪ على مدى أكثر من ٢٥ سنة، فإن عدد الفلاحين بلا أرض، والفئة الأقرب لهم، يزيد عامًا بعد عام (World Resources Institute, 1986, table 4.2)[(١)]. والإصلاح الزراعى من بين كثير من الإصلاحات الموعود بها والتى سيتم تنفيذها فعليًا، فهى فى أفضل أحوالها لن تؤدى سوى إلى إبطاء سرعة هذا الانحدار نحو هاوية الإملاق.

حتى صغار الفلاحين الذين ينتجون للسوق جزئيًا ويعتبرون أفضل حالاً من الباقين، لا يمكنهم العيش عيشًا كاملاً بعد ذلك على الأرض. فأعضاء أسرهم تهاجر إلى المدينة، ويرسلون إليهم تحويلات مالية وقتما أمكنهم ذلك. وعدد أكبر من هؤلاء الفلاحين الصغار يؤجرون أنفسهم محليًا، أو ينخرطون فى شكل من أشكال التجارة المحلية. ولكن يظل هناك بعض الفلاحين ممن يجبرهم الفلاحون المتاجرون على ترك أراضيهم لتوسيع تجارتهم الزراعية، ينتقلون إلى "الأرض الحدودية". ولكن، فى أجزاء كثيرة من العالم نجد الأرض الحدودية الباقية تنغلق أمام اللاجئين إليها، حيث يتم استغلال الأرض الهامشية فى الإنتاج، وحيث تتعرض الغابات المطيرة الاستوائية

---

(١) "الحرمان من الأرض" عادة ما توثّق فقط فى دراسات القرية. انظر: لجنة التقدم الريفى البنغالية Bangladesh Rural Advancement Committee, 1983, table 5.1.

للتدمير. ومن الصعب على المستوطنين الجدد أن يحصلوا على موطئ قدم فى هذه المناطق. حتى حيثما يتم تعزيز الاستعمار الريفى بفاعلية من قبل الحكومة، كما هو الحال فى البرازيل وإندونيسيا، فإن معظم المستوطنين يجدون أنهم غير قادرين على العيش على الفلاحة وحدها. وبعد بضع سنوات قد ينتهى بهم الحال إلى الانتقال إلى مدينة قريبة أو بلدة، ويعملون لدى جيران أكثر نجاحًا، أو يتمرسون فى الغابة، فيصبحوا صيادين أو حاصدين لبعض الوقت.

وفى معظم البلدان الفقيرة، يخرج حوالى نصف سكان الريف فعليًا من المشاركة الحقيقية فى التنمية. فهم لا يحصلون إلى على قدر ضئيل من التعليم؛ ويكون متوسط العمر قصير؛ ومستويات الطاقة منخفضة؛ ويعيشون على نحو متزعزع على أرض آخذة فى التقلص، وبفرص ضئيلة لتوليد الدخل. وهؤلاء يمثلون خمس سكان العالم، أو بليون نسمة.

ويجب على التنمية البديلة أن تواجه بوضوحٍ حاجات الفقراء الريفيين. "بالنسبة للفقراء، والضعاف بدنيًا، والمنعزلين، والمستضعَفين، ومن هم بلا حول ولا قوة"، كما يكتب روبرت شامبرز **Robert Chambers** فى معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس، "أن يفقدوا أقل ويجنوا أكثر يتطلب الإبطاء من العمليات التى تتسبب فى حرمانهم وتكرس هذا الحرمان، ومن ثم وقفها وإرجاعها للخلف" **(1983, p. 168)**. وبالرغم من أنه بالنسبة للجزء الأكثر خفاءً، فإن فقراء الريف لديهم الحق فى المطالبة بموارد عامة. فهم قد يكونوا محرومين من عوامل التمكين، ولكن يجب الاهتمام بهم.

ولكن مع افتراض أننا قد أوليناهم الاهتمام- فماذا بعد؟ المشكلة، كما يمكن أن نتفق عليها، هى مشكلة ضخمة حقًا. فإذا كان نصف سكان الريف معزولين، ومستضعفين، ومحرومين من عوامل التمكين فى إطار طيف الطبقات الاجتماعية الذى تهيمن عليه نخبة تمتلك معظم الأرض، أو تتحكم فى معظم موارده الإنتاجية، فما المطالب العملية التى يجب المناداة بها؟ من بين الأشياء التى يمكن عملها، الإصرار على حقوق المواطن. ولكن الشىء الآخر المهم، هو ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع. وفى سياسة المطالبة بالحقوق، يجب اعتبار الغايات والوسائل شيئًا مشتركًا.

بعض المبادرات التى جُربت، وكان لها على الأقل نجاح محدود، يمكن إقصاؤها سريعًا. اثنتان منها تتضمنان إعادة توطين الفقراء: إخراجهم من الأرض إلى مراكز كبيرة، مفترض فيها أنها دينامية للنمو الصناعى الحضرى (ما يسمى بـ"استراتيجية قطب النمو" growth-pole strategy) وإعادة توطينهم على أرض جديدة. والاستراتيجية الثالثة، الفاشلة، هى التنمية الريفية المدمجة.

استراتيجية قطب النمو: كانت شائعة، خصوصًا فى أمريكا اللاتينية، أثناء ستينيات القرن العشرين (Freidman and Weaver, 1979) وكان يقصد بها تسيير الاستثمارات الضخمة فى البنية التحتية الاقتصادية لمدن مختارة. وهنا من شأن الحوافز المالية وغيرها (الدعم)، أن تغرى صناعات "المحركات" كى تعمل فى مدن مختارة، وتحرك العملية الدينامية للنمو الاقتصادى. ومن هنا فإن "فائض" السكان الريفيين سينجذبوا إلى هذه "الأقطاب" من توليد فرص العمل، ويصبحوا منتجين. ومع انخفاض العمل المتوافر والتوجه الأعظم نحو الأسواق الحضرية الإقليمية، من شأن الزراعة أن تتحدث (Rodwin, 1969).

لقد تم تجريب "استراتيجية قطب النمو" بين بلدان مختلفة، من بينها فنزويلا، وتشيلى، والبرازيل، وكوريا. إلا أنها لم تؤتِ فى أى من تلك البلدان، يمكن استثناء كوريا، بما كان متوقعًا لها. فالتصميم الرسمى لأقطاب النمو، غالبًا ما يصبح ملمحًا سياسيًا. فبعض المراكز الصناعية الحضرية الجديدة، شهدت ازدهارًا، ولكنه كان مرتبطًا باستمرار الدعم. ولم يحدث تعدد فرص الوظائف بالحجم الذى كان منتظرًا؛ وانتعش فى المقابل العمل المنظم بطريق غير رسمية، وفى الغالب على أساس إعاشى فقط؛ أى من أجل الكفاف واستمرار الحياة اليومية. وبالرغم من ذلك، فإن الفقراء لم يهاجروا إلى مراكز جديدة. وهو ما غلب على مجرد النجاح فى تبادل نوع من الفقر بآخر. هذا فى حين لاقى الترشيد المتوقع للزراعة إخفاقات متكررة. وعندما حدث هذا الترشيد، كان أميل إلى أن يكون على حساب فقراء الريف.

أما "القطب" الحضرى فقد عرض إمكانية أفضل للحصول على الخدمات الاجتماعية، مقارنة بالمناطق الريفية البعيدة. كما وفّر أيضًا فرصًا أكبر للتعبئة الاجتماعية. ولكن هذه القدرة على التعبئة تحديدًا وفى سياسة المطالبة بالحقوق، لم تُدرَك سوى بوصفها تهديدًا للوضع الراهن. ففى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، بداية من البرازيل فى عام ١٩٦٤، ساهم الخوف من حدوث ثورة اجتماعية فى أفول الديمقراطية. كذلك النمو الحضرى على الأطراف، وهو ما كانت سياسات قطب النمو تقصد تسريعه، فقد فشل أيضًا فى البعد السياسى المهم(١).

وفيما هم يفتقدون فرص الحصول على دخل فى المناطق الطرفية، واصل المهاجرون الريفيون الزحف نحو المراكز التقليدية للقوة السياسية والتراكم الرأسمالى، خالقين بذلك المدن الكبرى **megacities**، فى النصف الثانى من القرن العشرين: مكسيكو سيتى، ساوباولو، كالكوتا، سيول، وعشرات غيرها. ولم يستطع استثمار استراتيجية قطب النمو إغواء التنمية فى الريف. فلم ينتج عن هذه الاستراتيجية سوى بضعة مراكز إقليمية حيوية. وكذلك فإن الآمال فى التخلص من الفقر الريفى، وتحويله إلى عمل إنتاجى فى مراكز حضرية دينامية مختارة، هذه الآمال أيضًا ذهبت أدراج الريح.

استراتيجيات إعادة التوطين: تم تبنّيها فى عدد من البلدان. فقد كانت النية وراء منظومة منطقة "باهانج تينجارا" **Pahang Tengara** فى ماليزيا، هى إعادة توطين الفلاحين الفقراء؛ بنقلهم من المناطق المكتظة البعيدة الواقعة فى شمال شرقى ماليزيا، إلى موقع أكثر مركزية **(Higgins, 1976)**. وقد تم تشجيع وتعزيز جهود مشابهة فى منظومة منطقة "تيراى" **Terai** فى نيبال، وفى الأجزاء الأمازونية فى بيرو، والإكوادور، والبرازيل. ومن بين أكثر البرامج شهرة فى هذا الصدد، استراتيجية المهاجرة أو النزوح فى إندونيسيا، والتى تضمنت إعادة توطين مئات الآلاف من فلاحى الإعاشة وأسرهم

---

(١) استنادًا إلى قراءته للسياسات الشيلية فى ذاك الوقت، اقترح "فريدمان" Friedman (1968) سياسة من الحضرنة المتسارعة. انظر أيضًا المقال ذا الصلة بهذا الموضوع، فى مرجع: Friedman, 1988, chapter 6.

من جافا Java المكتظة، إلى جزر الأرخبيل (Douglass, 1985). وقد كانت الفكرة الداعمة لكل هذه الحالات هى فتح أرض جديدة؛ بإزالة غابات استوائية أو مدارية، وإمداد الأسر التى تعيش فى منزل وما يحيطه من أرض، بالبنية التحتية وغيرها من المرافق الأساسية. ولكن تكلفة هذه البرامج كانت باهظة. فقد تراوحت التقديرات فى إندونيسيا ما بين ٢٠,٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى للأسرة الواحدة، وصل منها فعليًا نذر يسير إلى الأسرة المعاد توطينها. وبالرغم من الكلفة الثقيلة، فإن معظم السكان المعاد توطينهم نادرًا ما شهدوا وضعًا أفضل مما كانوا عليه من قبل (Sasaki, 1989). وسرعان ما تقلصت بذور الغابات المدارية وبدأت فى التلاشى؛ فيما أصبح السكان الأصليون- فى مناطق إعادة التوطين- عدوانيين تجاه الوافدين الجدد. أما الخدمات الأساسية فلم يتم فى الغالب مدها أو صيانتها إذا حدثت وتوافرت؛ والأسواق بعيدة جداً. إذن فقد مالت منظومات إعادة التوطين- باستثناء حالة "باهانج تينجارا" فى ماليزيا- إلى إعادة إنتاج الفقر أكثر مما قدمته فى سبيل تمكين الناس. فما فعلته لم يكن أكثر من مجرد إعادة توطين للفقر.

ثمة نهج مختلف لإعادة التوطين، تمثل فى حركة "أوجاما" ujamaa فى تنزانيا. فعلى مدى أكثر من ٨٠ عامًا، تم نزع ١٣ مليون فلاح من أراضيهم التقليدية، وإعادة توطينهم فيما يصل إلى ٧٠٠٠ قرية مفقرة (McCall and Sjutsch, 1983). وقد كانت النية من وراء ذلك هى "أسر" الفلاحين من أجل تنفيذ عملية تحديث تديرها الدولة، وذلك وفق خطوط "الاشتراكية الإفريقية". كان الأمر يتضمن قدرًا كبيرًا من تجميع هؤلاء الناس تحت تعليم الدولة، وبالقدر نفسه تسهيل إمدادهم بالخدمات، تلك التى كان توفيرها للسكان المتمركزين فى القرى أكثر سهولة ويسرًا من توفيرها للمستوطنات البشرية المتفرقة (Hyden, 1980). وقد كان مآل تشكيل قرى أوجاما، الذى بدأ كبرنامج طوعى، إلى أن أصبح إجباريًا، وتدهور إلى سلسلة من سوء الإدارة البيروقراطية. وقد نتج عنه أن أصبحت أسر الفلاحين فى تنزانيا مختلطة، حتى بعد طرح الألم، والصعوبات التى فُرضت على الأسر، عن طريق إعادة التوطين القسرى. وقد تم تجريب برامج

أخرى- استنادًا إلى نموذج تنزانيا- فى موزمبيق ما بعد الثورة، ولكنها لم تنجح سوى فى تغريب السكان المضارين. وحتى قبل اندلاع الحرب الأهلية فى نهاية الأمر، فقد ثبت عجز الحكومة عن توسيع مساعدة حقيقية، ذات معنى، للقرى المؤسسة حديثًا.

التنمية الريفية المدمجة: لقد تم تصوير التنمية الريفية المدمجة، بوصفها استراتيجية "تقدمية"، من قبل مناصريها، فى حين تعرضت لنقد حاد من قبل آخرين، لاسيما علماء الاقتصاد (Ruttan, 1975). وهى عادة ما تفهم بكونها مبادرة لتنمية متعددة القطاعات، متعددة الوظائف، تتم فى أحد المواقع المتعددة والمختلفة. والدمج هنا يتمثل أساسًا فى الاستجابة للحكم بأن فقر الفلاحين فى الريف، ينبثق عن شكل من أشكال تجمع مشكلاتٍ تتطلب حزمة من الاستجابات المنسَّقة بين بعضها البعض؛ من خدمات صحية إلى توسع زراعى، إلى الائتمان، ونشر التكنولوجيا. ونتيجة لحجمها وتعقيدها النسبى، فإن معظم مشاريع التنمية الريفية المدمجة، تمت مساعدتها من قبل المانحين، وأصبحت مفهومة لديهم (Honadle and VanSant, 1985)[(١)].

وتتطلب مشاريع التنمية الريفية المدمجة بيروقراطية معقدة لإدارتها. مثلما تتضمن التنمية الخاصة. حيث يكون التركيز هنا على التنسيق بين الاستثمارات، وتوفير

---

(١) كان للسياق الذى تم فيه تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المدمجة دلالة كبيرة لخيارات الإدارة والتنظيم. ويدرج هنا "هونادل" Honadle و"فان سانت" VanSant ستة عوامل سياقية، يشيع وضعها فى الاعتبار فى هذا الصدد، وهى:

١- أن مشاريع التنمية الريفية المدمجة غالبًا ما تتم مكانيًا بالقرب من الحدود الدولية.

٢- أن مشاريع التنمية الريفية المدمجة التى تركز على إنتاج الغذاء، قد تشغل وضعًا مهمًا على نحو خاص فى سياسات وطنية تعطى الأولوية لتوفير غذاء رخيص، ومن أجل سكان الحضر.

٣- أن مشاريع التنمية الريفية المدمجة غالبًا ما تتم فى مناطق ذات تاريخ من الجفاء السياسى تجاه الحكومات الوطنية.

٤- أنها غالبًا ما تفرض تغييرات فى بنية السلطة المحلية؛ بإدخال تدابير مؤقتة من أجل إدارة المشاريع، وباستخدام معايير تكنيكية لإحلال الأنماط التقليدية من صنع القرار.

٥- غالبًا ما تكون جزءًا من عملية اللامركزية عن طريق الحكومات الوطنية.

٦- عادة ما تكون معقدة إداريًا. (انظر المرجع: Honadle and VanSant, 1985, p, 6).

الخدمات الريفية خارج الهيئات الحكومية الخطية المعتادة. كما أنها عادة ما تموَّل من خارج الموازنة المعتادة، ودائمًا ما تتم تحت ضغط هائل لإظهار نتائج ملموسة. وقد أصبح أفضل هذه المشاريع بمثابة نموذج استعراضى لأنظمة الحكم، ولكن كثيراً من المشاريع أخفقت فى الإتيان بالنتائج المتوقعة. وبالمعنى الكمى، فإن هذه المشاريع تشكل أكثر من مجرد إشارة أو إيماءة[١].

وإذا كانت الاستراتيجيات الثلاث التى ناقشناها، قد فشلت فى التقليل من حدة مشكلة الفقر الريفى تقليلاً دالاً، فما الذى يمكن عمله لتمكين فقراء الريف بمزيد من فرص النجاح؟ نقطة الانطلاق هنا، تكون مما هو موجود بالفعل: ما يسمى بالممارسات الزراعية الأصلية (Richards, 1985). فالفلاحون الفقراء، هم فقراء لأنهم يفتقدون إمكانية الحصول على الأرض الصالحة، والمياه. وممارساتهم الزراعية تمثل تكيفًا معقولاً لهذا الظرف. وبعيداً عن كونهم جهلاء، فإن الفلاحين يعرفون أرضهم معرفة وثيقة. وقد علّمتهم الخبرة كيف يحيون تحت ظروف معاكسة. ويجب بناء تنمية بديلة اعتماداً على المعرفة والمهارات الموجودة لديهم.

فى مراجعة لمشاريع التنمية الريفية، يستخلص "روبرت تشامبرز" Robert Chambers خمسة دروس رئيسية لتحقيق "معيشة مستدامة": (أ) اتباع نهج للتعلم فى التنمية، (ب) وضع أولويات الناس فى المقدمة، (ج) تأمين حقوق الناس فى التنمية وما يجنونه منها، (د) الوصول إلى الاستدامة، من خلال الاعتماد على الذات.. وأخيراً (هـ) ضمان وجود والتزام واستمرارية فريق استشارى فنى رفيع المستوى. مجمل القول، يبرهن "تشامبرز"

---

(١) تعد مشاريع التنمية الريفية المدمجة- من بعض النواحي- المعادل الريفى لاستراتيجيات البلدة الجديدة New Town لنزع المركزية عن العواصم. فالمعماريون يحبون البلدات الجديدة؛ لأنها تتيح لهم وضع منظور لتصميم ابتكارى. وكذلك الإنمائيون الريفيون يهوون مشاريع التنمية الريفية المدمجة للسبب نفسه. ولكن تكلفة وتعقيد المدن الجديدة، مثلها مثل مشاريع التنمية الريفية المدمجة، بالحجم الذى يجعل أهدافها الظاهرية نادرة التحقيق، والتى تتجاوز المشروع الفردى إلى قضايا سياسية أكبر- نزع المركزية العاصمية من جانب، وتحسين الحياة الريفية من الجانب الآخر.

على أهمية العمل مع الناس. فهو يعى التنمية بوصفها محاولة تعاونية، يجب أن تتصدر فيها أولويات الفقراء المقدمة. حيث يتضح له أن المشاريع يجب أن تتواصل عندما يرحل الخبراء، ويجب أن يكتسب الفقراء ممارسات جديدة بأنفسهم(٢٥).

وقد كانت المشاريع التى راجعها "تشامبرز" تتعامل مع التغذية، وإدارة نقاط تجمع الأمطار أو المياه، والغابات الزراعية، وما شابه. ولكننا أدركنا ضرورة توفير العمل خارج الزراعة، لمن بلا أرض وأيضًا لكثيرين آخرين ممن لا يذهب كامل وقت عملهم فى الزراعة والأنشطة الأسرية. فالأسرة المزارعة التى تعتمد اعتمادًا حصريًا على الفلاحة، تصبح مع الأيام عملة نادرة فى قلب آسيا وإفريقيا الريفية (لجنة التقدم الريفى البنغالية: Bangladesh Rural Advancement Committee, 1983; Ngau, 1989).

وقد أحسنت "جريندل" S. Grindle فى تصويرها لهذه المسألة، فكتبت:

> **"إن المزاولات الزراعية تعد واحدة فقط من الأنشطة الزراعية العديدة المولدة للدخل، والتى تدعم الأسر والمجتمعات الريفية. وقد تم التعامل مع معظم دراسات المناطق الريفية وتنميتها على أنها مسألة بديهية تفيد أن الأسر الريفية لديها إمكانية الوصول إلى والحصول على الأرض، وأنها تحصل على الجزء الأعظم من دخلها من الأرض. إلا أن هذه الرؤية، وعلى نحو متزايد، تشوه حقيقة ما يحدث فى عدد هائل من المجتمعات الريفية على مستوى العالم الثالث. فالحرمان من الأرض وانحدار فرص العمل فى الزراعة، أصبحت من الأمور البارزة وفى زيادة مستمرة... ولا يمكن للأعمال البعيدة عن الزراعة أن توضع فى الاعتبار كمصدر مستمر للدخل بالنسبة للأسر الريفية؛ فهى بالنسبة لكثير من الناس، وسائلهم الرئيسية لتلبية حاجاتهم الاقتصادية." (1988, p. 171).**

---

(١) حول نهج التعلم الاجتماعى للتنمية الريفية، انظر: Korten, 1980، ولمطالعة تفنيد أعم للأسس النظرية للتعلم الاجتماعى، انظر: Friedmsnn, 1987, chapter 5.

ومن هنا، يجب وضع النهج الزراعى لـ "تشامبرز" فى سياق التنمية المتمركزة على البلدة town-centered development. حيث يفترض أن يكون هدفها العريض هو تحسين البنية التحتية المكانية للبلدات الريفية، وبلدات الربط، والمدن، من خلال خدمات نقل محسنة، وتوفير الائتمان للأعمال التجارية الريفية التى ترغب فى إنشاء مؤسساتها فى المركز، المتمثل فى هذه البلدة أو تلك. وهو ما سيعنى أيضًا استخدام البلدة كمركز للتعاونيات الريفية، والخدمات الصحية والتعليمية، والتوسع الريفى. بل وسيوحى أيضًا بإمكانية خلق نظام سياسى إدارى، مندمج على مستوى المقاطعة التى تلتقى فيها المصالح الريفية مع المصالح الحضرية[1].

وأخيرًا، فإن تبنّى السياسات الكبرى الملائمة على المستوى الوطنى مثل التسعير، والسياسات، والدعم، تعد ذات أهمية بالغة. فكما لاحظ واضعو المسح الذى تم فى عام ١٩٨٨ لمشاريع التنمية الريفية الناجحة، "يمكن لتغيرات صغيرة فى سياسات الحكومة أن تكون ذات آثار عميقة على التنمية."، ففى غانا، على سبيل المثال،

> **تضاعف إنتاج الذرة ثلاث مرات فيما بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤، بعد أن تضاعف سعرها ثلاث مرات، وانخفض سعر تحويل العملة. وفى ١٩٨٤، رفعت زامبيا السعر الحقيقى للأرز بنسبة ١٢٪، وشهدت الكمية ارتفاعًا بنسبة ٥٥٪. وفى عام ١٩٧٠، خسرت مالاوى ٧,٨ ملايين دولار على واردات الحبوب، ولكن فى ١٩٨٣، كانت "مصدِّرة" بما تعنيه الكلمة، وكسبت ٥,٥ ملايين دولار. فقد كانت الأسعار التى تم دفعها للفلاحين المالاويين على محصول الذرة أكبر بـ ٣٠٪ من مستويات السوق العالمية. وكانت الدولة من بين أكثر الأسواق انفتاحًا، وأقل العملات المرفوع سعر تحويلها فى إفريقيا...**
>
> **فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق، باستثناء حالات معزولة، بدون إصلاحات سياسية... فالسياسات الضريبية، والإصلاح الزراعى،**

---

(١) النهج المتمركز على البلدة، من مثل هذه النوعية، والذى يسمى "تنمية سياسية زراعية"- تمت الإشارة إليه مبكرًا منذ عام ١٩٧٥ . انظر: Friedmann, 1988, chapter 8 and 9.

والمطالبة بالحقوق فى الأرض، وسياسات الائتمان، وأسعار السلع، والتعريفة الجمركية، ومعدلات الانتفاع، وبرامج التأمين الاجتماعى، وسياسات السكن لمنخفضى الدخل، ودعم الغذاء للمستهلك، وتشريعات العمل، كل منها على الأقل كان له تأثيره على الظروف البيئية، تماماً كما للسياسات البيئة من تأثير. (Reid et al., 1988, p. 29)

وإنى لأسوق هنا هذا التحذير تذكرةً لما سأعود إليه فى الفصل السابع - من أن نجاحات التنمية المحلية لا تعتمد على شروط بنيوية تقيّدها. فالسياسة التى تسير نحو تغيير هيكلى على المستويات الوطنية، بل وحتى الدولية منها، يجب أن تكون جزءاً من تصميم بديل.

العمل المنظم بطرق غير رسمية

العمل اللارسمى، كما يُسمّى، يتمثل فى نشاط شديد الهشاشة. ولكنه بالرغم من ذلك ذو أهمية حرجة لأى تنمية بديلة. ففى البلدان التى لا يوجد فيها كفالة، ولا تأمين اجتماعى، والتى يعجز فيها الاقتصاد الرسمى تماماً عن الاستيعاب الإنتاجى للزيادة المتنامية فى عمّال الحضر الناتجة عن الزيادة الطبيعية والهجرة، يكون العمل اللارسمى أحد مصادر الدخل الرئيسية بالنسبة للفقراء. فقد ينخرط من ثلث إلى ثلثى سكان الحضر النشطين اقتصادياً فى البلدان الفقيرة، فى "عمل لا رسمى."(١).

---

(١) تعد الإحصاءات التى تم جمعها حول العمل اللارسمى فى عموماً غير دالة. وكبداية، هناك مشكلات مفاهيمية بعينها مع مصطلح "اللارسمية". كما أنه لا يوجد تمييز واضح للحدود بين العمال المتعطلين وأولئك المنخرطين فى عمل لارسمى لفترات تختلف فى مدتها. فهناك مشكلة ساعات العمل الطويلة للدخول شديدة الانخفاض (إنتاج العمالة المنخفضة، الاستغلال الذاتى)، لمن لا يقدمون تقارير عن دخلهم (الأساس الأولى للتصنيف)، وأيضاً التأرجح المتواتر للعمال المؤقتين، خاصة المرأة، بين البطالة - أى لا يحصلون على أى دخل- والعمل. على سبيل المثال، البائعة المتجولة التى تسقط فريسة المرض، أو تلد، أو تقوم برعاية طفل مريض فى المنزل، أو تفقد استثماراتها بسبب السرقة أو عجزها عن سداد دينها، قد تسقط من العمل اللارسمى لفترة من الزمن. فهل تعد وقتئذ من العاملات؟ وهل المتسولون المحترفون يعدون كذلك؟ وماذا عن تجار المخدرات والمقامرون؟ إذن، بالرغم من مشكلات القياس، إلا أن مسمى اللارسمية مازال يستخدم على نحو واسع لحصر عالم من الحياة والعمل يسميه "دييجو بالما" Diego Palma (1987) "عالم الحياة اليومية الشعبية el mundo cotidiano de lo popular".

إن الأنشطة غير الرسمية تشغل كوة ظلالية فى اقتصاد مراكز العواصم، والمدن المتوسطة، والبلدات الريفية الصغيرة. فهى مرئية وغير مرئية: مرئية فى اقتصاد الشارع، وغير مرئية بطرق عديدة أخرى؛ أهمها أن هذه الأنشطة لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية. ومثلها مثل كثير من أشكال الفقر والقمع، فإنها تنتشر فى مطابخ الأسر البرجوازية، والأزقة، وضواحى الطبقة العاملة فى المدن الكبيرة، وتكتظ بها البيوت داخل المدن. ومن ثم فليس من المفاجأة، بالرغم من الكم الهائل من التراث حول هذا الموضوع، ألا توجد تعريفات دقيقة لمصطلح "اللارسمى"، وأن يكون هناك فى حقيقة الأمر قدر كبير من الخلاف الأكاديمى حول هذه المسألة[١]. ومن ثم، فقد تجنبتُ فى هذه الدراسة لغة من يشيرون إلى الأنشطة اللارسمية بوصفها "قطاعًا"، كما لو كان عالم الحياة اليومية الشعبية مقصور على إنتاجٍ مندمج، أو متكامل داخليًا. حيث إننا وبدلاً من ذلك نصف اللارسمية كعمل يتم أداؤه فى سياق أسواق عمل حضرية شديدة التفكك (ومتقطعة)[٢]. فالأنشطة اللارسمية تربط بين الاقتصاد المعيشى للأسر، وبين نظام التراكم للإنتاج الرأسمالى. حيث إنها تشكل أحد المصادر الرئيسية لـ "فائض القيمة"، أو الربح. إن هذا الشكل من النسج بين الإعاشة والتراكم، هو ما يساهم فى غموض المفهوم. ومن بين أشياء كثيرة أخرى، نجد أن حجم اللارسمية يميل إلى الاختلاف، مع التذبذب فى دائرة العمل: فكلما عظمت الأزمة الاقتصادية، عظم قدر العمل اللارسمى، ولكن بمعدلات أرباح أو عائد شديد الانخفاض. وفى عالم الحياة اليومية الشعبية، تخدم اللارسمية الأسر كمصد ضد الأوقات العصيبة.

---

(١) لمطالعة واحد من أفضل الإسهامات النقدية فى هذا السياق، انظر: Breman, 1985.

(٢) فيما يلى من مناقشة للارسمية ، سنستبعد الأنشطة التى تتعرض مع تشريعات بعينها وتعتبر جنائية مثل الإتجار فى المخدرات، والدعارة، والتهريب، ومعظم أشكال المقامرة المنظمة. وبالرغم من كونها مصدر مهم للدخل والعمل لكثير من الناس، إلا أن مطالب التنمية البديلة لا يمكن مدها لتشمل تلك الأنشطة.

وقد يكون من المفيد فى هذه المرحلة، أن نقدم نوعًا من دراسة أنماط العمل المنظم بطرق غير رسمية، تتسق ومحاولتنا رسم الحدود لبعد رئيسى من أبعاد عالم الحياة اليومية الشعبية. وهو ما سيتيح لنا تحديد الخصائص البارزة للارسمية (لمزيد من التفاصيل ذات الصلة، انظر: الجدول ٥-٢).

١- العمل اللارسمى يكون بشكل رئيسى من أجل السوق الداخلى. فالأنشطة غير السوقية، مثل بناء أحد الأفراد لمسكنه، والقيام بأعمال منزلية، مستبعدة من دراسة الأنماط.

٢- الخاصية البارزة على نحو خاص، هى التنوع الهائل للعمل اللارسمى. سواء أكنا نعتبر موقعه التقليدى (الأسرة، أو الشارع، أو أسرة صاحب العمل، أو مكان مُستأجر، أو موقع بناء) أو نمط تنظيمه (عمل أسرى غير مدفوع الأجر، توظيف ذاتى، عمل الأجر اليومى، مشاريع متناهية الصغر)، أو وما يرتبط به من علاقات السوق (التعاقد من الباطن، التكالب على الزبون، الخدمة المنزلية، ووسيطية ملاحظ الأنفار الذى يقوم بتجميع زمرة من عمال البناء من أجل عمل محدد)، أو انتماؤه القطاعى (الصنعة اليدوية، التصنيع، الخدمات الشخصية، الخدمات المنزلية، تجارة التجزئة، البناء، النقل)، فإن العمل المنظم بطرق لارسمية، لا يمثل كما هو واضح "قطاعًا" مفردًا، أو حتى سوقَ عملٍ واحداً. وأيًا كان التماسك النظرى الذى قد يرتبط بالعمل اللارسمى، المنبثق عن دوره فى اقتصاد إعاشة الأسر.

٣- إن العمل اللارسمى يتم تنظيمه بطبيعة الحال على مستوى صغير جداً. فكثير من العمال اللارسميين، لاسيما فى اقتصاد الشارع، يتنقلون على نفقتهم الخاصة. وهم أحيانًا يعملون فى أزواج. فالعمل الأسرى غير مدفوع الأجر يُستخدم بصورة مكثفة وواسعة النطاق، سواء فى اقتصاد الأسرة أو فى الشوارع. وهو ما قد يرفع العدد الإجمالى للعمال فى كل عملية، أو عمليتين، أو ثلاث عمليات.

وقد تَستخدم المشاريع متناهية الصغر عشرة عمال، ولكن متوسطها غالبًا ما يكون أقل من خمسة[1].

٤- تشكل العاملات نسبة متغيرة فى العمل اللارسمى، ويهيمنّ على الصناعات المنزلية، ولهن دور مهم فى تجارة التجزئة، وقويات فى الخدمة المنزلية. وفى معظم البلدان من الوارد أن يشكلن أكثر من ثلث العمال اللارسميين.

٥- معظم العمال اللارسميين يعملون نظير أجر، بالساعة أو بالقطعة. وبعضهم يبيعون سلعًا قد تكون من إنتاج المصانع (بعضها يتم تهريبها إلى بلدان أخرى) أو، مثل الأطعمة المطهية، يتم إعدادها من قبل البائع سواء فى المنزل أو فى موقع البيع. وآخرون، مثل الأولاد الذين يقومون بتلميع الأحذية، أو من يصلّحون الدراجات يبيعون خدمات محددة من أجل سعر قد يكون ثابتًا، أو يتم الفصال فيه، بحسب العميل أو الموقع. وتميل أجور العمل اللارسمى إلى الانخفاض عن مستوى الحد الأدنى الرسمى، خصوصًا عندما تكون تجارة صاحب العمل نفسه تجارة غير رسمية. وفى العموم، تحصل المرأة على نسبة ٦٠٪ أو أقل، إلى نسبة أجر الرجل. وبالطبع يكون معظم عمل الأسرة غير مدفوع الأجر.

---

(١) فى دراسته الرائعة لـ "مشاريع" بيع الأطعمة المتجولة فى بورتو برينس Port-au-Prince (فى هاييتى- المترجم) وجد "سيمون فاس" Simon Fass أن ١٤٪ من العينة التى عمل عليها لم يكن لديهم مستخدمين؛ وأن ٢٩ و٢١٪ استخدموا فرد أو اثنين على التوالى؛ وأن ١٥٪ استخدموا أكثر من ثلاثة. ولكن بمقدار صغر هذه المشاريع، فإن إجمالى الأثر الاقتصادى لبيع الأطعمة المتجولة فى Port-au-Prince يعد معقولاً:

يوجد تقريبًا ٢٣,٠٠٠ مشروع فى بورتوبرينس تعج وتبيع وجبات الطعام. وهذه المؤسسات المتجولة تشغل ٧٤,٠٠٠ شخص، أغلبهم من النساء، أو ١١٪ من قوة العمل الحضرية. وهنا ١٠٠٠ مشروع تعمل فى مناطق صناعية، وتشغل ٣,٢٠٠ فرد، وتقدم ٥٠,٠٠٠ وجبة يومية للعمال الصناعيين، ٧٥٪ منهم أيضًا من النساء. وهم ينفقون ٣٠٪ من أجورهم اليومية على الوجبات. بمعنى آخر، فإن تغذية وصحة، وإنتاج العمل لقسم كبير من النساء العاملات فى المدينة، سواء من يبيعون أو من يشترون الوجبات، يتأثرن بشدة بكفاءة العمليات الجائلة. (Fass, 1989, p. i).

جدول ٥-٢ أنماط الأنشطة المنظمة لارسمياً وذات التوجه السوقى:

النشاط	أمثلة	الموقع التقليدى	الأشخاص فى كل عملية
صناعة منزلية	تصنيع: أطعمة للبيع المتجول، صناعات يدوية، ملابس. خدمات: غسيل وكى. تجارة: بالتجزئة.	الأسرة الخاصة بالفرد	فى الغالب نساء، متضمناً العمل الأسرى غير مدفوع
اقتصاد الشارع	تجارة: أكشاك أطعمة، تجوال. خدمات: تلميع أحذية، حراسة أبواب، نقل، ترفيه.	الشارع: جوّال، ولكن أيضاً مواقع ثابتة	رجال ونساء (١-٣) متضمناً بعضاً من العمل الأسرى غير
خدمة منزلية	خدم، طهاة، بستانيون، مربيات، سائقون	أسرة صاحب العمل، تشمل ترتيبات إقامة بعض الأشخاص	متعددون فى كل أسرة عالية الدخل، رجالاً ونساء
مشاريع صغيرة	أحذية، حياكة، أعمال معدنية، خدمات: إصلاح كهرباء أو راديو؛ سباكة، إصلاح سيارات.	مكان مستأجَر، ولكن قد يتم أيضاً خارج منزل صاحب العمل	مدير لنفسه/ ها، فضلاً عن عدة مستخدمين (أقل من ١٠؛ من ٣ إلى ٥ فى المتوسط)×
أعمال بناء	عمال مياومة، بناة، كهربائيون، نجارون	فى موقع البناء	يتم تشغيلهم فرادى فى مشاريع بعينها

* فئة من "الصناعة الصغيرة" بتشغيل من ١٠ إلى ١٠٠ عامل ينبغى معاملتهم خارج إطار اللارسمية. انظر Carr, 1981; Little et al/. 1987

٦- بعض العمل اللارسمى يرتبط مباشرة بتصنيع حديث كبير الحجم، معرّض لتنظيم وضبط الحكومة، والنقابات، والضرائب، ويكون أيضًا المنتفع الرئيسى من دعم الدولة[١]. وقد يتعاقد المنتجون الرسميون مع ورش عمل لا رسمية (على سبيل المثال، صناعة الملابس- "تجارة الإبرة" سيئة السمعة) أو يتعاقدون من أجل أجزاء يتم تجميعها لاحقًا فى المصانع (مثل الأحذية، والموتورات الكهربائية).

وإسناد العمل لتجارة غير رسمية يمنح مزايا الإنتاج المرن للمؤسسة التى تترك العقد. فهى تخفض من تكاليف الإنتاج، وتحول جزءًا كبيرًا من تقلبات دائرة السوق، إلى المنتِج الصغير أو غير المحمى. ولكن أغلب العمل اللارسمى لا يرتبط باقتصاد التراكم، بل يظل مواليًا للرأسمال، أو فى الغالب، موالٍ للرأسمال فى تنظيمه. وفى أى من الحالتين، لا يكون الهدف الرئيسى للنشاط هو التراكم، بل الإعاشة.

٧- معظم العمال اللارسميين ينفقون ساعات كثيرة من أجل عائدات قليلة. فى ليما، مثلا، يعمل خُمس العمال المأجورين اللارسميين ما بين ٤٩ و٦٠ ساعة، و٢٣٪ منهم يعملون أكثر من ٦١ ساعة أسبوعيًا (Chavez O`Brien, 1988, table 20).

٨- تظهر أنماط مختلفة من العمل بعتبات تعليمية مختلفة. على سبيل المثال، فى لاباز La Paz فى بوليفيا، تقضى النساء فى الصناعات والخدمات المنزلية، فى المتوسط أكثر من ثلاث سنوات فى المدرسة. ولكن فى أنشطة "شبيهة بالعمل الحر" تتصادف بشكل كبير مع فئة الصناعة الصغيرة، تقضى النساء ما يقرب من ثمانِ سنوات فى التعليم (Ardaya, 1986, table 20)[٢]. حتى بالنسبة لبيع الشارع المتجول، فإن التاجرات

---

(١) بالطبع لا يعنى كون تجارة ما خاضعة لقوانين العمل والضرائب أنها ستمتثل فى جميع الجوانب. على سبيل المثال، قد تقدم الرشوة لمفتشى الحكومة، أو تحتفظ بنوعين من السجلات، إلى غير ذلك من الأساليب. ولكن هذه الممارسات لا تؤهل هذا العمل أو هذه التجارة لأن تعد ضمن النشاط المنظم على نحو غير رسمى.

(٢) كان للرجال عتبات تعليمية أعلى من النساء بصورة ملحوظة فى المهنتين الأولتين المذكورتين ولكنهم أظهروا فقط ٧,٣ سنة من التعليم المدرسى فى الثالثة.

فى "لاباز"- الغالبية العظمى منهن تتحدث لغة الإيمارا Aymara - يتطلبن إلمامًا عامًا باللغة الإسبانية والأرقام أيضًا، والحد الأدنى من رأسمال العمل، وعقد روابط مع تجار الجملة ممن يحملون منتجاتهم عبر شبكات تسويقية واسعة فى المدينة. وهذه شروط أساسية من الصعب تلبيتها. وهناك أنواع أخرى من العمل، خصوصًا المشاريع الصغيرة منها، تتضمن شروطًا أكثر تقييدًا لهن. ومن ثم فإن قسمًا كبيرًا من العمال اللارسميين يمكن نعتهم بأنهم "عمال مهرة".

٩- من بين أهم المتطلبات، وفضلاً عن الشبكات الشخصية، رأسمال البداية والعمل. بائعو الأطعمة المتجولون فى هاييتى، على سبيل المثال، يتطلبون رأسمالاً أساسيًا، يتباين بصورة منتظمة مع حجم العمل من ٩٧ إلى ٤٣٠ دولارًا، وهى أرقام تضاهى متوسط دخل الأسرة الحضرية المقدر بنحو ١٤٨ دولارًا شهريًا، و ٦٢ دولارًا لدخل العامل. ومتطلَّب رأسمال العمل، يكون أكبر من ذلك: فالإنفاق كل أسبوعين على السلع، يتراوح ما بين ١٢١ إلى ٦٩٥ دولارًا، وللأجور ما بين ٢,٨٠ إلى ٥٣,١٥ دولارًا. ولأن معظم الزبائن يأكلون على النوتة، ولا يسددون ديونهم إلا عندما يتقاضون هم أنفسهم أجورهم (عادة كل أسبوعين)، فمن الواضح أن قدرًا كبيرًا من رأس المال يعد مطلوبًا لبدء الدخول فى التجارة (Fass, 1989, tables 4, 6, and 8; p. 26). والجزء الأعظم من هذا الرأسمال يأتى من سنوات من المدخرات الشخصية (يزيد فى بعض الأحيان عن عقد من الزمن)؛ وقد يتم اقتراض بعض المبالغ من قبل الأسرة، ومبالغ أصغر من "الأصدقاء" ومن مقرضى الأموال التجاريين، وغالبًا ما يكون ذلك بفوائد باهظة.

١٠- إن العمل اللارسمى يكون مغروسًا فى مصفوفة من العلاقات الاجتماعية، تعد ضرورية ولازمة لنجاحه. فإسهامات العمل الأسرى غير مدفوع الأجر، والصداقة، والثقة، وعلاقات الراعى- العميل؛ تعد كلها ضرورية، وتمثل خصائص شائعة للعمل اللارسمى. والدرجة العالية من الانخراط فى السوق الموجودة، تعنى أن معظم عمل الشارع والمشاريع الصغيرة، تولّد أرباحًا طفيفة فحسب. ومن ثم، فإن شوارع وأزقة المدينة هى عالم التنافس المثالى لآدم سميث، حيث تحدث تغيرات مفاجأة فى الأسعار فى إحدى المؤسسات عبر شارع من أكشاك الطعام الصغيرة (وما يشبهها)، أو خط

من محلات إصلاح السيارات. ولكن العمال لا يدركون هذا بوصفه منافسة، بل بوصفه تعاونًا. فالمرء يلجأ إلى أقرب جار له للحصول على جرعات مقدرة بعناية من المساعدة، والمتوقع أن تكون متبادلة بينهما فى المستقبل القريب.

ومعظم أشكال العمل اللارسمى قد تتلاشى من الوجود، إذا تم تنظيمها وضبطها بطرق شبيهة بالعمل الرسمى. ولأنهم يعتمدون اعتمادًا شديدًا على العلاقات غير الرسمية فى إنتاج دخلهم، فإن الفقراء يميلون إلى مقاومة المحاولات الساعية للسيطرة على اللارسمية. وإذا ما نجحت إحدى الحكومات فى جعل العمل اللارسمى تحت مراجعتها، مثلما حاولت حكومات عديدة مرارًا وتكرارًا أن تفعل، فإن النتيجة الأرجح سوف تكون زيادة فى اقتصاد ما تحت الأرض، أو السرى. وبعض مناصرى إضفاء الرسمية، مثل "إرناندو دى سوتو" **Hernando de Soto (1989)**، يفضلون رؤية العمال اللارسميين كطليعة لرأسمالية المقاولة، أو العمل الحر. ولا شك أن بعض أصحاب العمل الحر الصغير يتناسبون ووصف "دى سوتو". ولكن الغالبية العظمى من العمال اللارسميين فى بيرو، وأماكن أخرى من العالم، ليسوا رأسماليين طليعيين، بل هم عمال منازل فى أسرهم وبدون أجر، وعمال مأجورون، وهم بائعو الشارع المتجولون، وعمال المياومة، والخدم، والعاملون فى أعمال التصليح. وأحيانًا ما يكون الفقراء عباقرة فى ابتكار الطرق التى يكسبون بها المال. ففنان الشارع فى "لاباز" يعض رؤوس السحالى ليبهر المحتشدين. ولكن هذا ليس نوع العمل الذى دار فى ذهن إنريكى إجلاسياس **Enrique V. Iglesias**، رئيس البنك الأمريكى الدولى للتنمية، عندما كتب،

> لقد حان الوقت لوقف ليِّ أذرعنا، والبدء فى الاعتراف بأن العمل اللارسمى فى السنوات الأخيرة قد شهد نموًا بمقدار ثلاثة أضعاف العمل الرسمى- ٧٪ مقابل ٢٪ سنويًا- وأن ما يقرب من ٣٠٪ من السكان النشطين اقتصاديًا فى المنطقة، يعملون به. والفضل يرجع إلى دراسات فى كولومبيا، لما أصبحنا نعرفه الآن عن أن ١,٠٠٠ دولار مستثمرة فى مشروع صغير إنتاجى، يمكن أن يولد وظيفة واحدة، وأن ٤٠٠ دولار مستثمرة فى مشروع خدمى صغير، يمكن أن تولد وظيفة

أخرى، بينما يجب استثمار ١٠,٠٠٠ دولار فى مؤسسة إنتاجية تابعة للقطاع الرسمى لإنجاز الشيء نفسه. وفى وقت ندرة الموارد والبطالة المرتفعة، لا يمكننا تحمل تجاهل القطاع اللارسمى (1989,p. 42)

إن إجلاسياس من علماء الاقتصاد، وبالتالى فهو يرى العمل اللارسمى بوصفه "قطاعًا" من قطاعات الاقتصاد الوطنى. وهو هنا يتحدث عن المشروع الصغير، كما لو كانت تلك العمليات التى تتألف من شخص أو اثنين أو ثلاثة، تعد مؤسسات مثل أية مؤسسات أخرى فى الاقتصاد الرأسمالى. ولكنها فى الغالب ليست كذلك (انظر: الهامش الملحق بالجدول ٥-٢). ولدرجة كبيرة جداً، يشكل العمل اللارسمى جزءًا من الاقتصاد المعيشى للمدن. وبالرغم من إحصاءات إجلاسياس، إلا أن العمل اللارسمى يعد إلى حد بعيد عملاً خفيًا وغير خاضع للقياس. ومن ثم، فإنه موجود فى السوق ولكنه ليس تابعًا له. ومطلبه السياسى ليس استيعابه فى الاقتصاد الرسمى تحت مظلة الدولة القاسية المراقِبة، بل شىء آخر غير هذا.

من منظور التنمية البديلة، ما المطالب السياسية فيما يتعلق بالعمل اللارسمى؟ من وجهة نظر التوازن الدقيق بين تكاليف ومنافع العمل اللارسمى، يعد السؤال صعبًا. فالعمال اللارسميون، مثل خدم المنازل، يكونون فى الحقيقة "مبالَغ فى استغلالهم"، ولكنهم على الأقل يكسبون شيئًا ما لعيشهم (Chaney and Garcia Castro, 1989). وباعة الشوارع دائمًا مُطاردون من الشرطة، وقد يفقدون كثيرًا من مدخراتهم أو مخزونهم فى العمل. ولكن التحويل إلى الرسمية، يفرض ضوابط حكومية وضرائب، وقد ترفع تكلفة القيام بالأعمال إلى مستويات مانعة. ومن ثم، فإن العمل الرسمى ينقسم فيما يتعلق بقضية اللارسمية. فالمنتجون يفضلون التعامل مع "قطاع غير معترف به"، يمكنه استيعاب اضطرابات مزاولة الأعمال وتوفير عمالة رخيصة فى ظل ظروف شديدة المنافسة. وأخيرًا، فإن الدولة ترى العمل اللارسمى وسيلة من وسائل المحافظة على السلام الاجتماعى، ولكن القلق يساورها عندما تظل مشاريع كثيرة للغاية غير مرصودة، وبالتالى تشكل للدولة هامشًا فوضويًا يتجاوز حدود ما تطاله ذراعها.

وفى سياق هذه السياسة من اللارسمية، يمكن تقديم خمسة مطالب:

١- الاعتراف فى السياسات العامة بالأهمية المحورية للعمل اللارسمى، لاسيما للاقتصاد المعيشى للأسر الحضرية الفقيرة.

٢- التأكيد على التعليم الشعبى، لترقية المستويات التعليمية عمومًا، وخصوصًا للنساء، وتعليم مهارات بعينها، وأشغالٍ ستكون مفيدة فى البحث عن عمل فى إطار أسواق العمل اللارسمى. تربية فنية، وتدريب فنى ومهنى (مثل إصلاح الأجهزة الكهربائية) ينبغى أن يتم التركيز عليها فى ورش تدريب الصغار.

٣- ترقية تنظيم العمال اللارسميين إلى روابط مصالح، ونقابات، وتعاونيات، وجماعات تضامن[١]. وبالتنظيم ينال العمال اللارسميون إمكانية الحصول على قواعد الثروة الإنتاجية، والقوة الاجتماعية: قوة التفاوض، وممارسة الضغط السياسى على الدولة، والحصول على الائتمان، وشراء بالجملة بأسعار مخفضة، وترشيد السوق، ومنع "تنافس الغابة"، وتأسيس معايير ضبط ذاتية للعمل، وغير ذلك كثير من الأمور. واللارسمية ومجموعات المصالح، تظهر وكأنها ترتيبات متوافقة؛ فهناك ٤٠٠٠ من هذه الروابط موجود فى مقاطعة فيلا السلفادور وحدها، فى ليما. ونستشهد هنا بعالم الاجتماع الشيلى "دييجو بالما" Diego Palma مرة أخرى، حيث يقول: "إن ممارسة تنظيمات القاعدة الشعبية مغروسة فى خبرة مجتمعية وديمقراطية، تخدم كمدرسة يمارس فيها الفقراء ويتعلمون القيم التى تميز المشروع البديل." (1987, p. 98).

٤- توفير ائتمان ملائم، واستشارة للإدارة، ومساعدة فى التسويق، وتدريب فى موقع العمل، وغيرها من أشكال المساعدة ،عندما تطلبها منظمات العمال اللارسميين. فالمنظمات خير قناة لتوجيه المساعدة لا لأكثر المحتاجين فحسب، بل أيضًا لمن هم مستعدون للتعاون مع مانحى المساعدة فى برامج ملائمة.

---

(١) مجموعات التضامن هى مجموعات صغيرة (عادة ما تكون أقل من اثنا عشرة شخصًا) يتفقون على تلقى قرض دوار فيما بينهم يكونوا جميعًا مسئولون عنه مسئولية جماعية

٥- ضبط وتنظيم، إلى أقصى حد ممكن، الإساءات الخطيرة لتدابير وأشكال العمل اللارسمى، مثل عمالة الأطفال، والمخاطر الصحية الشديدة.

هذه الأجندة الموجزة تسعى إلى تأمين مكان للعمل اللارسمى فى أى تنمية بديلة. وفى سياق هذه التنمية، فإن اللارسمية ستكتسب تدريجيًا خصائص "رسمية" معينة. وهذه ليست غاية فى حد ذاتها، بل خطوة ضرورية فى تسلسل تنموى، هدفه النهائى هو التمكين الذاتى الجماعى للأسر الفقيرة.

النمو النوعى

لقد أصبح النمو الاقتصادى، كما يتضح، جزءًا من تنمية بديلة. فبدون زيادة مستدامة فى قيمة الإنتاج لكل فرد، لا يمكن أن تكون هناك تنمية على المدى البعيد. ولكن القياس السائد لقيمة الإنتاج- إجمالى الدخل، الناتج القومى وحساباته المكونة- تعد معيبة إلى حد بعيد، والأخطر فيها أنها تفشل فى أن تضع فى الاعتبار التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج. لذا فإن البيان المذكور آنفًا يجب تصليحه: بدون زيادة فى قيمة كل فرد فى الإنتاج، صافى التكاليف الاجتماعية والبيئية، يصبح من المحال التحدث عن تنمية حقيقية.

ولنفترض الآن أن الأحكام الضرورية فى الحسابات الاقتصادية، قد تمت- نعترف أنها مهمة مهولة- فهل ستكون لدينا وقتئذ كافة الأدوات المطلوبة لتنمية بديلة؟ الإجابة: لا. وذلك لثلاثة أسباب: (أ) سنكون فى حاجة إلى معلومات إضافية حول التوزيع الاجتماعى والمكانى للدخل؛ (ب) سنحتاج إلى فك الحسابات الاقتصادية إلى وحدات حُكم إقليمية- المدن والمناطق؛ (ج) سنحتاج إلى معلومات من شأنها أن تتيح لنا الوصول إلى نوعية النمو الاقتصادى الفعلى.

ذلك التوزيع للدخل يعد معلومة أساسية، بالرغم من كونه غير كافٍ، لتحليل السياسيات التى ينبغى أن تكون واضحة، بالرغم من تقاعس الحكومة عن تشجيع

البحث عبر هذه الخطوط. فلم يتلق الموضوع سوى فحص خاطف منذ أواسط سبعينيات القرن المنصرم. وبالمثل، فإنه من الحكمة الشائعة وحسب أن نفكك الحسابات الاقتصادية إلى تلك المستويات الإقليمية التى يتم عندها صنع معظم قرارات التنمية، أو بالأحرى التى ينبغى أن يتم عندها صنع تلك القرارات، بحيث يمكن للظروف المحلية المتغيرة أن توضع فى الاعتبار. والرؤية التى يتم بلورتها من الناحية المكانية للنمو الاقتصادى، ستكون أيضًا مرغوبة على المستوى الوطنى، بالرغم، مرة أخرى، من أن مقاومة السياسات الوطنية من أجل التنمية الحضرية والإقليمية كانت مقاومة معقولة. وهى حقيقة صاعقة إذا ما اعتبرنا أن الحكومات فى البلدان الفقيرة مسئولة عن أكثر من نصف مجموع الاستثمارات، وواقعيًا عن كل البنية التحتية الاجتماعية فى بلادها (Friedmann, 1966). ولكن الموضوع الذى أريد الاهتمام به عن كثب هنا، هو نوعية النمو. وهو موضوع غير مألوف إلى درجة كبيرة، ونقدمه هنا كمطلب سياسى رئيسى لتنمية بديلة.

ولكن، ما الذى علينا عمله مع نوعية النمو فى هذا السياق؟ ولماذا تعد قياسات قيمة السوق للإنتاج، غير كافية؟ السؤال الثانى يمكن الإجابة عليه بطريقة أسهل من الإجابة على السؤال الأول. وقد بين التحليل أن ارتباطات دخل الفرد بمؤشرات اجتماعية وبيئية معينة، تعد أقل بقليل من الدرجة الكاملة. فإذا قمنا بمسح عدد كبير من البلدان، سنجد أن مؤشرات سنوات التعليم، وتوقع مستوى العمر سوف تميل إلى الزيادة مع ارتفاعات دخل الفرد. ولكن هذا الأمر لا يصدُق على أى بلد فرديًا. والارتباطات تتباين بدرجة كبيرة من مؤشر إلى آخر. بل إنه فى بعض الحالات قد تكون المؤشرات سلبية: معدلات الجريمة فى الحضر، على سبيل المثال، تميل إلى الارتفاع مع الدخل المرتفع، بينما تنحدر مؤشرات الصحة البيئية. وقد يصدق الشىء نفسه بالنسبة لمتغيرات متفرقة على المستويات الحضرية والإقليمية. فدخل الفرد يعد دليلاً لا يمكن الاعتماد عليه، للأثر النوعى للنمو. وإذا رغبنا فى تحسين نوعية الحياة، وسبل العيش من خلال النمو الاقتصادى، فإننا نحتاج إلى الاهتمام بمدى أوسع من البيانات تفوق قيمة الإنتاج (المعدل وفق التضخم).

وللعودة إلى سؤالنا الأول: ما الذى يعد نوعياً فى مناقشتنا هذه؟ بداية، لا يمكن أن يوجد مثل هذا الشىء على نحو مفرد، فالقياس المتجمع للنوعية ينبثق عن نظام من الحسابات الاجتماعية والبيئية. وجهود بناء مثل هذا المؤشر تعرضت لنقد شديد (Ghai et al., 1988). والحبكة فى هذا الجدل، تتعلق بوزن المتغيرات التى تدخل فى مؤشر معقد. ومع عدم وجود سبب واضح عن حمل كل متغير للوزن نفسه، سيكون أى نظام وزن آخر تعسفيًا بالدرجة نفسها. حيث إن النوعية فى نهاية الأمر هى مسألة حكم فردى وجماعى، ومَن عساه أن يكون أكثر تأهيلاً لتمرير مثل هذا الحكم، من أولئك المتأثرين مباشرة بالقرار؟ فالأهمية المرتبطة بمؤشر نوعية النمو، تعد مسألة سياسية يجب أن تقرر فى ظل جدال مفتوح وعام.

النقطة الحرجة الثانية، تعد ذات طبيعة أكثر عملية. فقياسات النوعية يقصد بها تحسين عملية القيام بسياسات ذات صلة. ولهذا الغرض تعد القياسات المتفرقة أكثر فائدة من بنية مصطنعة، مغزاها النهائى يغلفه الغموض، حتى بالنسبة للخبراء[١].

والخلاصة، أن نوعية النمو الاقتصادى تتألف من مجموعة من المتغيرات التى تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر، على وصول الأسرة إلى أسس القوة الاجتماعية، والثروة الإنتاجية. وقد حددنا ثمانية من هذه الأسس فى الفصل الرابع، وسوف تكون هناك حاجة لقياس نوعية النمو بالنسبة لكل متغير من هذه المتغيرات الثمانية. وبأخذها مجتمعة وتفريقها إقليميًا على المجتمعات السياسية ذات الصلة، تم بناء مجموعة من المؤشرات على أساس هذه الخطوط، يمكنها أن تخبرنا بالكثير حول الظروف المحلية للحياة وسبل العيش، خصوصاً بالنسبة للأسر المحرومة من عوامل التمكين.

---

(١) فى مراجعة رئيسية لاستخدام مؤشرات اجتماعية فى الولايات المتحدة، تقول "جوديث نوفيلى" Judith Innes de Neufville" لا عليك من تطوير نظم مندمجة ومنطقية من المؤشرات الاجتماعية لإنتاج تقارير اجتماعية رسمية. فتكنولوجية الفهم ليست موجودة حتى الآن للقيام بالمؤشرات الاجتماعية، أما التقارير الاجتماعية فمن غير المحتمل أن يكون لها أثر مثلما سيكون لنشر مؤشرات مرتبطة بنقاش لمسائل سياسية، وهو ما لا تستطيع التقارير الاجتماعية فعله لأسباب سياسية" (1984, p. 108).

ومن ثم، فإنه يجب التغلب على صعوبات كبيرة لتشغيل مثل هذا النظام من المؤشرات الاجتماعية والبيئية. ففى عام ١٩٨١، أصدرت ندوة اليونسكو ١٢ توصية تناولت بعضاً من هذه الصعوبات، تشمل هذه التوصيات:

١- بساطة القياسات يجب أن تكون ذات أولوية عن الشمولية...

٢- يجب أن نولى اهتماماً كبيراً لمؤشرات متفرقة...

٣- لا يوجد نظام عالمى للمؤشرات يمكن أن يمارَس عملياً.

٤- بناء مؤشرات مركبة ومعقدة، أمر لا يمكن ممارسته عملياً...

٥- فائدة أية مجموعة من المؤشرات، تعتمد فى النهاية على مصداقيتها.

٦- أية مجموعة من المؤشرات، إذا كان لها أن تصبح مفيدة للتخطيط الإنمائى، ينبغى أن تفى بأربعة معايير: (أ) تعريف واضح، يعكس الفهم النظرى، (٢) النوعية- الملائمة للحاجات المحلية؛ (٣) الانتشار- المطابق هنا أساسى؛ (٤) التوافر- لدى مخططى التنمية والمحللين.

٧- من المهم للبلدان الفردية ممارسة انتقائية حذرة، فى تطوير المؤشرات المطلوبة بموارد شحيحة. حيث ينبغى لمثل هذه المؤشرات أن تقوم لرصد برامج رئيسية، بحيث يمكن ضمان علاقتها بالعمليات السياسية. (UNESCO, 1984, pp. 119-20).

الواضح من السياق أن خبراء اليونسكو، فكّروا فى مؤشرات اجتماعية كأداة أولية، توضع على يد المخططين، ومن أجلهم فى البيروقراطية الوطنية، أكثر من كونها معلومات لتغذية الجدل العام فى عملية سياسية مفتوحة.

وبناء على نقص المعلومات الموثوقة، فيما يتعلق بنوعية النمو الاقتصادى، لاسيما على المستويات المحلية والإقليمية، فمن الضرورى إجراء بحوث ملائمة (Mathew and Scott, 1985). ولكن بلورة نظم معقدة من الحسابات الاجتماعية والبيئية، لا يعد ضرورياً بالنسبة للغرض المقصود؛ بل إنه حتى قد يأتى بمردود عكسى (ولكن، انظر أيضاً: Miles, 1985). والمفترض أن يكون الهدف هنا هو جعل المؤشرات

بسيطة، وفى العالم الواقعى، تمثل المؤشرات أدوات لمناصرةٍ سياسيةٍ، تشكل بلورتُها الدقيقة عملاً سياسياً.

الخلاصة فى إيجاز أن المطالب السياسية لنمو اقتصادى ملائم، تتضمن تغيراً رئيسياً فى سياسات تنتفع مباشرة من القطاعات المستبعَدة من السكان. فهى تضغط من أجل انتقال صنع القرار إلى المحليات ومن أجل فتح النقاش حول ما يجب أن يتم، وبأى الوسائل، لتحسين ظروف الأسر الفقيرة، وكذلك وبصورة أكثر تحديداً، تحسين وصولهم إلى أسس الثروة الإنتاجية. فالتنمية البديلة، كما يؤكد "روبرت تشامبرز" Robert Chambers، يجب أن تكون مع الناس، بدلاً من أن تكون لأجلهم. ويجب أن تستمع لأولوياتهم، وأن تشركهم فى تصميم البرامج، وإدراج دعمهم النشط فى التنفيذ. وستكون هناك فروق سياسية فى المجتمع، وستتطلب وقتًا كى تنجح، حيث سبل عيش الناس على المحك، والمشاعر على وشك التوهج. ولكن لا ينبغى الضغط على التنمية البديلة كى تسفر عن نتائج سريعة أو مبهرة. فهى تعمل بالقرب من الأرض، وبنمط "تداولى" فى التنمية، يؤكد على التعلم المتبادل[1].

والتأكيد الآخر يجب أن ينصب على تطوير بنية تحتية ريفية، تربط مناطق الفلاحين المزارعين المنعزلة نسبياً بالأسواق الداخلية، وتعيّن دوراً رئيساً فى هذا لمراكز المقاطعات. كما أن العمل خارج الزراعة يحتاج إلى دعم، لاسيما، فى البلدات الريفية والمدن، حيث يجب أن نولى الاهتمام لخلق الظروف المحبِّذة للعمل اللارسمى، وتنظيم العمال اللارسميين فى جمعيات، وتعاونيات، ونقابات، يجب أن يلاقى تشجيعاً.

إن المؤشرات البسيطة لوصول الأسرة إلى أسس الثروة الإنتاجية مفضِّلةً للتّدابير المؤلفة، وإدخال المؤشرات فى النقاشات السياسية على مستويات إقليمية مختلفة، أحياناً ما تكون الطريقة الأفضل للعمل. وهذه المحصلة، بالطبع، تتطلب التوسيع المتزامن للممارسات الديمقراطية، وشكلاً من أشكال التخطيط التداولى. وهو ما سوف يكوّن مجتمِعًا العمود الفقَرى لتنمية بديلة.

---

(١) لمزيد من النقاش حول هذه النقطة، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الفصل السادس

مطالب سياسية (٢): المساواة بين الجنسين والاستدامة

الاندماج الاجتماعى: المساواة بين الجنسين

فى الفصلين الثالث والرابع، انصبّ تركيز تحليلنا الأساسى على الأسر، حيث توقفنا لبرهة كى نقوم بتحليل بنية الأسر الداخلية بهدف الوصول إلى الجوانب النظرية والعملية لتحقيق تنمية بديلة. وبالرغم من ذلك، فإن الأسر ظلت مثل "صندوق أسود"، فقد لاحظنا أنها فضلاً عن كونها تمثل اقتصاداً **economy**، إلا أنه يجب النظر إليها أيضًا بوصفها منظمة سياسية **polity**، أى تلك الوحدة الإقليمية الأصغر التى تفصح عن سلوك سياسى.

وهنا، سوف نقوم بتحليل الأعمال الداخلية للأسر؛ لنبين أن التنمية البديلة يجب أن تَدمِج أو تتضمن بداخلها المساواة البنيوية للنوع الاجتماعى **gender**، أو الجنسين، والتى تتجذر فى العلاقات الأسرية وتعتبر مصدراً رئيسيًا للتوترات والصراعات داخل الأسرة.

ومثلها مثل بقية المجتمعات الأخرى القائمة على الإقليم أو الأرض، تتضمن الأسر بنية هرمية/ هيراركية يتوسطها النوع الاجتماعى، والسن، والقرابة، وتقوم على العلاقات التعاقدية العلنية فى حالة الزواج والضمنية فى حالة التعايش المشترك. وتعترف الدولة بالأسر كوحدات مهمة ومستقرة بصورة نسبية، كما تعترف الدولة أيضًا بـ "رئيس" شرعى **de jure** للأسرة، عادة ما يكون الرجل المضطلع بالحق فى التعبير

عن الأسرة ككل. ولكننا وجدنا أن نساء كثيرات يعملن كرئيسات فعليات de facto لأسرهن. وهؤلاء النساء قد تكون المنيّة وافت أزواجهن، أو مطلقات، أو غادر أزواجهن المدينة، أى ببساطة تركوهن ورحلوا.

إذن، فى الممارسة الواقعية، وفى حالات كثيرة، غالبًا ما تكون النساء فى وضع تحمل مسئولية إطعام وتربية الأطفال، وفى حالات أخرى نجدهن مسئولات عن تأمين تكامل الأسرة، وإنجاز التزاماتها تجاه المجتمع. وقد قُدّر على مستوى العالم أنه من ٣٠ إلى ٤٠٪ من الأسر الحضرية، تتولى امرأة قيادتها، أو تحمّل المسئولية عنها. وهذه النسبة الفعلية تميل إلى حالة من التباين الملحوظ، فنجدها نسبة مرتفعة جداً، على سبيل المثال فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى، ومنخفضة فى البلدان العربية، والشرق الأوسط.[(١)]

وفيما يلى رصد للبنية الهرمية السياسية داخل الأسر. فالمهام توزع- بحكم العادة- بحسب النوع الاجتماعى أو السن، وذلك فى تخصيص فظ لوقت العمل على مجالات الممارسة الاجتماعية الرئيسية:

- فى الاقتصاد المنزلى للأسرة: زراعة محاصيل الإعاشة، وإعداد الطعام، والتنظيف، ورعاية المريض، وتنظيم الاحتفالات، وما إلى غير ذلك.
- فى المجتمع المدنى: علاقات أسرية، أسرة، مجتمع، ومنطقة (معبد، مسجد، كنيسة).
- فى اقتصاد السوق: عمل "رسمى" و"لارسمى"، محاصيل نقدية، وتعاونيات.

---

(١) من المستحيل الحصول على أرقام دقيقة عن الأسر التى ترؤسها سيدات، وذلك ما يرجع فى جزء منه إلى نقص التعريف المشترك وانتشار القيادة القانونية للذكر حتى عندما يكون الرجل غائبًا عن الأسرة. وقد وضع كل من "بونستر" و"تشانى" Bunster and Chaney (1985) الرقم العالمى فى حدود الثلث. والمفترض فى هذا السياق أن تكون النسبة أعلى فى الأسر الحضرية. وقد ذكرت تقديرات حديثة للأسر السوداء فى الحضر نسبة الأسر التى تقودها نساء فى الولايات المتحدة بحوالى ٤٤٪ (مستشهد به فى فصلية المنظورات الوطنية National Perspectives Quarterly, 1990, p. 23).

- في الدولة: الالتحاق بالمدرسة، الخدمة العسكرية الإلزامية..
- في المجتمع السياسي: المشاركة في الحركات الاجتماعية، الأحزاب السياسية، والمنظمات العمالية.

ولكننا نجد في إطار القياسات العريضة، أن التقسيم العرفي للعمل لا يفتقد للمرونة، حيث "تتحايل الأسر على الموارد"، اعتماداً على الظروف المتغيرة، مثل المواليد، والوفيات، والمرض، والشيخوخة، والهجرة، والتكوين الأسرى، وموسمية العمل الزراعي، والأزمات الاقتصادية، والفرص . كما أن هناك متغيراً آخر، هو الصراع داخل الأسرة نفسها، من أجل تقسيم للعمل أكثر تكافؤاً . هذا الصراع يقع في القلب من سياسات الأسرة، ويجعل كونها كياناً متكاملاً أقل بكثير عما هو سائد في اعتقادنا . وكما أشار "آمارتيا صن" Amartya Sen، فإن الأسر تفصح عن سلوك تعاوني وصراعي، وعادة ما يكون الاثنان في الوقت نفسه. وصن هنا يقترح نموذجاً للمفاوضة- نموذجاً سياسياً- لتقدير أهمية الأسر: "إن أعضاء أسرة ما، يواجهون نوعين مختلفين من المشكلات وعلى نحو متزامن. النوع الأول، يتضمن تعاوناً (الإضافة إلى إجمالي الميسورات)، والنوع الآخر هو الصراع (تقسيم إجمالي الميسورات على عدد أعضاء الأسرة). وتعتني الترتيبات الاجتماعية بمن يعمل ماذا؟ ومن يحصل على ماذا ليستهلكه؟ ومن يتخذ أياً من القرارات التي يمكن النظر إليها كاستجابات لهذه المشكلة، المركبة من التعاون والصراع معاً؟ ويعد تقسيم العمل، حسب الجنس، جزءاً من هذا الترتيب الاجتماعي، ومن الأهمية أن ننظر إليه في سياق الترتيب الكلي". (Amrtya Sen, 1990, p. 129).

وبالرغم من أن تقسيم العمل حسب الجنس أو النوع الاجتماعي/ الجندر (والوقت المكرس للمهام المختلفة) يعد واحداً من القضايا الرئيسية التي يتم من خلالها تناول طبيعة الصراعات السياسية داخل الأسرة، إلا أن هناك أيضاً قضايا أخرى لا تقل أهمية، مثل العلاقات الجنسية، والتحكم في الدخل، وحقوق الملكية، وتعليم الأطفال، ومشاركة المرأة في الشئون المدنية والسياسية. وبالرغم من أن الأسر التي تتولى المرأة شئونها، قد تكون أقل تأثراً بهذه الصراعات، إلا أنها أيضاً قد تضطر إلى أن تولى

اهتمامًا بمحاولات أعضاء الأسر الممتدة من الذكور- مثل الابن الأكبر، أو الأخ، أو العم- للسيطرة على أسرهن ، وممتلكاتها، وبشكل أكثر تحديداً على حياة أسرهن الخاصة.

وبالرغم من وجود شكل محدد من القلقلة فى أدوار النوع الاجتماعى، إلا أن البنية الكلية للعلاقات الأسرية، على مستوى العالم، تميّز ضد النساء بشكل صريح وتجعلهن فى حال من الخضوع الدائم للذكور، سواء داخل الأسرة أو فى المجال العام الأوسع. والنتيجة هى أن تتضاعف حالة حرمان النساء من التمكين كعضوات فى أسر فقيرة، وداخل الأسرة، بسبب جنسهن.

ظروف المرأة

فى كتابها التفكير الأمومى **Maternal Thinking** ترى "سارا روديك" **Sara Ruddick** أنه "فى أية ثقافة، يعد الالتزام الأمومى أكثر طوعية بكثير عما يمكن للناس أن يعتقدوا". **(Sara Ruddick, 1989. p. 22)**. وهو ما يعد أمرًا محتملاً، فيما لو كانت روديك تعنى أن الأدوار الأمومية ليست محددة بيولوجيًا. ولكن من الصحيح القول أيضًا إن دور النساء البيولوجى كأمهات، يعزز خضوعهن فى ظل النظام البطريركى/ الأبوى. فمعدلات الخصوبة المرتفعة التى مازالت سائدة فى أكثر البلدان فقرًا، تفرض حدوداً صارمة على شعور المرأة بـ"مَن هى"، وكذا على استراتيجيات البقاء التى يمكنها تبنّيها **(Beneria, 1980)**. ففى الصين، حيث نجحت الدولة فى تخفيض معدل التكاثر عن طفلين لكل امرأة فى سن التكاثر، وحيث تم توفير قدر كبير من الرعاية اليومية المدعومة، على الأقل فى المدن، فإن هذا القيد البيولوجى المتحكم فى الفرص المتاحة للمرأة هناك، بدأ فى التلاشى تدريجيًا. ولكن الصين لاتزال استثناءً خاصًا جداً.

يعد الحمل المتكرر، والإجهاض، والوضع، إلى جانب اعتماد الرضع على أمهاتهم فى التغذية كلها عوامل تعمل على ربط المرأة بالمجال المنزلى ارتباطًا وثيقًا. ففى معظم البلدان الفقيرة، وخصوصًا وسط الفقراء فى الريف، ليس من الغريب أن تجد النساء

يبدأن الولادة فى مرحلة المراهقة، وبالتالى يضعن- على مدار حياتهن- ما يصل إلى ستة وسبعة أطفال، وأكثر من ذلك أحيانًا..[1] ويرجع هذا إلى اعتقاد غالب بأن معدلات الإنجاب المرتفعة، تمثل عامل تأمين لهامش صغير من الأحياء؛ نظرًا لأن بعض هؤلاء الأطفال معرضون للموت قبل سن البلوغ.[2] ومع انحدار معدل الوفيات، ازداد هامش الأحياء هذا، وفى حالات كثيرة اليوم، نحن نضرب بالخصوبة العالية مثالاً على التأخر الاجتماعى. وهذا لا ينكر القيمة الاجتماعية للأطفال الأحياء، فهم يساعدون عمومًا فى الأعمال المنزلية الروتينية، وكسب المال بما يفوق استطاعتهم أحيانًا، ويوفرون تأمينًا ضد عجز والديهم وفى شيخوختهم. وأيًا ما كانت أسباب ارتفاع معدلات الإنجاب، فإن المرأة هى من يتوجب عليها العيش فى ظل هذه الدوائر منذ الميلاد وحتى الممات، وتربية من يعيشون بأية وسائل متاحة لها.

إن اضطلاع النساء بمسئولية تربية أسر كبيرة، تحت الظروف التى تواجهها معظم النساء الفقيرات، خصوصًا من يعلن منهن أسرًا، يلقى بعبء فوق الاحتمال على كاهلهن: بدنيًا، بمعنى الطاقة المطلوبة لإنجاز العمل اليومى؛ ونفسيًا، بمعنى القلق المتواصل حول حل مشكلات الإعاشة اليومية، من عزلة اجتماعية، والحرب المستمرة التى تخوضها المرأة والرجل فى حياتهما؛ وماديًا، بمعنى إنتاج ما تحتاجه الأسرة للبقاء على قيد الحياة. هذه الصراعات، فى بيئة اجتماعية لا يوجد فيها على أرض

---

(١) وصل معدل الخصوبة بالنسبة للمرأة الكينية فى عام ١٩٨٧ إلى ٧,٧ مولود حى. وفى الريف الكينى كان من المحتمل أن يكون المعدل أعلى من ذلك. على النقيض، وفى الصين، تم شن حملات موسعة لتخفيض الخصوبة وأثمرت عن انحدار مقداره ٢,٤ (الهدف الرسمى هو الوصول إلى مولود واحد). لكن الصين تعد استثناء وسط البلدان الفقيرة. حتى معدل الخصوبة فى الهند، بالرغم من أنها أقل من تلك المعدلات فى معظم البلدان الفقيرة، فإنها مازالت مرتفعة وتدور حول ٤,٣ مولود (البنك لدولى، World Bank, 1989a, table 27).

(٢) وفقًا لإحصاءات البنك الدولى (1989a, table 32)، فإن معدل وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ مولود فى ١٩٨٧ كانت على النحو التالى: الصين ٣٢، الهند ٩٩، البلدان منخفضة الدخل ما عدا الصين والهند ١٠٩ (بارتفاع فى مالى يصل إلى ١٦٩): والبلدان متوسطة الدخل، ٦١ (مع ارتفاع فى اليمن يصل إلى ١١٦)؛ والبلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع ٥٠ . على النقيض، نجد البلدان ذات الدخل المرتفع (فيما عدا شبه الجزيرة العربية) قد تراوحت من معدل منخفض قوامه ٤ فى النرويج إلى ١٥ فى اليابان.

الواقع "فائض" من الوقت لدى النساء– تميل النساء فى الأسر الفقيرة إلى العمل لثلاث أو أربع ساعات أكثر من معدل عمل الرجال (Cloud, 1985, p. 35) – وفى بيئة مكانية وتكنولوجية تحوّل حتى أصغر المهام إلى شغل ممل (مثل الضرب اليدوى للحبوب فى المجتمعات الريفية)، وهو ما يعنى بطبيعة الحال، تدنى مستوى تحصيل المرأة التعليمى مقارنة بتحصيل الرجل، أو بمعنى آخر أن النساء أقل حرية فى مغادرة الحى أو المنطقة المجاورة المباشرة لمنازلهن، ومن ثم يعشن فى أفق من المعرفة والاهتمام يقيده أطفالهن، وجيرانهن، وأعضاء أسرهن الممتدة.

ومن جانب آخر، لا تعكس مكانة المرأة اجتماعيًا الأهميةَ الموضوعية التى قد يكفلها لها أداؤهن للأعباء والمهام المنزلية. وتبيّن دلائل عديدة أن تحويل الاقتصاد المنزلى بصورة متزايدة إلى أموال نقدية، والذى يعتمد فى زيادته على الدخل النقدى فى النظم الريفية والحضرية، وخصوصا الأخيرة، قد حدّ من استقلال المرأة، وعضد قبضة الرجل على الأسرة[١]. وبالرغم من تزايد دخول المرأة إلى أسواق العمل، وانخراط النساء فى عمل ذى عائد مالى، فإن الرجال مازالوا هم من يوفرون القدر الأكبر من دخل الأسرة[٢]. وعادة ما يكون عمل المرأة خارج المنزل

---

(١) فى تناوله مسألة ما إذا كانت ظروف المرأة قد تحسنت مع المزيد من الاندماج الكامل للبلدان النامية فى نظام السوق، تكتب "كيت يانج" Kate M. Young قائلة إن "الاستجابة العامة هى أن ظروف المرأة قد صارت إلى أسوأ؛ فقد أصبحن أكثر فقرًا، ويعشن فى بيئات تزداد خطورة، وفقدن الآليات الداعمة التى كانت موجودة فى الماضى. ومثل هذه النتائج يمكن أن تظهر نوعًا ما متناقضة نظرًا لدراسات أثر التحديث التى تشير إلى أنه فى كثير من البلدان، نجد أن البيئات العامة فى الصحة والسكن والنقل، إلخ، قد سهلت حتى وقت قريب حدوث تحسينات فى مستويات الصحة والتعليم ومستويات العمر لدى المرأة، إلخ" (1988, p. 2). وتواصل "كيت: لتميز بين ظروف المرأة وموقفها البنيوى فى المجتمع وتتساءل ما إذا كان " أى تحسن جاد فى ظروفهن ممكنًا بدون تغيرًا هيكليًا." وتخلص فى هذا إلى أن "القضايا الهيكلية أو البنيوية هى الهم المحورى للتراث حول وضع المرأة (أقل غزارة). يشير هذا [التراث] إلى أن الوضع الاجتماعى للمرأة، أيًا كانت طبقتهن، قد صارت إلى أسوأ نتيجة لاندماج البلدان النامية فى السوق، بغض النظر عما إذا كانت ظروف المرأة قد تحسنت أم لا" (1988, p. 3، الحروف المائلة لى).

(٢) من ناحية أخرى، يمثل عمل المرأة غير المدفوع أو المدفوع بأجور زهيدة دعمًا ماليًا لرأس المال، مبررًا ذلك مستويات الأجور التى لا تغطى الحاجات الأساسية للأسر.

معرضاً لتقطع متكرر، بسبب الحمل والطوارئ المنزلية، مثل مرض الطفل مما يتطلب تواجدها.

ونظراً لكون النساء فى مستوى أقل تعليمياً من الرجال، فإنهن أيضاً يكن أقل مهارة فى كثير من المهام. كما أن كثيرا من المهن، خصوصاً ذات العائد المرتفع منها، تكون محجوزة للرجال بحكم العرف. ومن ثم، فإن أرباح النساء تميل عموماً إلى التركز فى الأعمال الأقل دخلاً. كما يشيع كسب المرأة لأجور تمثل مجرد كسر من أجور الرجال. حتى فى البلدان الغربية، مثل إيطاليا، تكسب المرأة أقل مما يكسبه الرجال فى جميع التجمعات المهنية، بالرغم من انحدار هذه النسبة بانتقال المرأة من العمل الحرفى الذى لا يحتاج مهارة إلى نوع آخر يحتاج إليها (Colombo, et al., 1988).[١]

فى سياسة الأسرة، تصير إمكانية حصول المرأة على الدخل والتحكم فيه ذات أهمية كبيرة، حيث يوفر الدخل لهن وسيلة التأكيد على استقلالهن النسبى[٢]. ودخل الأسرة لا يكون بالضرورة مجمّعًا أو كتلة واحدة، والمرأة التى تستطيع كسب مالها الخاص عادة ما تكون قادرة على امتلاك التحكم، إن لم يكن فى جميع مكتسباتها، فعلى الأقل فى جزء كبير منها[٣]. ولا يعود السبب فى مغامرة المرأة بالدخول

---

(١) فى البرازيل، حيث تعيل النساء أسر يقال إنها تشكل فقط خمس الأسر الحضرية، ٢٠ ٪ لا يحصلن على دخل على الإطلاق، بينما انحدرت مشاركة النساء فى قوة العمل بصورة متلاحقة من ٦٠٪ فى العمل الذى يثمر نصف الحد الأدنى من الأجر السائد إلى ٧٪ فى العمل الذى يثمر ٢٠ مرة ضعف الأجر الأدنى (Machado, 1987, pp. 56-60).

(٢) مثلما يبين "رازنسكى" Raczynski و"سيرانو" Serrano، "إن الشخص الذى يأتى باللحم إلى المنزل هو من لديه السلطة، والميزات الأكبر ، والحرية الأكبر فى التصرف." (1985, p. 248).

(٣) النساء اللائى يعلن فعليًا الأسرة، سيتحكم بالطبع فى جميع دخلهن. والأطفال الذين غالبًا ما يبدءون العمل بمجرد بلوغهم سن الخامسة أو السادسة، سيكونون عمالا بلا أجر. أما الأطفال الأكبر ممن يكسبون المال فقد يتنازلوا عن الجزء الأكبر من دخلهم. وفى الأسر التى يساهم فيها الرجال ماليًا، قد تكون النساء مسئولات فقط عن أنواع معينة من الترتيبات، مما يعطهن تحكمًا غير مباشر، مثل تعليم الأطفال. والنساء الشابات غير المتزوجات قد يكن قادرات على الأقل على السيطرة فى جزء من مكتسباتهن، بينما النساء الأكبر فى نظم العمل اللارسمى، مثل بيع الطعام المطهى فى المنزل على قارعة الطريق، فهؤلاء من الوارد أن يحصلن على جميع دخلهن الصافى والسيطرة عليه.

إلى السوق، عموماً، فى رغبتهن بتحقيق الثراء الشخصى. ففى جميع الحالات تقريبًا، نجد المرأة الأم تبرر عملها خارج الاقتصاد المنزلى بالقول إنه مساعدة فى إطعام وكساء وتعليم أطفالها. فهى تبرر علمها بأخلاقيات الرعاية (Raczynski and Serrano, 1985, p. 249، انظر أيضًا: Gilligan et al., 1988).

وأدوار المرأة الإنتاجية والغذائية ومحدودية دخلها المتزايد فى الوقت نفسه فى اقتصاد السوق، يبين- على نحو حصرى- أن حرمان النساء من التمكين هو أمر محدد هيكليًا. ففاعلية المرأة agency - أى ما قد تعمله أو لا تعمله- مقيدة تقييداً شديداً بهويتها كنوع اجتماعى/ جندر، كما أن حقوقهن entitlements - بداية من نصيبهن فى الملكية إلى الطعام الذى يأكلنه- حقوق مقيَّدة أيضًا. فالأفضلية فى الفاعلية والحقوق، للذكر.

ولكن لا الفاعلية ولا الحقوق تظل ثابتة طوال الزمن، بالرغم من كون الرجال أكثر ميلاً إلى التمسك بالسلطة. وفى الأمور الكبيرة كما فى الصغيرة، تكون الفاعلية والحقوق دائمًا عرضة لإعادة التفاوض. إن الصراع المستمر على الفاعلية والحقوق هو ما يمنح الأسر شخصيتها. وبالرغم من أن سياسة الأسر قد تكون هادئة نسبيًا فى المجتمعات الريفية، وتصبح أكثر قابلية للإثارة مع الحضرنة urbanization، حيث تخفّ قبضات المجتمع التقليدى على سلوك النساء، وتبدأ المرأة بالدخول إلى قوة العمل. وتميل الحضرنة أيضًا إلى تفكيك جمود الأنماط التقليدية للعلاقات الاجتماعية، بتأثيرها الذى يحرم المرأة من التمكين، ويحرك العمليات التى تؤدى فى نهاية الأمر إلى تحرير المرأة[٩].

---

(١) جزء كبير من النساء فى الحضر، خاصة من وصلن حديثًا إلى المدينة، ينتهى بهن الحال كعاملات فى المنزل فى أسر متوسطة ومترفعة الدخل. وفى ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، عمل ٢٠٪ من القوة العاملة النسائية فى أكبر سبع مدن كولومبية كعاملات فى المنزل الذى يعشن فيه (puertas adentro) و٨٪ أخرى كعاملات فى المنزل فى النهار فقط (puertas afuera) (Garcia Castro, 1989, p. 106). و"تحرير" هؤلاء النساء يعد أحيانًا أمرًا نسبيًا، حيث يجدن أنفسهن فى وضع من العبودية الأسرية كأمر واقع.

مطالب المرأة

فى إطار التنمية البديلة تُصنّف مطالب المرأة فى فئتين. فوفقًا للتمييز المقبول على نحو واسع، والذى اقترحه للمرة الأولى "ماكسين موليني" Maxine Molyneuz (1985)، فإن مطالب المرأة قد تتناول قضايا استراتيجية أو عملية.(١) وتُعنى المطالب الاستراتيجية بحرمان المرأة المنظم من عوامل تمكينها، وهى العوامل المكرّسة فى المؤسسات الاجتماعية. وتتناول المطالب الاستراتيجية الظروف الأساسية للمرأة، والمناداة بحقوقها، والسعى لحمايتها ضد السلوك العنيف والعدوانى للرجل. كما تسعى المطالب الاستراتيجية أيضًا إلى تغيير الترتيبات المؤسساتية القانونية التى تجعل المرأة أسيرة وضع من الخضوع الدائم. ومن ثم، فإن المطالب الاستراتيجية تمثل المطلب الأساسى للمساواة بين الجنسين، ذلك الصراع طويل المدى.

وإذا كان من الواجب علينا قياس التقدم نحو أهداف استراتيجية على مدى عقود من الزمن، إن لم يكن أجيال، فإن مطالب أخرى، أكثر عملية، تستدعى اهتمامًا عاجلاً، ولا يمكن تأجيلها. وحقيقة الأمر أن تحقيق أى تقدمٍ نحو أهداف عملية، يشكل أيضًا تقدمًا للأهداف البنيوية طويلة المدى. خصوصًا أن برامج التنمية لم تكن يومًا محايدة من حيث النوع الاجتماعى/ الجندر: فهيكل الفرص المتوافرة للنساء، إنما يشكل تمييزًا ضدهن. كما أن المرأة، بالقياس النسبى إلى الرجل، لا تتمتع سوى بإمكانية ضئيلة فى الحصول على أسس القوة الاجتماعية، والثروة الإنتاجية.

والمثال على أن برامج التنمية غالبًا ما تنكر مشاركة المرأة، نجده واضحًا فى المنزل الحضرى. حيث نجد نساء كثيرات يعلن أسرهن، ولكنهن ليس لديهن من الوقت أو المهارات المطلوبة ما يفى لقيامهن ببناء مسكن، أو إجراء تحسينات عليه. وذلك فضلاً عن عدم امتلاك المرأة فرص الحصول على دخل ثابت، نظرًا لأنهن كمعيلات لأسرهن،

---

(١) انظر أيضًا "يانج" Young, 1988, and Moser, 1989. حيث يختار "موليني" التحدث عن المصالح، يجد "يانج" من المفيد أكثر أن نتحدث عن الحاجات العملية والمصالح الاستراتيجية. وفى سياق النقاش الحالى، سنتحدث عن كلا النوعين باعتبارهما مطالب سياسية.

ولا يعملن، فقد لا يكن مؤهلات للحصول على قرض سكنى. وفى الريف أيضًا، غالبًا ما تكون المرأة مستبعدة من البرامج الزراعية التى تنطوى على إمكانية انخراطهن فى إدخال المحاصيل النقدية أو تكنولوجيات جديدة، حتى عندما يقمن بأكثر أعمال الحقل.

فى بنجلاديش مثلاً:

> **عادة ما يكون الرجال هم صانعو القرار، وتكون أنشطتهم ظاهرة فى المجتمعات الريفية، يكون هناك دائمًا ميل إلى تحديث هذه الأنشطة بتفضيلها على أنشطة النساء. وفى معظم السياسات الزراعية ينصب الاهتمام على التحديث، وعلى التكنولوجيات المحسنة لإنتاج المحاصيل والتى تتم بواسطة الرجال فى الحقل، دونًا عن أنشطة ما بعد الحصاد التى تقوم بها المرأة. فضلاً عن ذلك، فإن جهود التنمية لتحديث أو تحويل هذه الأنشطة المعيشية إلى اقتصاد نقدى والذى يتم تقليديًا بسواعد النساء، مثل معالجة الأرز، وتخزين الحبوب، أو تربية الدواجن، تميل نحو الذهاب إلى الرجال والماكينات. والنتيجة أن معرفة المرأة المتخصصة التى تعكس نوعًا من الخبرة فى هذه المجالات، تذهب هباءً.** (Abdullah, 1980, p. 36).

كذلك نجد أن هيكل الفرص المتاحة للنساء يعد محدوداً. فالحمل المبكر، ونقص التعليم، والعزلة المنزلية، كل هذا يعكس النظام البطريركى/ الأبوى، ولكن المطالب الأكثر إلحاحًا تنبع من القيد المفروض على وصول المرأة إلى قواعد القوة الاجتماعية. فجميع أسس القوة الاجتماعية التى ذكرناها فى الفصل الرابع هى أسس محددة وفقًا للجندر، أو النوع الاجتماعى (ذكر أو أنثى). وهو ما رأيناه فى حصول المرأة المتباين على السكن، والقيد المفروض على مساحة الحياة المخصصة لهن فى المجال المنزلى، والقدر الكبير من الوقت الذى تهدره المرأة فى أنشطة معيشية، وضعف تمكنهن من مهارات عملية بعينها. فالتعليم الرسمى للمرأة فى البلدان الفقيرة، دائمًا ما تكون نسبته أقل من نسبة تعليم الرجل، وأقل فى المستوى. ففى مصر، مثلاً، تبلغ أمية النساء أكثر من ٧٠٪ (Ramzi et al., 1988, p. 199).

كذلك فإن تدفق المعلومات يتحدد وفق الجندر. فنسبة النساء اللاتى يملن إلى المعرفة أقل بكثير حول العالم مقارنة بنسبة الرجال، فهن يعتمدن عمومًا على أنفسهن فى تنفيذ أعمال خارجية، حتى عندما تؤثر هذه المحصلة تأثيرًا مباشرًا على سبل عيشهن وعيش أطفالهن. كما نجد أيضًا أن الوصول إلى أدوات ووسائل الإنتاج عادة ما يكون مقيّدًا بالنسبة للنساء اللائى يفتقدن أساسًا حقوقهن فى الملكية، ووصولهن الملائم للخدمات الصحية الأساسية، ولا يتمتعن سوى بقدر ضئيل من التحكم حتى فى أجسادهن. فالحمل المبكر والمتكرر، ومعدلات الإجهاض الذاتى المرتفعة، والعمل الشاق منذ نعومة الأظافر، والتحرش النفسى، وسوء التغذية، والمياه الملوثة، كل هذا يأتى على حساب صحة المرأة.

فى كل هذه القضايا، و فيما يتعلق بالدخل والائتمان أيضًا، فإن تحقيق التقدم لمطالب المرأة لا يبدو متطلبًا لمرحلة أساسية وموسعة من "رفع الوعى". فالمرأة على بينة بما تحتاج إليه لوضع قدميها على الطريق من أجل تحقيق حياة أفضل. وهذه هى تحديدًا القضايا والهموم العملية والمباشرة، التى تدعو إلى ضرورة طرح برامج تنموية تضع فى حسبانها حاجات المرأة. والفشل فى ذلك- مثله مثل الفشل فى توجيه محتويات برنامجية لأشكال محددة من التمييز بين الجنسين- لن يتعارض فحسب مع مساعدة المرأة فى التخلص من الفقر، بل سوف يعرّض للخطر مساعى إدماج الأسر المحرومة من التمكين فى مجالات اقتصادية وسياسية فاعلة داخل مجتمعاتها.

النوع الاجتماعى والثقافة

إن النوع الاجتماعى، والأدوار الخاصة بكل نوع، مغروسة بعمق فى منظومة أو مصفوفة ثقافية. إنه يمثل حالة من دمج اتجاهات متعلّمة ثقافيًا، وقيم معنية بخضوع المرأة، وإعادة الإنتاج الاجتماعى للبطريركية/ الأبوية من جيل إلى جيل، ليس على الأقل فيما يتعلق براحة المرأة (Papanek, 1990) . ومن ناحية أخرى نجد الخطاب

النسوى بتقييمه الرفيع للفرد المستقل المحقق لذاته فعليًا، لا يروق للنساء جميعهن، خصوصًا عندما يكون هذا الخطاب مستوردًا من الغرب. فعلى مستوى آسيا، على سبيل المثال، تشدد القيم الكونفوشوسية على التماسك الاجتماعى والانسجام، وينظر إلى خضوع الفرد هناك لا بوصفه خضوعًا للبطريركية، بل للأسرة. ومعنى الشخص وتحققه نجده فى الولاء البنوى (نسبة إلى الابن أو الابنة) filial، وفى تحمل أعباء تلك المسئوليات الأسرية كقوانين عرفية، مع وجود السن كمتغير رئيسى إضافة إلى النوع الاجتماعى.

وبالرغم من أن آمال الفرد ومكتسباته أو مكتسباتها لا تذهب طى النسيان، فإنها تختلف عن المصالح الجماعية للأسرة والمجتمع الأكبر. فما يبدو للعين الغربية سلوكًا غير عقلانى، بناء على قيم "الازدهار الإنسانى"، قد يبدو منسجمًا تمامًا مع الأشكال المحبَّذة من السلوك، وسط الأسر الصينية التى تشبع حاجاتها للنظام والمغزى فى حياتها.

ويأتى التأكيد المهم لهذه الأطروحة الثقافية، من قبل "كارول براونر" Carole H. Browner (1986) فى دراسة للبلدات الريفية المتحدثة بالصينية الأسبانية فى "سيرا دى جواريز" Sierra de Juarez فى جنوب المكسيك. حيث تؤكد "براونر" على الخصائص البارزة والمندمجة- على غير العادة- لهذا المجتمع صغير الحجم من الفلاحين المنتجين، حيث يمارس الرجال السيطرة السياسية الحصرية، وحيث قاوموا بنجاح الجهود المتكررة من الخارج لـ "تحديث" طريقة المجتمع التقليدية فى الحياة. وتعبر الغالبية العظمى من النساء عن تضامنهن مع القرار السياسى لحماية الخاصية المنغلقة، والمندمجة للمجتمع. واستراتيجية النساء التكيفية مع الخضوع التقليدى، تتمثل هناك فى بناء علاقات قوية مع أطفالهن، وتوسيع أهدافهن عن طريق "التحكم فى الروابط الشخصية". وكما هو الحال فى نسق القيم الكونفوشوسية، يكون "الورع" البنوى متوقعًا: تضحية الأم من أجل أطفالها. وهى التضحية التى من المتوقع أن تكون متبادلة

بمجرد بلوغ هؤلاء الأطفال سن النضج. وفى تفسير "براونر"، فإن التركيز على تطوير روابط أمومية قوية هو "المخرج" المطروح أمام المرأة فى وضع تعد فيه آفاق النساء محدودة للغاية، وستبقى هكذا، بفعل القرارات السياسية التى تتم على يد الرجال فى المجتمع.

قد نقرأ هذه القصة كمثال على الهيمنة الذكورية التى تقف ضد نوع من التقدم قد يسهل بقدر معقول من عبء المرأة. ولكن الهيمنة فى معناها الأصلى والغرامشى Gramscian، تعنى شيئًا ما أكثر من مجرد السيطرة البسيطة. إنها شكل من أشكال السيطرة التى تستند شرعيتها، فى النهاية، على نمط قيمى من المعانى المشتركة. والنساء فى "سيرا دى جواريز" لا يسعين بكد من أجل "تحرير" أنفسهن كأفراد؛ بل إن فكرتهن عن "الازدهار الإنسانى" مختلفة تمامًا عن فكرتنا. فهن يقبلن بسيطرة الذكور فى المجال العام كجزء مكمل من نمط ثقافى يكسبن فيه القوة والرضا الشخصى من أطفالهن.

ولا ينبغى لنا أن نأخذ هذا بمعنى أن المساواة بين الجنسين- ببعديها الاستراتيجى والعملى- لا ينبغى تقديمها كمطلب سياسى، بل يعنى هذا أننا يجب أن نأخذ المعانى ذات الخصوصية الثقافية على محمل الجد. وتمضى التدخلات المحتملة فى مجال الأسرة مباشرة لقلب العلاقات الإنسانية. وافتراضنا أن القضية تنحصر فى الأسئلة التكنيكية والوظيفية فحسب، هو افتراض خاطئ. ويعبر كاتبان باكستانيان عن هذا جيداً، فيقولان:

لو أن حركة المرأة الناشئة فى باكستان... ينتهى بها الحال بإعمال المقاييس الثقافية الخارجية الخاصة بمجتمعها، فإنها ستواجه مشكلة الاتصال والهوية. ويغرض توصيل رسالتها، تحتاج حركة المرأة إلى استخدام لغة مشتركة وشائعة لدى الناس فى باكستان. فأينما تكون اللغة نسقًا من الإشارات والرموز المحددة ثقافيًا، فإن رفض الربط الثقافى للمجتمع الباكستانى سيعوق حركة المرأة. وثانيًا، إن الاعتراف بأن

مناصرى النسق البطريركى ينعتون حركة المرأة بأنها "مستغربة Westernized" فقط لينالوا من ثقلها ورصيدها، ليس كافيًا. فهذا النعت لا يمكن التغلب عليه، إلا لو أدرك هؤلاء الذين تخاطبهم حركة المرأة أنها حركة متأصلة فى ثقافتهم. وعلى مستوى مختلف، فإن جهود المرأة فى العالم الثالث لإعادة بناء تاريخ المرأة، واستكشاف أساطير النساء الخاصة بهن، إنما تعكس الحاجة نفسها لتجذرها فى تاريخها وثقافتها. لذا، فما دام الإسلام يقوم بدور محورى فى الثقافة الباكستانية، فإن الإطار الإسلامى يصبح ضرورة، وليس خيارًا. (Mumtaz and Shaheed, 1987, p. 158).

بمعنى آخر، يجب أن ينطلق نضال المرأة الباكستانية من أجل التحرير، من داخل الثقافة الوطنية؛ ومن ثم لن يكون مستوردًا من الغرب، ولا يستهدف التدمير الكلى لطريقة حياة ذات جذور تاريخية عميقة. وإذا كان لهذا النضال أن يشمل جماهير النساء اللائى يعشن فى الفقر، يتوجب إذن على هذا النضال أن يكون "مفهومًا" لدى هؤلاء النساء، فى ضوء خبراتهن الحياتية الخاصة. ولتحقيق تغيير حقيقى، فإن عملية إنتاج المعانى يجب أن يعاد تشكيلها وتجديدها باستمرار.

التمكين الذاتى الجماعى للمرأة

إن النهج العام لمطالب المرأة يعد نهجًا للتمكين. فقد أصبح التمكين شيئًا ما من الكلمات الآسرة وسط الكاتبات النسويات فى السنوات الأخيرة، وقد استخدمها مؤلفون وممارسون مختلفون، بدون كلل من تناول معانيها المختلفة والمظللة لها. فهى بالنسبة للبعض تعمل على التعبئة الاجتماعية حول الهموم الرئيسية للمرأة، مثل الطلاق، وحقوق الملكية، وتكلفة العيش، والسلام، والبيئة (Andreas, 1985). وبالنسبة لآخرين، تمثل تغيرًا نوعيًا فى حالة المرأة المستقرة فى الأذهان (Raczynski and Serrano, 1985; Logan, 1989). وهنا، نؤكد على المكتسبات فى إمكانية الوصول إلى، والحصول على، أسس القوة الاجتماعية. فالأنواع الثلاثة من

التمكين هى فى الحقيقة ذات صلة بنضالات المرأة. وربما يمكن التفكير فى هذه الأنواع من حيث كونها تشكل ثالوثًا متصلاً (انظر: الشكل ٦-١). إذ عندما يتصل هذا الثالوث، الذى يتركز على المرأة كفرد، وعلى الأسرة، مع ثالوثات أخرى، تكون النتيجة شبكة اجتماعية من علاقات التمكين التى تمتلك قدرة فائقة، بحكم تدعيمها المتبادل لبعضها البعض، على التغيير الاجتماعى (انظر: الشكل ٦-٢).

فالنساء اللائى يعملن مع نساء أخريات على المشاريع التى يرونها تمكينية - فى التعاونيات الإنتاجية، أو الحركات السياسية، أو جماعات الدعم المتبادل - يمكن أن يحققن إنجازات كبيرة، تفوق ما قد تحققه امرأة بمفردها تعمل من أجل ذاتها فقط. فالتشبيك والتنظيم- أى العمل على نحو جماعى- يدعم عملية التمكين الاجتماعى والسيكولوجى والسياسى للمرأة. وهذا واحد من الدروس التى يجب تعلمها من الحركات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت التعبئة الاجتماعية هناك، والتى غالبًا ما تكون عبر الخطوط الطبقية، قوة رئيسية فى تحقيق التغيير التكيفى والسياسى (Hardy, 1984, 1986; Feijoo and Gogan, 1985; Barrig, 1989; Jaquette, 1989; Nash, 1990).

ولكن المطالب العملية التى تؤثر على سبل العيش، هى المطالب التى تستلزم من المرأة فى الأسر المحرومة من التمكين أن توليها الاهتمام الأكبر. وهنا يمكن تحديد أربع فئات عريضة من الحاجات:

١- الوقت المدخر لإتمام أعمال السخرة المنزلية: حل مشكلات مياه الشرب، والوقود، وامتلاك أجهزة طهى محسنة، والوصول اليسير للمرافق المجتمعية، الرعاية اليومية للرضع والأطفال، والنقل المحسن إلى السوق والخدمات.

٢- تحسين الرعاية الصحية، بما يتضمنه ذلك من معلومات التحكم فى النسل، أو تنظيم الأسرة، والوصول إلى وسائل غير مكلفة للتحكم فى النسل، وعيادات إجهاض مجهزة بأطقم من النساء المحترفات، ورعاية المواليد، وتوافر الأطباء المتطوعين ممن يقدمون التعليم الطبى الأوّلى، والاهتمام على مستوى الأحياء بالنساء القرويات.

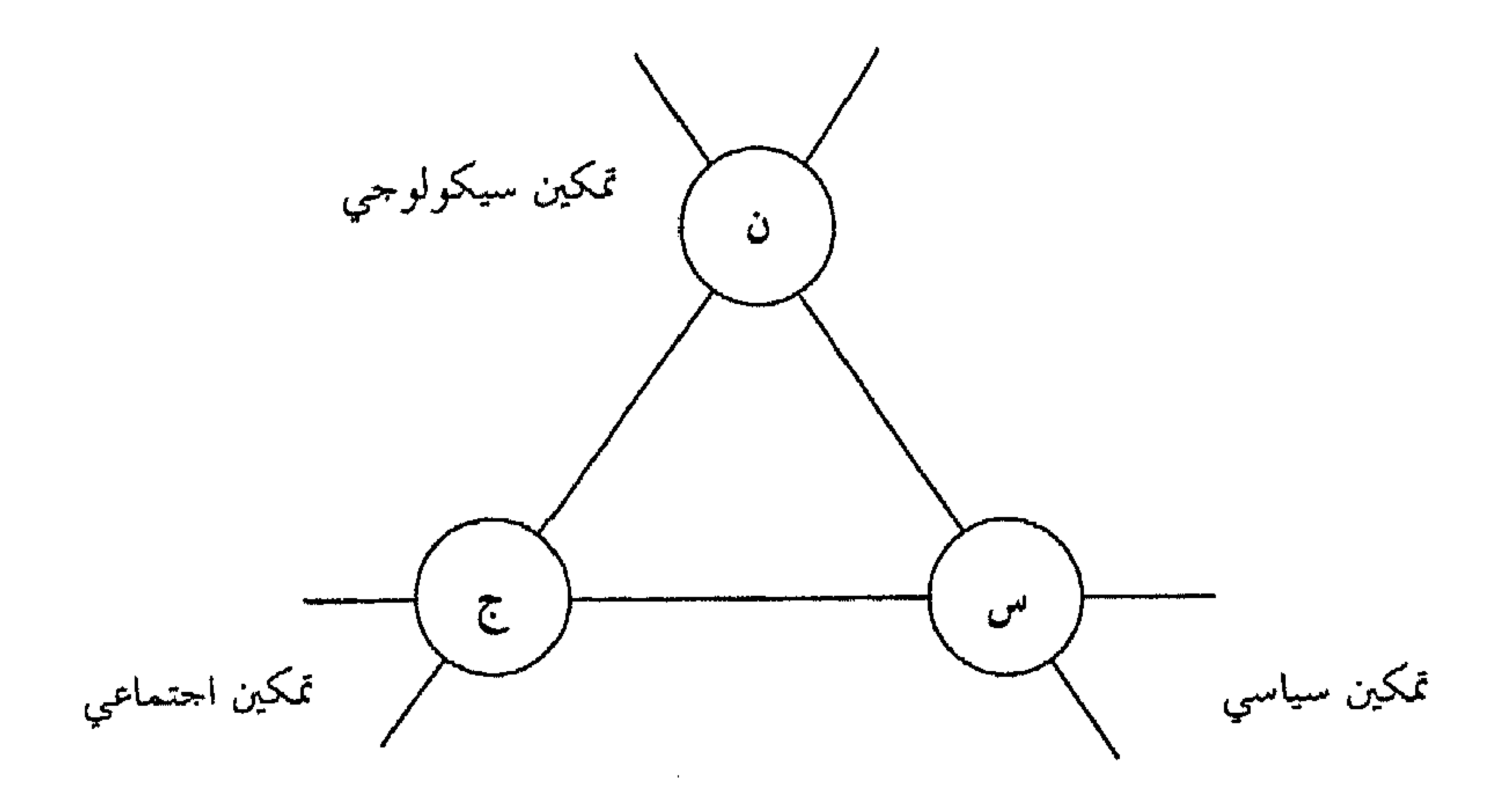
٣- اكتساب المعرفة، والمهارات، والمعلومات المرتبطة بمهام المرأة التقليدية. ومنها على سبيل المثال، تعلم القراءة وتعلم كيفية تحسين الصحة الشخصية، والتغذية، والممارسات الزراعية؛ والتمكن من المهارات اليدوية أو تطويرها؛ والحصول على المعلومات حول الخدمات الخاصة بالمرأة.

٤- توسيع فرص حصول النساء على الدخل من المحاصيل النقدية، والماشية الصغيرة، والإنتاج اليدوى، والعمل فى المصانع، وما إلى غير ذلك؛ مع تأمين سيطرة المرأة على، أو تحكمها فى، ما تكسبه(١).

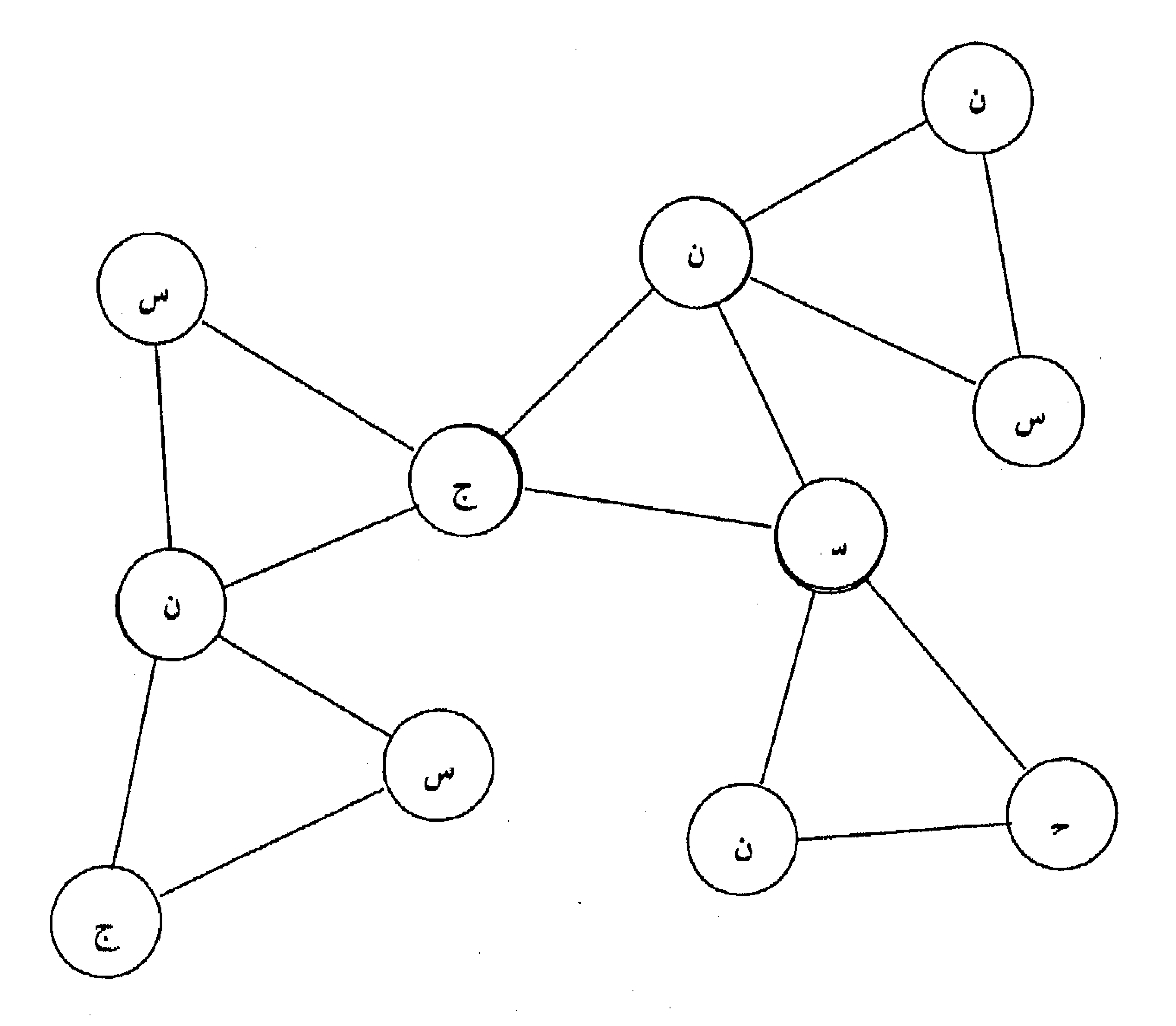
فيما يتعلق بهذه الحاجات، تنصب مطالب المرأة السياسية من أجل مساعدة خارجية، فى عملية من التمكين الذاتى الجماعى. وهذه المعلومات تؤكد على عملية التنظيم الذاتى، والتعبئة الاجتماعية، والاهتمام بالمطالب المتعددة للتمكين الاجتماعى والسيكولوجى والسياسى، تحت الظروف المحددة فى الوقت الراهن.

---

(١) ترى "كاثلين كلاود" Kathleen Cloud، "فى ...الحالات التى لا تحصل المرأة فيها على أجر مباشرة من عملها، غالبًا ما يتأثر الإنتاج، خاصة فى أنظمة ذات الدخل المجمع المحدود. والنساء اللائى يتحملن مستويات مرتفعة من المسئولية عن توفير الحاجات الأساسية للأسرة ولا يتمتعن سوى بقدر ضئيل من الوصول إلى المال يكن مجبرات على مبادلة قوة علمهن، وعمل الأطفال، من أجل مدخلات زيادة الإنتاج التى لا يستطعن تحمل أعبائها" (1985, p. 45). والقائمة التى وضعتها "كلاود" للحاجات الأساسية أو الأولية، على الأقل بالنسبة للمرأة الريفية، تختلف نوعا ما عن الحصر الذى ذكرناه عاليه. فهى تحدد الحاجات التالية: (١) وصول المرأة للأرض؛ (٢) وصول المرأة إلى رأس المال، الائتمان، والتكنولوجيا الزراعية؛ (٣) وصول المرأة إلى تكنولوجيا منزلية (مثل طواحين الحبوب التعاونية)؛ (٤) وصول المرأة إلى أسواق العمل الريفية؛ (٥) وصول المرأة للتعليم والتدريب (1985, pp. 39-45). وثمة قائمة حضرية للحاجات وضعتها "أميليا فورت" (1988) Amelia Fort؛ ولمطالعة الحالة الخاصة بالمسكن، انظر: Moser and Peake (1987, p. 199).



الشكل (٦-١) أشكال



الشكل (٦-٢) شبكات

وعندما نضع فى الاعتبار هذه الفئات العريضة من المطالب، فى سياق وضع وطنى معين، فإنه يمكننا أن نستطيع تحديدها أكثر، وإضفاء جوهر ما عليها، تمامًا وعلى هذا النحو الذى يكشف عنه هذا الخبير فى إحدى المقالات عن المرأة السودانية: "تنوع الظروف الاجتماعية الثقافية عبر السودان... يدعو إلى سياسة متميزة إقليميًا... على سبيل المثال، تحتاج المرأة الريفية الفقيرة إلى أكبر قدر من المساعدة؛ لإنتاج المنتج الغذائى... ولتلبية الحاجات الغذائية للأسرة، وتسويق الفائض من أجل الحصول على دخل إضافى. وتكون المرأة الحضرية فى الطبقة العالية، أكثر احتياجًا لحملات رفع الوعى؛ لإعادة توجيه مواردها لمساعدة الفقراء فى السودان... والتشديد المبالغ فيه حاليًا على برامج تنمية المهارات التى لا يوجد طلب عليها فى السوق... يحتاج إلى إعادة اعتبار". (Badri, 1990, p. 114).

ولقد أكدنا هنا على المطالب العملية أكثر من تأكيدنا على المطالب الاستراتيجية لا لكون الأولى أهم من الثانية، بل لأنه يمكن الاستجابة للمطالب العملية على أساس جزئى، ولأنها تتم بسرعة متزايدة من قرية إلى قرية، ومن حى إلى آخر. والنتائج الإيجابية فى مكان ما قد تصل إلى مكان آخر بكلمة أو إشاعة. فدائمًا ما تكون الابتكارات معدية. وفى أية محاولة لوضع حل، ستشارك المرأة بفاعلية.

من ناحية أخرى، فإن المطالب الاستراتيجية تتطلع إلى تغييرات مؤسساتية وقانونية فى صالح وضع المرأة ومكانتها. وبقدر الأهمية الأساسية للمطالب الاستراتيجية فى تحقيق تقدم على المستوى المحلى، بقدر ما يقل احتمال تضمينها لنساء فقيرات، واحتمال نجاحها فى إرساء إطار جديد للعلاقات بين الجنسين، حتى ولو تحققت تغييرات رسمية: تبنّى إصلاح دستورى، صياغة قانون جديد وتمريره، تشكيل وزارة جديدة، فإنها سوف تستغرق وقتًا طويلاً. ولا يمكن فرض الانصياع أو الامتثال لها، إلى أن يصبح هناك اتفاق واسع على المقار، أو المواقع الأساسية للمشروع التحررى. ففى الوقت الذى يشكل فيه تفكيك بنية القوة البطريركية- بداية من دمقرطة الأسرة- جزءًا أساسيًا وضروريًا من المشروع، فإنه يعد وبالقدر نفسه مهمة صعبة مخيفة، تنطوى على تغيير اجتماعى وسياسى واسع، يستدعى نجاحه النهائى

وجود احتياط كبير من الصبر والعزيمة، والإرادة القوية، والمثابرة. ولكن الهدف النهائى واضح جداً: فلأن حقوق المرأة تشكل جزءاً من تركيبة مجمّعة من حقوق الإنسان الأساسية، فإنها يجب أن تكون مُودَعة فى جوهر أية تنمية بديلة.

دمج المستقبل: الاستدامة

انجذب الأوروبيون والأمريكان فى القرن التاسع عشر لفكرة التقدم (Bury, 1920).[1] فقد احتفى البرجوازيون والماركسيون على حد سواء، بما وصفه كل من مانويل ومانويل (Manuel and Manuel, 1979) فى دراستهما للماجستير حول الفكر المثالى/ الطوبوى من "منظور دينامى لا نهاية له وجداه فى توسع العلوم والتكنولوجيا الذى لا حدود له، وفى استغلال موارد الكوكب القابلة للنفاذ، وازدهار القدرات الإنسانية". (الاستشهاد من Martinez-Alier, 1987, p. 17).

إلا أن اندلاع مجازر الحرب العالمية الأولى، كتب نهاية هذه الرؤية المتفائلة للعالم. فقد تلى ذلك حالة مزاجية عميقة من اليأس، عندما أصبح من الصيحات السائدة التحدث عن انحدار الغرب. وقد جاء الانهيار الكبير، والفاشية، والحرب العالمية الثانية، والهولوكوست، لتعطى معًا دليلاً كبيراً على أن البربرية كانت على الأبواب. وقد زالت هذه الحالة التشاؤمية المظلمة فى أوائل الخمسينيات من القرن الماضى، عندما نجحت أوروبا واليابان فى إعادة بناء اقتصادهما المدمر فى زمن قياسى، وعندما لاقت معدلات النمو الاقتصادى الهائلة دَفْعَات فى البلدان الصناعية، فى عصر غير مسبوق من الثراء. ولكن جنبًا إلى جانب هذه الآمال المتجددة، حذرت أصوات معارضة من الهلاك الوشيك. ففى عام ١٩٧٢، نشر نادى روما– مجموعة من المديرين والمهندسين، والعلماء من جنسيات مختلفة– تقرير الحقبة، حدود النمو Limits of Growth، والذى أثار سلسلة من دراسات رد الفعل، سواء لدحض أو التأكيد على الرسالة المحورية فى الكتاب،

(١) استفدنا كثيراً فى هذه الجزئية من المراجعة الرائعة الواردة فى مقال "تيموثى بيتلى" Timothy Beatley (1989).

والتى تمثلت فى أن نظامًا يتكون من موارد محدودة، أى كوكب الأرض، لا يمكنه أن يستمر صامدًا أمام النمو التراكمى فى السكان والإنتاج (Meadows et al., 1972)(١). ولم تكن الاقتصاديات معنية بالمال فحسب؛ بل كان لها أيضًا قاعدة مادية material (Martinez- Alier, 1987). فلم تكن المقدرة التنفيذية للكوكب مرنة للنهاية. ففى بعض الأحيان، ستنفذ الموارد القابلة للنفاذ، وبالطبع سوف يقضى التلوث الكيميائى على البقية الباقية. وقد استثمرت الطوارئ الضخمة الرسالة الدراماتيكية لنادى روما: فالكارثة كانت على مسافة أقل من قرن!

وازدهرت جميع فروع المعرفة الجديدة- العلوم البيئية- فجأة، وجاء خطاب جديد واضعًا فى الاعتبار إمكانية حدوث توقف فى النمو، واقتصاديات دولة ثابتة، وتدابير دراكونية/ تنينية/ قاسية (كما فى الصين) لكبح وتخفيض النمو السكانى إلى أقل من معدل الإحلال. وجاءت صدمة النفط عام ١٩٨٣، والمجاعات الإفريقية، والموت الكبير لغابات أوروبا الغربية، وتلاشى النظم البيئية فى الاستوائيات، والثقب الهائل فى طبقة الأوزون القطبية، وتأثير الانبعاثات الدفيئة المهددة بالاحتباس الحرارى،.. كل هذا وغيره من الكوارث ذائعة الصيت؛ جاءت لتبرز خطورة الوضع. وبدا الأمر كما لو كانت الحضارة الصناعية- الشرق والغرب- قد وصلت إلى منحنى. وبدون إدخال تغييرات سريعة، سوف يتحطم النظام بأكمله. ولكن أية مسارات جديدة ينبغى أن تسلكها

---

(١) فى تعليق شيق نشر بعد ١٧ عامًا من نشر التقرير، زعم رئيس نادى روما "ألكسندر كينج" Alexander King أن الرسالة قد أسيء فهمها. فبالرغم من أن المشكلات التى تم تحديدها فى التقرير الأصلى، كما قال، مازالت مهمة ومحل اهتمام، إلا أنها ينبغى أن تعتبر "كحدود للنمو الاقتصادى وبأقل قدر ممكن من كونها فى إطار ديناميات الإشكالية العالمية" (ورد فى كتاب Pestel, 1989, p. 9). وعلى أية حال، فإن مراجعة "بيستل" Pestel لـ "الحدود" Limits" تكشف عن اعتقاد ثابت بقوة التكنولوجيا فى زيادة الموارد (فالتقدم الفنى أو التكنيكى...سيؤدى إلى "مزيد من الأقل"، أى عمالة أقل فى التصنيع واستخدام أقل للطاقة والموارد المعدنية التقليدية") بحث سيكون ٥٠٪ على الأقل من سكان العالم قادرون على العيش أكثر رخاءً فى نصف قرن من الآن. ويستشهد "بيستل" وبإيجابية بعضو نادى روما "أومبيرتو كولومبو" Um-berto Colombo فى أن "الإنسان حاليًا فى مرحلة من القدرة على اختراع موارد من أجل استخدامه الخاص"(1989, p. 120).

البشرية؟ بعض المحللين (ومعظم وسائط الإعلام) حافظوا على إيمانهم بالنجاة على يد العلم. فقد تم طرق أبواب جديدة من مصادر الطاقة التى لا حدود لها تقريبًا: غاز الميثان غير الحيوى فى أعماق الأرض، والانشطار النووى، والطاقة الشمسية. بل إن البعض حلموا باستعمار الفضاء. والبعض قال إن اختراعات التكنولوجيا الحيوية، يمكن أن تحل مشكلة الغذاء. وبدأ مفكرون آخرون وبالدرجة نفسها من الإيمان، إن لم يكونوا أقل استبشارًا، بالتشكيك فى طبيعة النظام الذى يهدد البشرية نفسها[١].

ما الخطأ الذى وقع، ومن كان على خطأ؟ هل كان التدهور المنتظم والتدمير الجزئى للأساس المادى للوجود الإنسانى، للحياة نفسها، مرضًا أصاب البلدان الغنية فقط– لنقل مثل النقرس والبدانة– أم أننا كنا جميعًا مرضى؟ كان هناك دافع للاعتقاد بأن البلدان الغنية الصناعية كانت هى السبب الجذرى لحدوث كل هذه الشرور البيئية. فقد كانت هذه البلدان هى من يستخدم الكتلة الأكبر من موارد الطاقة التجارية العالمية، فكانت هى البلدان الأكثر تبديدًا لها، وعلى رأسها كندا والولايات المتحدة (انظر: الجدول ٦–١). وكانت اليابان، نسبة إلى عدد سكانها، قد استهلكت أقل من نصف طاقة أمريكا، بينما استهلكت منها البلدان الفقيرة قدرًا أقل بكثير.

ويشير الجدول ٦–١ إلى استخلاصين إضافيين، الأول: أن معظم البلدان، تتقدمها الولايات المتحدة مرة أخرى، كان ينبغى عليها أن تكرس نسبًا كبيرة ومتزايدة من صادرتها (التى تتزايد فى حد ذاتها) لاستيراد النفط وغيره من الوقود. وبحلول عام ١٩٨٧ كانت البلدان غير النفطية، تنفق ما يصل إلى خُمس صادرتها على ما تحتاجه من طاقة. والاستخلاص الثانى: أن النمو الاقتصادى المتواصل يبدو مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالطلب على الطاقة؛ ففيما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٨٧ ازداد استهلاك نصيب الفرد من الطاقة التجارية فى جميع البلدان، فيما عدا الولايات المتحدة، بمقدار

---

(١) نظم مايكل كولبى (1990) Michael E. Colby دراسة لأنماط الأيديولوجيات البيئية تعد معينة فى فك خيوط الخطاب البيئى. وقد ميز خمس "نماذج"، هى: اقتصاديات جبهوية، الحماية البيئية، إدارة الموارد، التنمية البيئية، البيئة العميقة.

تروح من واحد ونصف إلى ثلاثة أضعاف الأساس الأصلى. وقد كان من الواضح أن التنمية العامة السائدة فى النصف الثانى من القرن العشرين مكثفةً بالطاقة(١).

ولكن، إذا كانت البلدان الغنية تتصف بإهدارها الطاقة وبنموذج نمو غير مستدام على المدى الطويل، فإن البلدان الفقيرة، معرضة لإفساد القاعدة الفيزيقية لاقتصادها بحكم الضرورة البحتة. إنها الضرورة التى خلعت غطاء الغابات عن أكثر الجبال انحداراً فى هاييتى ، بينما تقطعت السبل بالفلاحين؛ فكفُّوا عن زرع وحصد الذرة، أو كان عليهم أن يفعلوا ذلك فى مواقع غير مأهولة لا يمكن الوصول إليها. إنها الضرورة نفسها التى أسرعت من دورة تدوير المحاصيل، حيث السكان يضغطون على الأرض القابلة للزراعة فى جنوبى نيجيريا. وهى الضرورة الماسة أيضًا التى تسببت فى حرق الفلاحين الهنود لمخلفات الأبقار كوقود، بدلاً من استعمالها كمخصبات لحقولهم. وهو الضغط الاقتصادى الذى يجبر البلدان الفقيرة على إنتاج محاصيل بهدف تصديرها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، بينما تتجاهل هذه البلدان نفسها أهمية إنتاج الحبوب الرئيسية للاستهلاك المحلى.

وبالرغم من أن البلدان الفقيرة ليست محصنة ضد الكوارث البيئية، إلا أن التقسيم الأساسى بين الأغنياء والفقراء يعد فى جوانب كثيرة منه غير مؤهل للإجابة على ما نسعى إليه. فعلينا أن ننظر عن كثب فى توزيع الأعباء البيئية لـ "التنمية". إن المسألة هى فى أن الأغنياء، وخصوصًا من يعيشون منهم فى مدن كبيرة، هم الأكثر استخدمًا وتلويثًا لموارد البلدان الفقيرة. ولكن الأغنياء لا يفقهون إلا الضرر الذى يتسببون فيه فحسب. وهم قادرون على حماية أنفسهم بشراء أماكن خالية نسبيًا من التلوث، ومحاطة بالحدائق الشاسعة، بينما الأحياء الأقل جاذبية والمفقرة، فمتروكة للفقراء. والتلوث البيئى أكثر بروزًا (وأقل احتمالاً) فى الأحياء المدينية القذرة التى

---

(١) كان الانخفاض الملحوظ فى استهلاك الطاقة فى الولايات فى جزء منه نتيجة تقليل الصناعة وتحويل الإنتاج إلى القطاعات الخدمية. ولكن، البلد استوردت كميات كبيرة من الطاقة "المجسدة" فى شكل سلع مصنعة منتجة فى الخارج خاصة فى اليابان.

يعيش فيها أكثر من نصف السكان، ويربون فيها أسرهم: منازل عشوائية تمتد على مجارى صرف مكشوفة، معرضة لفيضانات دورية ومليئة بالآفات. إنها قصة مألوفة نطالعها فى مساعٍ دورية من أجل إصلاح السكن، وقمع البوليس، والتحرك الإصلاحى، والانفجار الموسمى للغضب الشعبى (Environment and Urbanization, 1989)(١).

إن أغنياء البلدان الفقيرة يحاكون أنماط استهلاك نظرائهم فى البلدان الغنية، داعمين بذلك نمطًا من النمو الاقتصادى مقولبًا على نمط الطاقة المكثفة للعواصم العالمية. مجمل القول، إن هؤلاء الأكثر انتفاعًا من النظام بالسيطرة، هم الأكثر احتمالاً لتجاهل "نظرية المستحيل" لـ "هرمان دالى" Herman E. Daly، والتى ببساطة "تذكّر بأن نمط الاستهلاك على الطريقة الأمريكية ذات الموارد العالية، يعد نمطًا مستحيلاً بالنسبة لعالم مكون من ٤ بلايين نسمة. [من المتنبأ به أن يصل إجمالى سكان العالم إلى أكثر من ٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ وإلى أكثر من ٨ بلايين فى أواسط القرن الحالى].(*) حتى ولو حصل ذلك بمعجزة ما، فسوف تكون قصيرة العمر... فأزمات الاستنزاف، والتلوث، والانهيار البيئى ستكون هى عناوين التوابع المباشرة لتعميم معايير الاستهلاك الأمريكية على العالم كله". (1980, p. 361)(٢).

---

(١) لمطالعة تفسير دارويني (نسبة إلى داروين) ارتقائي جديد للنمو الاقتصادى، انظر "أدامز" Adams, 1988. فوفقًا للمؤلف وهو أنثروبولجى، فإن الارتباط الوثيق بين المكتسبات فى الإنتاج والزيادات فى الطاقة التجارية تعضد ما يدعوه بالطبقات النظامية فى المجتمع، أو النخب، بينما تهمش الطبقات الأخرى. ويخلص "أدامز" إلى وضع قائمة من خمس مجموعات من التوابع الارتقائية للزيادة العالمية فى الإنتاج فى الحق التى تلت الحرب العالمية الثانية: الانفجار السكانى، انخفاض التنوع البيئى والنوعى، انخفاض التغاير الثقافى على مستوى العالم، المستوى المتزايد فى التمايز فى العيش، وزيادة تدفقات الطاقة وتعقيدها (1988, 238-9). والإطار النظرى المؤلف، يعد أثر لداروينية اجتماعية لطالما أهملت وطرحت جانبًا، وبالرغم من ذلك لديها ميزة عرض تسير للظواهر التى عادة ما يتم معالجتها بأسلوب متفكك.

(*) وصل عدد سكان العالم وقت صدور الطبعة العربية من هذا الكتاب، 6,805,925,682 حسب موقع مكتب إحصاء الولايات المتحدة الأمريكية: /http://www.census.gov (المترجم).

(٢) يعمل "دالى" Daly فى الوقت الحالى كبير الاستشاريين فى البنك الدولى حول المسائل البيئية. ومن المهم مقارنة نظرته المعتمة بالتقييم الأكثر إيجابية لـ "بستل" Pestel (1989)، الذى يرى المسيرة التقدمية للصناعة تتقدمها التكنولوجيا.

جدول ٦-١ استهلاك الطاقة التجارية، ١٩٦٥-١٩٨٧

	استهلاك الفرد للطاقة(*)		التغير بالنسبة المئوية	النسبة المئوية (الولايات المتحدة = ١٠٠)	واردات الطاقة كنسبة مئوية من الصادرات	
	١٩٦٥	١٩٨٧			١٩٦٥	١٩٨٧
الصين	١٧٨	٥٢٥	١٩٥	٧	صفر	٢
الهند	١٠٠	٢٠٨	١٠٨	٣	٨	١٧
بلدان أخرى منخفضة الدخل	٧٣	١١٦	٥٩	٢	٨	١٦
بلدان ذات دخل متوسط منخفض	٥٣١	٨٦٣	٦٢	١٢	٨	١٠
بلدان ذات دخل متوسط مرتفع	٦٥٣	١,٣٩٢	١١٣	١٩	٨	١٢
أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٣,٧٤٨	٦,٥٧٣	٧٥	٩٠	١١	١٢
بلدان أخرى مرتفعة الدخل	١,٩٤٣	٣,٠٣٠	٥٦	٤٢	٧	٧
بلدان لم تقدم تقارير	٢,٥٠٩	٤,٧٧٧	٩٠	٦٦	–	–
اليابان	١,٤٧٤	٣,٢٣٢	١١٩	٤٤	١٩	١٧
الولايات المتحدة	٦,٥٣٥	٧,٢٦٥	١١	١٠٠	٨	١٩
كندا	٦,٠٠٧	٩,١٥٦	٥٢	١٢٦	٨	٥

(*) كجم من المكافئ النفطي.

المصدر: البنك الدولي، World Bank, 1989a, table 5

وإذا تحولت "نظرية المستحيل" لـ "دالى" إلى حقيقة- وتوجد أسباب للاعتقاد فى ذلك- فإن تنمية المحاكاة من قِبل الأغنياء ومن أجلهم فى البلدان الفقيرة، يمكن تسميتها كنوع من أنواع سوء التنمية misempowerment، وهى عملية تحوِّل التكاليف الاجتماعية والبيئية الفعلية إلى قطاعات السكان المحرومة من التمكين. ووفقًا لبعض الآراء، فإن البلدان الغنية قد أزاحت عن كاهلها التكاليف البيئية للتنمية الزائدة overdevelopment لديها، والتى تتصف بعدم الاستدامة البيئية، لتتحملها البلدان الفقيرة (المحرومة من التمكين)، بتكرار استراتيجية الإبطاء المجرب ضد التوابع الكاملة لنمط النمو الذى اختارته البلدان الغنية (وزارة الإسكان الهولندية، Netherlands Ministry of Housing, 1989, chapter). فالبلدان الغنية تصدِّر الصناعات الملوثة إلى البلدان الصناعية الجديدة، كما أنها تروج لزراعة تستهلك طاقة مكثفة، وذات وجهة تصديرية فى البلدان الفقيرة، لا تتجاوز مردودها المالى فحسب، بل تجعل تلك البلدان معتمدة على استيراد الحبوب من الولايات المتحدة وكندا. فالبلدان الغنية تسعى إلى دفن مخلفاتها السامة فى بلدان على أطراف العالم، كما أنها وبعد أن تدفع البلدان الفقيرة إلى مستويات مرتفعة من الاستدانة، تحثها على تبنى سياسات اقتصادية وإصلاحات مؤسسية (منافسة التجارة الحرة، والتوجه للتصدير والخصخصة) تلك السياسات التى تجعل البلدان الفقيرة أكثر بعدًا عن الاستدامة إلى جانب ما لديها من مسار سوء التنمية.

غير أن الأزمة البيئية جعلت أيضًا البلدان الغنية، خصوصًا فى أوروبا الغربية، أكثر حساسية تجاه بعض توابع التنمية الزائدة متعددة الجنسية، مثل الأمطار الحمضية، وانخفاض التنوع الحيوى، والاحتباس الحرارى، وتسرب النفط، والحوادث النووية. ومن بين الاستجابات التى اتخذتها هذه الدول نجدها تصر على أن تتبنى البلدان الفقيرة استراتيجيات المحافظة على الموارد. فالغابات المدارية يجب المحافظة عليها، والسدود الهيدروكهربية ينبغى التخلى عنها لصالح برامج المساقط المائية الصغيرة، وهكذا... (Schwartzman, 1986; Financing Ecological Destruction, 1987)، لكن الشىء غير الواضح هنا، هو ما إذا كانت البلدان الغنية، التى تشكل نسبة متضائلة من

سكان العالم ولكنها تستهلك معظم موارده، مستعدة هي الأخرى لتبني مبادئ المحافظة على الموارد، وتغيير أنماط استهلاكها. فمنذ بضع سنوات، قد لاقى مقتَرحٌ سويدي، يتماشى مع هذه الفكرة، التوبيخ والسخرية منه (Lindholm, 1976).

حالة المساواة بين الأجيال

إن "الاستدامة" كما يذكر تقرير بروندتلاند Brundtland Report، هي تنمية "تلبي حاجات الحاضر بدون الجور على قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها". (World Commission, 1987, p. 43). وهذه المحاولة، في تعريف موجز، تكشف عن الاستدامة كمفهوم غامض وخادع في الوقت نفسه. ولنحاول أن نفهم بشكل أكثر وضوحًا من خلال ترجمة قلق اللجنة العالمية إلى لغتنا.

فمن بين جميع فئات السكان المحرومة من التمكين، فإن الفئة الأقل قدرة وافتقادًا للصوت المؤثر في الشئون العامة، فضلاً عن المواليد والأطفال، هم أولئك المواطنون المفتَرضون في بلدانهم، والأجيال التي لم تولد بعد. ومن ثم، فإنه ومن ناحية أخرى، إذا كانت التنمية البديلة تهدف أساسًا وبصورة رئيسية إلى التمكين، فإن كل هؤلاء الذي سيرثون العالم الذي صنعناه، يجب أن يأتوا إلى الملتقى المفتوح الخاص بنا، ويرفعوا مطالبهم. ومطلبهم المحوري هو الحق في أن يرثوا منّا بيئة في حالة لا تقل سوءًا على الأقل عما استلمناها عليه. فمطلبهم إذن هو من أجل المساواة بين الأجيال، أو من أجل العدالة في توزيع التكاليف والمنافع البيئية.

وعلى خلاف الرأسمالية الشومبيترية (نسبة إلى جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter – المترجم)، التي في مرحلة مدِّها، المتمثلة في "التدمير الخلاّق"، لم تنظر مطلقًا إلى الوراء، تأتي التنمية البديلة لتحترم تقاليد المجتمعات الإقليمية. فهي تحترم كون استمرارها التاريخي يعد أيضًا مصدرًا رئيسيًا للمعنى الشخصي والهوية الجماعية. وكأعضاء في مجتمعات بعينها، فلن نكوّن روابط لا مع من يعيشون معنا فحسب، بل أيضًا، وهي النقطة الحرجة، مع الأجيال التي سبقتنا والتي سوف تخلفنا.

وسيكون من السخف أن ندلل على أن الروابط الإنسانية تنشأ حصريًا عن علاقات إقليمية. فالناس تغذى أشكال التضامن لأسباب كثيرة، من بينها: القرابة، والدين، والأيديولوجية السياسية. ولكن تكتلات المستوطنات البشرية الإقليمية تربطنا، على الأقل ثقافيًا وسياسيًا. وقد نختار أن نترك مكان مولدنا، أو قد نُجبَر على النفى. وفى الحالتين، فإننا نغير أمكنة فحسب. وعاجلاً أم آجلاً، سنكون راغبين فى المطالبة بحقوق المواطن فى مجتمع آخر، وأن نقبل تاريخًا آخر كتاريخ لنا.

إن المجتمعات السياسية توجد فى زمان ومكان. واستمرارها الذى نحفظه فى الذاكرة الجماعية، ندعوه تاريخًا. وهذا هو بالضبط ما يجعلنا ننظر الى أطفالنا وطفولتهم بتوقعات مفرحة. فالاستمرارية التاريخية تفترض وجود رابطة إنسانية عبر الأجيال.

وسواء كمواطنين فرضيين أو فعليين، فنحن نطالب بمساءلة الدولة والشركة، حيث نتوقع من كل منهما سلوكًا اجتماعيًا يقاس بمعايير المواطنة الصالحة. وبالتالى، فإن أجيال المستقبل يمكنها المطالبة بتوجيه مساءلة عامة لنا. ويكون السؤال: إلى أى مدى تعد وصايتنا صالحة؟

ونحن نبحث فى ضميرنا الجماعى عن إجابة، يجب أن تكون قضية عدد الأجيال ممن يقعون فى إطار استعدادنا للاعتراف بهم فى الملتقى، واحدة من القضايا المحورية. *ما الحدود الزمنية لمسئوليتنا؟* فى النظم الديمقراطية، يميل الساسة إلى الاعتقاد فى الانتخابات القادمة فحسب، والتى لا تبعد عنا سوى بضعة أسابيع. أما الشركات والمؤسسات، فتوجِّهها تكاليف رأس المال، والمعدل السريع للابتكار الفنى والإنتاجى. وفى السياسة مثلما الحال فى اقتصاد الشركات، يكون المدى القصير هو ما يهم. ويبدو السلوك فى هذه المجالات منصاعًا لرأى لويس الخامس عشر، الذى ينكر الخير عند الإنسان "après moi le deluge" (أنا ومن بعدى الطوفان).

على *الطرف النقيض*، نجد أصوات *الأصوليين البيئيين*. فالمشكلة مع الطبيعة فى نظرهم تكمن فى الجنس البشرى، وأن أفضل عالَم ممكنٍ هو البرِّية العالمية. ففى الأمور البيئية يتحرك التفكير الأصولى وفق مدرج كونى (Devall and Sessions, 1985).

وبالرغم من أن المدى القصير هو الأفق الأسمى لرأسمال المضاربات والسياسة الديمقراطية، فإن الأجيال القادمة- وبسبب ما يحدث تحديداً على المدى القصير- سوف تلزمنا بتقديم الإجابة. فنحن لسنا أحراراً فى استخدام موارد العالم، واستنفاذها فى حياتنا، ممارسين بذلك سياسة "الأرض المحروقة"، بوازع أنانية صافية أو عدم المبالاة. ولكن إلى كم جيلٍ يمكن أن تصل مسئوليتنا؟

إن المطارات والطرق السريعة، والسدود والأنفاق والجسور، وتركيبات القوة الكهربائية، وحتى السكن، لها عمر يصل إلى ١٠٠ عام. وعمر الإنسان يتراوح بين ٧٠ إلى ٨٠ سنة (يصل فى البلدان الفقيرة إلى أقل من ذلك بـ ١٠ إلى ٢٠ سنة). فالحفيد الذى يولد اليوم يمكن أن يتوقع العيش جيداً حتى منتصف القرن الحادى والعشرين. والأفق الزمنى ذو الصلة بأجيال ثلاثة، أى ٧٥ سنة، لا يبدو مبالغ فيه وفق هذه الرؤية. ونظرتنا إلى الأمام فيما يتعلق بالتوابع البيئية، يجب أن تكون على هذا النظام. كما أن معدلات الانخفاض الاجتماعى المستخدمة فى تحليل الاستثمارات العامة، ينبغى لها أن تعكس فترات سداد لثلاثة أجيال تالية على الأقل؛ وبالتالى تسير وعلى نحو معقول أسفل السوق الحالى، بأوقات ارتفاعها.

ولسوء الحظ، فإننا عند اتخاذنا قرارات تخصنا كأفراد، فإننا نتجنب المنظور الاجتماعى. ويمكن إضفاء المنطق على قيامنا بذلك، بالقول إنه ما لم يتم مراقبتهم عن كثب، فإن مواطنينا سيفشلون بالمثل فى العيش بطرق مسئولة اجتماعياً. وقد ندلل على أنه لا يوجد فى الحقيقة من يستطيع التنبؤ بالتغيرات الممكن حدوثها على مدى أجيال ثلاثة قادمة، فى المعرفة والتكنولوجيا، ونسبية الأسعار، ومعدلات ونوعية الطلب فى المستقبل. ولكن الخبرة أكدت أنه عندما يتصرف الأفراد حصرياً لمصلحتهم الخاصة، وخارج السيطرة الاجتماعية، فإن الموارد المشتركة سوف تُستخدم بما يفيض عما قرره المجتمع، على افتراض أنه اجتمع لمناقشة الأمر.

ويمكن لنخب السلطة أن تتفادى على الأقل بعض عواقب هذه الظاهرة، المعروفة جيداً بـ "مأساة العوام"، وذلك بإنفاقهم أموالاً كثيرة على أنفسهم. فخلف بوابات الأمن

المحيطة بنمط حياتهم، نجدهم قادرين على خلق بيئات من جنات عدن. فيما الغالبية العظمى من الناس لا يمتلكون رفاهية هذا الخيار.

ولأن المستقبل التاريخى يتخفى وراء حجاب الزمن، فإن طريقة التعامل بمسئولية مع الحالة الراديكالية من انعدام اليقين والخطورة المتزايدة، لا تتمثل فى إرساء عقيدة عمياء فى العلم والتكنولوجيا، ومن ثم الأمل فى تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى، بل تكمن فى فتح حوار سياسى، والبدء فى تقييم المخاطر الواقعية المتضمنة. ويتطلب كلٌّ من بقاء طرق الحياة القيمة، والهروب من الفقر، عملاً جماعيًّا فى إطار نظام ديمقراطى شامل. إذ يجب تحمُّل المخاطر والعواقب، على نحو متساو بدلاً من دحرجتها باتجاه أجيال المستقبل. إذن، ما نحتاج إليه هو حوار يطرح السؤال المحرَّم حول حدود النمو. ولهذا، فإننا فى حاجة إلى أكثر من مجرد معايير "عقلانية" بحتة. ويجب أن ننخرط فى مشاعر الناس أيضًا؛ كما يجب على الحوار السياسى المعنى أن يأخذ بعداً أخلاقيًا. وفى التحليل الأخير، نجد أن الاستدامة تطرح سؤالاً يتعلق بطبيعة المجتمع الصالح.

تنفيذ الاستدامة

إذا لم تكن المطالب السياسية مرتبطة ومتصلة بمعانى ملائمة يمكن تحقيقها وبلوغها على أرض الواقع؛ فحتمًا ستكون مطالب فارغة. إذن ما المطلوب لتقديم بعد مستقبلى واضح للتنمية البديلة؟ سنحاول مقاربة هذا الموضوع الصعب بإلقاء الضوء على أربعة أمثلة تفى للقيام بعمل الأشياء كما ينبغى:

١- ضبط الأسعار. من أكثر الطرق تأثيراً فى تأمين المساواة بين الأجيال، هو تحديد التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج على مستوى داخلى، فى هيكل أسعار السلع. وهو ما يمكن تنفيذه بطريقتين: إلزام المنتجين بالقيام بالاستثمارات المطلوبة لتخفيض نسبة الهالك (على سبيل المثال، تدوير المياه، الحرص فى استخدام المصدر،

استخدام حاويات نفطية ذات قاع مضاعف)، وفرض ضرائب سواء على المنتجين، أو على السلع النهائية التى تعكس تقييم المجتمع للتكاليف البيئية المتضمنة فى إنتاجها (على سبيل المثال، استنزاف المورد، وتكاليف استعادة الوظائف البيئية المتدهورة، أو المفقودة). ومن هنا فإن تأثيرات دمج التكاليف الاجتماعية والبيئية فى هيكل الأسعار، سوف تتمثل فى تخفيض الطلب على المنتجات التى تُلحِق ضرراً كبيراً بالبيئة، وذلك لـ تحويل الطلب إلى قطاعات اقتصادية أقل عدوانية[1].

٢- الحسابات والبحوث البيئية. لا يهم مدى دقة ما تعكسه الأسواق من تكاليف "حقيقية" للإنتاج، بوضع تأثيرات الطرف الثالث فى الاعتبار، فسوف يظل هذا دليلاً غير كافٍ للمساواة بين الأجيال. ففضلاً عن الأسعار، نحن نحتاج إلى نمط من الحسابات، يصف بطريقة فيزيقية أكثر منها مالية، ما يحدث بالضبط لموارد الهواء، والمياه، والأرض، والغابات، والأنواع البيولوجية، والمعادن الاستراتيجية (Heuting, 1980). ففرض الضرائب على العاج مثلاً لن يوقف ذبح الأفيال، كما أن زيادة تكلفة التونة، لن يقلل من عدد الدرافيل التى تروح ضحية شبكات الصيد. ولا يمكن لأحد أن يفرض غرامات على الفلاحين ضحايا المجاعة فى هاييتى، عندما يزرعون محاصيل خاماً على منحدرات الجبال التى لا تصلح لأى شىء سوى الأشجار أو الحشائش. كما أن بناء سدود هيدروكهربية تهدد بإغراق مساحات هائلة من غابات الأمطار، وتدمير مأوى ساكنى الغابات، لا يمثل استجابة تتعلق بضبط الأسعار. فهناك تدابير مادية مطلوبة للتحكم فى تأثيرات النمو الاقتصادى على البيئة، ووضع استراتيجيات مقابلة، من ضمنها مزيد من البحوث، والتحريم الحاسم، وتصميمات هندسية جديدة، وتدابير تنظيمية ملائمة.

٣- تحقيق أمن غذائى. مثل مصطلحات كثيرة فى العلوم السياسية، نادراً ما تم توضيح معنى "الأمن الغذائى"، هذا بالرغم من أن السياسات التى تنظر فى شأن

---

(١) يمكن تخفيف التأثيرات الارتكاسية المحتملة من خلال دعم المستهلك.

الأمـن الغـذائى تلقى مناصـرة كبيـرة. ومن بين التناولات المثلى لما يقدمه نظامٌ ما للأمـن الغـذائى، مـا رسمـه المتخصص فى الإنتـاج الحيـوى "أليخاندرو سكيتمان" Aljandro Scheitman (1983):

- الكفاية، وتعنى قدرة النظام الغذائى على إنتـاج كميات غذائية داخلية كافية (عبر الإنتـاج الوطنى أو الواردات) لتلبيـة الطلب المتزايد، والحاجـات الغذائية الأساسية للجميع.

- الثبـات، ويشـيـر إلى ضـبط آليات النظام الغـذائى، بحيث يتم تقليل تفـاوتات الإنتـاج الموسـمية والدورية، خصـوصًا للأغـذية المعيـشـية، إلى حـدها الأدنى. وزيادة الثبات يفتـرض أن تتضـمن تقليل أهمية المحاصيل الموسمية (غيـر المرويّة)، وإلغاء تأثيرات دعم الغذاء غير المتنبأ بها، وتحسين النقل، والتخزين، والتوزيع، وإلى ما غير ذلك.

- الاستقلال أو تقرير مصير النظام الغذائى، يتطلب أقصى حد من التخفيض فى هشاشـته أمـام الاضطرابات الخاصة بالأسواق الدولية (حيث يجـعلها أكثـر استقلالية). ولكن الاستقلالية لا تشير إلى السيادة المطلقة، ولا إلى الاكتفاء الذاتى. بل علـى العكس، ينبغى تحفيز التخصص والتجارة الإقليمية. إلا أن الشـروط اللازمـة للتـخـصص والمزايا المقـارَنة، لا يمكن فـرضـهـا من خـلال اعتبارات السوق فحسب.

- الاستقرار على المدى الطويل، ويعنى قدرة النظام الغذائى على توفير الكفاية، والثبات، والاستقلالية، بدون تدمير قاعدة الزراعة- النظام البيئى. والتحديث الزراعى (الذى تستخدمه الولايات المتحدة كنموذج) يعد، فى ضوء الاستقرار طويل المدى، ضربًا من أحلام اليقظة، فقد قُدّر فى الولايات المتحدة أن أكثر من تسعة سعرات حرارية من الطاقة الأحفورية مطلوبة لإنتاج سعرٍ حرارى واحد من الطعام! وبالرغم من أن النسبـة المقـابلة فى فـرنسـا، تقـدر بنسـبـة ٥,٥ سعرات وقود أحفورى لسعر حرارى واحد من الطعام، تعد نسبة منخفضة

بالمقارنة، إلا أن موارد الطاقة الأحفورية العالمية قد لا تسمح بمحاكاة واسعة لهذا النموذج، أو ذاك.

- المساواة، وهى المرجع النهائى، وربما الأكثر أهمية، للنظام الغذائى الذى يوفر مستويات مقبولة من الأمن الغذائى. وبالرغم من صعوبة تعريفها، إلا أنها تتضمن، كحد أدنى، وصول جميع فئات المجتمع وأفراده إلى طعام كاف. وهو ما يعنى أن النظام الغذائى يتشكل جزئيًا من خلال مصالح الأغلبية. وفى البلدان الفقيرة، تعنى المساواة أيضًا كبح الاستهلاك البذخ الذى قد يدمر فرص تلبية الأهداف الأولى المذكورة هنا.

حتى أن المراجعة السريعة لهذه الخصائص، تبين أن نظام الأمن الغذائى- بهذا المعنى- سوف يساهم مساهمة دالة لا فى الاستدامة فحسب، بل أيضًا فى الأبعاد الأخرى للتنمية البديلة، مثل تحسين إنتاجية الفلاحين من خلال الزراعة منخفضة التكلفة، وتطوير نظم الإنتاج الزراعى التقليدية.

فهناك مشروعات تنمية مستدامة كثيرة حول العالم، تتوافق ومعايير "سكايتمان" Schejtman: كسّارات الرياح فى وسط النيجر، واستعادة مساقط المياه فى الوديان المتسعة فى الهيمالايا، والتنمية الريفية فى جمهورية الدومينيكان، والإدارة المتكاملة لآفات الكاسافا cassava فى عدد من البلدان الإفريقية (Reíd et al., 1988). هذه المشاريع والسياسات تسعى إلى تطوير نظم الإنتاج القائمة، بدلاً من إحلالها كليًا بنظم إنتاج أقل قابلية للمساواة، وأكثر استهلاكًا للطاقة للمنافسة فى أسواق التصدير. فهى تتخذ نهجًا بيئيًا وذا حساسية ثقافية لزيادة الإنتاجية.

٤- بناء مدن محافظة على الطاقة. رؤية متبناة على مستوى عريض، مفادها أن المشكلات البيئية الخاصة بالأعباء الأكثر مباشرة على الاستدامة، تكمن "هناك" فى الطبيعة: الغابات والحقول والينابيع، وبحيرات البيئة الطبيعية. ولكن الحضارة الصناعية الحضرية هى السبب الحقيقى للتدهور البيئى.. فالمدينة الإمبراطورية هى التى تذهب

إلى ما يتجاوز حدودها لإطعام نفسها، وإشباع جوعها للطاقة، والتخلص مما لا تستطيع هضمه كنفايات سامة. إنها المدينة الإمبراطورية تلك التى تشكِّل الريف على صورتها!

والغريب هنا، أن مسألة تشييد مدن أكثر محافظة على الطاقة، لم تستحوذ بعد على أذهان كثير من الناس. فقد عمل بعض المعماريين على تصميمات سلبية للطاقة، ولكن البيان الرئيسى لمدن العالم الثالث، يتمثل فى موضوع واحد غير معروف، عمره الآن ١٠ سنوات، حول الحضرنة المحافظة على الموارد (Meier et al., 1981). وتعد دراسة "ماير" Richard L. Meier إيحائية أكثر منها تعريفية؛ فهى تفتقد عملية التحديد الكمى، وليست لها عروض نظرية. وبالرغم من هذا، فإنها تمتلئ بالملاحظات المتعلقة بمدن بعينها، مثل العاصمة مانيلا، ومفعمة بالمقترحات لجعل مدن العالم الثالث الكبرى أقل ضرراً بالبيئة. وتشمل الأفكار الكثيرة الواردة فى الدراسة على ما يلى:

- أطراف مروية لإنتاج السوق. من ستة إلى عشرة محاصيل سنوياً. يصحبها تربية ماشية صغيرة (دواجن، أرانب، بط).
- مجمع للأشجار الطويلة، وأشجار الفاكهة، ودَرَنات حول المساكن المبنية، على كثافة تفوق مرتين أو ثلاثة أضعاف كثافة القرية.
- تكييف أشكال البناء التقليدية.
- شبكة طرق رئيسية، ومرور مسطح أو منخفض الكثافة، وصيانة مرور حافلات متواصلة؛ وطرق جانبية تشجع العربات الصغيرة، والدراجات، وعربات الكارو.
- ورشة عمل متعددة الأغراض، ومبانٍ مكتبية ترفع من فرص التهوية الداخلية، لتحل محل نظم تكييف الهواء.
- مزارع مائية للخضروات، وأسماك المبروك carp، والبلطى، ومزارع ألبان منزلية.
- عمل بحيرات كلوريلا chlorella للصرف الصحى فى كثير من المناطق، ذات المنسوب المنخفض.

- ضواحى عائمة من المراكب السكنية المستقلة، تستفيد من السفن التى تنقل الطعام، والوقود، والمياه، والبريد، وتجمع المخلفات، والمصنّعين المحللين للتخلص منها.

- مراكز مياه للأحياء، تعتمد على الطاقة الشمسية، وتوفر المياه للاستحمام، وإعداد الطعام، وغسيل الملابس، والحرف اليدوية، والمراحيض، والتخلص من النفايات.

- استخدام أقمار الاتصال الصناعية؛ لتخفيض الرحلات الجوية إلى المدن الإقليمية؛ بتوفير سلاسل من الاتصالات الهاتفية، وإدخال الكمبيوتر على الخدمات، بما فى ذلك الخدمات البريدية الهاتفية المتقدمة لنقاط رئيسية. وإصلاح الأجهزة، والاستشارة الطبية، والتعليم، والتجارة، واستشارة موظفى الحكومة يمكن أيضًا تحقيق التقدم فيها. (1981, pp. v, 139-40)[١٩].

وسوف يتحدد مدى إمكانية تحقيق هذه الأفكار، بمجرد اختبارها فى مواقع حضرية بعينها، وهو ما يظل أمرًا منتظرًا. المسألة ذات الدلالة هنا، هى مقاربة المؤلف العامة لتصميم حضرى محافظ على الطاقة: البحث عن علاقة معايشة بين العمليات "الطبيعية" (الغابات الاجتماعية، المزارع المائية، وبحيرات الكوريلا) والوظائف الحضرية، واستبدال طاقة الوقود الأحفورى بالطاقة الشمسية، وإدخال الاتصالات منخفضة الطاقة بدلاً من السفر المستهلك لطاقة عالية، وتكييف الأشكال المعمارية التقليدية للاستخدامات المعاصرة، وتدوير المياه. ويخلص المؤلف إلى أنه بتجنب حلول التصميم التى تحاكى نماذجًا أخرى، فإن الاستهلاك الكلى للطاقة فى مدينة مثل مانيلا، يمكن أن ينخفض بنسبة كبيرة تصل إلى ٥٠٪.

---

(١٩) يستشهد التقرير بحرية من دراسة مبكرة قام بها "ماير" Meier (1980) بالتطبيق على جاكارتا. والمقترحات التالية قد تنطبق أيضًا على عواصم أسيوية.

ودراسات مثل دراسة "ماير" Meier، يمكن تنفيذها على نحو منتظم فى مدن كبيرة من العالم الثالث، كما يمكن عمل اختبارات استكشافية؛ لإثبات كثير من مقترحاتها المتحدية. وعندما يحدث ذلك، سيكون من المرجح أن تبيِّن هذه الاختبارات أن التنمية الحضرية المقلِّدة، أو التى تسير على محاكاة النماذج الأخرى، تؤدى فى حقيقة الأمر إلى سوء تنمية، وأن الوسائل العملية متوافرة لضمان أنه حتى تلك المدن الموجودة على أطراف العالم، يمكنها أن تؤدى دورها فى أن تصبح مدنًا مستدامة بيئيًا.

والمناهج الأربعة للوصول إلى مساواة بين الأجيال، أو إلى الاستدامة التى ناقشناها- الأسعار المنضبطة، والحسابات والبحوث البيئية، وتحقيق الأمن الغذائى، وبناء مدن محافظة على الموارد- تعد فى رمتها مسألة معقدة. فهى تتطلع إلى المحافظة على البيئة، بالرغم من الزيادة السكانية، والنمو الاقتصادى المستمرين. ولكن هذا الهدف الذى يتسم بالمحافظة على التوازن فى عملية التمثيل العضوى بالتعويض عن عوامل مفسدة homeostatic البسيط، يخفى عنا تطبيقات أكبر لتنمية بديلة- شىء ما يشير إلى ما هو أكثر من مجرد معدلات الخصم المنخفضة، وتكنولوجيا بديلة، ومصانع لتدوير الصرف الصحى. إنها توحى بطريقة خاصة من التفكير حول العلاقات بين الإنسان ونظم الطاقة، وبين البشر وبعضهم البعض. ومما يدعم للتنمية البديلة افتراض أن البشرية ليست حبيسة قوانين تطور معصومة من الدحض (Adams, 1988) ولكننا، فى حدود يجب احترامها، لدينا القدرة على تحقيق عدالة اجتماعية، وحياة مستدامة ومُرضية للجميع.

المناصرة والعمل البيئى

من غير الوارد تبنِّى سياسات مثل المحافظة على الأمن الغذائى، وبناء مدن محافظة على الموارد، ما لم يتم دفع حكومة البلد على عمل ذلك. وكما هو الحال دائمًا، فالسياسية هى محور العمل. ولن يتم تبنِّى السياسات البيئية سياسيًا، ما لم تتم تعبئة قوة مقابلة. والقوة المعبِّئة للمواطن تتوج فى التحركات البيئية التى تتعارض، بطبيعة

الحال، مع مبادرات التنمية الضالة على المستويين المحلى والإقليمى. ومن هنا لا بد من أن نضع فى اعتبارنا ما يلى:

- أن جامعى الصمغ البرازيليين، وسكان الغابات الأصليين فى الأمازون، يقومون بأعمال التعبئة ضد الغزوات المتكررة والكبيرة لمأواهم، من أصحاب مزارع الماشية وغيرها من المصالح التجارية. وقد اخترعوا "محميات استخراجية extractive reserves" كوسيلة لحماية سبل عيشهم. (Hecht and Cockburn, 1989).

- حركات صغار الفلاحين فى جنوب البرازيل موجهة ضد بناء سدود هيدروكهربية كبيرة الحجم، يمكنها إغراق مزارعهم، وحرمانهم من وسائلهم التقليدية فى العيش. (McDonald, 1989).

- الفلاحات فى أسفل الهيمالايا، اللائى يعتمدن على الغابات فى الحصول على الأخشاب للوقود والبناء، وعلى الحشائش والخضروات، والعسل، والأعشاب الطبية، والفاكهة، واللائى قمن بـ"احتضان الأشجار"، بما تعنيه الكلمة حرفيًا؛ بهدف حمايتها من القَطع من قِبل تجار أخشاب كبار. وقد نتج عن هذه التحركات المبكرة بذل مزيد من الجهود التعاونية لحماية الغابات. (Bhatt, 1990).

- حركة تطوير موئل صحى بيئيًا، من قِبل واضعى اليد فى مدينة مكسيكو، منطقة الحزام الأخضر فى أيوسكو Ajusco، كانت فى الأصل قد نشأت كاستجابة لمواجهة جهود حكومية متكررة، لإخراجهم من الموقع. (Pezzoli, 1990).

نضالات من هذا النوع ليست تمكينية فحسب، بل هى أيضًا غير متوقعة، وتؤدى إلى ممارسات بيئية جديدة. ولكن كى يكون هناك تأثير باق لها، تحتاج هذه الابتكارات الاجتماعية لأن تتحقق فعليًا على موقع محلى بعينه. فالمحميات الاستخراجية، والتكنولوجيا الملائمة للمستوطنات الحضرية، والاستخدامات الأكثر كفاءة للطاقة التى سوف تخفّض من قدرة توليد الطاقة المطلوبة، والغابات الاجتماعية (القرية) فى إدارة بيئات منحدرات التلال الهشة، والتى تبدأ جميعها كاستجابات "تلقائية" لقضايا محددة

تتعلق بسبل العيش، تطورت كلها إلى سياسات رئيسية تعزز المساواة بين الأجيال فى استخدام الموارد. ويعد التحرك البيئى جزءًا أصيلاً فى نضال الناس من أجل البقاء (Agarwal et al., 1987)، ولكنه دونما أن يؤدى إلى سياسات (وممارسات) أكثر شمولية، فلن يؤدى إلى تنمية بديلة.

ملاحظات ختامية

المسألة البيئية تشير إليها صيغة من المساواة بين الأجيال، لا تشبه الطريق أحادى الاتجاه، وتنطبق فقط على البلدان الفقيرة. فالبلدان الغنية والفقيرة تشكل معًا نظامًا عالميًا واحدًا، والتنمية الزائدة فى البلدان الغنية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسوء التنمية فى البلدان الفقيرة. وكلا النوعين من التنمية ليسا مستدامين على المدى الطويل؛ فكلاهما يخفق فى تلبية اختبار المساواة. ومن هنا، فإن رؤية التنمية البديلة تكون وثيقة الصلة بالبلدان المركزية فى الاقتصاد العالمى، كما هى بالنسبة لتلك البلدان الطرفية.

وفى تمرين مبكر لـ "التفكير الأخضر"، سأل "نوردال آكرمان" **Nordal Ackerman**، أستاذ التاريخ والأمن الطبيعى، عما إذا كان من الممكن الحفاظ على المعيار السويدى لمستوى العيش، فى وجه "الحدود" العالمية؟ (١٩٧٩). إنها مسألة يجب طرحها بمزيد من الإصرار لمواطنى جميع البلدان الصناعية و"ما بعد الصناعية"[١]. فطرق حياتنا الحالية، تعد غير متكافئة وغير ملائمة بيئيًا. إنها ليست مستدامة. ونحن نضلل أنفسنا

---

(١) أصبحت لغة ما بعد الصناعية شائعة جدًا فى البلدان الغنية، ولكن المصطلح مضلل. فبالرغم من أنه من الصحيح أن نسبة صغيرة من القوة العالمية فى هذه البلدان منخرطة فى التصنيع، فإننا مازلنا نستهلك منتجات مصنعة بمعدلات متزايدة. والفرق هى أن هذه السلع غالبًا ما تنشأ فى البلدان الصناعية الأفقر (مثل المكسيك، وكوريا) التى أصبحت مندمجة فى الاقتصاد العالمى، حتى مع تحول عمليات التصنيع فى البلدان الغنية أكثر تكثيفًا للرأسمال، وتشغل عمالة أقل لكل وحدة من القيمة المضافة. وإدراك مجتمع ما بعد صناعى مرتبط سطحيًا بعمالة منزلية فى بلدان غنية. فهناك حاجة إلى منظور عالمى للإمساك بالتيارات العالمية.

بأنه لا يوجد شيء مثير للقلق، لأننا نستطيع إدارة نظام التدفئة فى الشتاء، والمبرد فى الصيف، ولأن النفط مازال (فى الولايات المتحدة) يباع مقابل أقل من دولار واحد للجالون، ولأن القمامة تتراكم كل أسبوع، وتزال بعيداً (لا نعرف أين؟)، ولأن المحال التجارية الكبيرة عامرة بالبضائع، ولأننا مازلنا نفر إلى الريف غير الفاسد نسبياً، فى عطلات نهاية الأسبوع. وقد نعتقد أن ظروف الجفاف، على سبيل المثال، والأعاصير فى بوتسوانا ليست لها علاقة بطريقتنا فى الحياة. ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق.

فتدهور أراضى البرارى rangelands فى بتسوانا، بسبب الحرث الزائد للأراضى، قد لاقى تشجيعاً من متوالية قروضٍ من البنك الدولى، قُصد بها دعم مصدّرى اللحوم من بلد جنوب أفريقى إلى أوروبا الغربية. ولكن لم يكن الحرث هو وحده النتيجة المدمرة لهذه السياسية المضللة:

فقد جاءت صناعة اللحوم فى بتسوانا، على حساب الحياة البرية الوفيرة فيها، وبدرجة كارثية. فنتيجة لمتطلبات اللجنة الاقتصادية الأوروبية EEC أن تكون اللحوم من بتسوانا خالية من مرض الحوافر والفم الذى يُظن أنه ينتقل من الحياة البرية، فقد نصَبَت الدولة أكثر من ٨٠٠ ميل من سور "الكوردون البيطرى" المصمم خصيصاً لفصل الحيوانات البرية عن الماشية. وقد تسبب هذا السور عن موت مئات الآلاف من الظباء، وغيرها من الحيوانات البرية فى السنوات الأخيرة. وكان لتأثير الأعداد الهائلة من الماشية أن تهدد أيضاً الطريقة التقليدية فى الحياة لدى تجمعات الصيد فى بتسوانا، ممن يعتمدون على البيئة الهادئة واللعبة البرية للبقاء. (Financing Ecological Destruction, 1987, p. 8)[١].

لتحويل بتسوانا إلى تكساسْ إفريقية، هو بعينه النوع الخاطئ من المساعدة. ولكن لإعادة مركزة اقتصادها (وكذلك اقتصاد البلدان الأخرى المصدِّرة للحوم، مثل البرازيل) على التنمية الريفية القائمة على مبادئ الأمن الغذائى، قد يتطلب فى نهاية

---

(١) لمطالعة تحليل طبقى تاريخى وشيق لـ "حركة الانغلاق" فى بتسوانا، انظر: Worby, 1988.

الأمـر من البلدان آكلة اللحـوم فى غـرب أوروبا، أن تكيّف عـاداتهـا الاسـتـهـلاكيـة. فالمشكلات البيئية فى بتسوانا (والبرازيل) أصبحت مشكلاتنا.

وعدم استدامة طرق الحياة فى بلدان العالم الغنية، تبدأ تدريجيًا فى الاعتراف بها. ولقد صُدمنا بانتشار العنف والمخدرات والتلوث فى أمريكا الحضرية. كما أن الصعود الثابت لدخل الفرد لم يعد ينظر إليه كمؤشر على تحسن نوعية الحياة. فقد تكلف الأمر أكثر من ٥٠ بليون دولار لتسكين نصف مليون سجين أمريكى. فهل بناء مزيد من السجون لتسكين الأعداد المتزايدة ممن يرتكبون أعمالاً إجرامية- السجون التى تظهر تكلفة بنائها كمكسبٍ فى الدخل الوطنى- سوف يحسن من نوعية عامة الأمريكان؟ إننا مضلَّلون باعتقادنا أن الطريقة التى نفعل بها الأشياء مستدامة اجتماعيًا، أو بيئيًا. ومن هنا، فليس اقتصاد السويد وحده هو ما يحتاج إلى تقليص وتجديد. فإعادة التفكير وبشكل رئيسى فى إلى أين تتجه أمريكا، أصبح أمرًا واجبًا أيضًا.

مطالب بديلة: مراجعة

مثلما أكدنا فى بداية الفصل الخامس، فإن المطالب الخاصة بتنمية بديلة، تتصل بمشكلات مختلفة من الشمول: السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، مع مطلب رابع يصل إلى حد تضمين أجيال مستقبلية لها نصيب فى المشكلة. فالمطالبة الشاملة هى المقصودة.

والأسس المعيارية لهذه المطالب، والتى دللنا عليها فى الفصل الأول، هى الحقوق التى نتمتع بها ككائنات بشرية، وكمواطنين فى مجتمعات إقليمية. وسوف نؤكد على السمة الإقليمية لتنميةٍ بديلة؛ نظرًا لعدة أسباب:

- أن الإقليم يتلاقى مع مساحة الحياة، ومعظم الناس يسعون إلى ممارسة درجة من السيطرة المستقلة على هذه المساحات.

- أن الإقليمية موجودة على جميع المستويات، من الأصغر إلى الأكبر ونحن مواطنون متزامنون فى مجتمعات إقليمية عديدة، وبمستويات مختلفة: فإن ولاءنا دائمًا ما يكون منقسمًا.

- الإقليمية أحد المصادر المهمة للروابط الإنسانية: فهى تخلق تركة مشتركة؛ صالحًا عامًا "كومنولث"، يربط الحاضر بالماضى كصندوق للذكريات المشتركة (تاريخ) وبالمستقبل كمصير مشترك.

- تغذى الإقليمية أخلاقيات رعاية، واهتمام بمواطنينا، وبالبيئة التى نتقاسمها معهم.

إن المطالب السياسية لتنمية بديلة، تتأصل وتنشأ فى مجتمع مدنى منظّم. وجماهير الناس- القطاعات الشعبية الحضرية، وصغار الفلاحين- لا يندمجون وعلى نحو هامشى، سوى فى مجتمعاتهم: فهم من الناحية الاقتصادية فائضون عن الحاجة، ومن الناحية السياسية مستبعدون. وبمطالبتهم بالحق فى الشمول الكامل فى الحياة العامة، فإنهم يسعون إلى تمكين أنفسهم. ولكن التمكين الذى يطالبون به ليس للاستيلاء على الدولة. فمطلبهم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، ومعاملتهم المحترمة كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية. وفى علم بيئة القوة، قد يبدو كما لو أن تقوية القطاعات المحرومة من التمكين فى المجتمع المدنى، سوف يضعف الدولة، كما لو كان المجتمع نوعًا من لعبة معقدة محصلتها صفر! ولكن هذا من شأنه أن يذهب بنا إلى الاستنتاج الخاطئ. فبالرغم من أن التنمية البديلة تبرهن على إسناد ونقل كبير للسلطات إلى مستويات محلية وإقليمية من الحكم، إلا أن إعادة بناء التقسيم الحقيقى للقوة، أو السلطات، من المحتمل أن يقوّى الدولة المركزية، وبثلاثة طرق: (أ) فصل الدولة عن المشكلات التى يُفضَّل التعامل معها على مستويات محلية وإقليمية؛ (ب) خلق مؤسسات يمكنها أن تستجيب لتنوع الحاجات المرتبطة محليًا وإقليميًا؛ (ج) تحقيق استقرار النظام السياسى. فالدول القوية غالبًا ما تحتوى على مجتمعات مدنية قوية. وحيثما يكون المجتمع المدنى قويًا، فمن المحتمل أن نجد تقسيمًا للسلطات معقدًا وحقيقيًا، مع وجود حكومات محلية تقوم بأدوار رئيسية.

لقد حددت مناقشتنا لمطالب التنمية البديلة عدة ثغرات، فى المعرفة التى لا يمكن تغطيتها، إلا بمزيد من البحث: مراجعة شاملة مستمرة لحسابات المنتج القومى؛ لاستخلاص التكاليف الاجتماعية والبيئية الرئيسية؛ وأنظمة من المؤشرات الاجتماعية، خصوصًا على مستويات منفصلة؛ وحساب الموارد بالمعنى الفيزيقى؛ وتجارب مع الحضرنة المحافِظة على الموارد. وهذا البحث بلا شك سيكون باهظ التكاليف، ولكنه لن يكون باهظ التكاليف بالمعنى التعجيزى؛ فمن الضرورى القيام بعمل تقييمات سياسية لنوع النمو الاقتصادى.

إن النمو النوعى أو الكيفى، يحدث أينما يكون الأفضل محكومًا عليه، أو مدركًا، بأنه الأفضل، وليس عندما يكون الأكثر فحسب. وللحكم على "نوعية" ظاهرة معقدة مثل النمو الاقتصادى، يتطلب الأمر شيئًا مختلفًا عن اعتماد معيار وحيد للحكم. فمسألة كهذه، تحتاج بلا ريب إلى تدبير مركب، يتضمن إرفاق أوزان مختلفة لعناصره. وبالقياس على المنافسات الموسيقية التى تقام فى حضور لجنة محلفين مدعوة من الخبراء؛ للحكم على الأداء وفق معايير قياسية مثل اللحن، والتفسير، والتكنيك، والذاكرة، والدلالة، والوقفة، وغيرها. فكل حكم يحدد درجة رقمية لكل معيار، وتدخل الدرجة النهائية بوزن محدد مسبقًا. ويقوم التحليف، أو يتم اتخاذ القرار بناء على تحديد متوسط هذه الدرجات. وفى حالة النمو الاقتصادى، يتم تحديد النوعية أو الجودة بطريقة مماثلة، فقط أعضاء اللجنة هم مواطنون جدد، والأوزان تنشأ من العملية السياسية المستمرة.

ومستوى التجمع أمر مهم للغاية هنا. فكلما ازداد التقييم المحلى للجودة، كان الحكم على التنوع الإقليمى بأنه "الأفضل"، أعظم. وفى عالم دائم التغير والتحول والاضطراب، يكون التنوع مفضلاً لدى مستويات مرتفعة من التجمع الإقليمى. وهو ما يصدق على بلدان، حيث المناطق والمدن يجب أن تقسّم إلى كيانات إقليمية حيوية، حيث إنه بالنسبة للمدن الفردية، تكون الأحياء والمقاطعات مهمة، ويتطلب كل منها صوتها الجميل الخاص بها. كما أن التنمية العامة الشائعة، تميل إلى محو التنوع الثقافى والبيئى. فى حين تسعى التنمية البديلة إلى استعادة التنوع، والمحافظة عليه.

وإذا كان من الواجب ربط تدابير النوعية مع بعضها البعض بطرق مختلفة، كما لو كان الهدف من ذلك هو عمل تنوع عظيم من الثياب متعددة الألوان، واحد منها لكل مدينة، ومقاطعة ريفية، فعلى مستويات تجمع أكبر من النوعية الإقليمية، يجب أن تكون مفهومة كعمل فنى ملوّن مصنوع من هذه الثياب، بالرغم من أن الزيادة فى مقياس ما، قد تتطلب عملاً إضافيًا من النسج. فمسائل التوزيع والعدالة الاجتماعية، على سبيل المثال، تكون هى الأفضل لها؛ كجانب من جوانب النوعية على مستويات إقليمية أكبر.

وأخيرًا، فإن المطلب الأساسى والأهم لتنمية بديلة، يتمثل فى ديمقراطية شاملة، جنبًا إلى جانب جميع المؤسسات التى تمت إليها بصلة. فبدون الديمقراطية، لا يمكن أن تكون هناك سياسة، وبدون سياسة شاملة حقيقية، لن تُسمع مطالب المحرومين من التمكين. فى بعض البلدان مازال رؤساء الحكومات المحلية يُعَيَّنون من قبل وزير الداخلية، الذى يكون بدوره الوزير المسئول عن الشرطة الوطنية. وفى غياب ديمقراطية شاملة، تصبح الحكومة المحلية هيئة للقمع.

إننا نعيش فى فترة، أصبحت خلالها أطراف كثيرة فى العالم، تعيش فى ديمقراطية، وفُكِّكت النظم الشمولية والتسلطية. فالفترة التى حملت لواءها الحركات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية وفى أوروبا الشرقية، وحتى فى إفريقيا، تنقل لنا منظورًا مثيرًا. ولكن الأمر الآن، أصبح أبعد ما يكون عن الوضوح، فيما يتعلق بنوع الديمقراطية الذى سوف تكون موجودة فى نهاية قوس قزح، عندما يصل نظام ما إلى مرحلة استقرار. هل ستكون ديمقراطية شكلية فقط، أو ستحتوى أيضًا على نكهة قوية من الحياة اليومية؟ هل النظام المشكَّل حديثًا سوف ينخرط فى الحوار الديمقراطى للمجتمع المدنى؟ وهل سيحتمل وجود معارضة؟ وفوق هذا وذاك، هل ستكون ديمقراطية تَشْرَع بحزمٍ فى القيام بمهمة عظيمة من الشمول الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى؟

وبما أننا لا نستطيع النظر فى أفاق التاريخ، فإننا لا نستطيع الإجابة على مثل هذه التساؤلات. ولكن التشديد على التحرك المحلى، ينبغى ألا يعمينا عن الحاجة إلى إصلاحات هيكلية. فمع بداية اكتساب الناس القوة الاجتماعية، يجب ألا يتجاهلوا القوة السياسية، الضرورية لتحقيق التقدم لمصالحهم وهمومهم. ومن غير المرجح أن تعمل الدولة من تلقاء نفسها لإلغاء القيود الهيكلية التى تعمل على استبعاد الناس من المشاركة الفعالة. وفى الفصل التالى والأخير، سوف نتناول هذه المشكلة الخاصة بتحويل القوة لاجتماعية إلى قوة سياسية. فبدون سياسة الحركات الاجتماعية، وبدون نظام سياسى قادر، ولديه استعداد للتفاعل إيجابياً مع مطالب المواطن، سوف تُجهض التنمية البديلة.

الفصل السابع

الممارسة: من القوة الاجتماعية إلى القوة السياسية

يدور هذا الفصل حول كيفية تنفيذ تنمية بديلة. وبالتركيز هنا على أمريكا اللاتينية، لأن خبرتى هناك أعتبرها الخبرة الأكثر اتساعًا وكثافة من بين خبراتى المختلفة. ومن ثم، فإن السياق السياسى هو سياق التحول الديمقراطى منذ أواسط ثمانينيات القرن المنصرم (Lehmann, 1990)، وكذلك طبيعة اقتصاديات أمريكا اللاتينية المكبلة بالديون، وافتقارها إلى النمو الدينامى، وصعود المجتمع المدنى. وقبل هذا وذاك، يتجسد السياق فى اليوتوبيا العملية لتحقيق شمول سياسى عملى، نقدم الاستشهادات التالية لبعض المفكرين القياديين فى أمريكا اللاتينية كشهادات عليها.

فقد كتب المخطط الحضرى "ألفريدو رودريجيز" **Alfredo Rodriguez** ما يلى فى عام ١٩٩٣، بعد عشر سنوات من دخول شيلى فى الدكتاتورية العسكرية:

إن التفكير فى مدينة ديمقراطية، يعنى التفكير فى نموذج من السكن، والمشاركة، والبناء، والإبداع، والعيش، وتخيل المدينة، والمرحلة الحضرية: أشكال جديدة من المساحة.

والتفكير فى مدينة ديمقراطية، على الأقل كإمكانية، يعنى القيام بذلك عبر أبعاد تعبر عن علاقات جديدة، ستكون موجودة وسط سكانها المواطنين.

كيف سيتم حكم المدينة؟

كيف سيشارك المواطنون؟

كيف ستتم إدارة الخدمات العامة بطريقة لا مركزية وديمقراطية؟

كيف ستكون المساحات الحضرية ملائمة على نحو جماعي؟

كى سيتم بناء المساحات العامة للمدينة؟

كيف سيتم التعبير عن العلاقات بين المواطنين وبعضهم البعض، من خلال مساحة حضرية؟

إن أية صياغة تكون مقيدة وجزئية، إلى حد أنها تضع حدوداً لمشروع الديمقراطية على مستوى المدينة، وفق حق التصويت الشامل، والاقتراع السرى، وانتخاب المسئولين العموميين. فالجدل حول الديمقراطية الحضرية، يجب أن يشمل إمكانية توليد أشكال جديدة وملاءمة مساحة حضرية، بحيث يمكن الحفاظ على قيمة استخدامها.

ومن الضرورى خلق خيارات جديدة للحياة اليومية، وفتح الباب أمام ظهور صيغ معمارية جديدة وتصميمات حضرية تنمو، حتى وهى تولّد أشكالاً من الحياة الرحبة. (1993 p. 47; ترجمة المؤلف).

فى الوقت الذى كان فيه ثلث القوة العاملة فى شيلى بلا عمل، والمقاومة الديمقراطية للديكتاتورية العسكرية تستجمع قوتها، كانت هذه الكلمات السابقة محض خيال. وسوف تمضى ست سنوات أخرى قبل أن يلقى الجنرال "أوغوست بينوشيه" الهزيمة فى الاقتراعات، ثم تبدأ فترة التحول الديمقراطى.

يؤكد "رودريجيز" إيمانه بديمقراطية شاملة. وهو يخاطب الناس فى سنتياجو، بل وجميع الشعب الشيلى، حول أدوارهم كمواطنين. وهو يصف الديمقراطية النيابية كديمقراطية جزئية ومقسّمة، متصوراً ديمقراطية أخرى، "قوية" وقادرة على التوغل فى أعماق المجتمع المدنى وحياة الناس اليومية. وهو فى تصوره هذا، إنما يعبر عن رغبة لديه قوية فى استعادة المدينة من أيدى المضاربين العقاريين، واسترجاع "قيمتها الاستخدامية" كمولّدة لما هو عام، أى لحياة مدنية رحبة.

ويستعير "رودريجيز" فى كلامه صوت المجتمع المدنى فى بداية استعادته لما فقده، بعد عشر سنوات من الصمت الإجبارى. وهو يردد هنا أصداء عاطفة أصبحت الآن عامة على مستوى أمريكا اللاتينية، وفى أجزاء أخرى كثيرة من العالم، من بينها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى. فمع مشارف نهاية القرن العشرين انخرط المجتمع المدنى فى المجال العام، كفاعل جماعى لصالحه الخاص، داعيًا إلى سياسات ديمقراطية جديدة شاملة.

ومن بيرو، يتكلم عالم الاجتماع "جوسى ماتوس مار" **Jose Matos Mar** عن إغراق **desborde** قنوات السلطة والحكم التقليدية بملايين من الهنود، الذين أتوا من **sierra** (الحزام الإنديزى **Andean range**) للعيش فى ليما. والثقافة الشعبية لسيرانو **Serrano**، كما يقول "ماتوس مار"، تبدأ فى تغيير القواعد التقليدية للعبة السياسية فى بيرو، وتشكيل مجتمع جديد أكثر ديمقراطية وشمولية (١٩٨٥).

ويكتب الأرجنتينى "جوسى لوى كوراجيو" **Jose Luis Caraggio**، وهو يعيش الآن فى "كيوتو" **Quito**بالأكوادور، عن بحث أمريكا اللاتينية عن "اليوتوبيا الجديدة"، والحضور المتنامى لما يسميه **local**افى إعادة بناء المجتمع (١٩٨٨). فقد استنفذت الدولة إمكاناتها فى التنمية، وفق ما يؤكد "كوراجيو". والمجتمع المدنى هو المنطَلق الجديد للطاقة. وتتمثل رؤية "كوراجيو" فى ديمقراطية شعبية تشاركية مرتبطة بدولة مركزية قوية، وتقدمية من الناحية الاجتماعية. وفى إعادة استكشاف كوراجيو لكل من "مونتسكيو" و"روسو"، فإنه ينظر إلى المجتمع المدنى المستقل المنظم إقليميًا، بوصفه الأساس الصحيح لدولة معادة التشكيل.

أما "أنيبال كويبانو" **Anibal Quijano** وهو أحد مثقفى بيرو، وعمل لسنوات فى قسم الشئون الاجتماعية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، فيكتب بعاطفة حول "الحداثة الأخرى" القائمة على الأشكال الأصلية ثقافيًا فى الحياة، فى منطقة الإنديز(*) **Andean** التى تشدد على الحرية الفردية، والتبادل، وديمقراطية الحياة اليومية، والمساواة،

(*) تضم الأرجنتين والإكوادور وبوليفيا وبيرو وتشيلى وكولومبيا وفنزويلا. (المترجم).

والتضامن بين المتساوين (١٩٨٩). و يرى أنيبال أن هذه الحداثة "الأخرى" توفر الفرصة لظهور معنى جديد لما هو خاص: وهو المعنى الذى يطلق عليه الاجتماعى الخاص **lo privado social**، الذى يشكل فى نهاية الأمر- إلى جانب مؤسساته الحكومية- لا لنوع جديد من المجتمع المدنى فحسب، بل أيضًا لنوع جديد من الدولة.

ويدرس "بيدرو سانتانا" **Pedro Santana**، وهو عالم سياسى كولومبى، الإضرابات المدنية **paros civicos** التى أصبحت وسيلة شعبية للتعبئة الاجتماعية فى بلده. ففيما بين عامىّ ١٩٧١ و١٩٨٠، وصل عدد الإضرابات فى كولومبيا إلى ١٢٨ إضرابًا، حدث معظمها فى مدن صغيرة وثانوية، ولكن فى مناطق قليلة أيضًا، وعلى الأقل إضرابان منها على مستوى وطنى، شاملة ملايين من المحتجين على تقاعس الحكومة عن التحرك، أو سوء تحركها. وفى كولومبيا، يمثل الإضراب المدنى تحركًا يفضى إلى شلل تام فى الأنشطة الإنتاجية والتجارية والتعليمية والإدارية. إنها حركة اجتماعية ذات قاعدة واسعة، وتعتبر عفوية فى كونها غير منظمة من قبل حزب سياسى أو نقابة، وتشكل فى الوقت نفسه درسًا مؤثرًا فى السياسات المدنية التى تتم بلا وساطة. و"الجدير بالملاحظة"، على حد قول "سانتانا"، "أنه فى مسار هذه الحركة، غالبًا، ما يسود التضامن الاجتماعى عبر إطار رفع المطالب الجماعية؛ ليكشف عن ممارسة واضحة من الديمقراطية التشاركية المباشِرة، فى القرارات التى لا تخص المطالب التى سيتم رفعها فحسب، بل أيضًا فى أشكال النضال التى سوف يتم تبنيها." **(1983, p. 311)**.

لقد تواصلت الإضرابات المدنية فى كولومبيا على مدار تسعينيات القرن العشرين، ونجحت فى رفع القضايا ذات الصلة، الخاصة باستجابة الدولة وإسناد السلطات إلى حكومات محلية منتخبة انتخابًا حرًا.

إن هذا هو معنى السياسات الجديدة التى يضطلع فيها الناس، وخصوصًا القطاعات المستبعدة منهم، بدور فعال فى إعادة بناء المجال العام، ويساعد فى خلق مساحة سياسية مناسبة لصياغة السياسات التى ستدعم تنمية بديلة. وهو معنى للسياسات الجديدة، لا يعتبر بالطبع من اختراع المفكرين الذين استشهدنا بهم.

على سبيل المثال، إن اللجنة السياسية للمؤتمر الاستثنائى الأول للفيدرالية البوليفية لاتحاد العمال الزراعيين فى يوليو/ تموز ١٩٨٨ يبدأ فى تقريره، بالإعلان التالى:

نحن أعضاء المجتمعات الفلاحية التقليدية communards، نمثل أغلبية الشعب البوليفى. منذ استعمار قارتنا (على يد الأسبان)، عشنا فى جوع وبؤس. فقد وقعنا تحت الاستغلال الاقتصادى والقمع الثقافى.

ولم يغير الاستقلال الوطنى من وضعنا الذى بدأ فى التغير الفعلى مع ثورة ١٩٥٢ . فمع تعبئة الريف، أجبرنا حكومة الحركة القومية الثورية MNR (Movimiento Nacionalista Revolucionario) على تمرير تشريع الإصلاح الزراعى، وحصلنا على حقوقنا المدنية (CSUTCB, 1989, P. 23).

.."وقد حصلنا على حقوقنا المدنية."، خطاب جديد للقطاعات الشعبية فى نضالهم من أجل الشمول فى مواجهة الاستبعاد. وما يقوم به المفكرون هو مجرد تسجيل وتفسير الحقائق الجديدة للحياة السياسية فى أمريكا اللاتينية.

والشيء الذى ينبغى الاعتراف به هنا، هو وجود انحياز مثالى أو طوبوى فى الكتابات التى استشهدنا بها. فهناك تشديد وإبراز لمجتمع سياسى، يلقى تعضيداً عظيماً فى مقابل الميول السلطوية والأوليغاركية المتأصلة فى مجتمع أمريكا اللاتينية (Veliz, 1980). والناس قد لا تكون لديهم القوة الكافية للتغلب على الديمقراطية المحدودة من قِبَل قلّة تتحكم فى قطاعات الاقتصاد التراكمية، إلا أن الكتاب الذين استشهدت بهم لا ينبئون بمستقبل آخر لبلادهم فحسب، بل يشهدون أيضاً على نضالات تحررية، ومقاومة يومية.

إن الطاقة الجديدة للمجتمع المدنى وسط المستبعدين، تأتى ممن ظلوا مقموعين لقرون طويلة، وممن تم إسكاتهم طويلاً، ومن النضال اليومى من أجل البقاء، ومن الشعور المتغلغل بأن الدولة قد تخلت عنهم، وأنهم لا يعتدُّون من الآن فصاعداً بالمشروع السياسى، وأنهم يجب أن يكونوا مسئولين عن حياتهم، أو يصبحوا حتى أكثر تعرضاً للتهميش والقمع.

إن الزمن الذى كان الناس ينظرون فيه إلى الدولة بأمل أن تحل لهم مشاكلهم قد ولّى وفات. فقد تعلّموا أن الدولة لا هى بالقوة المطلقة، ولا هى معنية كثيراً بحياتهم. فالسياسات الاقتصادية التى فرضها النظام البنكى الدولى، وأصبح الآن يتبناها عدد متزايد من الساسة الوطنيين المحافظين، هى بمثابة علامة للعودة إلى النمو- سياسات تعظيم الدخل، وسياسات التدفق الهابط(*) "trickle-down" والتى بالرغم من أنها نادراً ما نجحت فى الماضى، فإنها قد بدأت فى ذاك الوقت فى استعادة الأرضية الأعلى للحكم المهيمن. والنتيجة هى عكس ما يُرجى تمامًا لـ "حل" مشكلة سبل العيش وسط الفقراء. فصغار الفلاحين أصبحوا بلا أرض بسبب هذه السياسات، وحتى القطاعات الشعبية باتت تعمل "لا رسميًا"، والدخول الحقيقية تواصل انحدارها المستمر. ومن هنا فإن الفقراء يسعون إلى التمكين السياسى؛ لتحويل توازن القوى الذى جعلهم مستبعَدين من نظام الحكم الذى أصبحوا هم الآن يصرون على حقوقهم فيه كمواطنين.

الصغير جميل، ولكن..

مازال المثال النموذجى على تنمية بديلة فعليًا على أرض الواقع، يكمن فى المشروع الصغير.(١) وقد تتمثل المشاريع الصغيرة فى مأوى يُبنى فى الساحل الإفريقى(**) Sahel، وإدخال تكنولوجيا بديلة فى نظم الغذاء الإفريقية، والدواء التقليدى

(*) مصطلحات لا تخلو من البلاغة السياسية تشير إلى سياسات توفير استقطاعات ضريبية أو أية منافع أخرى للتجارة والأعمال بالاعتقاد فى أنه هذا سيفيد الطبقات العريضة من السكان. لمزيد من المعلومات انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Trickle-down_economics (المترجم).

(١) ورد وصف تلك المشاريع فى:

Newell, 1984; Hirschman, 1984; Carr, 1985; Reid et al., 1988; Annis and Hakim, 1988; and Martens, 1989.

(**) الساحل أو حزام الساحل أو الساحل الإفريقى هى منطقة شبه قاحلة السافانا الاستوائية فى إفريقيا والتى تشكل المرحلة الانتقالية بين الصحراء الكبرى إلى الشمال والمنطقة الأكثر خصوبة فى الجنوب، وهى تضم مناطق من دول السنغال، وموريتانيا، ومالى، وبوركينافاسو، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، والسودان، والصومال، وإثيوبيا، وإريتريا. انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Sahel (المترجم).

فى الهند، وتدوير مخلفات الخنازير لإنتاج غاز الميثان فى الصين، ومشاريع رى صغيرة الحجم فى تنزانيا، وبرامج ائتمانية للمشاريع الصغيرة فى بنجلاديش، والجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعى فى بوليفيا. مشاريع التحرك المحلى من هذا النوع، تتجاوز بطبيعة الحال الدولة أو تظل موجودة بعيداً عن الملاحظة، على هوامش الدولة. وفى أى بلد كان، قد يوجد عشرات، ومئات، وآلاف من هذه المشاريع "البديلة" فى البلدان الكبيرة[1]. وفى جميع هذه الحالات تقريبًا، يكون الهدف عمليّا: فهى مشاريع تستجيب لحاجة محددة ومحلية، ومنهجها تجريبى، ونتائجها المباشرة غالباً ما تكون مشجعة. ولكن فى المنظور السائد، تعتبر هذه المشاريع ضئيلة الإسهام فى النمو الاقتصادى وتراكُم رأس المال؛ فهى بحال من الأحوال لا تعد "تنمية" بارزة. ولكن فى المقابل، ينظر إليها بوصفها شكلاً من أشكال تخفيف حدة الفقر، وبمعنى ما، تعد مثل هذه المشاريع وسائل غير مكلفة من طرق التحكم الاجتماعى.

جدول ٧-١ مشاريع تنمية بديلة صغيرة مقابل مشاريع تنمية سائدة كبيرة

مشاريع بدلية	مشاريع سائدة
مساعدات مالية تذهب مباشرة إلى الفقراء	مساعدات مالية تذهب إلى الدولة
رخيصة نسبياً، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات معدل تغيير العملة الأجنبية	باهظة نسبياً فيما يتعلق بمتطلبات التغيير
تتركز على الناس؛ التفاعل الواضح الحقيقى أساسى	تتركز على رأس المال
تكنولوجيا ملائمة، غالباً ما تكون امتداد لممارسات موجودة	تكنولوجيا متقدمة، عادة ما تكون مستوردة من الخارج وتحل محل ممارسات موجودة
إدارة مرنة (التغيير محتمل مسار التنفيذ)	إدارة بيروقراطية (بمجرد الالتزام بمسار عمل، تكون التغييرات صعبة التنفيذ)
منسجمة مع الظروف المحلية	انصياع عبر وسائل عنيفة/ Procrustean: ما هو غير ملائم يجب استبعاده
موجهة نحو التعلم المتبادل بين الفاعلين الخارجيين والفاعلين المحليين: تخطيط تفاعلى transactive	تخطيط تكنوقراطى من أعلى لأسفل؛ تعلم ضئيل
التحكم فى التأثيرات السلبية سهل وسريع نسبياً	التحكم فى التأثيرات السلبية متأخر
وقت البداية قصير	وقت البداية طويل

(١) للاطلاع على أمثلة برازيلية عديدة من التحرك المحلى الابتكارى، انظر: RECEM, 1986.

من ناحية أخرى، عندما نقارن المشاريع البديلة من هذا النوع، مع المشاريع العملاقة السائدة فى التنمية- منظومة تطوير ميناء رئيسى، مصنع عملاق للطاقة، مشروع رى ضخم، مطار، مصنع للألومونيوم، مترو فى العاصمة- نجد أنه من الصعب مقارنة المزايا الظاهرة للمشروع الصغير على الكبير. ما الذى يجعل من الصغير جميلاً؟!

فى المقارنة المنظومية الواردة فى الجدول ٧-١، ستبدو المشاريع الصغيرة متصدرة. ولكن ثمة جانب آخر لهذه القصة، قصة "الصغير والكبير" فللمشاريع الصغيرة نكباتها الخطيرة أيضاً.

١- بعض المشاريع "الكبيرة" تعد أساسية لأى نوع من التنمية الاقتصادية، و ألا تنقسم بدورها دائمًا إلى وحدات أصغر؟ فأعمال الرى الصغيرة، قد تكون مفضلة أحيانًا للمشاريع الكبيرة، ولكن القوة الهيدروكهربية للتصنيع تتطلب سدوداً كبيرة. وقد تُبنى على مراحل، ولكن فى معظم الحالات لا يمكن تجنب بناء السدود الكبيرة. وكل ما يمكن أن يتم على نحو معقول هنا، هو تقليل آثارها السلبية على البيئة وعلى السكان المقيمين فى المناطق التى ستتعرض للإغراق بأعداد غفيرة ممن يحتاجون إلى إعادة توطين. ودراسات الجدوى يجب أن تضع التكاليف الاجتماعية والبيئية فى الحسبان.

٢- إن آثار المشاريع البديلة الصغيرة، تكون محلية فى الأساس: تكون دلالتها على مستوى صغير. ولكنها، كى تصل إلى جميع السكان المحتاجين، يفترض تكرار المشاريع الصغيرة آلاف المرات. ولكن التكرار أو النسخ على هذا الحجم، أمر مختلف وربما يكون مستحيلاً أيضاً. وهذه النقطة عرضتها جيداً "ديفاكى جاين" Devaki Jain، أحد مؤسسى الجمعية الهندية لدراسات المرأة، المدير الحالى لمعهد الدراسات الاجتماعية فى نيودلهى:

> **ثمة أسباب عديدة... لعدم قابلية المشاريع الصغيرة الناجحة للتعميم. أولها الكاريزما والتفانى المرتبطان بالتجربة "الأولى"، والتى عادة ما لا يمكن تكرارها. السبب الثانى هو أن الاستثمار المالى والفكرى**

الموضـوع فى المشـروع الأصلى غالبًا مـا يُفـتـقَد، أو يكون من الصعب تكراره. السبب الثالث أن ثقافات معينة تمتص ما لا يستطيعه الآخرون. ورؤيتى هى أن العجز عن التكرار ينبثق عن كل هذه الأسـباب، وأكثر. إنها عملية ابتكارية فى حد ذاتها تولّد النجاح الأول الذى تبغاه. فالدافع، ورفع الوعى، والقيادة، والعضلة و"الوزن الثقيل" التى تطورت فى المشروع الأول، تنحل فى المشاريع التالية التى تسعى إلى تكراره. (1989, p. 76).

وتتـمـثل إجـابة "جـاين" فى تقـوية القـدرات المحليـة للابتكار. فـلا يوجـد وضـعـان متشـابهان، كمـا تقول، والاسـتجـابات الابتكارية يجب أن تنمو منبثقة عن فـهم حـميم للموارد، والقيود، والإرادة السياسية.

٣- تكاليف الانتقال لكثير من المشاريع الصغيرة، تكون مرتفعة عمومًا بنسبة أكبر مما يتكلفه المشروع الواحد الكبير. ولهذا السبب يفضل كل من البنوك الدولية والوزارات الوطنية مشاريع "قليلة كبيرة" عن "الكثيرة الصغيرة.".

٤- مشاريع التنمية البديلة تكون صعبة فى تنسيقها. وهو ما يصدق خصوصًا عندما يتم تعزيزها، كما هو الحال غالبًا، من قبل هيئات مانحة أجنبية متعددة بتوجهات تكنيكية وأيديولوجية مـختلفة. ومن ناحية أخرى، عندما تكون مضطرة إلى العمل من خلال وزارات وطنية، ومن ثم تكون معرضة للتنسيق، وقد تفقد خاصيتها الابتكارية. وفقدان القدرة والابتكار قد يكون ثمن الانصياع للمعايير البيروقراطية.

فـلا توجد طرق سهلة من هذه الورطات. فـالعمل الصـغير، صـغير، ومـسـتقل، ومفصّل. والصغير إذا تكرر على حجم كبير، قد لا يعمل على الإطلاق. وعند هذا الحد، لا يكون الناتج تنمية بديلة.

يتوافق هذا الاستنتاج ورؤية مشروعٍ لتنمية بديلة. إلا أن الشبكات، والتحالفات، والاتحادات، وكونفدراليات المنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، تزداد انتشارًا، وتمتد إلى عواصم بأكملها، وإلى أمة، بل حتى إلى منطقة متعددة البلدان. وتعمل هذه

المجموعات المتكاملة كوسائل لتبادل المعلومات، والدعم الفنى والسياسى، والتكتلات السياسية، وتؤسس مجتمعًا مدنيًا- للمحرومين من التمكين- كفاعل مهم ودال، خارج النظام التقليدى للسياسات الحزبية.

والإقرار بالحاجة إلى توسيع المجال الإقليمى للمشاريع البديلة- "التصعيد" scale-up كما يطلق عليه- وخلق دعم تنظيمى لعمل المشروع المحلى، قد نال مؤخرًا اهتمام المجتمعات المانحة لمجلس التنمية حول العالم Overseas Development Council على يد "شيلدون آنيس" Sheldon Annis (Annis, 1988; Morgan, 1990). يقول آنيس:

> فى أمريكا اللاتينية... هناك عملية [تحافظ على فضائل الصغر، ولكنها فى الوقت نفسه تصل إلى أعداد كبيرة من الناس، وتنقل قوة سياسية حقيقية للفقراء، وتوفر خدمات اجتماعية عالية الجودة تقدمها مؤسسات ممولة على نحو سليم]. فكل بلدان أمريكا اللاتينية فى الوقت الحالى ترتبط وتتصل، عبر شبكة تزداد كثافة من المنظمات العاملة مع الفقراء وعامة الناس.[1] هذه المنظمات تتناسج وعلى نحو متزايد، لا مع بعضها البعض فحسب، بل مع الدولة أيضًا. والنتيجة هى نظام حكم قائم على فكرة التنمية الكبيرة والصغيرة: شىء ما ربما يكون قد ظهر أصليًا أو نزويًا، منذ بضع سنوات، و بزغ كخيار جاد لأمريكا اللاتينية خلال التسعينيات. (1988, p. 210).

ويدفع "آنيس" بأنه إذا كان قدر لتنمية بديلة أن تستمر، فإنها لا يعد بإمكانها تجنب الدولة. فالدول هى التى تصنع السياسات، وتتحكم فى الموارد. ويمكنها عمل أشياء لا يمكن للحركات القاعدية القيام بها. والمنظمات الصاعدة التى يشير إليها آنيس، تساعد فى الربط بين المجتمع المدنى وبين الدولة على جميع المستويات ذات الصلة من صنع القرار.

---

(١) وفقًا للمؤسسة الأمريكية (١٩٩٠)، يوجد أكثر من ١١،٠٠٠ منظمة غير حكمية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى.

وسنعود إلى حجة آنيس لاحقًا؛ وتكفى هنا الإشارة إلى أنه فى الوقت الذى قد يكون فيه التصاعد أمرًا مرغوبًا فيه من وجهة نظر معايير الفعالية التقليدية فى إدارة المشاريع، فإنه يشكل خطورة لا يمكن تجاهلها. فالمنظمات الصاعدة تكتسب ملامح بيروقراطية، وقوة تميل إلى الصعود لأعلى، وإلى الاحترافية (وهو دائمًا ما يكون من الأمور التى تنفى التمكين)، ومن ثم يصبح إحلال السيطرة من قبل دولة قوية محل المنظمات الشعبية أمرًا محتمل الحدوث.

وكما هو الحال دائمًا، ثمة استثناءات لهذه التنبؤات الجافة. فقد ناضلت هيئة التنسيق الوطنية للحركة الشعبية الحضرية CONAMUP فى المكسيك، تلك الحركة التى يقدر عدد أعضائها بمليون عضو، ناضلت نضالاً مقدسًا لتحقيق هيكلها الداخلى غير الرسمى، واعتمادها على الحوافز المعنوية، واستقلالها عن الدولة. ولكنها "منظمة للناس" ترى أن نجاح دورها مقيد بمدى التعبئة الاجتماعية، والمناصرة العامة. وبطريقة ما، فهى تسلك مسلك اتحاد عمالٍ، باستثناء تركيزها على حقوق السكن، وما يتعلق بهذا الحق من قضايا مختلفة، بدلاً من الأجور وظروف العمل. وهى لا تسعى إلى استباق الدولة فيما تراه المنظمة من صميم عمل الدولة، على عكس اتحادات العمال التى تسعى إلى الاستباق فى صلاحيات الإدارة. وهذه الحركة هى الأولى والرائدة فى مناصرة حقوق الناس (Moctezuma, 1990)[1].

---

(١) للاطلاع على مثال مشابه فى الهند، انظر: قصة "جمعية تعزيز مراكز موارد المنطقة" SPARC التى تعمل فى الدفاع عن السكن، وقضايا المرأة، والمخدرات. فمثلها مثل "هيئة التنسيق الوطنية للحركة الشعبية الحضرية"، تعمل هذه الجمعية بطريقة ذات توجه إجرائى. وبموازنتها الصغيرة تعمل من مكتب صغير بتمويل يأتى من الحكومة الهندية (تشمل حكومة الولاية والحكومة المحلية) والمصادر الدولية. ولكن نظراً لكونها لاتزال فى البداية، فإن موازنتها تتضاعف كل عام. "فالموازنة الأصلية [فى عام ١٩٨٤] كانت ٤,٩٠٠ استرلينى؛ والآن زادت لتصل إلى ما يتراوح بين ١٣٠,٠٠٠ و١٤٨,٠٠٠ استرلينى. وبالرغم من هذا، فإنها مازالت تعمل كما لو كانت لديها موازنة أسرة، مع سحب الأموال أسبوعيًا، ودفعها إلى العمال لتغطية النفقات. وبمساعدة جهاز كمبيوتر واحد، من الممكن الاستمرار فى العمل كما هى عليه" (Environment and Urbanization, 1990, p. 97). وقد يتساءل المرء هنا: إلى أى مدى يمكن للترتيبات اللارسمية أن تستمر، حتى مع مساعدة كمبيوتر، هل ينبغى للجمعية أن تستمر فى النمو كما كانت عليه فى الماضى؟

العفوية ليست كافية

يشير "شيلدون آنيس" Sheldon Annis إلى انتشار المنظمات القاعدية، بوصفها "نظم ذاتية التنظيم" (1980, p. 210). ويبدو أنه يعنى نوعًا ما من عملية التنظيم الاجتماعى "الطبيعى"، أو "العفوى". ولكن فى حقيقة الأمر إن التنظيم العفوى للفقراء يكون محدوداً للغاية. فالتحرك الوحيد الذى يتم بلا وساطة وسط الأسر المحرومة من التمكين، يتمثل فى المساعدة المتبادلة، وانفجار الاحتجاجات التى تتم بصورة غير منتظمة وترتبط بمناسبات معينة. مثل الاضرابات المدنية فى كولومبيا. ولكن الحركات الاحتجاجية يكون من السهل احتواؤها، تحديداً بسبب افتقادها للتنظيم الرسمى. فالقيادة المحلية يمكن إحلالها، واستجابات الدولة للمطالب الاجتماعية يمكن إسنادها إلى وعد مجتمعىّ بالانصياع، بل وقد تستخدم الدولة تدابير قمعية لتأديب المجتمع واقتياده. فالوسائل المختلفة المتاحة لدى الدولة للتعامل مع حركات الاحتجاج الشعبية (عادة ما تعرف بوصفها "اضطراب شعبى") مفهومة وفعالة.

فضلاً عن ذلك، إن التحرك الشعبى العفوى الذى يتولد من داخل قرية أو حى شعبى، نادراً ما يكون ابتكارياً، بل يميل إلى الانتقاء من ذخيرة معروفة من التحركات. وهناك أسباب كثيرة لهذا، من بينها حاجة الفقراء الى تقليل المخاطر التى يمكن أن يتعرضوا لها، وافتقادهم "فائض الوقت" للبحث والتجريب فى استجابات ابتكارية للمشكلات، وافتقادهم أيضًا القيادة المبتكرة، وعدم كفاية ما لديهم من الوسائل المالية والمادية والفنية. فإذا قيض للممارسة أن تكون ابتكارية- والابتكار الاجتماعى المتواصل من المتطلبات الأساسية لتنمية بديلة- فلا بد من التخلى عن التغنّى بنغمة "العفوية".

والمشروع البديل النموذجى، يتولد بمساعدة الأطراف الخارجية، المعروفين فى لغة مجتمع التنمية بـ"الفاعلين الخارجين" أو بالفرنسية بوصفهم "المحركين" animateurs. فهم يولّدون استجابة منظمة من طرف الفئات الاجتماعية لتحدى جديد. وتتمثل مهمتهم الأساسية فى "التحريك"- أى نفخ الروح فى المجتمع، ونقله إلى التحركات الملائمة.

وقصدهم فى ذلك "إشعال" التغير الأصيل "من الداخل"، وليس تنفيذ برنامج التغيير؛ فهذه مسئولية المجتمع المنظم(١).

ولكن ممارسة الفاعلين الخارجيين غالبًا ما تكون خلاف ذلك، وما يبدو كخلق عفوى للمجتمع، قد يكون فى الحقيقة ذا أصول مختلفة تمامًا. وهذه القصة من قاعات الطعام الشعبية فى ليما، وتشبه مجموعات الـ Ollas communes فى تشيلى، ترويها "سوزان ستوكز" Susan C. Stokes:

> **فى جزء كبير من "انديبيندينشيا" Independencia، وهى مقاطعة شعبية فى القطاع الشمالى فى ليما، كان هناك فى منتصف عام ١٩٨٦، ٢١ قاعة طعام شعبية، جميعها كانت أعضاء فى "اتحادين" منفصلين لقاعات الطعام، إحداهما مرتبط بمركز تدريب محلى، والآخر بالمجتمع**

---

(١) المثال البارز الجدير بالذكر هنا عن "التحريك" animation بهذا المعنى، يأتينا من بومباى. فبتعريفنا SPARCبأنها فاعل خارجى. فإن عملها ينم عن فلسفة واضحة العالم، تضم ثلاث نقاط:

١- هؤلاء من يواجهون المشكلة يكونون الأفضل تجهيزًا لتحديد عناصر الحل الممكن تنفيذه.

٢- عمليات، وليست منتجات، هى ما تخلق حركات للتغيير.

٣- المشاركة المعلومة تكون غاية فى الأهمية للحركات كى تستمر وتبقى.

وينبثق منهج العمل لـ SPARC من هذه المبادئ العامة التى يمكن تلخيصها فى ست خطوات مميزة:

١- تحديد الملامح المركزية للأزمة، وفق تعريف المجتمع الذى يواجهها.

٢- فهْم كيفية إدراك الدولة للأزمة.

٣- مشاركة هذه الرؤية مع المجتمع، والجدل حول تشكيل العناصر الضرورية لوضع حل.

٤- خلق قاعدة معلومات من البحث التشاركى.

٥- الإيعاز للأساتذة بالمشاركة فى صياغة بدائل مع المجتمعات.

٦- البدء فى حملة للتغيير: مظاهرات جماهيرية، إصدارات تتضمن معلومات، وورش عمل، واجتماعات تفاوضية مع الحكومة.

"ومن الملامح المحورية فى عمل SPARC خلق هياكل تعكس رغبة الناس. وترى SPARC كوسيلة نحو تحقيق هذا، ويجب أن تكون كل الأنشطة مرتبطة مباشرة بهذا. وقد حاولت المنظمة تطوير آليات داخلية تعكس هذه الفلسفة والسماح بتحقيقها".. (Environment and Urbanization, 1990, p. 95).

الريفي، ومن بين هذا العدد كانت هناك حالتان فقط، بدأت النساء المحليات- وباستقلال- في عمل قاعاتهما الخاصة. كانت هذه المبادرة عمومًا ناشئة في جزء كبير منها من الراهبات، أو من قِبل المسئولين عن الترويج لأنشطة المركز. وفي جميع الحالات، كانت الراهبات والاستشاريات جد نشيطات في توفير التوجيه المستمر للمنظمة: لم يكنّ "متسلطات تصادميات"، بل كنّ غاية في الحيوية والأهمية لاستمرار قاعات الطعام تلك. والأهم في ذلك أن هؤلاء الفاعلين الخارجيين كانوا منخرطين بصورة محورية في الحفاظ على الأخلاق المجتمعية لقاعات الطعام. وقد نظروا إلى قاعات الطعام كنماذج للطريقة التي يمكن للفقراء بها أن يتغلبوا على المشاكل التي تواجههم جماعيًا، والتوزيع المتساو للطعام والموارد الأخرى، أي أنها نماذج ينظر إليها بوصفها قابلة للانتقال إلى المجتمع ككل، وإلى مدى كون هذه الأخلاق الخاصة بالمساواة، وهذا الشكل من التنظيم هو ما يعنيه المحللون عند التحدث عن "الاستقلالية"، فإنه من الواجب إذن التشديد على أن استقلالية القطاع الشعبي هذه، ترجع في جزء كبير منها إلى تأثير الفاعلين من القطاعات غير الشعبية.

فرؤية قاعات الطعام الشعبية المستقلة بوصفها ذاتية التمويل، يسهم في خيال استقلال قاعات الطعام. فمن الناحية الفرضية نجد جميع قاعات الطعام الشعبية في ليما، لديها مصدران للدخل: الأول يتمثل في مواد غذائية لعمل الطعام من مؤسسة كاريتاس، ومن منظمات خيرية أخرى. والآخر يتمثل في النقود العائدة من بيع الوجبات لجميع قاعات الطعام... ولكن المصدر الرئيسي للتبرع بالطعام هو كاريتاس التي توفر، وفقًا لأحد الاقتصاديين، ٦٠٪ من قيمة وجبات الطعام. (Stokes, 1988, pp. 6-8).

فى أمـريكا اللاتينيـة، كـمـا فى أمـاكن أخـرى، لا يوجـد نقص فى"الفـاعلين الخارجيين". فـهم يضمـون كلاً من المنظمـات غير الحكومية المحلية (NGOs)، والمنظمات الطوعية الأجنبية الخاصة (PVOs)، وأيضًا المجموعات الكنسية غير الرسمية، وممثلى الأحزاب السياسية، والأساتذة الشبان، وطلاب الجامعات، وحتى الدولة تعمل من خلال بعض مكاتب التنميـة المجتمـعيـة، وخدمـة الصـحـة الوطنية، أو مـا يشـبـه ذلك. وهذه الجماعات تتشكل استجابة لعدد متنوع من الحوافز، وعدد منها، وليست كلها، لديه "خدمـة للفـقـراء"، أو"التمكين الذاتى الجمـاعى" بوصفـه الدافـع أو البـاعث الرئيـسى لحركتها. والمجموعات التى تتحرك بوازع دينى قد تكون مهتمـة هى الأخرى، بجذب مريدين، كما تهتم الأحزاب السياسية بالأصوات، وهيئات الدولة بتأمين السيطرة على المجتمع المدنى.

وقد أعد "فرانز باريوس فيليجاس" Franz Barrios Villegas، الذى يعمل عن قرب مع الفلاحين البوليفيين، دراسة لأنماط المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بموضوعنا. فيقول، أولاً: ثمة منظمات غير حكومية تنطبق تمامًا مع نموذج التنمية، ومهمة الحكومة الموجودة. ثم تأتى ثانيًا، المنظمات التى تصف نفسها على أنها سياسية، ولكنها تقدمية اجتماعيًا، وحارسًا غيورًا لاستقلالها النقدى فى مواجهة الدولة والأحزاب المعارضة. وأخيرًا، هناك المنظمات غير الحكومية التى تعارض، وبشكل صريح وعلنى، الحكومة وتنحاز سياسيًا إلى اليسار (Barrios Villegas, 1987). وقد نطلق على المجموعة الأولى "المجمـوعـة التـابعـة للدولة"، وعـلى الثـانيـة "المجـموعـة المحـترفـة"، والأخـيرة منهـا، "المجموعة التقدمية سياسيًا". ويقترح المؤلف، وهو يكتب من منظور بوليفى، العملَ على ما يدعوه بـ"اتفـاق الحـد الأدنى" بين المجمـوعـتـين الثـانيـة والأخـيرة: "[يجب علينا] التوصل إلى قاعدة مشتركة من العمل الاستراتيجى، من شأنها أن تضفى على جهودنا الجـزئيـة الوحـدة والتـماسك. وبينمـا نحـافظ على هـويتنا المنفـصلة، يجب أن نبـدأ فى تـأليف تحـركاتنا نحو الهدف الواحد، المتمثل فى التـحول الهيكلى [للمجتمع البوليفى]." (1987, p. 6).

ومن الاستنتاجات التى يمكن أن نخلص بها من دراسة "باريوس فليجاس"، أن المنظمات غير الحكومية القليلة نسبيًا، هى منظمات غير سياسية وملتزمة بالعمل مع الفئات المحرومة من التمكين على مستوى محدود. وبشكل أو بآخر، نجد أن معظم المنظمات غير الحكومية فى أمريكا اللاتينية، تضطلع بموقف سياسى على المنحى الأيديولوجى، سواء فى دفاعها عن هيكل القوة الموجود، أو ضده(١).

---

(١) تسمية "المنظمات غير الحكومية"، لم تستقر بعد على اتفاق. فهناك دراسات تصنيفية مختلفة، مقترحة فى هذا الصدد (Korten, 1987; Barrios Villegas, 1987). وفيما يلى بعض التمييزات المرصودة:

١- منظمات شعبية غير ربحية، وجماعات غير سياسية من الفقراء داخل المجتمع المدنى. وهم فى معظم الوقت، يعتمدون فى التمويل على رسوم العضوية. ومن الأمثلة: هيئة التنسيق الوطنية للحركة الشعبية الحضرية CONAMUP فى المكسيك، وجمعية باريوس فى مكسيكو سيتى.

٢- المنظمات غير الحكومية، تعتبر من الناحية الرسمية مجموعات محترفة تتركز المواد الجوهرية لتعليمهم الجامعى، على عملهم مع المجتمعات المحرومة من التمكين. منظمات غير حكومية تمول من خلال تبرعات خاصة، ومنظمات طوعية خاصة PVOs والدولة. وباتباع "باريوس" قد تنقسم المنظمات غير الحكومية أكثر إلى منظمات تابعة للدولة، ومنظمات ذات وجهة مهنية أو احترافية، ومنظمات تقدمية سياسيًا. وقد تنخرط فى مهام متنوعة، من العمل على مشروع إلى العمل المتوجه من عمليات معينة، وبحث التحركات، والبحث البحت. وتشمل الأمثلة هنا، CENCA فى ليما (بحث التحرك) وDESCO (بحث بحت) وفى سنتياجو CIMPA (بحث بيئى) وPET (بحث تحركات فى العمل والتشغيل)، وCINEP فى بوجوتا Bogota (بحث التحرك والتدريب) وConstruyamos (عمل مشروع).

٣- منظمات طوعية خاصة PVOs تمثل منظمات غير حكومية أجنبية. بعضها لديه أعمال فى البلد، وبعضها الآخر منظمات مانحة فى الأساس؛ وعدد قليل منها يقوم بالعملين كليهما. وهى منظمات عالمية بطبيعة الحال فى مجال تحركها وهيئاتها. ومن الأمثلة عليها مؤسسة كير CARE، وأوكسفام Oxfam، ولجنة خدمة الأصدقاء Friends Service Committee، والمجلس العالمى للكنائس World Council of Churches، والصندوق العالى للحياة البرية World Wildlife Fund، ومؤسسة الحماية Conservation Foundaion.

٤- منظمات غير ربحية تجارية ذات توجه اجتماعى، مثل بدائل التنمية الجميلة فى الهند (نيودلهى)، والتى تقوم بتصميم وتصنيع وبيع تكنولوجيات قروية.

المنظمات غير الحكومية فى التحول الديمقراطى

قد تعتبر المنظمات غير الحكومية فى أمريكا اللاتينية تعبيراً مباشراً عن المجتمع المدنى. ففى اجتماع ضم ٣٠ منظمة غير حكومية من تسع دول من أمريكا اللاتينية، فى كانون الثانى/ يناير ١٩٨٧، تم تبنّى البيان التالى: فيما يتعلق بالعلاقات مع القطاعات الاجتماعية الأخرى، فإن العلاقة مع الدولة تأخذ الأولوية؛ بناء على افتراض أن الفصل بين المجتمع المدنى وبين الدولة، لا ينبغى رؤيته كفصل تام. فالمراكز تقر بأن أحد وظائفها الدائمة الشجب والنقد. ولكنها أيضًا تعتبر نفسها فى وضع أفضل من كيانات الدولة، بحكم تطويرها لمقترحات إبداعية تستجيب لمعظم المشكلات الاجتماعية الأساسية (Landim, 1987, pp. 32-3).

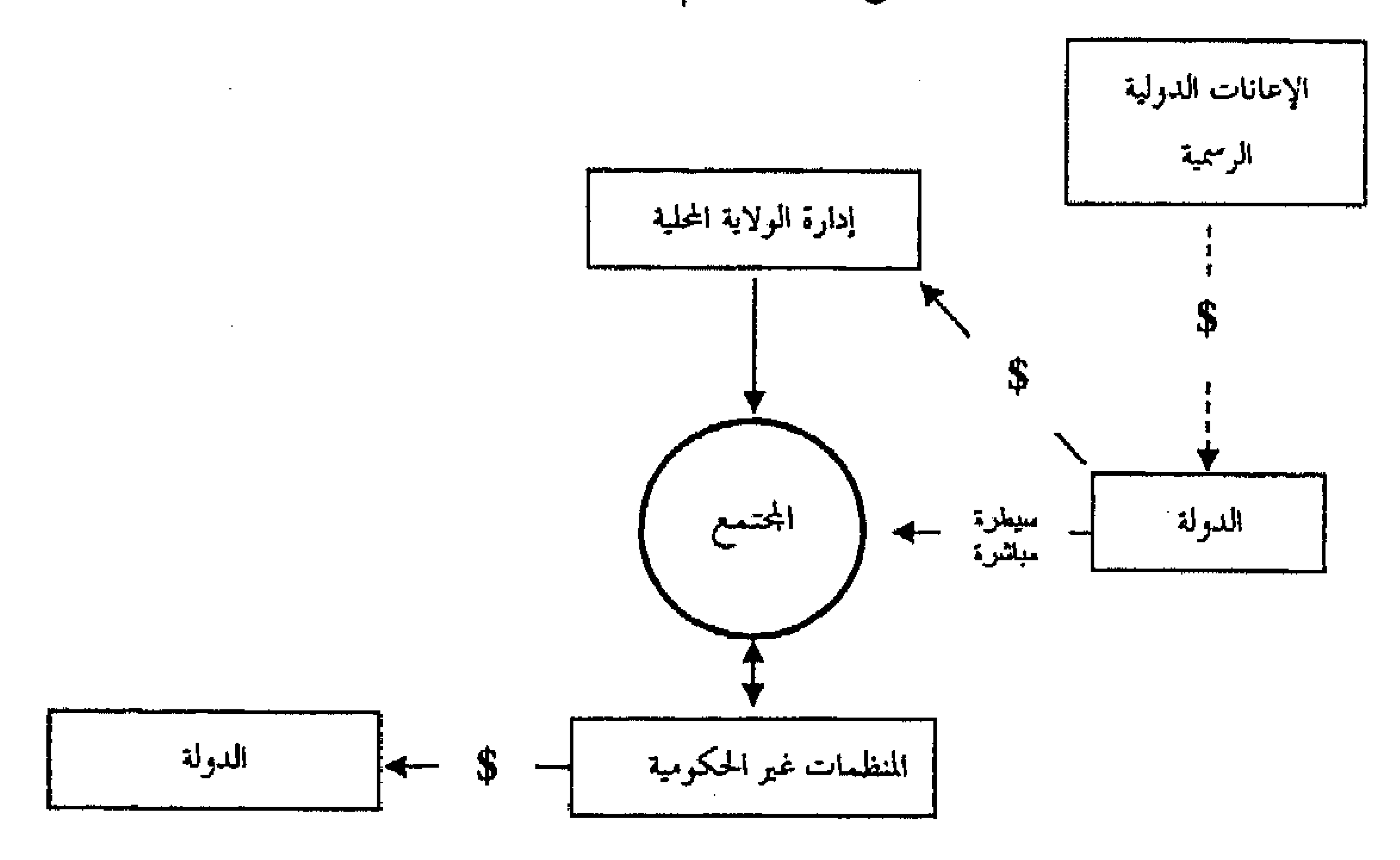
فى إعلان المبادئ هذا، تبدو المنظمات غير الحكومية منظماتٍ ("مراكز") خارج مجال الدولة. وبدقة أكبر، منظمات تقف فى صف معارضة الدولة. ولكنها بقبول الأوضاع السائدة، فهى أيضًا مستعدة لـ العمل مع الدولة فى تطوير مقترحات إبداعية تنفع المحرومين من التمكين، حيث "لا ينبغى النظر إلى الانقسام بين المجتمع المدنى وبين الدولة كانقسام مطلق".

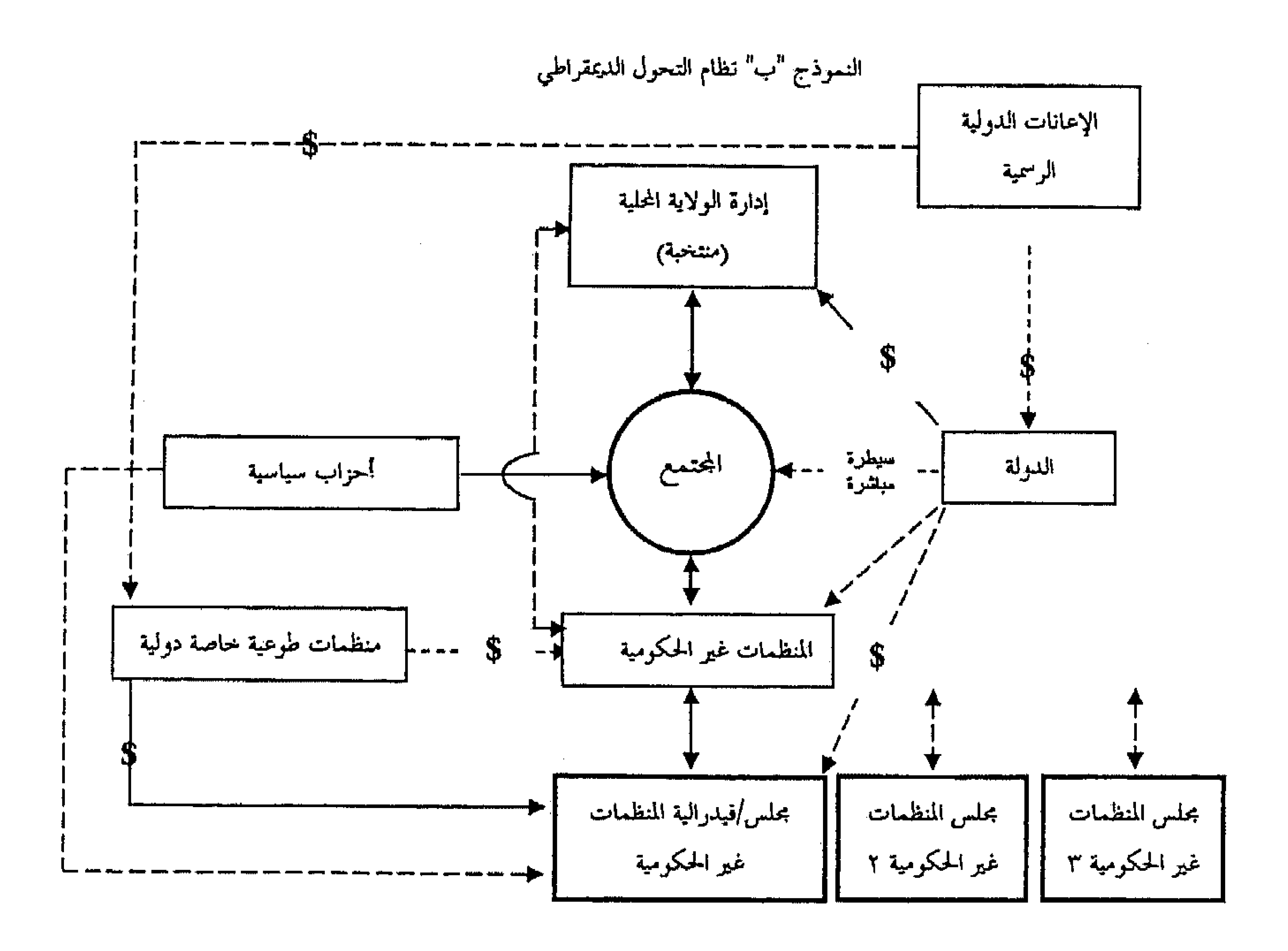
وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية فى أمريكا اللاتينية، قد لا تكون سياسية بدرجة كبيرة، فإنها مسيّسة، وحارس غيور على استقلالها الفردى. ووفقًا لـ "لانديم" Landim، "إن الاستقلال أحد أحجار الزاوية لخطاب هذه المنظمات؛ وهى موجهة نحو إضفاء الفردية، كنواة للقوة فى المجتمع المدنى." (1987, p. 33). ويخلص لانديم إلى أنه "بين الخدمة الطوعية عالية الالتزام والاحترافية؛ وبين الكنيسة، والجامعات، والأحزاب السياسية؛ وبين المسيحية والماركسية؛ وبين الأخوية التآمرية والعلاقات المؤسساتية؛ يأتى وسط كافة هذه التناقضات الفاعلون فى هذه الكيانات من نوعها الخاص الفريد فى خصائصه sui generis، ليشقوا طريقهم." (1987, p. 33).

ومثل منظمات أخرى فى المجتمع المدنى، تعكس المنظمات غير الحكومية الثقافة السياسية للبلدان التى تعمل فيها. فبمقارنة مع نظيراتها فى آسيا، تميل المنظمات العاملة فى أمريكا اللاتينية إلى أن تكون ذات مزاج سياسى . فـ "إرنيستو جاريلاو" Ernesto D. Garilao على سبيل المثال، المتحدث باسم مؤسسة العمل التجارى الفلبينى للتقدم الاجتماعى Philippine Business for Social Progress، يشير إلى المنظمات غير الحكومية كقطاع اقتصادى:

مفردة "قطاع" لا تُستخدم هنا بصورة مرنة. فهى تُستخدم بالتحديد لتشير إلى المنظمات غير الحكومية، كمجموعة لها وظيفة اجتماعية اقتصادية سياسية تميزها. ومن هنا، فإنه يمكن الجمع بينها وبين قطاعات الاقتصاد التقليدية فى القطاعات الخاصة والعامة... ومع توسع المنظمات غير الحكومية، وإضفاء الاحترافية على خدماتها، والسعى إلى انتشال مزيد من المنتفعين بعملها من هامش المجتمع، فإنها فى الحقيقة تخلق صناعة خدمية جديدة: صناعة التنمية الاجتماعية.
(1987, pp. 115-16).

وقد يكون وصف "جاريلاو" دقيقًا بالنسبة للفلبينيين، ولكنه لا يتناول كيفية حدوث الأشياء فى أمريكا اللاتينية. بالطبع، توجد أيضًا منظمات غير حكومية "وسيطة" بدأت فى الظهور (Sandoval, 1988; Albertini, 1989). ولكن على الأقل حتى الآن، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى أصبحت واحدة من حالات انعدام الثقة المكظومة بينهما إن لم تكن العدائية المباشرة. وفى الحالات التى عملت فيها الدولة والمجتمع المدنى معًا، كانت العلاقة بينهما عمومًا تغلفها حالة عدوانية أكثر من المودّة فى التعاون (Sanyal، سوف ترد الإشارة إلى مرجعه لاحقًا).





الشكل ٧-١ نموذجان للعلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية

ولننظر عن كثب إلى الترتيبات المؤسساتية الفعلية. فالشكل ٧-١ يقدم نموذجين للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبين الدولة، تقوم على ملاحظات في شيلي. وكلا النموذجين يركزان على المجتمع المحلي(٧).

يعرض النموذج "أ" للعلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، في عهد دكتاتورية بينوشيه (١٩٧٣-١٩٩٠). فيما يبين النموذج "ب" العلاقة التي يمكن توقعها بينهما خلال السنوات التالية من التحول الديمقراطي. ويمكن رصد ملامح مشابهة خارج شيلي، في بيرو مثلاً وكولومبيا والإكوادور وبوليفيا.

النموذج "أ" بسيط إلى حد كبير. فالدولة المركزية تسيطر على المجتمع المحلي بطريقتين: عبر جهودها في التنمية المحلية، والعمل البوليسي. ومن خلال جيش إدارة الولاية المحلية(٨). وأثناء فترة الحكم العسكري، عززت المنظمات غير الحكومية- بدعم من المنظمات الطوعية الخاصة في أوروبا الغربية، والتي تلقت بدورها أموالها من الجماعات الكنسية الليبرالية، ومن الأحزاب السياسية المنتمية ليسار الوسط- روحَ المقاومة الديمقراطية لنظام الحكم في شيلي، حتى وهي تعمل مع ما يسمى

(٧) قد يكون من الضروري ملاحظة أن إشارتي للمجتمع في هذا السياق لا يقصد بها الإشارة إلى الانسجام الاجتماعي، والتناغم، والخصائص التي غالبًا ما تخلط بينها وبين العمل على المستوى المحلي. فالفقراء قد يكونون محرومين بدرجة كبيرة من عوامل التمكين- وهو أمر شائع بينهم- ولكن بالنظر عن قرب سنرى فروق حتى في شكل ودرجة حرمانهم من التمكين. الأكثر من ذلك، أن المجتمع المدني- الأسر تشكل "مجتمعات" مختلفة- مقسمة وسط أنفسها وفق النسب، والعرق، والدين، والجندر، والريفي مقابل الحضري، والمهنة، والتقاليد السياسية، والتي جميعها تجعل أي فكرة من "الانسجام" في أحسن الأحوال غير ذي صلة بالواقع، وفي أسوء الحالات ضارة. فالناس تعمل معًا لأي أسباب قد تكون لديهم. والعراك بين بعضهم البعض أيضًا غالبًا ما يكون مريرًا ولا يتوقف no holds barred. ومن ثم فإن "المجتمعات" لا تستخدم هنا من أجل غرض معين سوى تحديد مجال التحرك المحلي.

(٨) قام بونيشيه بإلغاء الحكومة الذاتية المحلية في عام ١٩٧٣، وكانت المجتمعات المحلية تحكم بواسطة وزارة الداخلية؛ والعمداء كانوا يعينون من قبل الرئيس: لم تكن هناك مجالس منتخبة. وكل هذه التقسيمات تغيرت الآن لتتماشى مع الإجراءات الديمقراطية.

بالمجتمعات القاعدية لحل المشكلات العاجلة والملحة، من أجل البقاء المادى والروحى (Campero 1987; Lehmann, 1990). وفيما عززت المنظمات غير الحكومية الحلول التعاونية، والمساعدَة الذاتية، والديمقراطية التشاركية على مستوى الأحياء والقرية، احتفظت الدولة الوطنية بقوة الجيش. كانت "العدو".

المفارقة هنا، أن الفلسفة المحلية للمنظمات غير الحكومية، وجدت صدى تعاطفياً فى المذهب النيوليبرالى للنظام العسكرى. فـ "اليمين الجديد" الذى تم إقصاؤه لم يكن بالضرورة معارضًا للتحرك المجتمعى وسط الفقراء، مادام بقى هذا التحرك حبيس المجال المحلى، ولم يطمح إلى القوة السياسية ورفع المطالب. وفى المذهب النيوليبرالى، تمضى ما تُسمى بـ"دولة الحد الأدنى" Minimalist (بمعنى عدم التدخل فى السوق "الحرة") جنبًا إلى جانب مجتمع مدنى قوى ومنظم، على المستوى المحلى (Nisbet, 1953; Nisbet and Perrin, 1977; Berger and Neuhaus, 1977; Novak, 1980). فالديمقراطية التى تفسر بوصفها سوقًا للسياسة- أى، كديمقراطيةِ مستهلكٍ تعتمد على التمثيل السياسى- ينظر لها كونها متجانسة homologous مع "الشركات أو المشاريع الحرة". إن نموذج وممارسات ديمقراطية المستهلِك، يحل التناقضات محتملة الحدوث بين الديمقراطية الشعبية وبين الرأسمالية. فضلاً عن ذلك، فإن برامج تخفيف حدة الفقر تنقذ الحكومة من متاعب كثيرة، وتيسر جهودها فى إدارة السخط الشعبى محلياً.

أما فيما يتعلق بـ "المجتمع" المنظَّم، فإنه دائمًا ما يكون سعيداً بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مادامت هناك منافع عملية من وراء هذا التعاون. وفى غياب حكومة ترعى المصالح فى النموذج "أ"، فإن المنظمات غير الحكومية تكون بمثابة خط الحياة الرئيسى للعالم وراء القرية والحى الشعبى. وبطبيعة الحال، تكون المنظمات المجتمعية المتشككة فى جدوى السياسة راضيةً بتلقى المساعدة من أى مكان مستعد لتقديمها، بما فى ذلك الدولة. ووفقًا لـ "أوجينيو تيرونى" Eugenio Tironi، فإن مصالح

السكان المحليين وسط القطاعات الشعبية pobladores، تكون محددة تحديداً قوياً وذات طبيعة مادية (١٩٨٧)[1].

ونأتى إلى نموذج التحول الديمقراطى "ب"، الأكثر تعقيداً . فالحكومات المحلية هنا أصبحت منتخبة، والأحزاب السياسية المتعددة، تتنافس على "روح" المجتمع (أى الأصوات والدعم السياسى). والإعانات الدولية الرسمية التى كانت قد انخفضت فى مراحل لاحقة من الحكم العسكرى، بدأت فى التدفق مجدداً، بينما بدأت إسهامات المنظمات الطوعية الخاصة- حيث انتهى الأمر السياسى المطلق- فى الانخفاض تدريجياً. فى الوقت نفسه، تعلمت المنظمات غير الحكومية المحلية العمل معًا، عبر تشكيلها مجالس أو اتحادات تنسيقية. والشكل ٧-١ يبين ثلاثة من هذه الاتحادات، يتصل كل واحد منها بإحدى المجموعات السابقة التى صنّفها "باريوس فيليجاس": التابعة للدولة، والمحترفة، والتقدمية سياسياً. ولكن على عكس آمال "باريوس فيليجاس"، فإن النوعين الأوّلين يحصلان عن دعم يفوق نسبيًا النوع الثالث، حيث أصبحت الدولة تنفق مبالغ مالية معقولة على مشاريع المنظمات غير الحكومية. وبالمصادفة، بدأت الإعانات الدولية الرسمية أيضاً فى تمويل منظمات غير حكومية، موالية للدولة ومحترفة. (Korten, 1990).

وبتزايد دخول المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الاحترافى، أكثر فأكثر، فى إطار صنع السياسات من قبل الدولة، فإن كثيراً من المنظمات الأخرى وقفت على خط

---

(١) إبان السنوات الأولى من الحكم العسكرى الذى انتشر مثل السرطان فى أمريكا الجنوبية، أواسط ستينيات القرن الماضى، رأى المحللون اليساريون أن الحركات الاجتماعية القائمة على الأحياء الشعبية، ستصبح الحاملة التاريخية لراية ثورية جديدة من أجل بديل اشتراكى. ولكن، لم يكن هذا هو الحال، وقد أشار الدليل وعلى نحو متزايد إلى سير الأمور فى اتجاه آخر. فما بدا أن الناس يرغبون فيه أكثر من أى شىء آخر، هو ما أراده كل الشيليون أيضًا- عمل، ودخل لائق، والتحرر من المضايقات البوليسية، ومنزل صغير بحديقة. ولم يكن الناس مهتمين بـ :"التجارب الاجتماعية" على مستوى كبير. وقد كانوا أكثر العازفين عن الثوريين. إنهم لم يريدوا شيئًا سوى العدالة. وكل ما طالبوا به فى الحقيقة هو أن يكونوا غير مستبعدين، أى "مشمولين".

أحزاب المعارضة، وأصبحت أكثر هشاشة. ونظراً لتعطشها للأموال، فقد بدأت هذه المنظمات فى التوقف عن العمل معًا. فيما تميل المنظمات التى ظلت تعمل معًا إلى تركيز عملها على مشاريع هامشية، وتربية سياسية (رفع الوعى) ومناصرة.

فى نموذج التحول الديمقراطى، أصبح الآن لدى الناس المحرومين من التمكين، إمكانية الوصول إلى تعددية القنوات السياسية. فقد خصصت حكومة الائتلاف الجديدة فى شيلى ما بين ٤ و٦٪ من الموازنة للبرامج الخاصة بالحد من الفقر. وقد حل محل الخطاب المعادى للدولة فى النموذج "أ"، خطابٌ أكثر توفيقية **accommodationist**. وفى مواجهة التفكك السياسى، ظلت الدولة مسيطرة بحزم.

وبالرغم من النشاط المحلى المكثف، لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم ضئيل، فيما يتعلق بالتنمية الذاتية للناس. فبدون إحياء النمو الاقتصادى من النوع الصحيح، وتحقيق الاستدامة له على المستوى المحلى، فإن الفقراء لن يتمتعوا سوى بإمكانات ضئيلة للخروج من شرك الفقر الواقعين فيه، وسيظلوا فريسة الحرمان من التمكين.

ولا أريد هنا أن أعطى انطباعًا بأنه مع عودة الديمقراطية فى شيلى، أو أى مكان آخر، فإن الوعد بتنمية بديلة قد فُقِدَ للأبد. بعيداً عن ذلك، فإن مأسسة سياسة ديمقراطية- خصوصًا إذا نزلت إلى المستوى المحلى لتصبح سياسة قاعدية بحق- تمثل مكسبًا حقيقيًا. فعودة الحكومات المحلية المنتخبة، والوعد بحكومة ذاتية فى الأحياء الشعبية، من خلال مجالس الأحياء، مع مرجعيات من السلطة، سيكون خطوة دالة إلى الأمام (SUR, 1989). وقتذاك ستكون شروط الحد الأدنى لتحقيق التقدم أصبحت موجودة فى سياسة تسعى إلى إصلاحات هيكلية خيالية فى التشريع والسياسات، برؤية تحطيم الجدار الذى يُبعِد المحرومين من التمكين عن الاهتمام، لوجودهم فى مجموعات منغلقة على نفسها هناك على الأطراف البعيدة للمدن.

سياسة مختلفة

قطعت بنا نماذج العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، مسافة إلى داخل سياسة التنمية البديلة. ولكنها لا تستنفذ جميع التنوعات الخاصة بالحركات الاجتماعية والسياسية، الموجودة على مستوى القارة الجنوبية. وهنا نود أن نناقش بإيجاز ثلاثة أمثلة، من محاولات التنمية البديلة، أكبر حجمًا من المستوى المحلى.

المثال الأول، يتعلق بالفوز غير المسبوق فى الانتخابات التى تمت عام ١٩٨٤، ليحمل اليسارَ المتّحد فى بيرو إلى السلطة فى بلدية ليما. فى السنوات الثلاث القصيرة التى بقى فيها اليسار المتحد فى السلطة، قام بتجريب نهج مختلف اختلافًا راديكاليًا لمسألة السكن، مبتدئًا بخمسة مشاريع استكشافية. وقد كان من الملامح الرئيسية فى الطريقة التقليدية لبناء المدينة فى ليما، وجود مستوطنات سكنية مبنية بجهود ذاتية barriadas على أرض وضع يد فى ضواحى المدينة. فالاستيلاء على الأراضى، ووضع اليد مسألة من الطقوس المنتشرة فى سياسة المواجهة، التى عادة ما تنتهى سلميًا بتكثيف الأراضى الحضرية. وعلى مدى السنوات، تم بناء وحدات سكنية منفردة، بالطوب، بدلاً من المواد المؤقتة الخفيفة، مثل الكرتون، والقش، والأسقف الصفيح للأكواخ الأصلية. ومن خلال جهود مثابرة، نال السكان حقهم فى الأرض. وتم تمهيد الطرق، ومد مواسير المياه، والكهرباء، وبناء مرافق مجتمعية. العملية برمتها قد تستغرق ٣٠ عامًا أو أكثر، أى جيلاً كاملاً. ولكن فى نهاية المطاف، فإن ما بدأ كمستوطنة سكنية بالبناء الذاتى، أصبح جزءًا لا يتجزأ متصلاً بـ "الشبكة" الحضرية، دونما تمييز عن أصحاب الدخل المنخفض، ممن يعيشون أيضًا فى أراضٍ مضمومة مكثفة (Hardoy and Satterthwaite, 1989).

وفى عام ١٩٨٤ كانت مجموعة تركيا الفتاة / الأتراك الشبان Young Turks من اليسار المتحد، متشوقين لتغيير هذا النمط، وتشييد مستوطنات بشرية أكثر انعكاسًا لفكر المجموعة. لم يرغبوا فى الإسراع من عملية تكثيف الأرض– ضغطها فى سنوات قليلة– فحسب، بل إعطاؤها مظهرًا مكانيًا مختلفًا، يتضمن تصميمات حضرية

يمكنها، كما أملوا، أن تعزز التضامن بين الأحياء، وإزالة الوصمة الاجتماعية من العيش فى المستوطنات العشوائية أو الـ barriadas. وأراد المعماريون والمخططون التابعون لليسار المتحد أيضًا، تجريب الإنتاج المشترك لمستوطنات بشرية جديدة، تتضمن مغامرة مشتركة بين الدولة وبين المجتمع المدنى- شراكة عامة خاصة، على المستوى "الشعبى".

وقبل الخوض فى تقييم نتائج هذه التجربة، ينبغى أن أذكر هنا أن السنوات الثلاث لا تكفى على الإطلاق لاختبار إمكانية تحقيق نهج بديل لسكن منخفضى الدخل. فى نهاية عام ١٩٨٦، عندما استولت إدارة مدينة جديدة بتوجه سياسى مختلف على ليما، تم التخلى عن مشاريع اليسار المتّحد الاستكشافية. فلم تكن السنوات الثلاث كافية لحدوث تعلم اجتماعى فعال مؤثر. فالمنظورات الزمنية المختلفة- حكومة تتطلع إلى نتائج سريعة، ومتشوقة لإثبات تفوّق أفكارها، ومجتمع معتاد على العمل فى إطار زمنى يصل إلى جيل بأكمله- فاقمت من حدة الصراع الذى كان لا مناص منه بناء على هذا الوضع.

ولكن، لنصغِ إلى ما خلُص إليه تقييم مفصل ودقيق لاثنين من تلك المشاريع الاستكشافية:

> **لا يمكن إنكار أن مشاريع البلدية فى "هواياكان" Huayacan و"لاديراس دل شيلون" Laderas del Chillon [لليسار المتحد] قد أنتجت... مستوطنات جيدة التنظيم، من خلال عملية مساعدة فنية فى تسلسل معين. فقد نجحوا فى الإسراع من المراحل المتعاقبة التى أصبحت العشوائيات من خلالها مرتبطة بالمدينة، وأدخلت خدمات أساسية، ومنحت حقوقًا للفقراء، وانخرطت فى تخطيط شامل، وقامت بتقديم مقترحات جديدة لمشاركة المواطنين، إلخ. ولكنهم فى المجمل، لم يتمكنوا من التغلب على شرطين غاية فى الأهمية: بناء بديل حقيقى عن العشوائيات، وقلب الصورة الثقافية للعشوائيات فى أذهان سكانها...**

وقد تصادف تكثيف الأراضى مع ثقافة برجماتية للسكان المحليين، ممن فهموا العشوائية لا بصفتها استيلاء ووضع يد دائم على الموقع، بل كعملية يمكن، بناء على شروط معينة، أن تُفضِى على الأقل إلى نوع من السكن من شأنه مساعدة الناس على حل عدد من المشكلات الاقتصادية للأسرة. فتملُّك مسكنٍ أمرٌ كان يعنى تأمين مكان للتغيرات المؤثرة [فى ظروف الأسرة]، ومساحة حياة يمكن توسيعها، وخدمات تقدم على نحو فردى- مفاهيم جرت، عمومًا على عكس المقترحات الفنية [لليسار المتحد] الذى شدد على الاستجابات الجماعية للمشكلات الفردية. (Calderon and Cardenas, 1989, p. 127; ترجمة المؤلف).

لقد تأسس الإنتاج المشترك للسكن، الذى سعى إليه اليسار المتحد (متضمنًا آليات ابتكارية للتخطيط والبناء التشاركى) على هذه المفاهيم المختلفة لما أراده الناس والحكومة كل على حدة. وربما بإهمال الوقت الكافى، ربما كان يمكن لهذه الفروق أن تنجح. ولكن الوقت اللازم لنجاحها لم يكن متوافرًا.

والدرس العام الذى يمكن الخروج به من هذا المثال، هو أن أية حكومة تتوقع أن يكون المجتمع المنظم جزءًا من وضع حل شامل للسكن، يجب أن تكون مستعدة للإصغاء إلى، والتعلم من سكان هذا المجتمع، الذين تعد قدرتهم على المقاومة السلبية عظيمة، وكذلك ابتداع طريقتهم فيها. ولكن هذا المطلب ينطوى أيضًا على حاجة إلى إعادة التفكير فى أدوار التخطيط المحترِف، والذى من الواضح، فى حالة بيرو، أنه لم يحدث.

مثال آخر مختلف تمامًا، من مدينة مكسيكو سيتى. فزلزال ١٩٨٥ الذى خلف وراءه قطاعات كبيرة من المدينة المركزية القديمة فى حالة دمار، هيّأ الفرصة لأكثر حركات المواطنين ترابطًا وتنظيمًا منذ الثورة. فقد كان للاحتجاجات الجماهيرية الواسعة- التى كانت لها نوايا أخرى- أن تجبر الحكومة على إعادة إعمار المناطق المنكوبة. ووفقًا لعالمة السياسة "سوزان إكشتاين" Susan Eckstein، "تم إعادة توطين

حوالى ٧٠٪ من الناس فى مساكن جديدة فى مواقع على أرضهم القديمة. وقد كان هناك قسم كبير من هؤلاء قد انتقلوا باختيارهم. فضلاً عن ذلك، فإن الوحدات الجديدة، مثل الأحياء السكنية الجماعية vecindades التى حلوا محلها، قد بُنيت حول الأفنية الداخلية، ولم تكن أكثر ارتفاعًا من ثلاثة طوابق. وقد مثّل السكن الجديد نوعًا من التحسن المعيشى بالنسبة لكثير من الناس الذين عاشوا فى وسط المدينة". (1988, p. 231).
ومضت سوزان بعد ذلك، لتقول: "إن السكن الجديد الذى غير المدينة تغييرًا تامًا من الناحية المكانية، كان نتاج احتجاجات "شعبية" وتحركات أخرى متمردة. لم يكن من المحتمل أن تبنى الحكومة مساكن لهؤلاء المضارين، مساكن كانت على الأقل مستجيبة إلى حد ما لأنماط الحياة المحلية، لو كان الناس التزموا الصمت. والحقيقة، أن الدليل يشير إلى أن الحكومة لو كانت أعملت طريقتها لكانت المنطقة قد تمت تسويتها بالبلدوزر، وكانت الأرض قد استُخدمت وقتئذ للاستفادة التجارية المدرة للأرباح" (988, p. 263).

لقد روت الأستاذة إكشتاين القصة الكاملة لهذه الاحتجاجات، ولا أريد تكرارها هنا. ولكن فى المقابل، أود أن أركز على حركة الانطلاق الأصلية التى بدأت فى عام ١٩٨٧، وتواصل النضال من أجل السكن، وامتد إلى ما يتجاوز مناطق المدينة المركزية التى كانت تعرضت لأضرار جسيمة، أو دُمرت بسبب الزلزال[١]. فهذه الحركة التى تُطلق على نفسها "مجلس أحياء مكسيكو سيتى"، سرعان ما تطورت إلى فيدرالية من تعاونيات الإسكان المحلية، وجماعات أخرى عبر منطقة العاصمة، ممثلة حوالى ٥٠,٠٠٠ أسرة- حوالى ٢٥٠,٠٠٠ فرد- كانوا بلا سقف.

من البداية، انطلق المجلس فى نضال مزدوج: من أجل الحق فى سكن لائق، ومن أجل الحق فى "مدينة للجميع" una ciuadad para todos. وقد كان هذا الأخير مطلبًا من أجل دمقرطة الحكم الحضرى على مستوى المقاطعة الفيدرالية، وهى مساحة مازالت تدار من قبل الحكومة المركزية بدون مشاركة المواطن ولا انتخابات.

---

(١) الرواية التالية مستندة إلى Rivas, 1989.

وعبر البناء بمعزل تام وواضح عن الحزب الحاكم- الحزب الثورى المؤسسى الذى أدار شئون البلاد بدون أية مشاركة، أو منافسة منذ ثلاثينيات القرن الماضى- وعبر تبنِّى مناهج غير تقليدية فى التعبير، ونشر نضالاتها، أصبح المجلس مناصرًا فعالاً لـ ٤٣ مجموعة سكنية منظمة فى مكسيكو سيتي: الباحثون عن سكن لأول مرة، والمتقدمون منذ فترة طويلة للحصول على قروض عقارية من الهيئات الحكومية، ومنظمات الأحياء الشعبية، وقاطنو العقارات العامة، والشباب، والنساء، والباعة الجائلون. وقد اعتمد المجلس بشكل واسع على العمليات غير الرسمية والتشبيك، فى أنشطته وتجنب بناء بنية أساسية بيروقراطية. وقد أمكن للمجلس من خلال اجتماعاته الدورية الأسبوعية، أن يحافظ على الحماس الشعبى، والالتزام بالنضال المستجد: مظاهرات الشوارع، والمسيرات. وتم له أيضًا تنظيم مهرجانات ثقافية لروح الحفاوة ("الاحتجاج يمكن أن يكون ممتعًا!"). وقد تمت الاستفادة الفعالة من مسرح الشارع، والإبداع الحقيقى للثقافة الشعبية التى تجسدت فى الأقنعة المبهرة لـ "السوبرباريو Super Barrio" الذى تزين بعباءة وملابس تشبه السوبرمان الأمريكى، مضطلعا بدور المدافع الشعبى عن الفقراء(١).

وقد تصادف تأسيس الحركة، قبيل أشهر من الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨، مع تشكيل المجموعة المنفصلة عن حزب الثورى المؤسسى، برئاسة "كواوهتيموك كارديناس" Cuauhtemoc Cardenas و"بوفيريو مونوز" Porfirio Munoz Ledo. وقد أطلقت المجموعة على نفسها "الحزب الثورى الديمقراطى"، وأعلنت معارضة الحزب الثورى المؤسسى، متحدية هيمنته السياسية. وكجزء من اليسار، كان من الطبيعى جداً أن تنشد هذه المجموعة الدمقرطة لهياكل الحكم، التى مر عليها أكثر من نصف قرن تحت حكم الحزب الواحد، وأصبحت تسعى مطمورةً بالاستبداد إلى التشبث بالسلطة بأية وسيلة عادلة أم خاطئة. وعندما حان الوقت، خسر كارديناس الانتخابات الرئاسية،

---

(١) فبينما يأتى السوبر مان الأمريكى لينقذ الأفراد الواقعين فى ورطة، يأتى "سوبر باريو" المكسيكى لينقذ الفقراء جماعياً.

بالرغم من الزعم القائل بأن نتائجها تعرضت للتلاعب والتزوير. واستمر المجلس مع ذلك، ليكون قوة سياسية رئيسية فى صفوف المعارضة داخل البلاد.

ومنذ البداية، كان مجلس الأحياء فى سبيله لتشكيل صلات قوية مع كارديناس وليدو. فمطلبه بـ"المدينة للجميع"، والدمقرطة الراديكالية للحكم الحضرى، توافق بشكل واسع مع برنامج الحزب الثورى الديمقراطى، بينما كان من الممكن استخدام تعبئة مجلس الأحياء المتنوعة والجماهيرية الواسعة، بفاعلية من قبل المعارضة، لإحراج الحكومة. من ناحية أخرى، كان للحزب الثورى الديمقراطى، حتى فى المعارضة، أن يعير صوتًا سياسيًا لما كان من المفترض أن يظل حالة بسيطة من مناصرة السكن، والتى يمكن نزعها بسهولة من قبل الحكومة.

الوجه الآخر لهذه العملة، بالطبع هو أن حكومة الحزب الثورى المؤسسى، التى من غير من المرجح أن تكون كريمة مالية تجاه حركة مناصرة للسكن، شكلت تحالفًا عاملاً مع أخطر معارضيه السياسيين. فاليوم تسير حركة مجلس الأحياء على حبل مشدود بين الأهداف السياسية وبين المدافعة المهمة لمطالب السكن. فإذا هى سارت وراء الأهداف السياسية، ربما تخسر معظم دعمها فى وقت قصير. وكفكرة مجردة، فإن الديمقراطية لا تمثل مصلحة كبيرة بالنسبة للمحرومين من التمكين. وكانت قضيتهم العملية هى السياسات السكنية. ولكن بدون تأكيدها على حقوق المواطن، بالمعنى الملموس المتمثل فى "المدينة للجميع"، فإن تصويرها لوضع السكن المتدهور فى المدينة قد يفقد رونقه. والمحافظة على التوازن بين الاتجاهين فى نضالها تمثل مهمة صعبة وتحدٍ أصعب.

المثال الأخير نقدمه من بوجوتا فى كولومبيا، وهى منظمة غير حكومية تعمل من أجل السكن، تدعى "هيًا لنَبْنِ" Constryyamos![1] الأصول تتكشف. فقد تأسست أول منظومات السكن بالمساعدة الذاتية فى كولومبيا، منذ أكثر من عشرين سنة.

---

(١) اعتمدت فى السرد التالى على بحث ميدانى أجراه Mauricio Salguero Navarro.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان هناك أكثر من ٥٠٠ جمعية تعاونية سكنية مستقلة. ولكن، هذه التعاونيات فى حد ذاتها وأغلبها صغيرة، افتقدت الموارد الفنية والمهنية والقانونية والمالية. ومن ثم، فبمساعدة الحكومة الكولومبية، تم تشجيع حركة سكن البناء الذاتى لتشكيل جمعية وطنية، من شأنها تيسير تبادل الخبرات والموارد، وتمثيل المنظمات القاعدية المجتمعية أمام هيئات الحكومة، والمؤسسات المالية الرئيسية، وهيئات المعونة الدولية.

وفى مؤتمر برعاية الحكومة عقد فى يوليو/ تموز ١٩٨٢، عبر نشطاء قاعديون عن مجموعة من مشكلات تسود معظم مشاريع السكن فى ذاك الوقت. وقد دفعوا، بأن المطلوب هو تمثيل أفضل، والتنسيق على المستوى الوطنى. واعتقدوا أيضًا أن ثمة جهدًا لا بد من أن يُبذل لدمج مئات المنظمات- تعاونيات سكنية وغيرها- المتفرقة عبر البلد. وفى بداية العام ١٩٨٣ تشكلت حركة "هيّا لِنَبْنِ" استجابة لهذه المطالب، بمهمة تعزيز ودعم السكن بالمساعدة الذاتية، ومناصرة الإصلاحات الأكثر إلحاحًا فى تشريعات السكن، وتوفير خدمات دعم ملائمة للجماعات المحلية.

وبناء على دعوة مستشار رئيس الجمهورية للسكن، حضرت بعثة دولية مكونة من أعضاء المؤسسة المعمارية الملكية فى كندا، ممولة من قبل "هيئة المعونة الكندية الرسمية" CIDA، حضرت فعاليات المؤتمر التأسيسى لحركة "هيّا لنبنِ" فى أبريل/ نيسان ١٩٨٣ . واستنادًا إلى النتائج التى توصلت إليها هذه البعثة، فقد أوصت بوضع برنامج من ثلاث سنوات، للتعاون المؤسسى بين المؤسسة المعمارية الملكية فى كندا وبين حركة "هيّا لنَبْنِ"، بتمويل من "سيدا" الكندية. وبناء على شروط الاتفاقية، تتلقى حركة "هيّا لنبنِ" تمويلاً أساسيًا لمكتبها الوطنى، ولجانها، وعملياتها الميدانية، بينما تقدم المؤسسة المعمارية الملكية الاستشارة الفنية والإدارية التى تحتاجها الحركة لتطوير شبكتها التنظيمية، وعمليتها الميدانية. وفى السنوات اللاحقة، تم تجديد المشروع مرتين، مع تمويل مجدول حتى يونيه/ حزيران ١٩٩٢ .

ما الذى تفعله حركة هيّا لنَبْنِ؟ كيف تحدد مهمتها؟ لديها ستة أهداف محددة، توضح أجندتها:

- تحفيز مشاركة المنتفعين بالمشروع فى تحديد متطلبات المأوى، ووضع بدائل ملائمة، وتخطيط وتنفيذ وصيانة مشاريعهم السكنية، وتقييم نتائج جهودهم.
- تيسير وصول المنتفعين بالمشروع إلى الخدمات ذات الصلة، مثل التعليم، والتدريب، والتشغيل، والترفيه، والصحة.
- تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة فى عملية السكن بالمساعدة الذاتية، وضمان اضطلاعها بأدوار القيادة وصنع القرار فى منظمات السكن القاعدية، وداخل التنظيم الداخلى لحركة "هيّا لنبنِ".
- التأثير فى إدخال تحسينات دالة فى التشريعات الحكومية، والإجراءات البيروقراطية، المتعلقة بتنمية المجتمع وإنتاج سكن منخفضى الدخل.
- تحسين كفاءة عملية السكن بالمساعدة الذاتية؛ بغرض تقليل الوقت والتكلفة المتضمنة فى توفير مشاريع البناء الذاتى، وضمان حصول الجماعات منخفضة الدخل على السكن الملائم والبنية الأساسية والخدمات.
- تكثيف التنظيم الداخلى لحركة "هيّا لنبنِ" على المستويات الوطنية والإقليمية؛ لتعزيز التنسيق المحسن مع المنظمات الكولومبية غير الحكومية المنخرطة فى السكن وتنمية المجتمع.

الشىء الواضح هنا من قائمة الأهداف هذه، هو أن حركة هيّا لنبنِ أكثر انسجامًا مع متطلبات تمويل الدعم المؤسسى، من حركة مجلس الأحياء الفقيرة فى مكسيكو سيتى، والتى يعد تنظيمها أقل إحكامًا وأكثر تسييسًا. فبينما يكون المجلس مسئولاً أمام عضويته الجماعية، نجد حركة هيّا لنبنِ، على الأقل بالمعنى المالى، مسئولة بدقة وحزم أمام الحكومة الكندية، عبر الجمعية المعمارية الملكية فى كندا، وهيئة المعونة الكندية الرسمية (سيدا). ونتيجة لدورها المؤسسى (وهو ما يصدق على أصولها كهيئة

تشكلت بمباركة الحكومة، تحت القانون الكولومبى)، فإن حركة هيّا لنَبْنِ تعد أكثر بيروقراطية تنظيميًا من الهيكل الشبكى الواسع الذى يبدو أنه يعمل جيدًا فى حالة مجلس الأحياء. وبخلاف المجلس، فإن المنظمة غير الحكومية الكولومبية منظمة غير ربحية، تعمل جزئيًا كتكتل على المستوى الوطنى، وتعرض حزمة من الخدمات الفنية لأعضائها من المنظمات. (فالمشاريع السكنية الكولومبية تموَّل من قبل مؤسسات ائتمان نظامية كولومبية). وبحكم هذه الخصائص، فمن المحتمل لحركة هيّا لنَبْنِ أن تصبح منافسًا فى سوق إسكان منخفضى الدخل[(١)].

إن نموذج حركة هيّا لنبنِ لجدير بالملاحظة، كمثال على ما بدأ البعض فى تسميته بـ"الجيل الثالث من المنظمات غر الحكومية". وهنا يسترجع "كورتن" Korten (1986, 1987, 1990) أصول المنظمات غير الحكومية فى مجال الإغاثة والرفاهة. ثم، فى سبعينيات القرن المنصرم بدأت الهيئات التى أصبحت مألوفة لدينا الآن، وتعمل بمثابة الحقول التحضيرية والمحتضنة لتنمية محلية صغيرة الحجم، ومعتمدة على الذات. وحديثًا ظهرت "استراتيجية" الجيل الثالث. هدفها، كما يقول "كورتن" هو "تطوير نظم مستدامة"، وتركيزها ينصب محليًا على المنطقة أو البلد. وهى باشتمالها على "الإدارة الاستراتيجية" لـ "*جميع المؤسسات العامة والخاصة التى تحدد النظم ذات الصلة*، فإن فاعلها الرئيسى هو نوع جديد من المنظمات الوسيطة. ويدرك "كورتن" أن استراتيجيات *الجيل الثالث*، ستعنى انخراطًا مباشرًا أقل للمنظمات غير الحكومية، على المستوى المحلى. وهو يتخيل فى المقابل نوعًا جديدًا من المنظمات غير الحكومية، سوف تضطلع بدور شبيه بمؤسسة... توجه... الاهتمام بتيسير التنمية بواسطة منظمات أخرى، على المستويين العام أو الخاص، للقدرات والصلات والالتزامات المطلوبة لمواجهة حاجات محددة على أساس مستدام." (Korten, 1987, p. 149).

---

(١) قد يرغب البعض فى الدفع بأن حركة هيّا لنَبْنِ ليست منظمة غير حكومية على الإطلاق، ولكن ما لدينا هنا يسمى منظمة شعبية. ولكن، إن لم يكن التمويل الخارجى، لم يكن لهذا الكيان أن يكون موجودًا على الإطلاق، كما أن خاصيتها الرسمية وبيروقراطيتها المتزايدة تضعها فى صف المنظمات غير الحكومية أكثر من التنظيمات الشعبية غير المحكمة. ولكن يبقى أن هذه الأشكال المهجنة قد تجد الفرصة الأفضل للوجود.

بنهاية العقد، سار "كورتن" فى اتباع هذه الفكرة، مؤسسًا "منتدى التنمية المتمركزة على الناس" People-Centered Development Forum، لغرض "تشجيع وتقوية الأنشطة الطوعية فى سبيل تحقيق رؤية للتنمية المتمركزة على الناس.". والمنشور الذى أخذنا منه هذا الاستشهاد، يصف المنتدى كـ "شبكة طوعية بدافع قيمى للمثقفين النشطاء، الذين يساعدون فى تشكيل اتجاهات تنمية للناس فى نشأتها."، وربما كانت هذه هى الخطوة المنطقية التالية فى تطور منظمات التنمية غير الحكومية، التى أصبحت، فى مناخ نيوليبرالى يشجع الحد من الإنفاق الحكومى ، نوعًا من صناعة النمو. وحول ما إذا كان من الممكن لـ "المثقفون النشطاء" الذى يعملون وفق مؤسسة غير ربحية مشهرة فى كاليفورنيا مثلاً، أن يصبحوا أيضًا مساعدً منشطًا لحركة عامة من الناس، حركة "حقيقية"؛ بالسعى إلى "تقوية وضوح الحركة، واتجاهها، وهويتها، وشرعيتها"، يظل السؤال مفتوحًا.

تنفيذ تنمية بديلة : الدروس

هذا الفصل الذى يتناول السؤال العريض لتنفيذ تنمية بديلة، بيّن لنا أننا عندما ندخل أرض الممارسة، يجب علينا التخلى عن النقاء المفاهيمى لتنمية بديلة. فهناك كثير من الطرق العملية التى يمكن أن تؤدى إلى تنمية بديلة. ومعظمها ليست طرقًا مباشرة؛ فهى تسير مثلها مثل المسارات الخاصة بغابة السياسة. ويمكننا أن نلخص أحيانًا، ونسهب فى أحيان أخرى فى نتائجنا فى الاستخلاصات العشرة التالية.

١- لا يكفى أن تكون صغيرة ومحلية. لأن ما تُسمى بـ"المشاريع البديلة" تزدهر على مستويات مجتمعية. وهناك أمثلة لا تحصى من التحركات المفيدة والتشاركية، التى تحسّن بصورة مباشرة من ظروف حياة وسبل عيش للفقراء. ولكن قياسًا لضخامة حاجات الفقراء عبر العالم، فإن هذه المشاريع تصبح مجرد قطرة فى بحر. فهى أساسًا فى نظر من يرعونها ليست سوى مشاريع من أجل تخفيف حدة الفقر، وتمكين المستبعدين سياسيًا واقتصاديًا، وأنها عمومًا ليست جزءًا من نهج تنموى مرتكز على الناس.

٢- تظل الدولة لاعبًا رئيسيًا فى تنمية بديلة. دائمًا ما يتزع المناصرون "الصغار والمحليون" الى رؤية الدولة كخصم. لقد بادلت الدولة المجد، بتجاهل شديد لجهود التنمية التى ترعاها المنظمات الطوعية الخاصة، والمنظمات غير الحكومية فى الحضر والريف. وبطبيعة الحال، مثّل اتجاه الدولة هذا نوعًا من اللامبالاة الحميدة. فقد مالت الدولة إلى اعتبار جهود المنظمات غير الحكومية مجرد صيغة رخيصة ومريحة من صيغ السيطرة الاجتماعية. و فى اللحظة التى أدركتْ فيها أن "الصغير والمحلى"، كان غير كاف لاحتواء "الاضطراب" الشعبى- عاودت الظهور مجدداً كفاعل رئيسى. وقد بدأت بعض المنظمات غير الحكومية فى إدراك أنها يجب أن تعمل مع الدولة، بدلاً من العمل ضدها، وأنه من الممكن التأثير على الدولة من خلال التكتلات والمناصرة، والعملية الانتخابية (بفعل الحاجة إلى ديمقراطية شاملة) وفى التحليل الأخير، من خلال أشكال راديكالية سوف تجعل الدولة أكثر استجابة لمطالب المحرومين من التمكين.

٣- التحرك العفوى للمجتمعات محدود المجال. فالفاعلون من الخارج مطلوبون كعوامل مساعِدة للتغيير؛ من شأنهم تسيير الأفكار والموارد إلى المجتمع، والعمل كوسطاء للعالم الخارجى. فالفاعلية الخارجية للمنظمات الشعبية وغير الحكومية، مطلوبة بوضوح للبدء فى جهود مجتمعية تعمل على تحقق التمكين الذاتى المحلى. ولكن التنمية البديلة لا يمكن أن تظل حبيسة المجتمعات المفقرة. أن تكون محليًا ليس كافيًا. وإذا كانت الأغلبية ستنتفع، سيكون من المطلوب مستويات أعلى من تحركات التنمية. وهذا هو السبب فى أن كل من المنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، قد بدأت فى تشكيل شبكات وتحالفات فى محاولة للتوفيق بين الخصوصية المحلية، وبين المشكلة العامة للتنمية الإقليمية أو الوطنية. فالمنطقة المرتبطة إقليميا بحكم الأرض، تشير وبطرق عديدة إلى نفسها بوصفها الوحدة مثالية الحجم لربط المصالح المحلية بالمصالح الوطنية/ متعددة الجنسية. وينبغى على مؤيدى التنمية البديلة، أن يسعوا وعلى نحو متزايد، إلى توجيه جهودهم على المستوى الإقليمى، والارتباط بالتقاليد العظيمة

للإقليمية الثقافية، التى أفصحت عن نفسها كمؤثر فى تعبئة الطاقات الشعبية حول قضايا التنمية الذاتية، والمحافظة على الموارد، والاستقلالية السياسية (Mumford, 1983; Weaver, 1984; Friedmann and Forest, 1988; Stohr, 1990)[1].

٤- المنظمات غير الحكومية "توسع" عملياتها، وتبدأ فى القيام بأدوار وسيطة بين الدولة والمجتمع المدنى. فى هذه العملية سوف تغير المنظمات غير الحكومية لا محالة من خواصها. بحيث تصبح منظمات متمأسسة. فأعداد العاملين فيها سوف تتزايد؛ وتفاعلاتها مع مسئولى الدولة ستصبح أكثر تكراراً ورسمية؛ وسوف تبدأ هذه المنظمات فى تلقى الدعم أو المِنح من الدولة لإعادة التخصيص وسط المشاريع المحلية. وسوف تنفق مزيداً من الوقت فى إعداد وثائق للحصول على الموارد، ولتقييم أنشطتها، وإطلاع الدولة (والمنظمات الطوعية الخاصة) على ما تقوم بإنجازه. وقد نسمى هذه العملية بـ "رسمنة"، أو إضفاء الخاصية الرسمية formalization على المنظمات غير الحكومية.

وفى مقابل هذه القوة المادية والسياسية المضافة، سوف تفقد تلك المنظمات بعضاً من استقلالها، وتضحى باتصالها المباشر والمستمر بمنظمات وسط الناس. وهذه المنظمات غير الحكومية المتوسعة، يجب حينئذ أن ترضى أكثر من سيد: فريق العاملين الميدانيين (غالبًا ما يكونون مسئولين وبصورة منفصلة أمام منظمات طوعية خاصة مختلفة)، والمنظمات الشعبية التى تستمر فى لعب دور العميل الرئيسى، والهيئات المانحة الأجنبية الرئيسية، والدولة. وسوف تجد هذه المنظمات أنه من الصعوبة بمكان

---

(١) لابد من التعامل مع مسألة الحجم بشىء من الحذر والدقة، حيث تتباين المناطق فى الحجم، حسب البلد والمعايير الخاصة بالحدود. فالولاية الفيدرالية فى الهند قد تضم عشرات الملايين من السكان، بينما قد يصل عدد سكان أحد الأقاليم فى جواتيمالا أقل من مئة ألف نسمة. فى حالة الهند، قد يحتاج إقليم الولاية الفيدرالية إلى مزيد من الدخول فى الإقليمية فى إطار "كتل التنمية"، بينما فى جواتيمالا قد تحتاج مسألة إعادة تجميع الأقاليم فى مجموعات إقليمية متكاملة إلى إعادة اعتبار. فالمناطق مثالية الحجم ليست موجودة، وحتى البلدان الصغيرة تحتوى على مناطق قادرة بدرجة ما على الحكم الذاتى. وفى رسم الحدود الإقليمية، من المهم أن نضع فى أذهاننا الأنماط التاريخية، والترتيبات المؤسسية الموجودة، والهوية الثقافية، والقاعدة الطبيعية للأراضى فى الموارد الطبيعية.

إرضاء جميع هؤلاء السادة، على نحو متساو. وفى هذه العملية من التوسع فإن المنظمات غير الحكومية ذات الأجندة السياسية الواضحة، سوف تميل إلى التهميش، خصوصًا عندما تكون معارضة للحكومة.

٥- لأن الأدوار الوسيطة تجعل المنظمات غير الحكومية أقل مصداقية، كمناصر فعال لمطالب التنمية البديلة، فإن الفقراء المحرومين من التمكين سيكونوا فى حاجة إلى اكتساب صوت سياسى خاص بهم. فى المثال الخاص بمجلس الأحياء فى مكسيكو سيتى، أشرنا إلى عدم الاطمئنان الذى يصاحب المشى على الحبل المشدود بين الأهداف السياسية والإجرائية. فمجلس الأحياء يتصل بحزب معارض رئيسى هو الحزب الثورى الديمقراطى، خالقًا بذلك صعوبات على نفسه فى نيل دعم الحكومة من أجل مشاريعه السكنية. والحركات الاجتماعية من قبيل مجلس الأحياء بخاصية شبكتها غير الرسمية والاستخدام الخلاق لسياسة المعارضة (مسرح الشارع، والمهرجانات الثقافية، إلخ) تعد بالرغم من ذلك ضرورية لإنقاذ التنمية البديلة من شرك المشاريع الصغيرة المحلية، ورفعها إلى مستوى من الأهمية أكبر باتساع المدينة، بل وبامتداد البلد بأكمله.

٦- الدولة التقدمية سياسيًا سيكون أداؤها هزيلاً، إلا إذا شرعت فى مشاريع التحرك المباشر بنفسها، بدلاً من المنظمات غير الحكومية. والمثال الذى أشرنا إليه فى هذا الصدد، كان "اليسار المتحد" فى ليما. فعلى عكس التوقعات، تحولت علاقات هذه المجموعة مع الفئات المجتمعية، فى مناطق المشروع الاستكشافية، إلى علاقات صراعية بدرجة كبيرة. فاحتمال الصراع متأصل فى الوضع، وهو ما يشير إلى أنه، حتى الدولة التقدمية سياسيًا قد تحسّن فعلاً إن تركت عمليات المشاريع للمجتمع المنظم، ليعمل يدًا بيد مع المنظمات غير الحكومية.

ومبدئيًا، فإن ما يمكن لدولة تقدمية أن تفعله جيدًا، هو: (أ) خلق مساحة سياسية يمكن من خلالها طرح مطالب المجتمع المنظم، وتكون مسموعة. وتنطوى كذلك على وجود الحلول الملائمة للنجاح؛ (ب) تعبئة الموارد المالية والمادية دعمًا لبرامج تنمية بديلة؛

(ج) إزالة العقبات القانونية وغيرها من أمام التنمية الذاتية للفقراء؛ (د) اقتراح تشريع جديد ييسر عملية التنمية الذاتية؛ (هـ) تدشين برامج جديدة دعمًا للجهود المجتمعية؛ (و) توفير إطار إدارى داعم لمقاربات التنمية البديلة.

٧- إن نهج التنمية البديلة الوارد فى النقطة السابقة يقوم على مبادرات الناس بأنفسهم، مع قيام الدولة بدور تمكينى بالأساس ، وميسر، وداعم. وبالتالى ينبغى على هيئات الدولة أن تجهز نفسها لتكون قادرة على الاستجابة للمبادرات المحلية، بدلا من فرض مبادرات ملحمية من نفسها.

٨- إن نهج التعلم الاجتماعى لتنمية بديلة تتمركز فى المجتمع، لديها احتمالات عظيمة للتنفيذ الناجح(١). حتى بالرغم من أن الدولة لاعب رئيسى فى التنمية البديلة، إلا أن المبادرة بالمشاريع ينبغى أن تكون متمركزة فى المجتمع. فالانخراط المباشر للمجتمع عملية معقدة ومستهلكة للوقت. ومع ذلك فقد بيّنت الخبرة فيما خلصت إليه، أنه بدون انخراط المجتمع تصبح المشاريع عصية على التنفيذ الناجح، بل وأصعب فى المحافظة عليه، بمجرد توقف الدعم المباشر للمشروع (Martens, 1989). ومركزة المشاريع فى مواقع محلية (ومناطق) يتطلب تعلّمًا متبادلاً، وإصغاء بصبر، وتسامح مع الرؤى المتعارضة. كما يتطلب أيضًا من المرء التفكير فى المشروع بوصفه متضمنًا لعملية تعلم اجتماعى، مع تقييمات متكررة لما تم إنجازه، وما حدث من أخطاء، والاستعداد للقيام بالتعديلات الملائمة فى مسار عملية التنفيذ نفسها. وفى كل هذا، يكون المجتمع هو من يلعب الدور المحورى: أما "الفاعل الخارجى" فيعمل كعامل مساعد ووسيط، بينما تؤدى الدولة سلسلة من الأدوار المكملة والداعمة، بما فى ذلك إرساء أدوار واضحة فى اللعبة.

٩- تحتاج القطاعات الشعبية فى المجتمع المدنى وبصورة غيورة إلى حماية وتوسيع استقلالها فى مقابل كل من المنظمات غير الحكومية والدولة. فالاتجاه

---

(١) للاطلاع على نهج التعلم الاجتماعى فى التخطيط، انظر: Friedmann, 1987, chapter.

الأساسى للدولة حيال القطاع الشعبى، هو أن تظل مسئولة عنه ومراقبة له. ففى التحول الديمقراطى يتم استبدال السيطرة المباشرة (العمل البوليسى، والتدابير الإدارية، والتهديد) بمسارات من السيطرة غير المباشرة، أخف وطأة. مثل برامج الحد من الفقر، وأكثر استعداداً لقبول التفاوض على الحلول. ولكن ما لم يمتلك المجتمع الوسائل المتوافرة بقوة وبصورة مقنعة لتأكيد مطالبه، فلن تسفر نضالاته من أجل الشمول، سوى عن أقل القليل.

ويمكن أن تمتد الاستقلالية بطرق عديدة. فقد تكون المجتمعات المحددة إقليمياً، ممثَّلة رسمياً بواسطة مجالس أحياء ذات سلطة على عدد من القضايا، مثل حقوق الإنسان، والأمن المحلى، والبنية التحتية الحضرية، وجودة البيئة، وحاجات الفئات الأكثر فقراً، وجودة الإنتاج المحلى للاستخدام والتسويق، والثقافة الشعبية، والكوارث الطبيعية. فبالنسبة لجميع هذه الأمور، يجب أن يكون للمجتمع المحلى ملتقى للجدل السياسى وصوت نافذ السلطة. ويكون الهدف من ذلك إرساء صيغة من صيغ الحكم الديمقراطى الإقليمى تكون ذات معنى، ومؤثرة على مستوى الحى والمقاطعة الريفية.

الطريقة الأخرى، هى الحاجة إلى وجود حركات مناصرة اجتماعية، مثل مجلس الأحياء فى مكسيكو سيتى، تكون بعيدة عن يد الدولة. من شأنها أن تعمل على جعل الفقراء أكثر بروزاً صوتاً وصورة، على مستويات من الحكم إقليمية رفيعة. الطريقة الثالثة، هى تقوية الشبكات الاجتماعية الداخلية لسكان الأحياء وصغار الفلاحين، عن طريق تشجيع تشكيل منظمات جماعات المصالح، بما فى ذلك جمعيات المهاجرين الإقليميين، ونوادى الشباب، والنوادى الرياضية، والمنظمات الأخوية، ومنظمات المرأة، وجمعيات التطوير المحلية، وجمعيات المستأجرين، والجماعات البيئية، والتعاونيات، والمجتمعات القاعدية الكنسية، ومنظمات الصحة، واللجان المدرسية، والجماعات المروجة للزراعة الحضرية، بطرق متنوعة لا تنتهى للمجتمع المدنى لمنح البنية والتماسك، والمغزى للحياة اليومية. شبكة مكثفة من المنظمات المدنية تقوى المجتمع. تنقل معلومات جديدة وموارد للمجتمع. وتزيد من مخزون المجتمع من المعرفة، وتجعله أكثر مهارة فى استخدامها.

تدلل على صوتها السياسى، وتزيد من قدرتها على التنظيم السريع حول القضايا، عندما تصبح خطيرة الأبعاد. فبناء منظمات مدنية هو عملية اجتماعية تمكينية.

١٠- وحدة المجتمع المدنى فى تنوعه. يصبح المجتمع المدنى أقوى بمدى تنظيم أنشطته وفعالياته حول قضاياه. فعلى مدار الـ١٥٠ سنة الماضية، تم تبديد معظم الخطاب العاطفى فى الحديث عن أهمية المحافظة على "وحدة الطبقة العاملة"، وتقوية علاقاتها التضامنية.هذا حسب الطريقة التى خاطبت بها الماركسية القديمة "الطبقة العاملة، بالرغم من أن المصالح المادية المشتركة للطبقة العاملة، كانت هى أيضًا باعثها الأقوى من أجل ممارسة سياسية تحررية.

وطوال هذه الدراسة، تجنبت عامدًا الحديث عن"الطبقة العاملة"، وأشرت إلى المحرومين من التمكين بوصفهم "القطاعات الشعبية"، و"صغار الفلاحين". وهذه اللغة، كما آملت، من شأنها المحافظة على تنوع الحياة الواقعية لـ "نصف سكان العالم". فتقسيم المجتمع المدنى حسب النسب، والجندر، والعرق، والدين، وما إلى غير ذلك، يشير إلى دوافع قوية للتحرك. فالشيء المشترك الذى تمتلكه جماعات متنوعة، هو فقرهم ومن ثم حرمانهم من سبل التمكين. ولكنْ حتى الفقر نفسه يمكن أن يكون مظللاً بطرق مختلفة. فالفلاحون بلا أرض وصغار المنتجين، فى الأعمال غير الرسمية فى الاقتصاد الحضرى، ليس لديهم سوى مشترك قليل، بالرغم من أن الطرفين فقراء بدرجة ما. وإذا كان التمكين يمثل الإجابة العامة على فقرهم المشترك، فإن وسائل تحقيق هذا التمكين، يجب أن تكون معدلة وفقًا لخصوصيات كل وضع على حدة. والتحدى السياسى، من ناحية أخرى هو استكشاف صيغ قادرة على استيعاب تنوع المصالح والمطالب فى سياق من التنمية البديلة، بدون تغريب متزامن لقطاعات مهمة من الطبقات الوسطى، ممن يعد دعمهم المستمر لتنمية بديلة أمرًا غاية فى الأهمية. إن الفقراء لن يصبحوا متمكنين أبدًا، إذا نالوا مكاسبهم على حساب قطاعات أخرى لم يتم تحديد موقعها أبدًا على مدرج الحرمان من التمكين (عدم التمكين) بصورة دقيقة، تلك القطاعات التى دائمًا ما تكون فى خطر.

خاتمة

فى مسار ما سقته من حجة، جربت عمليًا استخدام مذهب سائد، لبلورةٍ نظريةٍ و ممارسةٍ عملية لتنمية بديلة. وكما خلصنا من هذه الرحلة الفكرية، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة أخرى على كل من النمط السائد والبديل؛ لكى نكون واضحين فيما يتعلق بالقضايا المطروحة. وسنحتاج أيضًا لأن ننظر كيف يمكن ربط العلاقة بين السائد والبديل من خلال الممارسة.

وسوف تساعدنا مقالة حديثة، كتبها كل من "تايلر بيجز" Tyler Biggs، و"جرندل" Merilee S. Grindle، و"دونالد سنودجراس" Donald S. Snodgrass – جميعهم مع معهد هارفارد للتنمية الدولية– فى التركيز على التفسير الشعبى الحالى للمذهب السائد (Biggs et al., 1988). وكانت المقالة قد قُدمت فى حلقة نقاشية عقدتها الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية عام ١٩٨٧، تحت مظلة "شمول المستبعدين فى البلدان النامية". وفى التناول الظاهرى لمسألة ما يمكن أن نفعله حيال القطاع "غير الرسمى"، يتحدث "بيجز" وزملاؤه عن المذهب السائد فى أواخر ثمانينيات القرن المنصرم، بوضوح مثير للإعجاب. والقضية، كما يقولون، هى نمو اقتصاد السوق الكفؤ. فالأكثر أفضل. فأنت لا يمكنك حل مشكلات الفقر، بدون نمو اقتصادى. ويقر المؤلفون بأنه ربما تكون ثمة مشكلات فى سوء التوزيع. ولكنهم أيضًا يقولون إن "الخطورة هنا أن الحكومات قد تضحى كثيراً بالنمو الاقتصادى، من أجل مزيد من المساواة" (p. 160). والحل فى "النمو المتساوى"، كما يقولون. و"لكن الكفاءة تتطلب مكافأة المشروع الناجح". "وكفاعلين للنمو الاقتصادى، فإن المشاريع الصغيرة جداً، بصراحة، لا تلقى سوى اهتمام ضئيل." (p. 170).

وبالرغم من أنه لا ينبغى أن يتعرضوا للقمع "ما لم يشكلوا تهديداً واضحًا للأمان أو الأخلاق العامة"، فإن التفضيل فى تخصيصات السياسات، ينبغى أن تُعطى لمنتجين أكفاء من المستوى المتوسط. وعموماً، يوجد كثير من التدخلات الحكومية فى الأسواق. فالسياسات الواعدة بمدفوعات كبيرة على المدى الطويل، ينبغى الدفع بها من خلال

الهياكل السياسية المقاوِمة، مثل إصلاح معدل التغيير (تخفيض قيمة العملة)، وعمل إصلاحات أيضًا فى السياسات التجارية (إلغاء و/ أو تخفيض التعريفة الجمركية؛ لتعريض المشاريع الداخلية للتأثيرات المتذبذبة للمنافسة الدولية)، وعمل إصلاحات مالية ونقدية (معدلات الفائدة، ضوابط الائتمان، مستوى وبنية الضرائب، جميعها لصالح التراكم الرأسمالى)، وحوافز الاستثمار (مكافأة أصحاب الإنجازات فى "التدخل الدينامى"). (1988, pp. 167-9).

بهذه الصياغة يحث المذهب السائد على التطبيق الصارم لنموذج تراكمى فى الاقتصاد. ويعتبر التصنيع مفتاح التغير الهيكلى. وبالنسبة للفقراء، فإن التوصية الأساسية هى تركهم لحالهم (ما لم تعتبر تحركاتهم "ضارة"- قد نتذكر منتجى الكوكا فى بوليفيا وبيرو، هؤلاء الذين أصبحوا هدفًا للجيش الأمريكى)، وإن لم يكن ذلك، فيمكن الاعتماد على عملية "التخفيض" المألوفة التى تتنبأ بها النظرية، عندما تكون أسواق العمل فى ارتفاع. وحسب المؤلفين سابقى الذكر، "إن شفاء الازدواجية [الاقتصادية]، [حيث يربح كثير من الناس القليل، وقليل منهم يربح الكثير] هى التنمية [أى النمو الاقتصادى]. وكما بيّنت الاقتصاديات الإمبريقية، فإن الازدواجية تظهر مع نمو الاقتصاديات، وتوليد طلب كاف على العمالة غير المهرة." (pp. 169-70)[(١)].

ومن ثم، فإن المقارنة مع نموذج التنمية البديلة، لا يمكن أن تكون أكثر فجاجة من هذا. ولكنها أيضًا تطرح تحديًا أمام هذا النموذج.

١- إذا أنتجت السياسات السائدة- التى تستهدف تعظيم النمو الاقتصادى فى إطار تقسيم دولى للعمل- فقرًا كبيرًا وواسعًا، كما برهنّا، فعلى التنمية البديلة، فى ظل المذهب السائد، ألا تكون مجرد "مياه ضحلة" لإنقاذ الفقراء من الغرق؟

(١) وصل الإيمان بالقوى الشفائية للنمو الاقتصادى قمة خطابية سخيفة، فى القمة الاقتصادية التى انعقدت فى دالاس، بتكساس، عام ١٩٩٠، عندما خرج سبعة قادة لأغنى سبع دول فى العالم وأكثرها قوة، بهذه الجوهرة الثمينة فى إعلانهم الختامى: "نحن نقر بأن الاقتصاديات القوية والنامية، القائمة على التوجه السوقى، توفر أفضل الوسائل لحماية بيئية ناجحة." (Los Angeles, Times, July 12, 1990, p. A-11).

٢- تتضمن أمثلة التنمية البديلة تحركات على المستوى المحلى بالأساس . فهل يمكن لهذه التحركات المحلية، بل وحتى الإقليمية منها، "أن تصل إلى" تنمية وطنية مُرْضِية؟

٣- كيف ترتبط مقاربات التنمية البديلة بالمذهب العام السائد؟

إذا كانت التنمية البديلة تعنى أى شىء آخر أكثر من مجرد كونها تحركات طارئة لنشر شبكة أمان تحت أقدام الفقراء، فإننا يجب أن نولى مثل هذه الأسئلة الاعتبار بجدية شديدة(١٧). وأود هنا أن أختتم هذه الفقرة بمحاولة الرد.

فى الحقيقة تتناول التنمية البديلة ظروف الفقراء مباشرة. وهى ضرورية من أجل انخراطهم فى تحركات تفضى إلى تمكينهم فى نهاية الأمر. وفى هذا السياق، تقر مقاربات التنمية البديلة بحقيقة وجود الفقراء، وبمطالبهم التى يستحقونها، كبشر وكمواطنين. ولكن "البديلة" لا تعنى أنها محدودة بالتحركات المحلية التى تبعد التهديدات المباشرة للحياة وسبل العيش. بل هى أيضًا تزاول الأهداف الأوسع لديمقراطية شاملة، ونمو اقتصادى ملائم، ومساواة بين الجنسين، واستدامة. والإطار الإقليمى لهذه الأهداف هو الدولة الأمة. ومن ثم، فإن التنمية البديلة، تتبع تغييرات هيكلية على المستوى الوطنى وأيضًا تحركات أو أعمال تحسينية على المستوى المحلى. وبالرغم من ضرورة التحرك السياسى لتحقيق التغييرات الهيكلية المنشودة، فإن النهج البديل يرى فى زيادة إمكانية الوصول إلى أسس القوة الاجتماعية لدى الأسر، خطوة ليست على الأقل متعارضة مع التمكين السياسى، وقد تكون داعمة، وعلى نحو مباشر، لمثل هذه الاستراتيجية.

---

(١) تنشر الجريدة الداخلية لمؤسسة التنمية الأمريكية Grassroots Development، ما يثلج الصدر من مشاريع محلية ناجحة لأفقر الفقراء. ولكن الأثر الوطنى لهذه المشاريع يكاد يكون منعدمًا. فالمسألة كما لو كان طبيب ينقذ شخصًا ليعيش، بدون التأثير على معدل المعنويات العامة. إن إنقاذ حياة الفرد مهم بالطبع، ولكنه ليس كافيًا فى حد ذاته.

ومن الصحيح، بالطبع، أن التحركات المحلية فى حد ذاتها، لا تضيف بالقدر الذى يصل فى النهاية إلى تنمية وطنية. فبالرغم من أن العمل على مستوى صغير يعد مهماً، فإنه لا يمكن أبداً أن يكون كافياً وحده. فالتحرك المحلى من النوع الذى توحى به تنمية بديلة، يحتاج إلى تيسير وتكميل، ودعم بتحرك ملائم على مستوى الدولة.

وهنا، قد يتساءل أحد المتشككين: لماذا ينبغى على النخب السياسية المهيمنة أن ترضى طوعًا بتغيرات هيكلية، لن تنفع سوى المحرومين من التمكين على حساب النخب؟ و ينطوى هذا السؤال، على افتراض بأن التنمية البديلة تعد لعبة من اللعب التى محصلتها صفر. وهو افتراض يجب تحديه .

فى المقال المفعم ببصيرة نافذة، والذى كتبه الاقتصادى الشيلى "سيرجيو بيطار" Sergio Bitar عام ١٩٨٥، يبرهن فيه على أن الأزمة الاقتصادية المطولة فى أمريكا اللاتينية، جاءت نتيجة عدد من الخصائص الهيكلية لبلدان المنطقة، من بينها:

- هشاشة قدرة الإنتاج الوطنى، التى تنبثق جزئيًا عن نقص الاندماج بين القطاعات المختلفة، خصوصاً بين قطاعىّ الزراعة والصناعة.
- جهاز دولة ضعيف يمتلك آليات قليلة لدرء الآثار الدورية، مع انخفاض المشاركة فى الادخار والاستثمار، وانعدام إرادة، أو قوة، تنظيم العلاقة بالنظام المالى الدولى.
- انخفاض مستوى المشاركة والترابط بين الفئات الاجتماعية وبين بعضها البعض، والتهميش الشديد وانعدام المساواة، وما ينتج عن ذلك من تدهور فى التماسك [الاجتماعى] الداخلى.
- غياب مشروع تنمية وطنى أصيل، أو نقص التأييد الشعبى له.
- تعثر الاتفاقات الإقليمية أو شبه الإقليمية، مثل اتفاقية التجارة بين دول الإنديز Andean Trade Pact. (1985, p. 160; الحروف المائلة من تنسيقى أنا).

لقد عمدت هنا إلى إبراز ثالث العوائق الهيكلية للتقدم التاريخى لأمريكا اللاتينية، بالحروف المائلة؛ لأنه يرتبط مباشرة بحجتي. فإذا كان "بيطار" على صواب، فإن أحد أسباب الأزمة شبه الدائمة لبلدان أمريكا اللاتينية يكمن فى الفقر واسع الانتشار. وهذا ليس شكلاً كاذباً من أشكال الاستدلال، بل حجة على أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية مضارة بشكل كبير، من جراء الفقر الهائل، الذى نتج بالأساس عن عدم وجود استقرار سياسى. وهو ما يجعل ما يدعوه بيطار "الربط بين تحالفات اجتماعية جديدة ومستقرة" أمراً غاية فى الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. إنها مسألة تتعلق "بتحديد الفاعلين الاجتماعيين [للتنمية]، الذى يقدمون مزيداً من الاستقلال واللامركزية، ويسعون إلى إيجاد طُرق لعقد اتفاق اجتماعى جديد، أو معاهدة اجتماعية، أو صيغ للتحرك المنسجم المتناغم، الذى سوف يوفر أساساً ثابتًا مستقراً لدعم منظومة جديدة من التنمية." (1985, p. 160).

إذا أخذنا هذه الحجة على محمل الجد، وهو ما أميل إليه– فقد يفكر المرء هنا فى التوزيعات المثالية للدخل فى اليابان، وكوريا الشمالية، وهونج كونج، وسنغافورا، وتايوان– وقتئذ قد يكون من الممكن إقناع الطبقات التى فى السلطة بتعديل طرقها، لأن ذلك سيصب فى مصلحتها. وسيكون على السياسة الناجحة التى تمجد أهداف التنمية البديلة، أن تصبح هى الحاملة للرسالة. وسيكون عليها أيضًا تظليل الفروق التى خطها المنطق الأرسطى بين السوق واللاسوق، والمجتمع المدنى والدولة، والعام والخاص، والفرد والجماعة، والمدينة والريف، والذات والمجتمع، هذا فى الوقت الذى تسعى فيه تلك السياسة الناجحة لتنمية بديلة إلى إيجاد أرضية مشتركة بين أجيال الحاضر وأجيال المستقبل، والذكر والأنثى، والبشر والبيئة. فسياسة التنمية البديلة الناجحة، سوف تعتمد على فلسفة تقبل بالخاصية الجدلية/ الديالكتيكية للوجود الإنسانى، بوصفها وحدة من التناقضات لا تحقق تقدمًا إلا من خلال الصراع والنضال السياسى.

وتأسيساً على هذه الرؤية الديالكتيكية للتقدم الإنسانى، فإن مناصرى التنمية البديلة، سوف يشكلون تهديداً للمذهب السائد، كتعبير عملى عن مقاربة أو نهج أشمل للتنمية. وبالرغم من أن المذهب السائد والنموذج البديل فى حالة صراع، إلا أن المسألة ليست فيمن منهما الخطأ (فلا توجد على أية حال حقيقة مطلقة للأبد) ولكنها فى الكيفية التى يجب بها على كل منهما تعديل الممارسة.

ومن ثم، فليس من المفاجأة أن نجد البنك الدولى قد أنشأ مكتبًا للتعامل مع المسائل البيئية، وبدأ فى تقييم مشاريعه من الناحية البيئية، حتى أنه يقدم قروضاً للتربية البيئية (World Bank, 1989b; Gregersen et al., 1989). أم أنه معنى بهذه المسألة كى "يجعل من الفقراء مستحقين للقروض" (Pulley, 1989). والبنك الدولى ليس وحده فى حالة الانفتاح على قضايا التنمية البديلة. فجميع هيئات المعونة الدولية، سواء الثنائية منها أو المتعددة، من اليونيسيف، إلى منظمة الصحة العالمية، إلى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، إلى منظمة الأغذية والزراعة، قد بدأت جميعها بشكل أو بآخر، فى الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين، والاستدامة، ومشاركة المجتمع. وبالرغم من استمرار انتشار المذهب الاقتصادى السائد، فإنه يتعرض لتحدٍ متزايد أيضًا. وبطريقة ديالكتيكية حقيقية، يجب على النموذج المهيمن المضاد أن يشق طريقه إلى المجال السائد، وأن يبدأ بالعملية الطويلة من تغيير ما هو سائد، والتغيير من نفسه.

خاتمة:

بعض الأسئلة للدول الغنية

ما ناقشناه في هذه الفصول، هو نهج للتنمية ذات معنى بالنسبة للفقراء فى البلدان الفقيرة. ولكن مصيرنا مرتبط ومتناسج. لسنا فقط نحن فى الولايات المتحدة، وفى بلدان أخرى نسميها غنية، مَن لدينا قطاعات محرومة من التمكين، ولكن إعادة هيكلة اقتصاد هذه البلدان، قد تكون ضرورية لتعزيز سياسات سوف تساعد الفقراء أيضًا فى البلدان الفقيرة. وبعض هذه السياسات ناقشها، وبرهن عليها نشطاء فى الحركة البيئية. ولكن الدروس المحددة لتنمية بديلة، كما يمكن أن تنطبق على سكاننا المحرومين من التمكين، تظل بحاجة إلى استخلاص. وبدلاً من عمل هذا بصورة مباشرة ومطولة، أفضّل أن أطرح سلسلة من الأسئلة الريادية، والمثيرة كما آمل، التى ينبغى أن توفر السبب فى التفكير والتأمل.

١- هل الطبقات الخطرة فعلاً خطرة؟

مازال الفقراء، ومنهم كثيرون من مهاجرى "العالم الثالث" فى الولايات المتحدة، ينظر إليهم كتهديد للقانون والنظام. وتجد أن أكبر بند فى الإنفاقات ضمن الموازنات المحلية يذهب إلى الحماية البوليسية، والمقاضاة، والسجون،- أى، من أجل الجهاز القمعى للدولة. وفى الوقت نفسه تتراجع الرفاهة والخدمات الاجتماعية؛ خوفًا من أنها قد تذهب إلى "من لا يستحقون" (أى الكسالى وغير المسئولين) الفقراء.

ولكن، هل هذه هى الطريقة الصحيحة لفهم الفقر؟ هل الفقراء فقراء لنقيصةٍ ما فيهم، أم أنهم فقراء لأسباب "هيكلية"؟ هل يمكن إلقاء اللوم على الضحية؟

فى البلدان الفقيرة، يمكن للصفة الهيكلية للفقر أن تكون أيسر إدراكًا عنها فى البلدان الغنية، حيث يعتبر من يعملون جيداً من الناحية الاقتصادية، أن لديهم التزامًا أخلاقيًا من ناحيتهم. ولكن أليس هذا هو الوقت للتشكيك فى هذا الافتراض المريح؟ فمثل هذا التشكيك ينطوى على تطبيقات تخص السياسات الحكومية.

٢- ما المبادئ التى ينبغى أن توجه الدولة فى تعاملاتها مع الأقليات المستبعَدة؟

إذا كانت الإجابة على السؤال الأول أن الفقر ليس عيبًا، أو نقيصة فى شخصية الفقراء، بل نتيجة لجهد منتظم من قبل مَن هم فى السلطة للإبقاء على الفقراء دون تمكين، إذن فإن سياسات القمع المنظم الحالية ليست ملائمة. فالمطلوب بدلاً منها، هو نهج التمكين الذى دللنا عليه بالحجج، فى هذه الفصول، وبتأكيدٍ من جانبنا على أهمية التمكين الاجتماعى.

إن حقوق المواطن فى الولايات المتحدة، تُفهم على نحو واسع على أنها حقوق سياسية، ولكن ثمة استثناءات من وقت لآخر. فالتعليم المجانى حتى الصف الثانى عشر، أصبح حقًا راسخًا عبر أجيال. وفى المقابل، نجد أن الحق فى سكنٍ يمكن تحمل أعباءه المالية، والرعاية الطبية، ورعاية الطفل، وذلك فقط على سبيل المثال لا الحصر، تظل أرضًا متنافَس عليها سياسيًا.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها ديمقراطية سياسيًا. ولكن هل لنا أن نطالب بأن تكون ديمقراطية شاملة أيضًا؟ فمعظم الفقراء لا يصوتون فى الانتخابات. وعندما يحاولون التنظيم من أجل مصلحتهم الخاصة، وهو غالبًا ما يكون بمساعدة نشطاء يعملون من أجل عامة الناس، فإنهم يصبحون هدفًا للاهتمام غير المرغوب فيه من قِبل البوليس السياسى للدولة. ومع ظهور توترات اجتماعية، يهبط القمع الحكومى بكل ثقله على منظمات الفقراء، ومَن يقودهم. ولكن إذا تم تبنى نهج للتمكين، فإن سلسلة من الأسئلة الإضافية تصبح واجبة الطرح.

٣- هل لنهج التمكين أن يركز على الأفراد وقدرتهم التنافسية من أجل التحرك للأمام، أم على الأسر وإمكانية وصولها لأسس القوة الاجتماعية؟

النهج الأمريكى المفضل هو مساعدة الأفراد المؤهلين، فى اكتساب الاستعدادات والمهارات الضرورية، للحصول على عمل أو وظيفة. ونحن نميل إلى تمجيد الأفراد الذين يبدون وكأنهم يتغلبون على الغرائب المستحيلة (octogenarian بساق واحدة، يتسلق جبل "ويتنى"). نحن نعبد الرابحين. ولكن الأسر من ناحية أخرى، لا يُنظر إليها بوصفها وحدات تستحق كثيراً من الاهتمام، إلا ربما فى حالة وجود أطفال فى الموضوع (معونات الأسر، مع برامج الأطفال المستقلة). ومع تخصيصاتها الرئيسية للقوت، إلى المهارات المنزلية (غير مدفوعة الأجر)؛ فإن اقتصاد الأسرة نادراً ما يؤخذ على محمل الجد، كبؤرة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

فى المقابل، نجد نموذج التمكين فى الفصل الرابع متأصلاً فى الوضع الوجودى للأسر الفقيرة، فى إطار المجتمع المدنى. فما الذى قد يحدث لو أن الأسرة أصبحت نقطة الانطلاق للسياسات الاجتماعية فى الولايات المتحدة؟ تتحدى كل من "جاكلين ليفيت" Jacqueline Leavitt و"سوزان سيجريت" Susan Saegert فى كتابهما "الأسر المجتمعية فى هارلم" Community Households in Harlem (1989)، التشديد التقليدى على الفرد، بالنظر إلى الطريقة التى يتصرف بها الفقراء فى هارلم، بتضامن مع بعضهم البعض عندما لا تراقب الدولة. فعندما تأخذ الأسرة بوصفها الوحدة ذات الصلة بصياغة السياسات، فإن مساحة الحياة التى يجب الذود عنها، وفائض الوقت، والتنظيم الذاتى، والتشبيك الاجتماعى، تصبح كلها متغيرات غاية فى الأهمية.

٤- ما الحوافز التى يمكن النصح بها لتشجيع المجتمعات على تنظيم وتنفيذ مبادرات خاصة بها؟

لو أُدركت المنظومة المجتمعية بوصفها تهديداً للدولة، سيكون القمع هو النتيجة المرتقبة. من ناحية أخرى، قد ينتقد النشطاء منظمات مجتمعية حسنة التصرف، ومسالمة، مثل العم تومس Uncle Toms. قد يكون من الضرورى فهم التفاعل بين الدولة وبين المجتمع كمثال على "التعاون العدائى".

ولكن، هناك بعض البرامج التى تجاوزت هذه العدوانية المكبوحة أو المقنّعة، ووصلت إلى حلول أكثر إبداعًا. فما يسمى بـ "قروض مجموعات التضامن"، فى بنك جرامن ببنجلايش Bangladesh Grameen Bank انتشرت انتشارًا واسعًا (Mann et al., 1989). كما يمكن لتضمين نهج تشاركى حقيقى للتنمية، مع المجتمعات، فى جميع مراحل تحديد المشكلة وفى تنفيذ البرامج التحسينية، أن يكون نهج آخر ممكنًا. والشىء المهم هنا، هو التطلع إلى حلول مبتكرة وإبداعية، محددة لكل حالة، بدلاً من وضع برامج محددة كليًا من قبل أن تصل إلى المجتمعات المحلية.

٥- ما الأدوار ذات الصلة للمجتمع والدولة والمنظمات الطوعية الخاصة، فى عملية التمكين الذاتى المنظمة إقليميًا؟

على خلاف ما يكون فى البلدان الفقيرة، فإن السياسات الاجتماعية فى الولايات المتحدة، حادت إلى تجاوز المنظمات الطوعية الخاصة. أو بدلاً من ذلك، ما قد ساد هو شكل مؤسسى من التخصص. فهناك منظمات طوعية خاصة راسخة، مازالت تمول عملها بشكل رئيسى من خلال تبرعات خاصة (كنائس، الصليب الأحمر، الطريق المتحد United Way)، بينما تضع الحكومات سياساتها الخاصة وبرامجها. ولكن من الممكن مبدئيًا ربط "قطاع" المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الطوعية الخاصة، بتنفيذ السياسات. وسواء كان هذا مرغوبًا فيه أم لا، فإنها تبقى مسألة غير مرجحة.

ولا تجتمع جميع الحجج بالطبع على دعم هذه الفكرة. فكثير من المنظمات غير الحكومية الصغيرة فى الولايات المتحدة، تقوم بعمل جيد على أساس المِنح الخاصة. والمجتمع المحلى المنظم، يمثل فاعلاً جماعيًا آخر. فالمساحة السياسية للتحرك المحلى التعاونى، تتضمن المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الطوعية الخاصة، والمجتمعات المنظمة (أو المنظمات الشعبية) كما يجب فتحها أمام التركيبات الإبداعية.

٦- كيف يمكن تعضيد معنًى من الهويات القائمة على الإقليم؟

فى الفقرات السابقة، استخدمت مصطلح "مجتمع"، بمعنى مفكك مائع. كان فى ذهنى مجتمعات قائمة إقليمية، بدرجة ما من الهوية الذاتية. فالجماعات الأمريكية العرقية

المنغلقة على نفسها (الجيتو) قد تهب نفسها لهذا النهج، ولكن صورة هويتها لا تسر دائمًا، لأن هذه الجماعات نفسها غالبًا ما تكون أيضًا أماكن ترتفع فيها حدوث جرائم العنف بلا معنى. فضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الجماعات العرقية المنغلقة على نفسها، أصبحت الأرض الخصبة لـ "السلع" السلبية غير المرغوبة، في الأجزاء الأكثر رخاءً في المدينة: سجون، وتقاطعات طرق سريعة، ومحارق للنفايا السامة؛ كل هذا عينة صغيرة فقط.

ولكن استعادة فخر المجتمع وهويته، ليست مهمة مستحيلة. فبعض الجماعات الأسيوية (اليابانيون، والكوريون، والصينيون) استطاعت ذلك جيداً، وقد نكون في حاجة إلى التعلم من خبرتهم. فما القوى الإيجابية في الجماعات العرقية المنغلقة التي يجب تعضيدها؟ ما الذى يمكن عمله لمنح أعضاء مجتمع ما مزيداً من التعبير، في أمور تؤثر على حياتهم مع بعضهم البعض؟ إن استعادة إقليم من عصابات شبان تمارس العنف، سيبدو خطوة ضرورية، ولكن الفرص الاقتصادية يجب أيضًا أن تكون متاحة. فعندما تصل البطالة وسط الشباب إلى ٥٠٪، فإن التدخل الحكومى بمستويات كبيرة، قد يكون الإجابة الوحيدة الممكنة. ولكن، حتى مع تدخل الحكومة، فإن التطوع المجتمعى المباشر ينبغى أن يتوسع.

٧- كيف يمكن تنظيم إنتاج الحياة، وسبل العيش، وسط الأسر المحرومة من التمكين؟

للاعتبار فى الأسر كمواقع نهائية- أماكن مقدسة- للاستهلاك هى عادة أمريكية متأصلة. ولكن التنمية البديلة تؤكد على دورها الإنتاجى فى المقابل، ومن ثم تنتقل من الخصخصة نحو النماذج التعاونية للتنمية. ومع ذلك، فإن السؤال لا يتحدى هذا التقليد من هذا النوع. وهذا مشابه للسؤال الرابع، باستثناء أنه يؤكد على التفاعلات الأسرية بدلاً من المجتمعات المنظمة فعليًا. فهو يسأل عن كيف يمكن للجيران أن ينجذبوا إلى الإنتاج المشترك لحياتهم، بالتأكيد على كل من علاقات السوق والعلاقات الاقتصادية الأخلاقية. وهنا قد يكون دور الكنائس المحلية ذا صلة، لأنها تجمع الناس وتسمح بحدوث أنشطة التنظيم الذاتى. وتوسيع اتحادات العمل لتدخل فى المجتمعات- مثلما حدث بشكل واسع فى الولايات المتحدة فى مناطق التنجيم المحلية، وأثناء فترة إزالة التصنيع الواسع- تقدم لنا شعاعًا آخر من الأمل.

٨- ما نماذج التخطيط الملائمة للتمكين الذاتى للأسر والمجتمع؟

نماذج عديدة من هذا النوع قد تكون مفيدة فى تنفيذ تنمية بديلة. وتشمل كل من نماذج التعبئة الاجتماعية، ونماذج التعلم الاجتماعى (Friedmann, 1987). وكلاهما يحتاج إلى الخروج من ممارسة التخطيط التقليدى، والذى يفرض بطبيعة الحال من أعلى، بدلاً من أن يتولد من داخل المجتمعات للمحرومين من التمكين أنفسهم. وهيئات الدولة التى ترغب فى العمل بمناهج ومقاربات تمكين، إنما تحتاج إلى أن تصبح على ألفة بهذه النماذج، حتى ولو كانت لا تستطيع وضعها فى الممارسة بنفسها.

٩- ما القيود فى الهيكل والسياسات التى يجب أن تفسح الطريق للتمكين الذاتى، عبر مسار بديل ممكن؟

إن شمول السكان المحرومين من التمكين فى البلدان الغنية، سوف يتطلب تغييرات هيكلية فى الثقافة المهيمنة. والمقصود ضمناً هنا هو سياسات وطنية، تستمر فى الضغط من أجل تغييرات مطلوبة.

فالتغييرات المحلية قد تتضمن فك القيود السياسية لمنح مواطنى الأقليات مزيداً من الأصوات فى الانتخابات. وعلى المستوى الوطنى، يجب خوض معارك قانونية من أجل تشريع رئيسى، وحقوق جديدة للمواطن.

فالمعارك العظيمة من أجل الحقوق المدنية، والنسوية، والحركات البيئية، تم خوضها بهذه الطريقة. لن تكون كلها رابحة، وسوف يستمر النضال. ولكن من المهم أن نقر بأن نضالات المجتمع المحلى، والتحرك السياسى على مستويات إقليمية أعلى، بعيداً عن عدم ملائمتها، تكون داعمة وعلى نحو متبادل، ومكمّلة أيضاً لبعضها البعض. فضلاً عن ذلك، فإن الإسهامات الإيجابية، تتم من قبل جميع الأقسام، من المنظمات السائدة إلى الحدود الراديكالية الصاخبة.

إن التنمية البديلة يجب أن تصبح مشروعاً عالمياً.

بيبلوغرافيا

Abdullah, Tahrunnessa. 1980. Women's participation in rural development: a Bangladesh pilot project. In International Labour Office, *Women in rural development: critical issues.* Geneva: ILO.

Åckerman, Nordal. 1979. Can Sweden be shrunk? *Development Dialogue*, no. 2, 71–114.

Adams, Richard Newbold. 1988. *The eighth day: social evolution as the self-organization of energy.* Austin: University of Texas Press.

Agarwal, Arril; D'Monte, Darryl; and Samarth, Ujwala, eds. 1987. *The fight for survival: people's action for environment.* New Delhi: Centre for Science and Environment.

Ahluwalia, M. S. 1974. Income inequality: some dimensions of the problem. In Hollis Chenery et al., *Redistribution with growth.* Published for the World Bank and the Institute of Development Studies, Sussex. New York: Oxford University Press.

Amnesty International. 1988. *The Universal declaration of human rights, 1948–1988.* Special edition. New York: Amnesty International USA.

Andreas, Carol. 1985. *When women rebel: the rise of popular feminism in Peru.* Westport, Conn.: Lawrence Hill.

Andrus, Beth. 1988. The universal declaration of human rights. In *The universal declaration of human rights, 1948–1988*, pp. 1–16. New York: Amnesty International USA.

Annis, Sheldon, and Hakim, Peter, eds. 1988. *Direct to the poor: grassroots development in Latin America.* Boulder, Colo., and London: Lynne Rienner Publishers.

Ardaya, Gloria. 1986. Trabajadores informales en La Paz: el caso de las vendedoras ambulantes. In *El sector informal en Bolívia.* La Paz: FLACSO, CEDLA.

Arendt, Hannah. 1958. *The human condition.* Chicago: University of Chicago Press.

Arndt, Heinz Wolfgang. 1987. *Economic development: the history of an idea.* Chicago: University of Chicago Press.

Ayres, Robert L. 1983. *Banking on the poor: the World Bank and world poverty.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Badri, Balghis, 1990. A profile of Sudanese women. In *Institutional and sociopolitical issues.* Vol. 3 of *The long-term perspective study of Sub-Saharan Africa.* Washington, D.C.: World Bank.

Ballón, Eduardo, ed. 1986. *Movimientos sociales y democrácia: la fundación de un nuevo orden*. Lima: DESCO.
Ballón, Eduardo. 1989. La planificación participativa y la organización comunitaria como via del desarrollo. El caso de Villa El Salvador, Lima, Perú. Lima: DESCO.
Banfield, Edward C. 1970. *The unheavenly city: the nature and future of our urban crisis*. Boston: Little Brown.
Bangladesh Rural Advancement Committee 1983. Household strategies in Bonkura Village. In David C. Korten, ed., 1986, *Community management: Asian experiences and perspectives*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.
Baran, Paul A., and Sweezy, Paul M. 1966. *Monopoly capital: an essay on the American economic and social order*. New York: Monthly Review Press.
Barrig, Maruja. 1989. The difficult equilibrium between bread and roses: women's organizations and the transition from dictatorship to democracy in Peru. In Jane S. Jaquette, ed., *The women's movement in Latin America: feminism and the transition to democracy*, chapter 5. Boston: Unwin Hyman.
Barrios Villegas, Franz. 1987. ONG's y realidad nacional. In UNITAS, *El rol de las ONG's en Bolívia*, pp. 3–8. La Paz: UNITAS.
Beatley, Timothy. 1989. Environmental ethics and planning theory. *Journal of Planning Literature*, 4, no. 1, 1–32.
Bell, C. L. G. 1974. The political framework. In Hollis Chenery et al., *Redistribution with growth*. Published for the World Bank and the Institute of Development Studies, Sussex. New York: Oxford University Press.
Benería, Lourdes. 1980. Some questions about the origin of the division of labour by sex in rural societies. In International Labour Office, *Women in rural development: critical issues*. Geneva: ILO.
Berger, Peter L., and Neuhaus, Richard John. 1977. *To empower people: the role of mediating structures in public policy*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.
Bhatt, Chandi Prasat. 1990. The Chipko Andolan: forest conservation based on people's power. *Environment and Urbanization*, 2, no. 1, 7–18.
Biggs, Tyler; Grindle, Merilee S.; and Snodgrass, Donald R. 1988. The informal sector, policy reform, and structural transformation. In Jerry Jenkins, ed., *Beyond the informal sector: including the excluded in developing countries*. A Sequoia Seminar. San Francisco: ICS Press.
Bitar, Sergio. 1985. The nature of the Latin American crisis. *CEPAL Review*, no. 27, 159–64.
Block, Fred L. 1990. *Postindustrial possibilities: a critique of economic discourse*. Berkeley: University of California Press.
Borja, Jordi, et al., eds. 1987. *Descentralización del estado o movimiento social y gestión local*. Santiago: FLACSO, CLACSO, ICI.
Braybrooke, David. 1987. *Meeting needs*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
Breman, Jan. 1985. A dualistic labour system? A critique of the "informal sector" concept. In Ray Bromley, ed., *Planning for small enterprises in Third World cities*. New York: Pergamon Press.

Browner, C. H. 1986. Gender roles and social change: a Mexican case study. *Ethnology*, 25, no. 2, 89–106.

Bunster, Ximena, and Chaney, Elsa M. 1985. *Sellers and servants: working women in Lima, Peru.* New York: Praeger.

Burns, Leland S. 1970. *Housing: symbol and shelter.* With Robert G. Healy, Donald McAllister, and B. Khing Tjioe. Los Angeles: International Housing Productivity Study, Graduate School of Business Administration, UCLA.

Bury, John B. 1920. *The idea of progress. An inquiry into its origins and growth.* London: Macmillan.

Calderón, Fernando, ed. 1986. *Los movimientos sociales ante la crisis.* Buenos Aires: CLACSO.

Calderón Cockburn, Julio, and Olivera Cárdenas, Luis. 1989. *Municípío y pobladores en la habilitación urbana (Huaycán y Laderas del Chillón).* Lima: DESCO.

Campero, Guillermo. 1987. *Entre la sobrevivencia y la acción política: las organizaciones de pobladores en Santiago.* Santiago; Estudios ILET.

Carr, Marilyn. 1981. *Developing small-scale industries in India: an integrated approach.* London: Intermediate Technology Publications.

Carr, Marilyn. ed. 1985. *The AT reader: theory and practice in appropriate technology.* New York: Intermediate Technology Group of North America.

Castells, Manuel. 1983. *The city and the grassroots.* Berkeley: University of California Press.

Castells, Manuel, and Laserna, Roberto. 1989. La nueva dependencia: Cambio tecnológico y reestructuración socioeconómica en América Latina. *David y Goliath.* Revista del Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, 18, no. 55, 2–16.

Chambers, Robert. 1987. *Sustainable rural livelihoods: a strategy for people, environment, and development.* An overview paper for Only One Earth: Conference on Sustainable Development. London: International Institute for Environment and Development.

——. 1983. *Rural development: putting the last first.* London: Longman.

Chaney, Elsa M., and Castro, Mary García, eds. 1989. *Muchachas no more: household workers in Latin America and the Caribbean.* Philadelphia: Temple University Press.

Chávez O'Brien, Eliana. 1988. *El sector informal urbano: de reproducción de la fuerza de trabajo a posibilidades de producción.* Lima: Fundación Friedrich Ebert.

Cloud, Kathleen. 1985. Women's productivity in agricultural systems: considerations for project design. In Catherine Overholt et al., eds., *Gender roles in development projects: a case book.* West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Cockburn, Cynthia. 1977. *The local state: management of cities and people.* London: Pluto Press.

"The Cocoyoc Declaration." 1974. *Development Dialogue*, no. 2, 88–96. Uppsala, Sweden: Dag Hammarskjöld Foundation.

public authorities in Italy to the needs expressed by women. In Kate Young, ed., *Women and economic development: local, regional and national planning strategies*, chapter 2. New York: Berg Publishers; Paris: UNESCO.

CSUTCB (Confederación Sindical Unica de Trabajadores Campesinos de Bolívia). 1989. *Documentos y resoluciones del I Congreso Extraordinario de la C.S.U.T.C.B. 1 al 17 de julio, 1988. Potosí.*

Coraggio, José Luis. 1988. Poder local, poder popular? To be published in *Cuadernos de CLAEH*, Montevideo.

Cotler, Julio, ed. 1987. *Para afirmar la democrácia*. Lima: IEP.

Crozier, Michel; Huntington, Samuel P.; and Watanuki, Joji. 1975. *The crisis of democracy: report on the governability of democracies to the trilateral commission*. New York: New York University Press.

Dag Hammarskjöld Foundation. 1975. What now? Another development. Report prepared on the occasion of the Seventh Special Session of the United Nations General Assembly. Special issue of *Development Dialogue*, nos. 1–2.

Dahl, Robert A. 1990. *Democracy and its critics*. New Haven, Conn.: Yale University Press.

Daly, Herman E. ed. 1980. *Economics, ecology, ethics: essays towards a steady-state economy*. San Francisco: W. H. Freeman & Co.

Das, Amritnanda. 1979. *Foundations of Ghandian economics*. Bombay: Allied Press.

de Neufville, Judith Innes. 1984. Applicability of social indicators in the United States of America: a century of social policy and social indicators. In UNESCO, *Applicability of indicators of socio-economic change for development planning*. Paris: UNESCO.

de Soto, Hernando. 1989. *The other path: the invisible revolution in the Third World*. New York: Harper & Row.

Deval, Bill, and Sessions, George. 1985. *Deep ecology: living as if nature mattered*. Salt Lake City: Peregrine Smith Books.

Douglass, Michael. 1985. The regional impact of transmigration. Report to the World Bank. Honolulu: University of Hawaii. Manuscript.

Downs, Anthony. 1967. *Inside bureaucracy*. Boston: Little Brown.

Drabek, Anne Gordon, ed. 1987. *Development alternatives: the challenge for NGOs*. Supplement to *World Development*, vol. 15.

Drewnowski, Jan. 1974. *On measuring and planning the quality of life*. The Hague: Mouton.

Duchacek, Ivan. 1970. *Comparative federalism: the territorial dimension of politics*. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Eckstein, Susan. 1988. *The poverty of revolution: the state and the urban poor in Mexico*. 2d ed. Princeton; N.J.: Princeton University Press.

Edmundson, W. C., and Sukhatme, P. V. 1990. Food and work: poverty and hunger? *Economic Development and Cultural Change*, 38, no. 2, 263–80.

Ekeh, Peter P. 1974. *Social exchange theory: the two traditions*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Elkins, Paul, ed. 1986. *The living economy: a new economics in the making*. New York: Routledge.

Environment and Urbanization 1989. 1, no. 1.
——. 1990. "SPARC: developing new NGO lines." 2, no. 1, 91–104.
Etzioni, Amitai. 1988. *The moral dimension: toward a new economics.* New York: The Free Press.
Evans, Peter, and Stephens, John D. 1988. "Studying development since the sixties: the emergence of a new comparative political economy." *Theory and Society*, 17, 713–45.
Evers, Hans-Dieter. 1989. Urban poverty and labor-supply strategies in Jakarta. In Gerry Rodgers, ed., *Urban poverty and the labor market.* Geneva: ILO.
Evers, Tilman. 1985. Identity: the hidden side of new social movements in Latin America. In David Slater, ed., *New social movements and the state in Latin America.* Amsterdam: Centre for Latin American Research and Documentation.
Falk, Richard. 1981. *Human rights and state sovereignty.* New York: Holmes & Meier.
Falk, Richard; Kim, Samuel S.; and Mendlovitz, Saul H., eds. 1982. *Toward a just world order.* Vol. 1 of *Studies on a just world order.* Boulder, Colo.: Westview Press.
Fals Borda, Orlando. 1985. *El problema de como investigar la realidad para transformarla por la praxis.* 3d rev. ed. Bogotá: Ediciones Tercer Mundo.
——. 1986. *Conocimiento y poder popular: lecciones con campesinos de Nicaragua, México y Colombia.* Bogotá: Punta de Lanza, Siglo Veintiuno Editores.
Fass, Simon M. 1988. *Political economy in Haiti: the drama of survival.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books.
Fass, Simon. 1989. *Street food vendors in the industrial area of Port-au-Prince.* Port-au-Prince, Haiti: Centre de Promotion des Femmes Ouvrières.
Feijoó, Maria del Carmen, and Gogna, Monica, 1985. Las mujeres en la transición a la democrácia. In Elizabeth Jelín, ed., *Los nuevos movimientos sociales.* Vol. 1, *Mujeres. Rock nacional*, chapter 2. Buenos Aires: Centro Editor de América Latina.
Financing ecological destruction. 1987. Material prepared for presentation at the World Bank/IMF meeting, September 29 to October 1, 1987. Endorsed by 28 international nongovernmental organizations "concerned with the preservation of Tropical Forests/Wetlands and the indigenous peoples who live within them."
Fort, Amelia. 1988. La mujer en la política de servícios. In Maruja Barrig, ed., *De vecinas a ciudadanas: la mujer e en el desarrollo urbano.* Lima: SUMBI.
Freire, Paulo. 1973. *Education for critical consciousness.* New York: Seabury Press.
——. 1981. *Pedagogy of the oppressed.* New York: Continuum.
Friedmann, Harriet. 1980. Household production and the national economy: concepts for the analysis of agrarian formations. *Journal of Peasant Studies*, 7, no. 2, 158–84.
Friedmann, John. 1966. *Regional development policy: a case study of Venezuela.* Cambridge, Mass.: MIT Press.
——. 1968. A strategy of deliberate urbanization. *Journal of the American Institute of Planners*, 34, no. 6, 364–73.

——. 1979. Basic needs, agropolitan development, and planning from below. *World Development*, 7, no. 6, 607–13.
——. 1987. *Planning in the public domain: from knowledge to action*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
——. 1988. *Life space and economic space: essays in Third World planning*. Brunswick, N.J.: Transaction Books.
——. 1989a. The dialectic of reason. *International Journal of Urban and Regional Research*, 13, 217–33.
——. 1989b. The Latin American *barrio* movement as a social movement: contribution to a debate. *International Journal of Urban and Regional Research*, 13, no. 3, 501–10.
Friedmann, John, and Forest, Yvon. 1988. The politics of place: toward a political economy of territorial planning. In Benjamin Higgins and Donald J. Savoie, eds., *Regional economic development: essays in honour of François Perroux*. Boston: Unwin Hyman.
Friedmann, John, and Weaver, Clyde. 1979. *Territory and function: the evolution of regional planning*. London: Edward Arnold.
Galín, Pedro; Carrión, Julio; and Castillo, Oscar. 1986. *Asalariados y clases populares en Lima*. Lima: Instituto de Estudios Peruanos.
Garilao, Ernesto D. 1987. Indigenous NGOs as strategic institutions: managing the relationship with government and resource agencies. *World Development*, 15, supplement, 113–20.
Ghai, Dharam P. 1977. What is the basic needs approach to development all about? In International Labour Office, *The basic-needs approach to development: some issues regarding concepts and methodology*. Geneva: ILO.
Ghai, Dharam; Hopkins, Michael; and McGranahan, Donald. 1988. *Some reflections on human and social indicators for development*. Discussion Paper No. 6. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.
Gilligan, Carol; Ward, Janie Victoria; and Taylor, Jill McLean, eds. 1988. *Mapping the moral domain*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
Glaeser, Bernard. ed. 1984. *Eco-development: concepts, policies, strategies*. New York: Pergamon Press.
Gregersen, Hans; Draper, Sydney; and Elz, Dieter. 1989. *People and trees: the role of social forestry in sustainable development*. EDI Seminar Series. Washington, D.C.: World Bank.
Griffin, Keith. 1989. Alternative strategies of development. Los Angeles: University of California, Center for Social Theory and Conparative History, Colloquium Series. Unpublished paper.
Grillo, Oscar Jorge. 1988. *Articulación entre sectores urbanos populares y el estado local. El caso del barrio de la Boca*. Buenos Aires: Centro Editor de América Latina.
Grindle, Merilee S. 1988. *Searching for rural development, labor migration and employment in Mexico*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
Gross, Bertram M. 1966. *The state of the nation: social systems accounting*. London: Tavistock Publications.
Gurley, John G. 1976 *China's economy and the Maoist strategy*. New York: Monthly Review Press.

Guyer, Jane I., and Peters, Pauline E., eds. 1987. Conceptualizing the household: issues of theory and policy in Africa. Special issue. *Development and Change*, 18, no. 2.

Hall, Peter. 1982. *Great planning disasters*. Berkeley: University of California Press.

——. 1988. *Cities of tomorrow*. London: Bart Blackwell.

——. 1990. International urban systems. Working Paper 514. Berkeley: University of California, Institute of Urban and Regional Development.

Hardin, Garrett. 1980. The tragedy of the commons. In Herman E. Daly, ed., *Economics, ecology, ethics: essays towards a steady-state economy*, chapter 6. San Francisco: W. H. Freeman & Co.

Hardoy, Jorge E., and Satterthwaite, David. 1989. *Squatter citizen: life in the urban world*. London: Earthscan Publications.

Hardy, Clarisa. 1984. *Los talleres artesanales de Conchalí: la organización, su recorrido y sus protagonistas*. Santiago: Academía de Humanismo Cristiano (PET).

——. 1986. *Hambre + dignidad = ollas comunes*. Santiago: Academía de Humanismo Cristiano (PET).

Harris, Olivia. 1981. Households as natural units. In Kate Young, Carol Wolkowitz, and Roslyn McCullagh, eds., *Of marriage and the market*. London: Routledge & Kegan Paul.

Hecht, Susanna, and Cockburn, Alexander. 1989. *The fate of the forest: developers, destroyers and defenders of the Amazon*. London and New York: Verso.

Heller, Agnes, 1976. *The theory of needs in Marx*. London: Allison & Busby.

Herzer, Hilda, and Pírez, Pedro, eds. 1988. *Gobierno de la ciudad y crisis en Argentina*. Buenos Aires: IIED-América Latina and Grupo Editor Latinoamericano.

Higgins, Benjamin. 1976. The unified approach to development planning at the regional level: the case of Pahang Tenggara. In Antoni Kuklinski, ed., *Regional development in worldwide perspective*. The Hague: Mouton.

Hirschman, Albert O. 1981. The rise and decline of development economics. In *Essays in trespassing*. Cambridge: Cambridge University Press.

——. 1984. *Getting ahead collectively: grassroots experiences in Latin America*. New York: Pergamon Press.

Honadle, George, and VanSant, Jerry. 1985. *Implementation for sustainability: lessons from integrated rural development*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Hueting, Roefie. 1980. *New scarcity and economic growth: more welfare through less production?* Amsterdam: North Holland Publishing Co.

Hunt, Diana. 1984. *The impending crisis in Kenya: the case for land reform*. London: Gower.

——. 1989. *Economic theories of development*. New York: Harvester Wheatsheaf.

Hyden, Goran. 1980. *Beyond Ujamaa in Tanzania: underdevelopment and an uncaptured peasantry*. Berkeley: University of California Press.

Iglesias, Enrique V. 1989. A social policy without paternalism. *Grassroots Development* (journal of the Interamerican Foundation), 13, no. 1, 41–2.

Iliffe, John. 1987. *The African poor: a history*. Cambridge: Cambridge University Press.

Interamerican Foundation. 1990. *A guide to NGO directories*. Rosslyn, Va.: Interamerican Foundation.

International Foundation for Development Alternatives. 1980. *Dossier*, no. 17.

International Labour Office. 1976a. *Tripartite world conference on employment, income distribution, and social progress and the international division of labour: background papers*. Vol. 1, *Basic needs and national employment strategies*. Geneva: ILO.

——. 1976b. *Employment, growth and basic needs*. Tripartite World Conference on Employment, Income Distribution, and Social Progress and the International Division of Labour. Report of the director general. Geneva: ILO.

——. 1977. *Meeting basic needs: strategies for eradicating mass poverty and unemployment*. Geneva: ILO.

Jacobi, Pedro. 1989. *Movimentos sociais e politicas públicas: demandas por saneamento básico e saúde*. São Paulo, 1974–84. São Paulo: Cortez Editorial.

Jain, Devaki. 1989. Letting the worm turn: a comment on innovative poverty alleviation. In William P. Lineberry, ed., *Assessing participatory development: rhetoric versus reality*. Boulder, Cool.: Westview Press.

Jaquette, Jane S., ed. 1989. *The women's movement in Latin America: feminism and the transition to democracy*. Boston: Unwin Hyman.

Korten, David C. 1980. Community organization and rural development: a learning process approach. *Public Administration Review*, 40, 480–510.

Korten, David C., ed. 1986. *Community management: Asian experience and perspectives*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

——. 1987. Third generation NGO strategies: a key to people-centered development. *World Development*, 15, supplement, 145–59.

——. 1990. *Getting to the 21st century: voluntary development action and the global agenda*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Korten, David C., and Klaus, Rudi, eds. 1984. *People-centered development: contributions toward theory and planning frameworks*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Kowarich, Lucio, ed. 1988. *As lutas sociais e a cidade de São Paulo: passado e presente*. São Paulo: Editora Paz e Terra.

Kropotkin, Peter. 1970. *Selected writings on anarchism and revolution*. Edited by Martin A. Milley. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Landim, Leilah. 1987. Non-governmental organization in Latin America. *World Development*, 15, supplement, 29–38.

Leavitt, Jacqueline, and Saegert, Susan. 1989. *From abandonment to hope: Community households in Harlem*. New York: Columbia University Press.

Lechner, Norbert. 1988. *Los patios interiores de la democrácia*. Santiago: FLACSO.

Leckie, Scott. 1989. Housing as a human right. *Environment and Urbanization*, 1, no. 2, 90–108.

Lee, E. L. H. 1977. Some normative aspects of a basic needs strategy. In International Labour Office, *The basic-needs approach to development: some issues regarding concepts and methodology*. Geneva: ILO.

Leiss, William. 1976. *The limits to satisfaction: an essay on the problem of needs and commodities.* Toronto: University of Toronto Press.

Lindblom, Charles. 1977. *Politics and markets.* New York: Basic Books.

Lindholm, Stig. 1976. "Another Sweden:" how the Swedish press reacted. *Development Dialogue,* no. 1, 68–82.

Little, Ian M. D.; Mazumdar, Dipak; and Page, John M., Jr. 1987. *Small manufacturing enterprises: a comparative study of India and other economies.* Published for the World Bank. New York: Oxford University Press.

Logan, Kathleen. 1989. Latin American urban mobilizations: women's participation and self-empowerment. In Gmelch and Zenner, eds., *Urban Life: Readings in Urban anthropology.* New York: St. Martin's Press. 2d ed.

Lomnitz, Larissa Adler. 1977. *Networks and marginality: life in a Mexican shantytown.* New York: Academic Press, 1977.

McCall, Michael, and Skutsch, Margaret. 1983. Strategies and contradictions in Tanzania'a rural development: which path for the peasants? in David A. M. Lea and D. P. Chaudhri, eds., *Rural development and the state.* London: Methuen.

McDonald, Mark. 1989. Dams, displacement, and development in Brazil: a case study of the Uruguai River Basin Project, 1979–1989. Graduate School of Architecture and Urban Planning. Los Angeles: University of California, M. A. thesis.

McGranahan, D. V. et al., 1972. *Contents and measurement of socioeconomic development.* A Staff Study of the United Nations Research Institute for Social Development. New York: Praeger.

McGranahan, Donald, Pizarro, Eduardo; and Richard, Claud. 1985. *Measurement and analysis of socioeconomic development – an enquiry into international indicators of development and quantitative interrelations of social and economic components of development.* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Machado, Leda M. V. 1987. The problems for women-headed households in a low-income housing programme in Brazil. In Caroline O. M. Moser and Linda Peake, eds., *Women, human settlements, and housing,* chapter 3. London: Tavistock Publications.

McNamara, Robert S. 1973. *Address to the board of governors* [Nairobi, Kenya]. Washington, D.C.: World Bank.

Mangahas, Mahar. 1977. The Philippines social indicators project. *Social Indicators Research,* 4, 67–96.

Mann, Charles K.; Grindle, Merilee S.; and Shipton, Parker, eds. 1989. *Seeking solutions: framework and cases for small enterprise development programs.* West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Manuel, F. E. and Manuel, F. P. 1979. *Utopian thought in the Western world.* Oxford: Basil Blackwell.

Markusen, Ann. 1987. *Regions: the economics and politics of territory.* Totowa, N.J.: Rowman & Littlefield.

Martens, Bertin. 1989. *Economic development that lasts: labour-intensive irrigation projects in Nepal and the United Republic of Tanzania.* Geneva: ILO.

Martinez-Alier, Juan. 1987. *Ecological economics: energy, environment, and society*. Oxford: Basil Blackwell.
Mathew, N. T. and Scott, Wolf. 1985. *A development monitoring service at the local level*. Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.
Matos Mar, José. 1985. *Desborde popular y crisis del Estado: el nuevo rostro del Perú en la década de 1980*. 2d ed. Lima: Instituto de Estudios Peruanos.
Meadows, Donella H., et al., 1972. *The limits to growth: a report of the Club of Rome's project on the predicament of mankind*. New York: Universe Books.
Meier, Gerald M. and Seers, Dudley, eds. 1984. *Pioneers in development*. Published for the World Bank. New York: Oxford University Press.
Meier, Richard L. 1980. A stable urban ecosystem: anticipations for the Third World. *Third World Planning Review*, 2, no. 2, 2, 153–69.
Meier, R. L.; Berman, Sam; Campbell, Tim; and Fitzgerald, Chris; 1981. *The urban ecosystem and resource-conserving urbanisms in Third World cities*. Berkeley: University of California, Lawrence Berkeley Laboratory, LBL–12640.
Miles, Ian. 1985. *Social indicators for human development*. London: Francis Pinter.
Moctezuma, Pedro. 1990. Mexico's urban popular movements. *Environment and Urbanization*, 2, no. 1, 35–50.
Moisés, José Alvaro. 1981. O estado, as contradições urbanas, e os movimentos sociais. In J. A. Moisés, ed., *Cidade, povo e poder*. São Paulo: CEDEC, Paz e Terra.
——. 1986. Sociedade civil, cultura politica e democracia: descaminhos de transição politica. In Maria de Lourdes Manzini Covre, ed., *A cidadania que não tenemos*. São Paulo: Brasiliense.
Molyneux, Maxine. 1985. Mobilisation without emancipation? Women's interests, the state, and revolution in Nicaragua. *Feminist Studies*, 11, no. 2, 227–54.
Morgan, Mary. 1990. Stretching the development dollar: the potential for scaling-up. *Grassroots Development*, 14, no. 1, 2–11.
Moser, Caroline O. N. 1989. Gender planning in the Third World: meeting practical and strategic gender needs. *World Development*, 17, no. 11, 1799–1825.
Moser, Caroline O. N. and Peake, Linda, eds. 1987. *Women and human settlements and housing*. London: Tavistock Publications.
Mumford, Lewis. 1938. *The culture of cities*. New York: Harcourt, Brace & Co.
Mumtas, Khawar, and Shaheed, Farida, eds. 1987. *Women of Pakistan: two steps forward, one step back?* London: Zed Books, Ltd.
Nash, June, 1990. Latin American women in the world capitalist crisis. *Gender and Society*, 4, no. 3, 338–353.
National Perspectives Quarterly 1990. 7, no. 1.
Netherlands Ministry of Housing, Physical Planning and Environment. 1989. *To choose or to lose: national environmental policy plan*. The Hague: SDU Publishers.
Newell, Kenneth W., ed. 1975. *Health by the people*. Geneva: World Health Organization.

Ngau, Peter M. 1989. Rural-urban relations and agrarian development in Kutus area, Kenya. Los Angeles: Urban Planning Program, University of California. Ph.D. dissertation.

Nicholls, William M., and Dyson, William A. 1983. *The informal economy: where people are the bottom line.* Ottawa: Vanier Institute of the Family.

Nielson, John A., and Kehoe, Timothy G. 1987. Housing in Colombia: the role of the RAIC. Royal Architectural Institute of Canada. *Update*, 10, no. 1, 2–5.

Nisbet, Robert A. 1953. *The quest for community: a study in the ethics of order and freedom.* New York: Oxford University Press.

Nisbet, Robert A., and Perrin, Robert. 1977. *The social bond.* 2d ed. New York: Knopf.

Nordhaus, W., and Tobin, J. 1972. Is growth obsolete? In F. T. Juster, ed., *Economic growth: fiftieth anniversary colloquium V.* New York: National Bureau of Economic Research.

Norgaard, Richard B. 1988. Sustainable development: a co-evolutionary view. *Futures*, 20, no. 2, 606–20.

——. 1989a. The case for methodological pluralism. *Ecological Economics*, 1, 35–37.

——. 1989b. Three dilemmas of environmental accounting. *Ecological Economics*, 1, 303–14.

Novak, Michael, ed. 1980. *Democracy and mediating structures.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research.

O'Donnell, Guillermo, and Schmitter, Phillippe C. 1986. *Transitions from authoritariam rule: tentative conclusions about uncertain democracies.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Okin, Susan Moller. 1981. Liberty and welfare: some issues in human rights theory. In J. Roland Pennock and John W. Chapman, eds., *Human rights*, chapter 12. New York: New York University Press.

Olson, Mancur. 1965. *The logic of collective action: public goods and the theory of groups.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Paauw, Douglas S., and Fei, John C. H. 1973. *The transition in open dualistic economies: theory and Southeast Asian experience.* New Haven Conn.: Yale University Press.

Pahl, R. E. 1989. Is the emperor naked? Some questions on the adequacy of sociological theory in urban and regional research. *International Journal of Urban Regional Research*, 13, no. 4, 709–20.

Palma, Diego. 1987. *La informalidad, lo popular y el cambio social.* Lima: DESCO.

——. 1988. Presupuestos teóricos de la promoción. In Mariano Castro and Enrique Quedena, eds., *Derecho, promoción social y sectores populares y urbanos.* Lima: DESCO.

Papanek, Hanna. 1990. From each less than she needs, from each more than she can do: allocations, entitlements, and value. In Irene Tinker, ed., *Persistent inequalities: women and world development.* New York: Oxford University Press.

Pease García, Henry. 1988. *Democrácia local: reflexiones y experiencias.* Lima: DESCO.

Peattie, Lisa, and Rein, Martin. 1983. *Women's claims: a study in political economy*. New York: Oxford University Press.
Perloff, Harvey S. 1985. Relative regional economic growth: an approach to regional accounts. In Leland S. Burns and John Friedmann, eds., *The art of planning: selected essays of Harvey S. Perloff*, chapter 13. New York: Plenum Press.
Pestel, Eduard. 1989. *Beyond the Limits to Growth: A Report to the Club of Rome*. New York: Universe Books.
Pezzoli, Keith. 1990. The politics of land allocation in Mexico City's ecological zone: the case of Ajusco. Los Angeles: University of California, Urban Planning Program. Ph.D. dissertation.
Pipping, Hugo E. 1953. *Standard of living: the concept and its place in economics*. Vol. 8, no. 4, Helsingörs, Denmark: Societas Scientiarium Fennica Comentationes Humanarum Litterarum.
Piven, Frances Fox, and Cloward, Richard A. 1979. *Poor people's movements: why they succeed, how they fail*. New York: Vintage Books.
Polanyi, Karl. 1977. *The livelihood of man*. Edited by Harry W. Pearson. New York: Academic Press.
Pulley, Robert V. 1989. *Making the poor creditworthy: a case study of the integrated rural development program in India*. World Bank Discussion Paper No. 58. Washington, D.C.: World Bank.
Quijano, Aníbal. 1988. Otra noción de lo privado, otra noción de lo público: notas para un debate latinoamericano. *Revista de la CEPAL*, no. 35, 101–15.
Raczynski, Dagmar, and Serrano, Claudia. 1985. *Vivir la pobreza: testimonios de mujeres*. Santiago. CIEPLAN.
Radin, Margaret Jane. Radin 1987. Market inalienability. *Harvard Law Review*, 100, no. 8, 1848–1937.
Ramzi, Sonia Abadir, and the Centre for Social Science Research and Documentation for the Arab Region. 1988. Women and development planning: the case of Egypt. In Kate Young, ed., *Women and economic development*. New York: Berg Publishers; Paris: UNESCO.
RECEM. 1986. *Municípios em busca de soluções*. São Paulo: Fundação Prefeito Faría Lima-CEPAM.
Redclift, Michael. 1987. *Sustainable development: exploring the contradictions*. New York: Methuen.
——. 1989. The environmental consequences of Latin America's agricultural development: some thoughts on the Brundtland Commission Report. *World Development*, 17, no. 3, 357–63.
Reid, Walter V.; Barnes, James N.; and Blackwelder, Brent. 1988. *Bankrolling successes: a portfolio of sustainable projects*. Washington, D.C.: Environmental Policy Institute and National Wildlife Federation.
Richards, Paul. 1985. *Indigenous agricultural revolution: ecology and food production in West Africa*. London: Hutchinson.
Riofrio, Gustavo, and Dirant, J. C. 1989. *¿Qué vivienda han construido? Nuevos problemas en viejas barriadas*. Lima: CIDAP, TAREA.
Rivas, Alfonso. 1989. Política en el movimiento urbano de la Ciudad de México:

el caso de la Asamblea de Barrios. Los Angeles: University of California, Urban Planning Program. M. A. thesis.

Rodgers, Gerry. ed. 1989. *Urban poverty and labour markets: access to jobs and incomes in Asian and Latin American cities.* Geneva: ILO.

Rodriguez, Alfredo. 1983. *Por una ciudad democrática.* Santiago: SUR.

Rodwin, Lloyd, ed. 1969. *Planning urban growth and regional development: the experience of the Guayana program in Venezuela.* Cambridge, Mass.: MIT Press

Rojas Julca, Julio Andrés. 1989. *Gobierno municipal y participación ciudadana: experiencias de Lima metropolitana, 1984–1986.* Lima: Fundación Friedrich Ebert.

Ross, David P., and Usher, Peter J. 1986. *From the roots up: economic development as if community mattered.* Croton-on-Hudson, N.Y.: Bootstrap Press.

Ruddick, Sara. 1989. *Maternal thinking: towards a politics of peace.* New York: Ballantine Books.

Ruttan, Vernon W. 1975. Integrated rural development programs: a skeptical perspective. *International Development Review,* 17, no. 4, 9–16.

Sabatini, Franciso. 1989. Participación de pobladores en organizaciones de barrio. *EURE,* 15, no. 46, 47–68.

Sachs, Ignacy, 1988. Market, non-market, and the "real" economy. In Kenneth Arrow, ed., *Basic issues,* pp. 218–31. Vol. 1 of *The balance between industry and agriculture in economic development.* London: Macmillan.

Sandoval, Godofredo Z. 1988. *Organizaciones no gubernamentales de desarrollo en América Latina y el Caribe.* 2d ed. La Paz: CEBEMO-UNITAS.

Santana, Pedro. 1983. *Desarrollo regional y paros cívicos en Colombia.* Bogotá: CINEP.

Sanyal, Bishwarpriya. Forthcoming. Antagonistic cooperation: a case study of non-governmental organizations, government and donors' relationships in income generating projects in Bangladesh. *World Development.*

Sasaki, Hideyuki. 1989. Indonesia's transmigration program and regional development on the frontier of East Kalimantan. Los Angeles: University of California. Manuscript.

Schejtman, Alejandro. 1983. Análisis integral del problema alimentario y nutricional en América Latina. *Estudios rurales latinoamericanos,* 6, 2–3.

Schmink, Marianne. 1984. Household economic strategies: review and research agenda. *Latin American Research Review,* 19, no. 3, 87–102.

Schumpeter, Joseph. 1942. *Capitalism, socialism, and democracy.* New York: Harper & Row.

Schwartzman, Stephan. 1986. *Bankrolling disasters: international development bank and the global environment. A citizen's environmental guide to the world.* San Francisco: Sierra Club.

Scott, James C. 1976. *The moral economy of the peasant: rebellion and subsistence in Southeast Asia.* New Haven Conn.: Yale University Press.

——.1985. *Weapons of the weak: everyday forms of peasant resistance.* New Haven Conn.: Yale University Press.

——.1990. *Domination and the art of resistance: hidden transcripts.* New Haven Conn.: Yale University Press.

Seers, Dudley. 1969. The meaning of development. Paper presented at the Eleventh World Conference of the Society for International Development, New Delhi, November, 4–17, 1969. *International Development Review*, 2, no. 6, 2–6.
Sen, Amartya. 1990. Gender and cooperative conflicts. In Irene Tinker, ed., *Persistent inequalities: women and world development*, chapter 8. New York: Oxford University Press.
Shanin, Theodor. ed. 1987. *Peasants and Peasant Societies*. 2d ed. London: Basil Blackwell.
Sharma, M. L. 1987. *Gandhi and democratic decentralization in India*. Delhi: Deep & Deep.
Sivan, Emmanuel. 1985. *Radical Islam: medieval theology and modern politics*. New Haven Conn.: Yale Univeristy Press.
Slater, David. 1989. Territorial power and the peripheral state. The issue of decentralization. *Development and Change*, 20, no. 3, 501–32.
Smith, Joan, et al., 1984. *Households and the world economy*. Beverly Hills: Sage Publications.
Soja, Edward. 1989. *Postmodern geographies: the reassertion of space in critical social theory*. London: Verso.
Soper, Kate. 1981. *On human needs: open and closed theories in a Marxist perspective*. Brighton, Sussex: Harverster Press.
Stanfield, J. R. 1986. *The economic thought of Karl Polanyi: lives and livelihood*. London: Macmillan.
Starr, John Bryan. 1979. *Continuing the revolution: the political thoughts of Mao*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
Stepan, Alfred. 1985. State power and the strength of civil society in the southern cone of Latin America. In Peter B. Evans, Dietrich Rueschmeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the state back in*. New York: Cambridge University Press.
Stöhr, Walter B., ed. 1990. *Global challenge and local response: initiatives for economic regeneration in contemporary Europe*. London: Mansell.
Stokes, Susan C. 1988. Peru's urban popular sectors in the 1980s: autonomy or a new multi-classism? Paper presented at the sixteenth Congress of the Latin American Studies Association, New Orleans, Louisiana.
Storper, Michael, and Walker, Richard. 1989. *The capitalist imperative. Territory, technology, and industrial growth*. New York: Basil Blackwell.
Streeten, Paul, and Burki, Shavid Javed. 1978. Basic needs: some issues. *World Development*, 6, no. 3, 411–21.
SUR. 1989. La reconstrucción democrática de Chile: la tarea de las Juntas de Vecinos y organizaciones comunitarias. *Hechos urbanos*, no. 90.
Sutton, J. Francis X. 1988. Development ideology: its emergence and decline. *Daedalus*, 118, no. 1, 35–67.
Tendler, Judith. 1983. *What to think about cooperatives: a guide from Bolivia*. In collaboration with Kevin Healy and Carol Michaels O'Laughlin. Rosslyn, Va.: Interamerican Foundation.
Tironi, Eugenio. 1987. Pobladores e integración social. *Proposiciones*, no. 14. *Marginalidad, movimientos sociales y democrácia*, pp. 64–84. Santiago: SUR.

Touraine, Alain. 1977. *The self-production of society.* Chicago: University of Chicago Press.

——. 1981. *The voice and the eye: an analysis of social movements.* New York: Cambridge University Press.

Tovar, Teresa. 1986. Barrios, ciudad, democrácia y política. In Eduardo Ballón, ed., *Movimientos sociales y democrácia: la fundación de un nuevo órden.* Lima: DESCO.

UNESCO. 1984. *Applicability of indicators of socio-economic change for development planning.* Paris: UNESCO.

United Nations. 1951. *Measures for the economic development of under-developed areas.* Report by a group of experts. New York: United Nations Organization, Department of Economic Affairs.

——. 1954. *Report on International definition and measurement of standards and levels of living.* Report of a committee of experts. New York: United Nations.

United Nations Development Program. 1990. *Human development report 1990.* New York: Oxford University Press.

Vanier Institute of the Family. 1983. *A social framework for economics: development from the ground up.* Submission of the Vanier Institute of the Family to the Royal Commission on the Economic Union and Development Prospects for Canada, Ottawa. Manuscript.

Veliz, Claudio. 1980. *The centralist tradition of Latin America.* Princeton N.J.: Princeton University Press.

Walton, John. 1989. Debt, protest, and the state in Latin America. In Susan Eckstein, ed., *Power and popular protest: Latin American social movements,* chapter 10. Berkeley: University of California Press.

Walzer, Michael. 1983. *Spheres of justice: a defense of pluralism and equality.* New York: Basic Books.

Weaver, Clyde. 1984. *Anarchy, planning, and regional development.* London: John Wiley & Sons.

Wilk, Richard K. 1989. *The household economy: reconsidering the domestic mode of production.* Boulder, Colo.: Westview Press.

Wolf, Eric R. 1982. *Europe and the people without history.* Berkeley: University of California Press.

Worby, Eric 1988. Livestock policy and development ideology in Botswana. In Donald W. Attwood, Thomas C. Bruneau, and John G. Galatay, eds., *Power and poverty: development and development projects in the Third World.* Boulder, Colo., and London: Westview Press.

World Bank. 1989a. *World development report 1989.* New York: Oxford University Press.

——. 1989b. *Striking a balance: the environmental challenge of development.* Washington, D.C.: IBRD.

——. 1990. *World development report 1990.* New York: Oxford University Press.

World Commission on Environment and Development. 1987. *Our common future.* Oxford: Oxford University Press.

World Resources Institute. 1986. *World resources 1986.* A report by the World

Resources Institute and the International Institute for Environment and Development. New York: Basic Books.

Young, Kate M. 1980. A methodological approach to analysing the effects of capitalist agriculture on women's roles and their position within the community. In International Labour Office, *Women in rural development: critical issues*. Geneva: ILO.

———. 1988. Introduction: reflections on meeting women's needs. In Kate Young, ed., *Women and economic development: local, regional and national strategies*. New York: Berg Publishers and Paris: UNESCO.

المؤلف فى سطور:

جون فريدمان

أستاذ التخطيط الحضرى فى جامعة كاليفورنيا، لوس أنجليس.

عمل لعقود عديدة استشارى تخطيط فى أمركيا اللاتينية وشرق وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا.

ومن عام ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩ أدار برنامج مؤسسة فورد للمساعدة الإنمائية الحضرية والإقليمية فى تشيلى.

وقد تم تكريمه على هذا العمل من قبل الحكومة الديمقراطية هناك.

ألّف فريدمان مجموعة من الكتب حول التنمية الإقليمية، والحضرنة، ونظرية التخطيط، وتم منحه درجات فخرية من جامعة "دورتموند" Dortmund فى ألمانيا، وجامعة "بونتيفيكال كاثوليك" Pontifical Catholic فى شيلى.

المترجم فى سطور:

ربيع أحمد مرسى وهبه

– ولد فى القاهرة، عام ١٩٧٠، تخرج فى كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، وعمل كأخصائى نفسى فى أحد المراكز العلمية المتخصصة فى مجال القياس النفسى وتحليل المعلومات،

– عمل مترجمًا حرًا لفترة طويلة، ترجم خلالها كثيراً من الأبحاث والدراسات فى مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم،

– حصل على دبلومة العلوم السياسية فى المجتمع المدنى وحقوق الإنسان من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٠ .

– عمل مترجماً مع عدد من منظمات المجتمع المدنى، ومراكز البحوث والدراسات، والصحف والدوريات العربية،

– عمل مترجمًا مع مؤسسة **Hotcourses** البريطانية العاملة فى مجال التعليم، وخدمة المعلومات،

– عمل مديراً لقسم العلاقات الدولية والترجمة فى عدة منظمات غير حكومية بمصر،

– عمل مديراً تنفيذيًا فى إحدى منظمات حقوق الإنسان فى مصر.

ترجم للمشروع القومى للترجمة:

- "التفكير السياسى والنظرية السياسية والمجتمع المدنى،" تأليف ستيفن ديلو، الطبعة الأولى ٢٠٠٣،
- "الحركات الاجتماعية ١٧٦٨– ٢٠٠٤"، تأليف تشارلز تيلى، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ .
- "جيلنا"، تأليف زبيدة جعفر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

– ترجم لدار الساقى: "السلطان الخطير، الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية" تأليف: نعوم تشومسكى وجلبير أشقر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

– ترجم لمؤسسة "ترانزناشونال إنستيتيوت" TNI، هولندا، "استعادة الملكية العامة للمياه، نضال الشعوب من أجل الحق فى المياه"، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .

– ترجم لمؤسسة المورد الثقافى "إدارة الفن" تأليف جيب هاجورت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ .

يعمل حاليًا مسئول برنامج الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا فى شبكة حقوق الأرض والسكن، التحالف الدولى للموئل Habitat International Coalition.

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز

الإشراف الفنى : حسن كامل



إن أكثر من نصف شعوب العالم فقراء الآن، بل تتزايد أعدادهم في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. ولم يكن بإمكان الأموال الطائلة، التي تقدر بالبلايين في صورة مساعدات أجنبية واستثمارات خاصة، أن تساعد سوى بالنذر اليسير. وفي معظمها لم تنفع سوى الطبقات والمناطق المندمجة فعليًا في الاقتصاد العالمي، تاركة الفقراء يواجهون مصيرهم بأنفسهم.

جون فريدمان يجادل ويبرهن على أن سياسات التنمية التي تسير وفقًا لنهج العقيدة الاقتصادية السائدة، لا تحمل سوى وعد ضعيف بحياة أفضل للأغلبية المستبعَدة. وفي هذا الكتاب يمدنا فريدمان بأساس نظري لنهج ومقاربة بديلة للتنمية، متجذرة في سياسة التمكين.

تصميم الغلاف: أحمد عبد الحميد